

الجزء الثاني والعشرون من

كتاب

المبسوط في شرح

الشيخين

وكتب ظاهر الرواية أتت * ستا وبالأصول أيضا سميت
صنفها محمد الشيباني * حرر فيها المذهب النعماني
الجامع الصغير والكبير * والسير الكبير والصغير
ثم أزيادات مع المبسوط * تواترت بالسند المضبوط
ويجمع الست كتاب الكافي * للحاكم الشهيد فهو الكافي
أقوى شروحه الذي كالشمس * مبسوط شمس الامة السرخسي

ترتبه * قد باشر جمع من حصر ب أفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب في مائة

جامعة من ذوي الدين من أهل العلم والمهارة المستعان وعليه التكلان

(أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل)

(حقوق المطابع محفوظة للمترجم)

المطبعة المطبوعة في المطبعة المطبوعة

مطبعة المطبعة المطبوعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الغصب في الرهن

(قال رحمه الله) وإذا كان العبد رهنا بألف وقيمه ألف فغصبه رجل فقتل عنده قنلا خطأ ثم رده فدفعه بالجناية فانه يرجع على الغاصب بقيمته لان المرتهن له يد صحيحة على الرهن وقد أزالها عنه الغاصب فكان ضامنا له ما لم ينتسخ فعله بالرد كما قبض ولم يرده هنا كما قبضه لانه قبضه فارغا عن الجناية ورده مشغولا بها واستحق بذلك الشغل حين دفع بالجناية فكأنه لم يرده أصلا ولو هلك عنده قبل الرد كان للمرتهن أن يرجع عليه بقيمته فيكون رهنا مكانه فان فداء المرتهن كانت القيمة التي يأخذ من الغاصب له مكان الفداء لان ما لحق من الغرم انما لحقه بالجناية عند الغاصب وما كان يتوصل الى احياء حقه الا بالفداء فكان له أن يرجع على الغاصب بالأقل من القيمة ومما فداه به لان الذي يتيقن باستحقاقه عليه الأقل منهما ويكون ذلك له مكان الفداء لان الغرم مقابل بالغرم ولو كان الرهن يساوي ألفين ففداء الراهن والمرتهن كانت القيمة التي يأخذونها من الغاصب بينهما نصفين لان غرم الفداء كان بينهما نصفين وانما يرجعان بالقيمة باعتبار ما غرما فتكون القيمة بينهما نصفين ولو لم يجن عند الغاصب ولكنه أفسد مزايا لحقه من دين وقيمه ألف ثم رده فانه يباع في الدين الا أن يصاحبه المرتهن بقضاء الدين فاذا بيع بدين بحدائق صاحب الدين لان حقه مقدم على حق المرتهن فانه يبيع بدين بحدائق كان في الرهن ويضمن الغاصب ما دفعوا في . . . من عنده لان ذلك القدر استحق بسبب كان من العبد في ضمان الغاصب فيرجعون به . . . لان الرد لم يسلم فيه ثم يكون رهنا مع ما بين من الثمن ولا ينقص من الرهن شيء لان ما فات من ماله قد أخلف بدلا وهو استوفى من الغاصب فيبقى جميع الدين ببقاء الخلف ولو كان حين قتل قتيلا في يد الغاصب رده الى المرتهن فوات عنده بطلت الجناية لان حق ولي الجناية في تملك نفسه بالدفع اليه وفوات محله حقه حين مات ثم يسقط الدين بموته في يد المرتهن لانه عاد الى يده كما كان مضمونا بالدين

اذا هلك ولا شيء على الناصب لان الرد قد سلم حين لم يؤخذ منه شيء بالجناية التي كانت
 عند الناصب وكذلك لو كان الدم عمدا فيه قصاص فعني ولي الدم أو عني ولي جناية الخطأ
 أو أبرأ صاحب المال في الاستهلاك فلا شيء على الناصب في هذه الفصول لانه لم يوجد
 شيء من العبد بسبب الفعل الذي كان منه في يد قيم رده واتسخ به حكم فعله ولو قتل عند
 الناصب قتيلا خطأ ثم قتل قتيلا عمدا ثم أفسد متاعا مثل قيمته ثم رده عليهم فاختاروا دفعه
 فانه يدفع بالخطأ ثم يقتله أصحاب العمد كما لو كانت هذه الجناية من العبد في يد المالك وهذا
 لو نوى القود وان جنى ولي الخطأ ولو نوى بالدفع ما يفوت حق ولي العمد في القصاص
 ولا فائدة في البدلية في البيع بالدين لانه يفوت به حق ولي الخطأ واذا استوفى القصاص
 بطل البيع فهذا يبدأ بالدفع في الخطأ ثم يقتله أصحاب العمد قصاصا ويكون على الناصب القيمة
 ويدفع الى أولياء الخطأ لان حقهم ثبت في عبد فارغ ولم يسلم لهم ذلك فانه دفع اليهم عبدا
 مباح الدم بالقصاص والقيمة بدل عنه ثبت حقهم في البدل بثبوت حقهم في الاصل فاذا
 رفعت الى أولياء الخطأ أخذها الغرماء ثم يرجع المرتهن على الناصب بقيمة أخرى لان تلك
 القيمة استحققت بسبب كان من العبد في ضمانه فيأخذ منه هذه القيمة أصحاب الخطأ أيضا
 لان القيمة الاولى لم تسلم لهم فانها استحققت من يدهم لحق الغرماء في دفع اليهم القيمة الثانية
 للذي استحققت من يده الجناية التي كانت عند الناصب فيرجع عليه بقيمة أخرى حتى يكون
 في يد المرتهن قيمة لا تبعة فيها قائمة مقام عبد لم يكن فيه تبعة حين أخذه الناصب ولو بدأ بالدين
 ثم نى بالعبد ثم ثلث بالخطأ فاختاروا الدفع فانه يدفع بالخطأ ثم يقتل قصاصا لما قلنا ثم يكون
 على الناصب قيمته للمرتهن ولا سبيل لأولياء الخطأ على هذه القيمة لان حقهم ما ثبت الا
 في عبد مشغول فانه حين جنى على وليهم كان مشغولا بالدم مباحا بالقصاص وقد دفع اليهم
 بهذه الصفقة فليس لهم أن يرجعوا بشيء آخر ولكن هذه القيمة يأخذها الغرماء لانها بدل
 عن العبد وحقهم كان ثابتا في ماله فثبت في بدله أيضا فاذا أخذها الغرماء رجع المرتهن على
 الناصب بقيمة أخرى فيكون رهنا مكان العبد لان القيمة الاولى استحقها الغرماء بسبب
 ما في العبد من ضمان الناصب ولو كان الرهن أمة فقصيها رجل فولدت عنده ولدا وجنى الولد
 جناحه ثم ردهما جميعا فان ولدها يدفع أو يفدى ولا شيء على الناصب من ذلك لان الولد
 ما كان في ضمان الناصب فانه لم ينصب الولد حتى لو مات في يده لم يكن عليه شيء فكذلك

إذا استحق بجناية كانت عنده وهذا لأن المستحق على الناصب نسخ فعله بالرد ولم يوجد منه فعل في الولد يستحق عليه نسخ ذلك بالرد ولو كان الرهن عبداً يساوي أكثر من عشرة آلاف وهو رهن بمثل قيمته فنصبه رجل قتل عنده قتيلاً فقدها المرتهن رجع على الناصب بعشرة آلاف إلا عشرة دراهم لأن رجوع الناصب بسبب الجناية التي كانت من العبد في ضمانه فإن الرد إنما لم يسلم لكونه مشغولاً بالجناية وقيمة العبد بسبب الجناية لا يزيد على عشرة آلاف إلا عشرة (ألا ترى) أن قيمته بسبب الجناية عليه لا تزيد على هذه فكذلك قيمته بسبب الجناية منه وهو نظير المكاتب إذا كان كثير القيمة بخفى جناية لم يلزمه أكثر من عشرة آلاف إلا عشرة بمنزلة مالهو جنى عليه ولو كانت قيمته عشرين ألفاً أو أكثر وهو رهن مثله قتل قتيلين عند الناصب ففداه المرتهن بعشرين ألفاً لم يرجع على الناصب بأكثر من عشرة آلاف إلا عشرة لأن الرجوع عليه بسبب الجناية وقيمته في الجناية لا تزيد على هذا المقدار كما لو لم ينصبه الناصب من يد المرتهن ولكنه قتله لم يلزمه أكثر من عشرة آلاف إلا عشرة وأو لم يفدوه ولكنهم دفعوه رجع على الناصب أيضاً بعشرة آلاف إلا عشرة فيدفع نصفها إلى ولي الجناية الأول لأن حقه ثبت في جميع العبد فارغوا لم يسلم له إلا النصف فيكون له أن يرجع بنصف القيمة التي قامت مقامه حتى يسلم له كمال حقه ولم يرجع المرتهن بذلك على الناصب لأن هذا المقدار استحق من يده بالجناية التي كانت عند الناصب فتكون هذه العشرة آلاف إلا عشرة ذهباً بمثلها من الدين إن كان الدين حالاً يأخذها المرتهن قضاء من دينه وإن كان مؤجلاً يكون رهناً في يده لأن حق الرهن في الاجل مرعى ويبطل الفضل لما بينا أن الدراهم لا تكون مضمونة إلا بمثلها ولا يتصور أن يستوفي منها أكثر من قدرها من الدين فيبطل الفضل عن الرهن لقوات زيادة المالية في ضمان المرتهن ولو لم يقتله حر ولكن قتله عبد قيمته مائة في يد المرتهن كان رهناً بجميع الدين وقد تقدم بيان الخلاف على هذا الفصل ولو لم يقتل ولم ينصب ولكن المرتهن باعه بعشرين ألفاً وكان مسلطاً على بيعه فتوى الثمن ذهب من مال المرتهن لأن حكم الرهن يتحول إلى الثمن فهلاك كهلاك العبد في يد المرتهن وكذلك لو باعه العبد ولو كان باعه بأقل من الدين رجع بباقي الدين على الراهن لأن المرتهن في هذا البيع نائب عن الراهن فيكون بيعه كبيع الراهن وذلك بمنزلة الفكك ثم يتحول ضمان الدين إلى الثمن بقدر الثمن فما زاد على ذلك يبقى في ذمة الراهن

بخلاف القتل فإنه يقتل وهو مرهون فيسقط من الدين مقدار مالية القيسة الواجبة ولهذا قال
 أبو يوسف رحمه الله في الامالى انه اذا باع المرتهن أو العبد فالثمن لا يكون رهنا الا أن
 يكون شرط ذلك عند البيع أو عند الرهن وجعل البيع في ابطال حق المرتهن عن العين هنا نظير
 بيع العبد المؤجر برضا المستأجر فإنه يكون مبطلا لحق المستأجر ولكن في ظاهر الرواية في
 البيع هنا تحقيق مقصود المرتهن لان مقصود المرتهن استيفاء الدين من ماله وذلك حال قيامه
 بالبيع يكون والثمن صالح لحقه كما كان الاصل صالحا فلذا كان الثمن مرهونا فأما في بيع
 المؤجر فابطال مقصود المستأجر لان مقصوده الانتفاع بالعين والثمن غير صالح لذلك فيبطل
 عقد الاجارة اذا كان البيع برضاه ولو كان العبد رهنا بألف وقيمه ألف فرخص السعر حتى
 صار يساوى مائة وحل المال فقتله حر غرم مائة ولم يكن للمرتهن غيرها لما بينا وكذلك لو
 قتله الراهن أو المرتهن لان فيما يلزم كل واحد منهما بالقتل لا يكون أشق من الاجنبى فلا
 يلزمه قيمته الا وقت القتل وان غصبه الراهن وقيمه ألف فجنى عنده جناية ثم رده على المرتهن
 ففداه فإنه يرجع بالاقل من قيمته ومن الفداء على الراهن كما لو كان الغاصب أجنبيا آخر
 وهذا لان الراهن بمقد الرهن صار من ماله كما جنى فغصبه اياه يوجب عليه ما يوجب على
 الاجنبى ولو كان استعاره الراهن فقتل عنده قتيلا فدفعه الراهن والمرتهن كان الدين على
 الراهن ولا يضمن قيمة الرهن لانه قبضه على وجه العارية ولا يكون هو فيه دون أجنبى
 آخر فتكون العين أمانة في يده ولكنه خرج عن ضمان الرهن ما دام في يد الراهن لان ضمان
 الرهن ضمان استيفاء ولا يتحقق ذلك الا حال ثبوت يد استيفاء المرتهن على الرهن حقيقة
 وحكما ولا بدل له حال كونه عارية في يد المرتهن فلذا لا يسقط شيء من الدين بهلاكه
 وكذلك لو استعاره رجل باذن الراهن ولو استعاره بغير اذن الراهن فجنى عنده فدفع بالجناية
 كان الراهن بالخيار ان شاء ضمن المرتهن قيمته وان شاء ضمن المستعير قيمته لان كل واحد منهما
 جان في حق صاحبه المرتهن بالتسليم والمستعير بالقبض ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء
 لان المستعير ان ضمن فأنما ضمن بقبضه لنفسه والمرتهن ان ضمن فقد ملكه بالضمان وتبين أنه أعار
 ملك نفسه ثم تكون القيمة رهنا مكانه لانها قائمة مقامه ولو كان الراهن أعاره بغير اذن المرتهن
 فللمرتهن أن يضمن القيمة ان شاء المستعير وان شاء الراهن لان كل واحد منهما جان في حقه
 وحقه في الرهن مقدم على حق الراهن واذا كان العبد قيمته ألف درهم رهنا بألف فنصبه

رجل فجنى عنده جناية واكتسب عنده ألف درهم ثم رده ورد المال ودفع العبد بالجناية فانه يرجع عليه بقيمة العبد والالف التي اكتسب العبد أو وهب له المولى العبد لاحق للمرتهن فيها لانها غير متولدة من العين فوجود هذا في حق المرتهن كعدمه وقد بينا أنه حين دفع بالجناية فالرد لم يصح فيرجع المرتهن عليه بقيمته ويكون رهنا في يده ولو كان الناصب عبدا فجنى العبد الرهن عنده جناية تستغرق قيمته فذلك في عنق الناصب يباع فيه أو يفدى لان الضمان على الناصب بسبب النصب وضمان النصب بمنزلة ضمان الاستهلاك فالمستحق به ما لته فيباع فيه أو يفدى بخلاف جناية العبد فالمستحق بالجناية نفسه الا أن يفديه المولى (ألا ترى) أن الناصب لو كان حرا كانت القيمة في ماله حالة ولو كان سببها الجناية لكانت عليه في ثلاث سنين ولو كان العبد الناصب يساوى عشرين ألفا والعبد المصوب يساوى عشرين ألفا فقتل عنده قتيلين فدفع بهما لم يكن في عنق العبد الناصب الا عشرة آلاف غير عشرة دراهم يباع فيها أو يفدى لما بينا أن الناصب قد رد المصوب الا أن الرد لم يسلم لكونه مشغولا بالجناية فيكون الرجوع على الناصب لاجل شغل الجناية وقيمة العبد في الجناية لا تزيد على هذا المقدار في حق العبد والحر جميعا الا أن هذا المقدار واجب على الناصب بسبب غصبه فيباع فيه أو يفدى فصار الحاصل أن وجوب هذا الضمان على الناصب باعتبار السببين جميعا فانه لو لا غصبه ما ضمن شيئا بسبب جنايته ولو لا جناية المصوب عنده لكان رده تاما فلا يرجع عليه بشيء بعد ذلك فانما الرجوع عليه باعتبار الامرين جميعا فلا اعتبار بالجناية لا يرجع عليه بأكثر من عشرة آلاف الا عشرة ولا اعتبار غصبه يباع فيه أو يفدى وفي حق من يرجع السبب هو الاستحقاق من يده بالجناية فلا يرجع الا بعشرة آلاف الا عشرة وفي حق من يرجع عليه وهو الناصب لسبب غصبه فيباع فيه ولو ارتهن عبدا يساوى ألفا فغصبه رجل فقتل عنده قتيلًا خطأ ثم رده فغصبه آخر فقتل عنده قتيلًا خطأ ثم رده فغصبه آخر فقتل عنده قتيلًا خطأ ثم رده واختاروا دفعه فانه يكون بين أصحاب الجنايات أثلاثا سواء حق أولياء الجنايات في رقبته بالاستواء في سبب الاستحقاق فان كل واحد منهم لو انفرد كان مستحقا جميع نفسه بالجناية ولم يضمن الناصب الا أول ثلث قيمته لان المدفوع الى ولي الجناية الأولى استحق بسبب كان عند الأول فلهذا يضمن الناصب الأول ثلث قيمته فيدفعها المولى والمرتهن الى ولي القتل الأول ثم يرجع على الناصب الأول

أيضا بمثله فيدفعه الى ولي القتل الأول لان حقه ثبت في العبد فارغا وما سلم له الا ثلثه فيرجع في بدله مرتين حتى يسلم له ثلثي القيمة وثلث العبد فارغ لم يرجع على الناصب الأول بمثله فيكون رهنا في يده ويرجع على الناصب الثاني بثلث قيمته فيدفع نصف ذلك الى ولي القتل الثاني لانه حين جنى على وليه كان مشغولا بالجناية فانما يثبت حق ولي الثاني في نصفه وقد سلم له الثلث فيرجع الى تمام حقه وذلك نصف الثلث حتى يسلم له النصف ثم يرجع المرتين على الناصب الثاني بذلك فيجعل في يده ثلث القيمة مع ثلث الأول مرهونا ويكون على الثالث ثلث قيمته ولا يدفع الى ولي القتل الثالث لانه حين جنى عليه كان مشغولا بجنيتين فانما يثبت حقه في ثلث العبد وقد سلم له ثلثه فيجتمع في يد المرتين قيمة كاملة ويكون رهنا مكان العبد وهذا التخرج انما يستقيم على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله فأما عند محمد وزفر رحمهما الله فيستوفى من الناصب الأول من ثلث القيمة ولا يدفع شيء منه الى ولي الجناية الأولى لان رجوعه ببطل ما دفعه الى ولي الجناية الأولى فكيف يجمع البطل والمبطل في ملكه ويان هذا الفصل يأتي في كتاب الديات ان شاء الله تعالى وكذلك ان كان الناصب واحدا فغصب ثم رد أو كان جنى هذه الجنایات في يده قبل أن يرد فالتخرج مثل ذلك أنه ينرم قيمته فيأخذ ولي القتل الأول ثلثها والثاني سدسها ثم يرجع بذلك كله على الناصب فيكون رهنا لان المعنى في الكل واحد وفائدة وضعه في ثلثه من الناصبين ايضاح الكلام واذا ارتهن أمة تساوي خمسة آلاف بألف فغصبها رجل فجنت عنده جناية دون الخمس ثم ردها فاختاروا فداءها فلي المرتين خمس الفداء وعلى الراهن أربعة أخماسه لان خمسها مضمون بالدين والفداء بقدره على المرتين وأربعة أخماسها امانة والفداء بقدر ذلك على الراهن ولم يرجعوا بذلك على الناصب ان كانت الجناية أقل من خمسة آلاف وان كانت الجناية خمسة آلاف أو أكثر رجعوا على الناصب بخمسة آلاف الا عشرة لان الرجوع بسبب الجناية التي كانت منها عند الناصب وقيمة الأمة بسبب الجناية لا يزيد على خمسة آلاف الا عشرة في الروايات الظاهرة واذا غصب رجل العبد المرهون فاستهلك عنده متاعا فعليه قيمة ذلك المتاع دينا في عنقه بالغ ما بلغ كما لو استهلك عند المالك أو المرتن فاذا رده فالغريم بالخيار ان شاء استسماه وان شاء يبيع له في ذلك لان لوصوله الى حقه محلين اما ماله فيوفيه بالبيع أو الكسب بالاستسماه وله في أحد الجانبين منفعة التعجيل يعني في البيع وفي الجانب الآخر منفعة توفير

حقه عليه فيختار أي ذلك صنع به يضمن الغاصب الأقل من قيمته ومن الدين لأن استحقاق ذلك بسبب كان بإشره الغاصب إلا أن تمام الاستحقاق في مقدار الأول فإن الدين إن كان أقل فليس عليه إلا ذلك لأن الرادع لم يسلم لشغل الدين وإن كانت قيمته أقل فالغاصب ما صار ضامنا لا مقدار قيمته ولا يكون هذا على ما لو فات في يده فإن استسمى العبد في الدين ولو ألفا فأداه وأخذوا من الغاصب قيمته أيضا كانت هذه القيمة للمولى لأنه قام مقام كسبه الذي أخذه الغرماء وقد بينا أن حق المرتهن في الكسب فكذلك فيما قام مقام الكسب والعبد رهن على حاله ولو بيع العبد في الدين فاستوفى الغريم حقه رجعوا على الغاصب بالقيمة وكانت رهنا لأن ما يغرمه الغاصب هنا بدل مالية العبد المدفوع إلى الغريم وحق المرتهن كان ثابتا فيه فإن باعوه بثلاثة آلاف وقيمته ألفان والدين ألف والرهن الأول ألف قضوا للغرماء ألفا وضمنوا للغاصب ثلث قيمته فتكون هذه الألفان وثلث القيمة رهنا بالمال لا ينقص منه شيء لأن قيمته ألفان وقد بقي مثل ذلك فعرفنا أنه لم يستقض شيئا من المالية التي هي أصل في ضمان المرتهن وإنما ضمن الغاصب ثلث قيمته لأن المستحق بالسبب الذي كان عنده ثلث بدل العبد ولو استحق جميع البدل ما كان يرجع عليه إلا بقيته فكذلك إذا استحق ثلث بدله فأنما يرجع عليه بثالث القيمة ولو كانوا باعوه بألفين فقضوا غريم العبد ألفين رجعوا على الغاصب بنصف القيمة لأن المستحق بالسبب الذي كان عنده نصف بداه وكانت هاتان الألفان رهنا بالمال مكانه لأنه لم يفت شيء من مالية الرهن الذي كان موجودا عند قبض المرتهن ولو توى ما على الغاصب كانت هذه الألف التي بقيت رهنا بنصف الدين لأن نصف المالية تلف في ضمان المرتهن فإن بنصب الغاصب لا يخرج العبد من ضمان المرتهن في حق الراهن ولو كان العبد رهنا بألف على يدى عدل وقيمته ألف فباعه العدل بألفين وكان مسلطا على البيع فتوت أحدهما وخرجت الأخرى استوفاهما المرتهن لأن الألف الأخرى زيادة وقد بينا أن ما توى كان من الزيادة لا من الأصل ولو كانت قيمته ألفي درهم عند المرتهن والمسألة بحالها فنصف هذه الألف التي خرجت للمرتهن ونصفها للراهن لما بينا أن نصف المالية مشغول بحق المرتهن ونصفها بحق الراهن فما خرج من البذل يكون نصفين وما توى عليهما نصفان ولو باعه بثلاثة آلاف فخرجت الألف وتوى ألفان كان ما يخرج بينهما نصفين لأن الألف الثالثة زيادة فيجعل التاوى بينهما وإنما يعتبر ما كان أصلا وهو

ألقان فكان هذه ومالو يبع العبد بالعين سواء والله أعلم

باب جناية الرهن في الحفر

(قال رحمه الله) وإذا كان العبد رهنا بالف وقيمه ألف ثم غصبه رجل فحفر عنده بثرا في الطريق ووضع في الطريق حجرا ثم رده الغاصب على المرتهن فاقتكه الراهن بقضاء الدين ثم وقع في البئر انسان فمات قيل للراهن ادفع عبدك أو افده بالدية لأن العبد صار جانيا على الواقع بالحفر السابق عند وقوعه في البئر فانه بالحفر متسبب لا تلافه بإزالة ما به كان يستمسك على الأرض وهو متعمد في هذا التسبب وحين صنع هذا كان ملكا للراهن وهو على ملكه عند الوقوع أيضا فيخاطب بالدفع أو الفداء كما لو قتله بيده وأى ذلك فعل يرجع على الغاصب بقيمته لأن فعل الراد لم يسلم وتبين انه كان قاصرا حين استحق بسبب فعل كان باشره عنده وقيل بل المرتهن هو الذي يرجع على الغاصب بقيمته فيدفعه الى الراهن لأن الغاصب فوت يد المرهون بنصبه ولكن الأول أصح فإن حق المرتهن في اليد مالم يصل اليه دينه وقد وصل اليه حقه فانما المعتبر الآن حق المالك فهو الذي يرجع على الغاصب بالقيمة فإن كان الغاصب مفلسا أو غائبا رجع الراهن على المرتهن بالذي قضاه اذا كان الرهن والدين سواء حتى يكون الفداء من مال المرتهن لأنه حين حفر كان في ضمان المرتهن فيما بينه وبين الراهن (ألا ترى) انه لو هلك في يد الغاصب وتوت عليه القيمة سقط دين المرتهن وقد تبين أن بالتفكك لم يسلم للراهن حين استحق من يده بسبب كان قبل التفكك فيجعل كالمالك في يد المرتهن بعد استيفاء الدين وفي هذا ما يلزمه رد المستوفي لأنه تبين أنه بالتفكك في يده صار مستوفيا دينه فان عطب بالحفر آخر فمات وقد دفع العبد الى صاحب البئر فانه يقال لصاحب البئر ادفع نصفه أو افده بعشرة آلاف درهم لأن الجنائتين قد حصلتا في ملك رجل واحد وهما من جنس واحد فيكون حق كل واحد منهما في نصف العبد الا أن صاحب البئر قد ملك جميع العبد حين دفع اليه فقام هو في نصيب صاحب الحفر مقام المولى فيخير بين أن يدفع اليه نصفه أو يفديه بعشرة آلاف ولا يتبع المرتهن ولا المولى من ذلك بشئ سوى الذي تبهم أول مرة لأن جنایات العبد وان كثرت لا توجب على المولى الا دفع العبد وقد دفع العبد والذي عطب بالحفر مثل آخر لو وقع في

البئر لان اوجب واحد في الموضعين واذا حفر العبد بئرا في الطريق وهو رهن بالف وقيمته ألف فوقع فيها عبد فذهبت عيناه فانه يدفع العبد الرهن أو يفديه بمنزلة ماله فقا عيني العبد بيده والفداء كله على المرتهن لان العبد كله مضمون بالدين فان فداءه فهو رهن على حاله وأخذ المرتهن العبد الاعمى فكان له مكان مادي من الفداء وان دفع العبد الرهن وأخذ الاعمى كان رهنا مكانه بالالف لانه قائم مقامه في حكم الرهن وان وقع في البئر آخر اشتركا في العبد الحافر بحصة ذلك أو يفديه مولاه الذي عنده بالالف لان الجنائتين استندتا الى سبب واحد فكانهما وجدتا معا فيكون حق الوالدين في العبد ولا يلحق الاعمى من ذلك شي لانه قائم مقام الجاني في حكم الرهن لا في حكم الجناية فانه بالدفع خرج من حكم الرهن وتقرر حكم الجناية فيه فلماذا لا يلحق الاعمى من جنايته شي وان وقعت في البئر دابة فعطبت أخذ عنها العبد في يدي أصحابه حتى يباع له في ذلك بمنزلة ماله كانت الجنائتان من العبيد فانه قتل انسانا وأتلف مال آخر فهناك يدفع بالجناية أولا ثم يباع بالدين الا أن يقضي ولي الجناية الدين وهذا لانه لا مجانسة في موجب الفعلين هنا فالمستحق بالجناية نفسه والمستحق بالاستهلاك يعمه في الدين فلا تثبت المشاركة بينهما ولكن ابقاء الحقين ممكن بان يدفع بالجناية ثم يباع في الدين فلا يلحق الاعمى شي من ذلك لما قلنا فان يعم العبد في ثمن الدابة ثم وقع في البئر آخر فمات لم يكن له أرش ودونه هدر لان الملك الذي كان فيه حين حفر قد فات وتجدد للمشتري ملك بسبب مبتدأ فلا يستحق عليه هذا الملك بسبب ذلك الفعل وذلك الملك الذي كان قد فات فكانه مات أو قتل عمدا بخلاف ما قبل البيع في الدين فان ملك المدفوع اليه بالجنابة خلف عن ملك المولى فيبقى حكم ذلك الفعل حتى اذا وقع فيه آخر شارك المدفوع اليه في رقبته فان وقعت في البئر دابة أخرى شركوا أصحاب الدابة الاولى في الثمن بقدر قيسته لان اتلاف الدابتين من العبد أسند الى سبب واحد وبينهما مجانسة في موجب فكان حقهما في الثمن وهو قائم في يد من حفر بئرا في الطريق وهو رهن بالف وقيمتها ألفان ثم جنى بعد الحفر على عبد ففقأ عينه فدفع واحد العبد فهو رهن مكانه فان وقع في البئر عبدا آخر فذهبت عيناه قيل لمولاه الذي هو عنده ادفع نصفه وخذ هذا العبد الاعمى أو افده بقيمة الاعمى لما بينا أن ملكه في العبد المدفوع خلف عن ملك المولى فيبقى فعله باعتباره وموجب الجنائتين واحد فثبتت المشاركة بينهما ويكون حق مولى العبد الواقع في البئر في نصف العبد المدفوع الا أنه

الآن في ملك المدفوع اليه فيقوم هو في ثبوت الخيار له مقام المولى ان شاء دفع النصف اليه وان شاء فداء بقيمة هذا الاعمى وأخذ الاعمى فكان له بمقابلة ما أدى والعبد الاعمى الاول رهن بألف على حاله لانه قائم مقام المدفوع في حكم الرهن فان كان الاعمى الاول امة فولدت ولدا ثم ماتت هي قسم الالف على قيمتها وقيمة ولدها فيبطل ما أصاب قيمتها لانها مرهونة بجميع الالف فكانها هي التي رهننت في الابتداء فولدت فيقسم الدين على قيمتها وقيمة ولدها الا أنه تعتبر في القسمة قيمتها عمياء لانها انما تقوم حين ثبت حكم الرهن فيها وانما ثبت حكم الرهن فيها وهي عمياء واذا احتقر العبد الرهن بثر في الطريق أو وضع فيها شيئا فمطب به الراهن أو أحد من رقيقه لم يلحقه من ذلك ضمان بمنزلة ما لو جنى يده على الراهن أو على رقيقه وان وقع فيها المرتهن أو أحد من رقيقه فهذا وما لو جنى عليه يده سواء فيما اختلفوا وفيما اذا كانت قيمته مثل الدين أو كان في قيمته فضل عن الدين وقد بينا هذه الفصول في جنائنه يده وكذلك في جنائنه يحفر البئر واذا أمره المرتهن أن يحفر بئرا في فناءه فمطب فيها الراهن أو غيره فهو على عاقلة المرتهن لان المرتهن أن يحفر في فناءه فان الفناء اسم لموضع يتصل بملكه غير مملوك له معد لمنافعه وهو أحق الناس بربط الدواب وكسر الخطب فيه فيكون التدبير في ذلك الموضع اليه واذا كان له أن يحفر فيه بنفسه فله أن يأمر غيره به وفعل العبد كفعل المرتهن بنفسه ولو فعله هو بنفسه فمطب فيه الراهن كان على عاقلة فكذا ذلك اذا فعله العبد وهذا لانه لما لم يكن هذا الموضع مملوكا له تقيد فعله بشرط السلامة كالشيء في الطريق فاذا لم يسلم كان هو ضامنا لما يطب بسبب فعله وكذلك لو كان الراهن أمره بذلك في فناء نفسه كان على عاقلة الراهن ولو أمره الراهن أو المرتهن أن يقتل رجلا فقتله فدفع به كان على الذي أمره بذلك قيمته فيكون رهنا مكانه أما موجب الجنابة هنا فيتعلق برقيقته بخلاف الاول لان الراهن أو المرتهن لا يملكان مباشرة القتل بأيديهما فلا يعتبر أمرهما في نقل فعل العبد اليهما واذا بقي العبد جانيا كان مؤاخدا بموجب الجنابة في الاول واعتبر أمرهما في الحفر في الفناء لما قلنا فينقل فعل العبد الى الأمر فلذا لم يكن في رقة العبد من ذلك شيء ثم الامر في مسألة القتل صار مستعملا للعبد غاصبا فاذا استحق بذلك السبب فعليه ضمان قيمته والقيمة قائمة مقامه فيكون رهنا وكذلك لو بعته ليسقي دابته فوطئت انسانا لانه بالاستعمال صار غاصبا له وان كان بعته الراهن باذن المرتهن دفع بالجنابة وكان الدين على الراهن لانه خرج من ضمان الدين

حين بعثه الراهن في حاجته باذن المرتهن بمنزلة مالو أعاده المرتهن من الراهن ولو مات في هذه الحالة لم يسقط من الدين شيء فكذلك اذا استحق بجنابة في هذه الحالة وكذلك لو كان بعثه المرتهن باذن الراهن لان المرتهن لو استعاده من الراهن فما دام يعمل له بحكم العارية لا يكون مضموما بالدين لو هلك فكذلك اذا استحق بجنابة في هذه الحالة واذا أقر الراهن بالامانة الرهن لرجل فزوجها ذلك الرجل جاز النكاح لانه بالاقرار سلط المقر له على زوجها ولو زوج نفسه جاز النكاح فكذلك اذا زوجها ذلك الرجل جاز النكاح لانه بالاقرار سلط المقر له على تزويجها ولو زوج نفسه جاز النكاح فكذلك اذا زوجها غيره تسليطه وقد يتنا نظيره في المتق فالتزويج بمنزلة المتق في انه لا يشترط صحة القدرة على التسليم ولكن ليس للزوج أن يقربها لان الراهن ممنوع من غشيانها بنفسه لحق المرتهن فكذلك يمنع منه المقر له أو من زوجها منه المقر له وهذا لانه لو غشيانها الزوج ربما تحمل فتتقص ماليها بسبب الحمل وربما تنسر عليها الولادة فتتوت منها وفي ذلك من الضرر على المرتهن مالا يخفى ولو رهن رجل أمة لها زوج كان الرهن جائزا لان المنكوحة مال متقوم يمكن استيفاء الدين من ماليها بالبيع فيكون رهنا جائزا فان غشيانها الزوج فهلك من ذلك ففي القياس تهلك من مال الراهن لان الزوج انما غشيانها بتسليط الراهن حين زوجها منه فيجعل فعله كفعل الراهن بنفسه (ألا ترى) أنه لو زوجها بعد الرهن فوطئها الزوج فمات من ذلك كانت من مال الراهن فكذلك اذا كان التزويج قبل الرهن لان موتها من الوطء لا من التزويج والوطء في الفصلين ابتداء فعل من الواطئ بعد الرهن ولكننا نستحسن أن يجعلها هالكة من الرهن حتى يسقط دين المرتهن لانه لم يوجد من الراهن بعد عقد الرهن فعل يصير به مسلطا على اتلافها بل المرتهن حين قبل الرهن فيها مع علمه أنها منكوحة فقد صار راضيا بها على هذه الصفة وأكثر ما فيه أنه لم يرض بوطء الزوج اياها ولكن لا معتبر برضاه في ذلك لان حق الزوج كان مقدما على حقه والمولى لا يملك ابطال حق الزوج بالرهن هنا فلهذا يجعل كأنها ماتت من غير صنع أحد فسقط الدين بخلاف ما اذا كان التزويج بعد الرهن فقد وجد هناك من الراهن بعد الرهن تسليط الزوج على وطئها ولم يوجد الرضا من المرتهن بذلك والزوج ممنوع من وطئها لحق المرتهن هنا فان حقه سابق على حق الزوج فلهذا اذا هلك من الوطء يجعل كأنها هلكت بفعل الراهن فلا يسقط دين المرتهن واذا أشهد الراهنان بالرهن

لانسان لم تجز شهادتهما لان عقد الرهن لازم من جهة الراهين فهما بهذه الشهادة يريدان
 السعي في نقض ما قد تم بهما وابطال يد الاستيفاء المستحقة للمرتهن عليهما ولو شهد به
 المرتهنان جاز لانهما ممكنان من رد الرهن متى شاءا فليس في هذه الشهادة ابطال حق مستحق
 عليهما بل في هذه الشهادة ضرر عليهما لان حق استيفاء الدين من مالية الرهن كان ثابتا
 لهما وبطل ذلك بشهادتهما فتقبل الشهادة لانقضاء التهمة ولو شهد به كفيلان بالمال لم تجز
 شهادتهما لانهما بمنزلة الراهين ولو شهد به ابنا الراهن أو ابنا الكفيل والأب منكر
 جازت الشهادة لانهما يشهدان على أبيهما وكذلك لو شهد به ابنا المرتهن لانهما شهدا على
 أبيهما بطلان حقه في ثبوت يد الاستيفاء ولو كان الراهن مكاتباً أو عبداً تاجر افشدهمولىاه
 بذلك وهو منكر جازت الشهادة لانهما يشهدان على مكاتبيهما أو عبدهما في استحقاق
 الملك والكسب عليه وبطلان المقد الذي باشره واذا ادعى رجل على الرهن انه له وان راهنه
 سرقة منه وسأل المرتهن أن يخرج به حتى يقيم البينة فأبى ذلك المرتهن فانه يجبر على اخراجه
 لانه لا ضرر في اخراجه على المرتهن وفيه منفعة للمدعى لانه لا يتمكن من اثبات دعواه
 بالبينة الا بعد احضار العين لبشير اليه في الدعوى ويشير اليه الشهود في الشهادة والمرتهن
 في الامتناع من الاحضار متعنت قاصد الاضرار به فيمنعه القاضي من ذلك واذا ارتهن
 الرجل رهنا وأقر أن قيمته ألف ثم جاء به بعد ذلك وقيمه مائة درهم ولم يتغير فقال الراهن
 ليس هذا متاعي فالقول قوله في ذلك لانهما تصادقا على صفة متاعه انه يساوي القا والذي
 أحضره ليس على تلك الصفة فالظاهر شاهد للراهن فيجعل القول قوله في ذلك واذا قبلنا
 قوله كان على المرتهن ان يجيء بمتاع يساوي ألفا أو يحكم بان الرهن هلك في يده فيسقط
 دينه واذا باع رجلا شيأ من رجل الى رجل على أن يرهنهما هذا العبد ففعل ثم شهدا ان
 الرهن لفلان فان قالوا فنحن نرضى أن يكون ديننا الى أجل بغير رهن جازت شهادتهما نخلوها
 عن التهمة فانه لا منفعة لهما في قبول هذه الشهادة حين أسقطا حقهما في المطالبة برهن آخر
 بل عليهما فيه ضرر وان قالوا لا تزيد رهنا غيره أو يرد علينا متاعنا أبطلت شهادتهما لتمكن
 التهمة فيها فانهما يشهدان لانفسهما بثبوت حق مطالبة الراهن برهن آخر أو رد المتاع عليهما
 واذا باع متاعا من رجل على أن يرهنه رهنا بعينه فاستحق أو هلك قبل الرهن أو رهنه رهنا
 يرضى به أو أعطاه قيمة ذلك الرهن فيكون رهنا عنده أو رد عليه ماله وقد بينا هذا

الفصل فيما تقدم واذا زاد الرهن مع الرهن رهنا آخر نظر الى قيمة الاول يوم رهنه والى
 قيمة الزيادة يوم قبضها المرتهن في قسمة الدين لان حكم الرهن في الزيادة انما ثبت بقبض
 المرتهن فتعتبر قيمتها حين ثبت حكم الرهن فيها كما يعتبر ذلك في قيمة الاصل ولو كان لرجل
 على رجل عشرون درهما فرهنه بعشرة منها ما يساوي عشرة ثم قضاه عشرة فله ان يجعلها بما
 في الرهن ويقبض الرهن اما جواز هذا الرهن فللشروع في الدين ولا شيوع في الرهن
 والشروع في الدين لا يمنع جواز العقد ثم القاضي هو الذي ملك المستوفى هذه العشرة واليه
 بان الجهة التي أوقاها فاذا قال انما أوفيتها مما كان في الرهن ولو كان رهنه الثوب لجميع المال لم
 يكن له ان يقبضه حتى يؤدي جميع المال قلت قيمته أو كثرت لان الرهن محبوس بكل جزء
 من الدين لا اتحاد الصنفه ولو رهنه بعشرة منها ثوبا يساوي عشرين ثم زاده ثوبا آخر رهنه بالعشرة
 الاخرى فهو جائز لما قلنا وان جملة رهنه بالعشرين جميعا فهو جائز فان هلك الثوب الاول
 ذهب بثلثي العشرة وان هلك الثوب الآخر ذهب بثلث العشرة التي بها الرهن الاول
 ويجمع العشرة الاخرى لانه لما رهنه الثوب الاخرى بجميع العشرين كان نصفه بالعشرة التي
 لا رهن بها ونصفه زيادة في الرهن الاول بالعشرة الآخر فيقسم ملك العشرة على قيمة الثوب
 الاول يوم رهنه وذلك عشرون وعلى قيمة نصف الثوب الثاني وذلك عشرة فيقسم اثلاثا
 ثلثاها في الثوب الاول فاذا هلك هلك به وثلثها مع العشرة الاخرى في الثوب الثاني فاذا
 هلك هلك به لان في قيمته وفاء بالدين وزيادة واذا كان لرجل على رجلين مال وكل واحد
 منهما كفيل عن صاحبه فأعطاه أحدهما رهنه بجميع المال يساويه ثم أعطاه الآخر رهنه بجميع
 المال يساويه فهو جائز وأيهما هلك هلك بنصف المال لان كل واحد منهما مطالب بجميع
 المال هنا فهما كشخص واحد في ايفاء هذا الدين حتى لو أداه أحدهما رجع على صاحب
 بنصفه فيجعل الرهن من الثاني زيادة في الرهن الاول فيقسم الدين على قيمة الرهنين وقيمتها
 سواء فاهما هلك ذهب بنصف المال وكذلك لو كانا مكاتبين مكتبة واحدة وكذلك لو كان
 المال على أحدهما والاخر به كفيل وذکر في اختلاف زفر ويقوب رحمهما الله هذا
 الفصل وقال عند زفر رحمه الله اذا هلك أحدهما يهلك جميع المال لان كل واحد منهما ماضى
 بالرهن في متاعه الا بجميع الدين ولكل واحد منهما في ذلك غرض صحيح فغرض الكفيل
 في ذلك أن يصير موفيا جميع الدين بهلاكه ليرجع بالكل على الاصيل وغرض الاصيل أن

يصير موفيا جميع الدين بهلاكه حتى لا يرجع الكفيل عليه بشئ وعلى قول أبي يوسف رحمه الله ان لم يعلم الثاني بالرهن الاول فكذلك الجواب وان علم به فالثاني رهن بنصف المال والاوّل رهن بجميع المال لوجود الرضا من الثاني بان يكون رهنه زيادة في الرهن الاول حين علم به ولو أن المديون رهن متاعه بالدين الذي عليه وتبرع انسان بان رهن به متاعا آخر له فقد روى هشام عن محمد رحمه الله قال ان هلك رهن المطلوب هلك جميع الدين وان هلك رهن المتبرع هلك نصف الدين لان رهن المطلوب صار مضمونا بجميع الدين فالتبرع لا يملك فيعتبر موجب عقده عليه وأما رهن المتبرع فهو زيادة في رهن المطلوب فيكون بنصف الدين ولو رهنه بعشرين درهما ديناراً يساوي عشرة ثم رخص الورق فصارت عشرون درهما بدينار فهلك الدينار فانما يهلك بالمشرة لان المتبرع قيمة الرهن حين قبضه المرتهن ولو كان له عليه عشرة دراهم فرهن له ديناراً يساوي عشرة ثم غلا الورق فصارت خمسة بدينار ثم رهنه ديناراً آخر فهما جميعا رهن بالعشرة فان هلك الدينار الاول ذهب ثلثي العشرة وان هلك الآخر ذهب ثلثها لان المتبرع في الانقسام قيمة كل واحد منهما حين ثبت حكم الرهن فيه ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فرهنه بخمسمائة منها عبداً يساوي خمسمائة ثم زاده أمة رهنها بالالف كلها تساوي الفا فولدت بنتا تساوي خمسمائة ثم مات العبد والامة بقي الولد بسدس الخمسمائة التي كان العبد رهنها وبثلث الخمسمائة الاخرى لان نصف الامة رهن بخمسمائة ونصفها زيادة في رهن العبد بالخمسمائة الاخرى فتقسم تلك الخمسمائة على قيمة العبد وقيمة نصف الامة وهما سواء فانقسم نصفين وصار في الامة نصف الخمسمائة الاول مع الخمسمائة الاخر فلما ولدت ولداً يساوي خمسمائة انقسم ما فيها على قيمتها وعلى قيمة ولدها اثلاثاً لان قيمتها حين رهنّت ألف وقيمة ولدها خمسمائة فصار في الولد ثلث الخمسمائة الاخرى وسدس الخمسمائة الاولى فيبقى ذلك القدر بقاء الولد ويسقط ما سري ذلك بموت العبد والامة واذا ارتهن عبداً بخمسمائة وهو يساوي ألفاً ثم زاده المرتن خمسمائة على أن زاده الاخر أمة رهنها بجميع المال ففي قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تكون الامة رهنها بجميع المال نصفها مع العبد في الخمسمائة الاولى ونصفها بالخمسمائة الاخرى وعند أبي يوسف رحمه الله هما جميعا يكونان رهنها بالالف كلها لان أبا يوسف رحمه الله يجوز الزيادة في الرهن والدين وهما يجوزان الزيادة في الرهن دون الدين فلهذا كان العبد مع نصف الامة رهنها بالخمسمائة

الاول ونصف الامة رهنا بالخمسائة الاخرى وليس في العبد من الخمسائة الاخرى شيء ولو
 كان لرجل علي رجل ألف درهم فرهته بخمسائة منها جارية تساوي خمسائة فولدت كل
 واحدة منهما ابنا قيمته مثل قيمة امه فالاولى وابنها ونصف الآخر ونصف ابنا رهنا بالخمسائة
 الاول ونصف الآخر ونصف ابنا رهنا بالخمسائة الاخرى فان ماتت الام الاخرى ذهب
 ربع هذه الخمسائة التي فيها خاصة وبقي نصف ابنا بثلاثة ارباع ويذهب من الخمسائة الاول
 خمسون درهما لان الجارية الاخرى تمنها خمسائة فكل واحد من الولدين تباع لامه فنصف
 الجارية الاخرى زيادة في رهن الخمسائة الاولى ونصفها رهن بالخمسائة الاخرى وقيمة هذا
 النصف مائتان وخمسون والرهن مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فصار ثلث المائتين
 وخمسين . هذه الخمسائة مقسوما على نصف قيمتها ولدها وهما سواء والذي فيها من هذه
 الخمسائة ربعها مائة وخمسة وعشرون ولدها بقية بقية اربع . الخمسائة التي نصف ابنا
 بثلاثة ارباعها فأما الخمسائة الاولى فانقسمت على قيمة الجارية . هي اربعة على قيمة
 نصف الجارية الثانية وهو مائتان وخمسون فاذا جعل كل مائتين وخمسين بينهما انقسم
 أخماسا خمس ذلك وهو مائة في نصف الجارية الاخرى ثم انقسم ذلك على نصف قيمتها
 ونصف قيمة ولدها نصفين فكان الذي فيها من الخمسائة الاولى خمسون درهما فيذهب
 ذلك القدر بهلا كما ولو كان لرجل علي رجل ألف درهم وزن سبعة فرهته بخمسائة منها أمة
 تساوي ثمانمائة رهنا بالمال كله فولدت كل واحدة منهما ابنا قيمته مثل قيمة امه ثم ماتت
 الاولى ذهب من الخمسائة الاولى السدس لان نصف الامة الثانية زيادة في الرهن بالخمسائة
 الاولى ونصفها رهن بالخمسائة الاخرى فالخمسائة الاولى انقسمت على قيمة الجارية الاولى
 وهو مائتان وعلى نصف قيمة الاخرى وهو اربعمائة فيقسم اثلاثا ثلثها في الجارية الاولى وثلثاها
 في نصف الجارية الاخرى ثم انقسم ما في الاولى وهو ثلث الخمسائة على قيمتها وقيمة ولدها
 نصفين فحاصل ما بقي فيها سدس الخمسائة وذلك ثلاثة وثمانون وثلث فاذا هلكت هلكت
 ولو لم تمت الاولى وماتت الاخرى ذهب من الخمسائة الاولى ثلثها ومن الخمسائة الاخرى
 خمسها لان ثلثي الخمسائة الاولى كان في نصفها وقد انقسم ذلك عليها وعلى نصف ولدها نصفين
 فانما بقي فيها من تلك الخمسائة ثلثها فيهلك بذلك وقد كان نصفها مرهونا بالخمسائة الاخرى
 الا أن قيمة نصفها اربعمائة فلا يثبت فيه من الضمان الا قدر قيمتها ثم نصف ذلك قد تحول

الى نصف ولدها فاما بقي فيها من الخمسمائة الاخرى مائتان وذلك خمسها فلماذا هلك بذلك
ولو كان رهنه بمخسمة من الالف أمة تساوى ألفا ورهنه بالمخسمة الباقية عبدا يساوى ألفا
ثم زاده أمة رهنا فالمال كله يساوى ألفا ثم ولدت كل واحدة من الامتين أمة تساوى ألفا ثم
ماتت الاخرى ذهب سدس المال لانها كانت زيادة في الكل فنصفها مع الامة رهن بالمخسمة
الاولى ونصفها مع العبد رهن بالمخسمة الاخرى ثم كل خمسمائة تنقسم أثلاثا على نصفها
وعلى جميع قيمة ما هو مرهون بها خاصة وهو ألف فاصل ما ثبت فيها بالانقسام ثلث الالف
ثم انقسم هذا القدر عليها وعلى ولدها نصفين فاما بقي فيها سدس المال فيهلك بذلك وكذلك
لومات الاولى ذهبت بسدس المال لان الذى كان فيها ثلثا الخمسمائة الاولى وهو ثلث جميع
المال وقد تحول نصف ذلك الى اولادها فاما بقي فيها سدس المال وهو أن بالعبد ذهب ثلث
الدين لان الذى أصاب العبد بالقسمة ثلثا الخمسمائة الثانية وذلك ثلث جميع الدين فبموته
يسقط ذلك العدد ولو لم يمت العبد فقتضى المطلوب الطالب خمسمائة كان له أن يأخذ ان شاء
العبد الاول وان شاء الامة الاولى وابنها لانه هو المالك فيكون له أن بصرف ذلك الى أى
الرهنين شاء فيسترد ذلك وليس له أن يقبض الامة الآخرة ولا ولدها حتى يؤدي جميع
المال لان الامة الآخرة رهن بجميع المال فتحبس بكل جزء من اجزاء المال وولدها بمنزلها
وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمه الله انه لو رهن جارين ألف درهم فاستحقت
احدهما فعلى قول أبي يوسف رحمه الله الاخرى رهن بحصتها من الالف وعلى قول زفر
رحمه الله الاخرى رهن بجميع الالف ان هلكت وذلك قيمتها بملكها به ولا يفتكها الا بجميع
المال ولو ظهر أن احدهما مدبرة أو أم ولد فالأخرى رهن بجميع المال بالاتفاق وان هلك
هلك به فزفر رحمه الله قاس استحقاق الغير احدهما باستحقاقها نفسها وأبو يوسف رحمه
الله فرق بينهما فقال المستحق محل للرهن بدليل انه لو رهنها برضا صاحبها جاز فينقسم الدين على
قيمتها فانما صارت الاخرى رهنا بحصتها فاذا هلكت هلكت به والمدبرة وأم الولد ليست بمحل
لرهن فيكون جميع الدين فى الاخرى فاذا هلكت وفى قيمتها وفاء بذلك صار المرتهن مستوفيا
جميع دينه والله أعلم بالصواب

كتاب المضاربة

(قال رحمه الله) قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة ونفر الاسلام أبو

بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله أملاء المضاربة مشتقة من الضرب في الأرض
وانما سمي به لأن المضارب يستحق الربح بسعيه وعمله فهو شريكه في الربح ورأس مال
الضرب في الأرض والتصرف وأهل المدينة يسمون هذا العقد مقارضة وذلك مروى عن
عثمان رضي الله عنه فإنه دفع إلى رجل مالا مقارضة وهو مشتق من القرض وهو القطع
فصاحب المال قطع هذا القدر من المال عن تصرفه وجعل التصرف فيه إلى العامل بهذا
العقد فسمى به وانما اخترنا اللفظ الأول لأنه موافق لما في كتاب الله تعالى قال الله تعالى
وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله يعني السفر للتجارة * وجواز هذا العقد
عرف بالسنة والاجماع فمن السنة ما روى أن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه كان إذا دفع
مالا مضاربة شرط على المضارب أن لا يسلك به بحرا وان لا ينزل واديا ولا يشتري به ذات
كبد وطب فان فعل ذلك ضمن فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فاستحسنه وكان
حكيم بن حزام رضي الله عنه إذا دفع مالا مضاربة شرط مثل هذا وروى أن عبد الله وعبيد
الله ابنا عمر رضي الله عنهم قدما العراق وتزلا على أبي موسى رضي الله عنه فقال لو كان عندي
فضل مال لا كرمتهما ولكن عندي مال من مال بيت المال فابتاعاه فاذا قدما المدينة
فادفعاه إلى أمير المؤمنين رضي الله عنه ولكما ربحه فقلا ذلك فلما قدما على عمر رضي الله
عنه أخبراه بذلك فقال هذا مال المسلمين فربحه للمسلمين فسكت عبد الله وقال عبيد الله
لا سبيل لك إلى هذا فان المال لو هلك كنت تضمنا قال بعض الصحابة رضوان الله عليهم
أجمعين اجعلها بمنزلة المضاربين لهما نصف الربح وللمسلمين نصفه فاستصوبه عمر رضي الله
عنه وعن القاسم بن محمد قال كان لنا مال في يد عائشة رضي الله عنها وكانت تدفعه مضاربة
فبارك الله لنا فيه لسعيها وكان عمر رضي الله عنه يدفع مال اليتيم مضاربة على ما روى عنه
رحمه الله وبدايه الكتاب عن حميد بن عبد الله بن عبيد الله أنصارى عن أبيه عن جده أن عمر
رضي الله عنه أعطاه مال یتيم مضاربة وقال لا أدري كيف كان الشرط بينهما فعمل به بالمرأى
وكان بالحجاز اليتيم كان بقاسم عمر رضي الله عنه بالربح وفيه دليل بجواز المضاربة بمال
اليتيم وان للامام ولاية النظر في مال اليتيم وان للمضارب والاب والنوصي المسافرة بمال
اليتيم في طريق آمن أو مخوف بعد أن كانت القوافل متصلة فتدفعه كان عمر رضي الله
عنه أعطى زيد بن خليفة رضي الله عنه مالا مضاربة فأسلمه إلى عتريس بن عرقوب

في حيوان معلوم بأثمان معلومة الى أجل معلوم فخل الاجل فاشتد عليه فأتى عتريس عبد الله
 ابن مسعود رضي الله عنه يستعين به عليه فذكر ذلك فقال له عبد الله رضي الله عنه خذ
 رأس مالك ولا تسلمه شيئاً مما لنا في الحيوان وفيه دليل جواز المضاربة وفساد السلم وإنما
 اشتد على عتريس بن عرقوب لفساد العقد أيضاً فلا يظن به الماطلة في قضاء ما هو مستحق
 عليه مع قوله صلى الله عليه وسلم خيركم أحسنكم قضاء وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والناس يتعاملون بالمضاربة بينهم فأقرهم على ذلك وندبهم أيضاً اليه على ما قال صلوات الله
 وسلامه عليه من حال ثلاث بنات فهو أسير فاعينه يا عباد الله ضاربوه دابنوه ولأن بالناس
 حاجة الى هذا العقد فصاحب المال قد لا يهتدي الى التصرف المربح والمهتدي الى التصرف
 قد لا يكون له مال والربح إنما يحصل بهما يعني المال والتصرف ففي جواز هذا العقد يحصل
 مقصودهما وجواز عقد الشركة بين اثنين بالمال دليل على جواز هذا العقد لأن من جانب كل
 واحد منهما هناك ما يحصل به الربح فيعقد بينهما شركة في الربح ولهذا لا يشترط التوقيت
 في هذا العقد ولكل واحد منهما أن يفرد بفسخه لأن انعقاده بطريق الشركة دون الاجارة
 ولهذا العقد أحكام شتى من عقود مختلفة فانه اذا أسلم رأس المال للمضارب فهو أمين فيه
 كالودع واذا تصرف فيه فهو وكيل في ذلك يرجع بما يلحقه من العهدة على رب المال كالوكيل
 فاذا حصل الربح كان شريكه في الربح واذا فسد العقد كانت اجارة فاسدة حتى يكون
 للمضارب أجر مثل عمله واذا خالف المضارب كان غاصباً ضامناً للمال ولكن المقصود بهذا
 العقد الشركة في الربح وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الربح بينهما مع حصوله فهو
 مبطل للعقد لانه مفوت لموجب العقد ومن ذلك ما رواه عن ابراهيم رحمه الله انه كان يكره
 المضاربة بالنصف أو الثلث وزيادة عشرة دراهم قال أرأيت ان لم يربح الا تلك العشرة وهو
 اشارة الى ما بيننا من قطع الشركة في الربح مع حصوله بان لم يربح الا تلك العشرة وعن ابراهيم
 رحمه الله في المضاربة والوديعة والدين سواء يتحاصون ذلك في مال الميت وبه نأخذ والمراد
 مضاربة أو وديعة غير معينة فالأمين بالتجيل يصير ضامناً فهو والدين سواء فأما ما كان معيناً
 معلوماً فصاحبه أولى به لأن حق الغريم بموت المدين يتعلق بماله الا بما كان امانة في يده لغيره
 وعن ابراهيم رحمه الله قال في الوصي يعطى مال اليتيم مضاربة وان شاء أبضعه وان شاء تجر
 الى غير ذلك وكان خيراً لليتيم فعل لقوله تعالى قل اصلاح لهم خير وقال الله تعالى ولا تقربوا

مال اليتيم الا بالتى هي أحسن والاحسن والا صلح فى حقه أن يتجر بماله قال صلى الله عليه وسلم ابتغوا فى أموال اليتامى خيرا كيلا تأكلها الصدقة يعنى النفقة فان احتسب بالتصرف فيه أو وجد أمينا يحتسب ذلك والانفع لليتيم أن يدفعه اليه بضاعة وان لم يجر ذلك وربما لا يرغب فى أن يتصرف فيه مجانا فلا بأس بأن يتصرف فيه على وجه المضاربة وهو أنفع لليتيم لما يحصل له من بعض الربح وبما لا يتفرغ الوصي لذلك فيحتاج الى أن يدفعه مضاربة الى غيره واذا جاز منه هذا التصرف مع نفسه فمع غيره أولى وذكر عن علي رضي الله عنه قال ليس على من قاسم الربح ضمان وتفسيره أنه المواضعة على المال فى المضاربة والشركة وهو مروي عن علي رضي الله عنه قال المواضعة على المال والربح على ما اشترطا عليه وبه أخذنا فقلنا رأس المال أمانة فى يد المضارب لانه قبضه باذنه ليتصرف فيه له وعن علي رضي الله عنه أنه كان يعطى مال اليتيم مضاربة ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن الغلام حتى يحتلم وعن المجنون حتى يصح وعن النائم حتى يستيقظ وفيه دليل أن ولاية النظر فى مال اليتيم للقاضي اذا لم يكن له وصي لعجز اليتيم عن النظر لنفسه واليه أشار على رضي الله عنه فيما استدل به من الحديث وعن الشعبي رحمه الله أنه سئل عن رجل أخذ مالا مضاربة فأنفق فى مضاربه خمسمائة ثم ربح قال يتم رأس المال من الربح وبه أخذنا فقلنا للمضارب أن ينفق من مال المضاربة اذا سافر به لان سفره كان لاجل العمل فى مال المضاربة فيستوجب النفقة فيه كالمرأة تستوجب النفقة على زوجها اذا زفت اليه لانها فرغت نفسها له فقلنا الربح لا يظهر ما لم يسلم جميع رأس المال لرب المال لان الربح اسم للفضل فما لم يحصل ما هو الاصل لرب المال لا يظهر الفضل قال صلى الله عليه وسلم مثل المؤمن كمثل التاجر لا تخلص له نوافله ما لم تخلص له فرائضه فالتاجر لا يسلم له ربحه حتى يسلم له رأس ماله وعن الشعبي رحمه الله أنه سئل عن رجل دفع الى رجل أربعة آلاف درهم مضاربة فخرج بها الى خراسان وأشهد عند خروجه أن هذا المال مال صاحب الاربعة الآلاف ليس لاحد فيها حق ثم أقبل فتوفى فى الطريق فأشهد عند موته أيضا بذلك ثم ان رجلا جاء بصاك فيه ألف مثقال مضاربة مع هذا الرجل له بهاينة وهى قبل الاربعة الآلاف بأحد وعشرين سنة فقال عامر رحمه الله أشهد فى حياته وعند موته أن المال لصاحب الاربعة الآلاف وبه نأخذ فان حق الآخر صار ديناً فى ذمته بتجهيله عند موته وقد بينا أن حق التريم يتعلق بشركة البيت لا بما فى يده من الامانة

وانما أفتى الشعبي رحمه الله بهذا لا قراره بالعين لصاحب الأربعة آلاف في حال صحته لا لا قراره عند موته فإقرار المريض بالدين أو العين لا يكون صحيحا في حق من ثبت دينه بالبينة لكونه متهما في ذلك وإقراره في الصحة بذلك مقبول لأنه غير متهم فيه وعن الحسن رحمه الله أنه كان يكره المضاربة والشركة بالعروض وبه تأخذ وقد بيناه في كتاب الشركة وقال أبو حنيفة رحمه الله لا تكون المضاربة إلا بالدراهم والدنانير وهو قول أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله أستحسن أن تكون المضاربة بالفلوس كما تكون بالدراهم والدنانير لأنها بمن مثل الدراهم والدنانير والحاصل أن في المضاربة بالفلوس عن محمد رحمه الله رواية واحدة أنها تجوز لأنها ما دامت راثجة فهي ثمن لا يتعين في العقد مقابلتها بجنسها وبخلاف جنسها عند محمد رحمه الله فالعقد بها يكون سواء بثمن في الذمة لا يباع فيكون الربح للمضارب على ضمان الثمن فهو والمضاربة بالدراهم سواء وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن المضاربة بالفلوس جائزة لأنها ثمن لا يتعين عند المقابلة بخلاف جنسها وهكذا ذكره ابن سبعة عن أبي يوسف رحمه الله وفي الأصل روى عنهما أن المضاربة بالفلوس لا تجوز لأنها إذا كسدت فهي كالعروض فهي ثمن من وجه مبيع من وجه وهي ثمن لبعض الأشياء في عادة التجار دون البعض فكانت كالملك والموزون فأنها ثمن دينار ومبيع عنها فلا تصح المضاربة بها وهذا الاستدلال روى عن أبي يوسف رحمه الله فإنه سئل عن المضاربة بالدراهم التجارية فقال لو جوزت ذلك جاوزت المضاربة بالطعام بمكة يعني أن أهل مكة يتبايسوا بالطعام كما أن أهل بخارى يتبايسون بالبر يعني قال الشيخ الإمام الأجل رحمه الله وكان شيخنا الإمام رحمه الله يقول الصحيح جواز المضاربة بها عندي لأنها من أعز النقود عندنا كالدينار في سائر البلدان وظاهر ما ذكره هنا يدل على أن المضاربة بالتبر لا تجوز والدراهم والدنانير اسم للمضروب دون التبر وذكر في غير هذا الموضع أن التبر لا يتعين بالتعيين ولا يبطل العقد بهلاكه فذلك دليل جواز المضاربة به والحاصل أن ذلك يختلف باختلاف البلدان في الرواج ففي كل موضع يروج التبر رواج الأمان وتجاوز المضاربة به وفي كل موضع هو بمنزلة السلم لا تجوز المضاربة به كالملك والموزون وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة على أن يارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان أو قال ما كان في ذلك من ربح أو قال ما رزقك الله في ذلك من ربح أو ما ربح في ذلك من شيء فهو كله سواء لأن الحكم يبنى على ما هو المقصود ولا ينظر إلى اختلاف العبارة

بعد اتحاد المقصود والمقصود بهذه الالفاظ اشتراط التماصف في الربح وكذلك لو شرط للمضارب
عشر الربح والباقي لرب المال فهو جائز لان المشروط للمضارب جزء شائع معلوم وهذا الشرط
لا يؤدي الى قطع الشركة بينهما في الربح مع حصوله فما من شيء يحصل من الربح قل أو كثر الا
وله عشر ويستوى ان كانت الألف المدفوعة جيدة أو زيوفاً أو نهرجة لان الفضة تغلب على
العشر في هذه الانواع فهو في حكم الدراهم المضروبة من النقرة فيها ولو قال على أن ما رزق الله
تعالى في ذلك من شيء فله مضارب من ذلك مائة درهم فهذه مضاربة فاسدة لان هذا الشرط
يوجب قطع الشركة بينهما في الربح مع حصوله فربما لا يربح الا مقدار المائة فيأخذه من شرط
له ويجيب الآخر وفي هذه الشرط عيب يمكن التحرز عنه أيضاً وربما يربح أقل من مائة درهم
فلا يسلم جميع المائة لمن شرط له مع حصول الربح فلماذا فسد العقدان عمل ذلك فرح مالا
أو لم يربح شيئاً فله أجر مثله فيما عمل وليس له من الربح شيء لان استحقاق الشركة في الربح
بعقد المضاربة والعقد الفاسد لا يكون بنفسه سبباً للاستحقاق وانما يستوجب أجر المثل لانه
عمل لرب المال وابتنى عن عمله عوضاً فاذا لم يسلم له ذلك استحق أجر المثل كما في الاجارة
الفاسدة ثم ان كان حصل الربح فله أجر مثله بالغاً ما بلغ في قول محمد رحمه الله وقال أبو يوسف
رحمه الله لا يجاوز بأجر مثله ما سمي له وهو بناء على ما بينا في كتاب الشركة من اختلافهما
في شركة الاحتطاب والاحتشاش وان لم يحصل الربح فقد روى عن أبي يوسف رحمه الله
أنه قال استحسن أن لا يكون للمضارب شيء لان الفاسد من العقد معتبر بالصحيح في الحكم
ولا طريق لمعرفة حكم العقد الفاسد الا هذا وفي المضاربة الصحيحة اذا لم يربح لا يستحق شيئاً
فكذلك في المضاربة الفاسدة وجه ظاهر الرواية أنه لا يستحق بهذا العقد شيئاً من الربح
بمحال وانما يعتبر حصول الربح في حق من يستحق الربح ثم الفاسد انما يعتبر بالجائز اذا
كان انعقاد الفاسد مثل انعقاد الجائز كالبيع وهنا المضاربة الصحيحة تنعقد شركة لا اجارة
والمضاربة الفاسدة تنعقد اجارة فانما تعتبر بالاجارة الصحيحة في استحقاق الاجر عند ايفاء
العمل ولو تلف المال في يده فله أجر مثله فيما عمل ولا ضمان عليه ذكر ابن سباعة عن محمد
رحمهما الله أنه ضامن للمال فقيل المذكور في الكتاب قول أبي حنيفة رحمه الله وهو بناء على
اختلافهم في الاجير المشترك اذا تلف المال في يده من غير صنعه فان هذا العقد انعقد اجارة
وهو بمنزلة الاجير المشترك لان له أن يأخذ المال بهذا الطريق من غير واحد والاجير

المشترك لا يضمن عند أي حنيفة رحمه الله إذا هلك المال في يده من غير صنعه وعندهما هو ضامن إذا هلك في يده فما يمكن التحرز عنه فكذلك الحكم في كل مضاربة فاسدة ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أن مارزق الله في ذلك من شيء فللمضارب ربح نصف المال أو قال ربح عشر المال أو قال ربح مائة درهم من رأس المال فهذه مضاربة جائزة لأن في هذا المعنى اشتراط جزء شائع من الربح للمضارب إذا لا فرق بين أن يشترط له عشر الربح وبين أن يشترط له ربح عشر المال ولا أجر للمضارب في عمله هناك لم يحصل الربح لأن عند صحة المضاربة هو شريك في الربح فإذا لم يحصل الربح لم يستحق شيئاً لانعدام محل حقه لو قال علي أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فللمضارب ربح هذه المائة بعينها أو ربح هذا الصنف بعينه من المال فهي مضاربة فاسدة لأن هذا الشرط يؤدي إلى قطع الشركة في الربح مع حصوله فمن الجائز أن لا يربح فيما يشتري بتلك المائة والأصل فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن المزارعة بما سقت السواني والمأذيات فافسدها وكان المعنى فيه أن ذلك الشرط يؤدي إلى قطع الشركة بينهما في الخارج مع حصوله فيتعدي ذلك الحكم إلى هذا الموضع بهذا المعنى فإن عمل فله أجر مثله لأنه أوفى العمل بحكم عقد فاسد وإذا دفع إليه ألف درهم فقال خذ هذه الألف مضاربة بالثلث أو قال بالخمسة أو قال بالثلثين فأخذها وعمل بها فهي مضاربة جائزة وما شرطه من ذلك فهو للمضارب وما بقي لرب المال لأن المضارب هو الذي يستحق الربح بالشرط فأما رب المال فأما يستحق الربح باعتبار أنه بما ملكه فمطلق الشرط ينصرف إلى جانب من يحتاج إليه وعرف الناس يشهد بذلك والثابت بالعرف من التعيين كالثابت بالنص فكأنه قال الثلثان من الربح لك حتى إذا قال إنما عنت أن الثلثين لي لم يصدق لأنه يدعي خلاف ما هو الظاهر المتعارف والقول في المنازعات قول من يشهد له الظاهر وحرف الباء دليل عليه لأنه إنما يصحب الأعواض فهو دليل على أن بالثلثين لم يستحق الربح عوضاً وهو المضارب وأنه في المعنى يستحق الربح عوضاً عن عمله فلهذا كان المنصوص عليه تامضارب وكذلك لو قال خذها معاوضة بالنصف أو معاملة بالنصف لأن العبرة في العقود للمعاني دون الالفاظ (الآ ترى) أنه لا فرق بين أن يقول بعثك هذا الثوب بألف أو المكيل بألف ولو قال خذها على أن مارزق الله تعالى فيها من شيء فهو بيتنا ولم تزد على هذا فهو مضاربة جائزة بالنصف لأن كلمة بين تنصيص على الاشتراك ومطلق الاشتراك

يقتضي المساواة (ألا ترى) أن في الوصية والافرار اذا قال ثلث مالي بين فلان وفلان أو
هذا المال بين فلان وفلان كان مناصفة بينهما فكذلك قوله الربح بيننا منزل منزلة اشتراط
المناصفة في الربح والدليل على أن مطلق كلمة بين تقتضي المساواة قوله تعالى ونبتهم أن الماء
قسمة بينهم والمراد التسوية بدليل قوله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم معلوم ولو قال خذها
فاعمل بها على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بيننا نصفين ولم يقبل مضاربة فهي
مضاربة جائزة لانه خرج بمعنى المضاربة وان لم ينص على لفظ المضاربة وما هو المقصود يحصل
بالصریح بالمعنى وليس لهذا المقدحكم يدل لفظ المضاربة خاصة على ذلك الحكم بخلاف لفظ
المفاوضة في شركة المفاوضات على ما قررنا في كتاب الشركة وكذلك لو قال اعمل بهذه
الالف على أن لك نصف ربحها أو جزأ من عشرة أجزاء من ربحها فهو جائز لان المضارب
هو الذي يستحق الربح بالشرط وقد نص على شرط نصيبه من الربح وكذلك لو قال خذ
هذه الالف فاعمل بها بالنصف أو قال بالثلث فهي مضاربة جائزة استعسانا وفي القياس
لا يجوز لا نعدام التخصيص على من شرطه الثلث ولكن في الاستحقاق قال انما يراد بهذا في
العرف اشتراط ذلك للمضارب وحرف الباء دليل عليه فكأنه صرح بذلك والقياس وجه
آخر وهو أنه لما لم ينص على المضاربة فيحتمل أن يكون مراده ايجاب الثلث له من أصل
الالف بمقابلة عمله ويحتمل أن يكون المراد ايجاب الثلث له من الربح ولكنه استحسن فقال
في عرف الناس المراد بهذا اللفظ اشتراط الثلث له من الربح فهو وما لو أتى بلفظ المضاربة
سواء (ألا ترى) انه لو قال في وصيته أوصيت لك بثلاثي بمد موتى جاز استعسانا وكان
وصية له بثلاث المال لا اعتبار العرف فهذا مثله ولو دفع الالف اليه على أن مارزق الله تعالى في
ذلك من شيء فهو كانه للمضارب قبض المال على هذه فربح أو وضع أو هلك المال قبل أن
يعمل به فهو قرض عليه وهو ضامن له والربح كله له لان اشتراط جميع التركة له يكون
تنصيصا على تملك أصل المال منه فانه لا يستحق جميع الربح ما لم يكن مالكا للمال والتملك
طريقان الهبة والافراض فعند التردد لا يثبت الا أدنى الوجهين لانه متيقن به وأدنى الوجهين
القرض فلهذا جعل مقرضا المال منه ولو كان قال على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو
كله لرب المال فهذه بضاعة مع المضارب وليس له فيها ربح ولا أجر ولا ضمان عليه في المال
ان هلك لانه ما ابتغى عن عملي عوضا فيكون هو في العمل مسينا لصاحب المال والمعين في

التجارة مستصنع فيكون المال في يده أمانة ورب المال لم يمتنع في شيء حين شرط جميع الربح لنفسه وهذا الأصل الذي قلنا لأن العبرة للمقصود في كل عقد دون اللفظ ولو قال خذ هذه الألف مضاربة أو مقارضة ولم يذكر ربها فهي مضاربة فاسدة لأن المضارب شريك في الربح والتخصيص على لفظ المضاربة يكون استرداد الجزء من ربح المضارب وذلك الجزء غير معلوم وجهالته تفضي إلى المنازعة بينهما ومثله إذا كان في صلب العقد يكون مفسداً للعقد فيكون الربح كله لرب المال وللمضارب أجر مثله ربح أو لم يربح ولو قال علي أن لرب المال ثلث الربح ولم يسم للمضارب شيئاً فهذه مضاربة فاسدة في القياس لأنها لم يبين ما هو المحتاج إليه وهو نصيب المضارب من الربح وإنما ذكر أمالاً يحتاج إليه وهو نصيب رب المال ولا حاجة به إلى ذلك فرب المال لا يستحق بالشرط وليس من ضرورة اشتراط الثلث لرب المال اشتراط ما بقي للمضارب فإن ذلك مفهوم والمفهوم لا يكون حجة للاستحقاق ومن الجائز أن يكون مراده اشتراط بعض الربح لعامل آخر يعمل معه وهذا بخلاف ما إذا بين نصيب المضارب خاصة لأنه ذكر هنا ما يحتاج إلى ذكره وهو بيان نصيب من يستحق بالشرط ووجه الاستحسان أن عقد المضاربة عقد شركة في الربح والأصل في المال المشترك أنه إذا بين نصيب أحدهما كان ذلك بياناً في حق الآخر أن له ما بقي قال الله تعالى وورثه أبواه فلامه الثلث معناه وللأب ما بقي وهنا لما دفع إليه المال مضاربة فذلك تخصيص على الشركة بينهما في الربح فإذا قال علي أن لي ثلث الربح بصير كأنه قال ولك ما بقي كما لو قال علي أن لك ثلث الربح بصير كأنه قال ولي ما بقي ولو صرح بذلك لكان العقد صحيحاً على ما شرطنا فهذا مثله وهذا عمل بالمنصوص لا بالمفهوم ولو قال علي أن للمضارب ثلث الربح أو سدسه كانت المضاربة فاسدة لأنه لم ينص في نصيب المضارب على شيء معلوم ولكن رده بين الثلث والسدس وبهذا اللفظ يمكن فيها استحقاق المضارب جهالة تفضي إلى المنازعة وكذلك لو قال علي أن لي نصف الربح أو ثلثه لأن معنى هذا الكلام ذلك ما بقي النصف أو الثلث فيفسد العقد جهالة تفضي إلى المنازعة فيما شرط للمضارب ولو شرط للمضارب ثلث الربح ولرب المال نصف الربح فالثلث للمضارب كما شرط إليه والباقي كله لرب المال لأن استحقاق المضارب بالشرط وما شرط له إلا الثلث ورب المال يستحق ما بقي لكونه بما ملكه وهذا موجود في المسكوت عنه فيكون له ولو قال خذ هذه الألف لتشتري بها هروياً بالنصف أو قال لتشتري بها رقيقاً

بالنصف فهذا فاسد لانه استأجره ببعض ما يحصل بعلمه وهو نصف المشتري وذلك فاسد
 ثم هذا استئجار باجرة مجهولة وانما جعلناه استئجارا لانه أمره بالشراء خاصة والربح لا يحصل
 بالشراء وانما يحصل به وبالباع وهو بالامر بالشراء لا يملك البيع عرفنا ان هذا العقد ليس
 شركة بينهما في الربح فبقى استئجارا على الشراء باجرة مجهولة وهذا فاسد يعني به الاجارة
 فاما الوكالة بالشراء فغائرة وما اشترى بها يكون لرب المال وللمضارب أجر مثله فيما اشترى
 لانه ابتغى في عمله عوضا وليس له أن يبيع ما اشترى الا بامر رب المال فان باع بغير أمره
 حكمه حكم بيع الفضولي لا يجوز الا باجازة المالك فان تاف مانع ولم يقدر على المشتري منه
 فالمضارب ضامن لقيمتة حين باع لانه بالبائع والتسليم غاصب والتمن الذي باع به المضارب
 ملكه بالضمان فينفذ يده من جهته فان كان فيه فضل على التهمة التي غرم فينبغي له أن
 يتصدق به الا على قول أبي يوسف رحمه الله وأصله في المودع اذا تصرف في الوديعة وربح
 واذا أجاز رب المال بيع المضارب فان كان المبيع قائما بعينه نفذ بيعه لان الاجازة في الانتهاء
 كالإذن في الابتداء وكذلك ان كان لا يدري انه قائم أم هالك لان التمسك بالأصل المعلوم
 واجب حتى يعلم غيره وقد علمنا قيامه فجاز البيع باعتبار الأصل والتمن لرب المال لا يتصدق
 منه بشيء كما لو كان أمره بالبائع في الابتداء وان علم هلاكه عند الاجازة باطله لان
 الملك ثبت له بشرط العقد عند الاجازة فلا بد من قيام العقد دعاه على وجهه بل ابتداء
 العقد حتى ينفذ العقد فيه بالاجارة من بطلت الاجارة فان المضارب مضارب بالبيع ومبايعه
 والتمن له صدق بالفضل ان كان فيه ربح ولا يملك منه ان كان فيه خسارة انما يقع بها انما كان من
 فضل فلك النعم لم يزد عليه من صدق في القبار ليس ان لا يفتاع بربح عن شراء
 فهذا قولنا اشتريها بالنصف سواء ربح في البيع او خسر في البيع فانما يقع بها انما كان من
 عام يقع على البيع وانما ربحه او خسره فانما يقع بها انما كان من عام يقع على البيع
 انما يقع بها انما كان من عام يقع على البيع انما يقع بها انما كان من عام يقع على البيع
 فكانت مضاربة بائنة وانما يقع بها انما كان من عام يقع على البيع انما يقع بها انما كان من عام يقع على البيع
 أفسد من قولنا اشترى بها بالنصف وانما يقع بها انما كان من عام يقع على البيع انما يقع بها انما كان من عام يقع على البيع
 على شيء من العام وانما يقع بها انما كان من عام يقع على البيع انما يقع بها انما كان من عام يقع على البيع
 العوض وانما يقع بها انما كان من عام يقع على البيع انما يقع بها انما كان من عام يقع على البيع

البيع والشراء جميعا فكانه نص عليهما وبهذه تين ان مراده اشتراط نصف الربح له فاما
 هناك فص على العمل الذي اوجب له الموض بمقابلته وهو الشراء فيكون استجارا باجرة
 بجهولة وكذلك لو قال خذها على النصف لان حرف علي وحرف الباء مستعملان في مثل
 هذا المحل استعمالا واحدا ويكون دليلا على المماوضة وكذلك لو قال اعمل بهذه على النصف
 لانه نص على العمل هنا واما ينصرف للعمل الذي يحصل به الربح وذلك الشراء والبيع جميعا
 ولو دفع اليه مضاربة على أن يعطى المضارب رب المال ماشاء من الربح أو على أن يعطى رب
 المال المضارب ماشاء من الربح فهذه مضاربة فاسدة لجهالة حصة المضارب من الربح في الفصلين
 فان المشيئة المشروطة لاحدهما لا تكون لازمة في حق الآخر وله أن يرجع عن ذلك متى
 شاء وعند رجوعه تتمكن منهما المنازعة باعتبار جهالة نصيب المضارب وكذلك لو اشترط
 لاحدهما بعينه ما شاء من الربح وللآخر ما بقي فهذه مضاربة فاسدة لجهالة نصيب المضارب
 سواء كان صاحب الشرط أو صاحب ما بقي ولو اشترط الرب المال من الربح مائة درهم
 والباقي للمضارب فهذه مضاربة فاسدة لان هذا الشرط يؤدي الى قطع الشركة في الربح
 مع حصوله فربما لا يحصل الا قدر المائة وكذلك لو اشترط للمضارب نصف الربح الا
 عشرة دراهم أو نصف الربح وزيادة عشرة دراهم فهذه فاسدة لان هذا الشرط يؤدي الى
 قطع الشركة ولان هذه مخطرة لا مضاربة فربما يكون الحاصل من الربح دون العشرة
 فيتمرد مراعاة الشرط عليهما مع حصول الربح ولا يذهب اليه مضاربة على مثل ما شرط فلان
 فلان من الربح بان كانا قد عابا جميعا ماشطة الا فلان فهو مضاربة لانهما باعلا المشروط
 فلان عيارا فاذا كان ذلك معلوما ندهما مضاربا وان لم يكن معلوما لهما أولم يعلم أحدهما فهي
 مضاربة فاسدة لان حصة المضارب من الربح لا بد أن تكون معلومة لهما وبما ذكر في العقد
 لم يصح ذلك معلوم لهما ففسد العقد بالان نصيب المضارب عندهما أو عند أحدهما وقت العقد
 واذا دفع الربح الى رجل دراهم مضاربة ولا يدري ما له منهما ما وزها فهي مضاربة جائزة
 لا راد علام ولاشارة فيه ألغى من الاعلام بالتسمية ورأس المال امانة في يد المضارب كالوديعة
 والدرهم تعيين و الامانة عند انشاء بينهما علم من دارها بان وزن ويقبل قول المضارب فيه
 لكونه أميناً في حالة المقدار عند التقاضي الى المازنة فاختار في مقدار رأس المال عند قسمة
 الربح قال قول قول المضارب مع تينه ، نه دو القابض والقول في مقدار المقبرض قول القابض

ذلك من شيء فله مضارب ثلثه ولرب المال ثلثه ولعبد المضارب ثلثه فهو جائز وثلثا الربح للمضارب لان المشروط للعبد الذي دين عليه كالمشروط لمولاه فان كسب العبد مملوك لمولاه فكان هذا بمنزلة اشتراط المضارب ثلثي الربح لنفسه فكذلك لو لم يشترط للعبد المضارب ولكنه شرط لعبد رب المال فقلنا الربح لرب المال لان المشروط لعبد كالمشروط له أو يجعل هذا في حقه كالمسكوت عنه ولو كان اشترط الثلث لعبد المضارب وعليه دين يحيط بكسبه فالثلثان من الربح لرب المال في قول أبي حنيفة رحمه الله لان من أصله أن استغراق كسب العبد بالدين يمنع ملك المولى في كسبه ويكون المولى من كسبه كأجنبي آخر فالمشروط للعبد في هذه الحالة كالمشروط لأجنبي آخر ولو شرط ثلث الربح لأجنبي كان ذلك لرب المال لان الربح لا يستحق الا بعمل أو مال وليس للمشروط له عمل ولا مال في هذا العقد فيلغو ما شرط له ويجعل ذلك كالمسكوت عنه فيكون لرب المال ولا تفسد المضاربة بين المضارب ورب المال وهذا لان الشرط الفاسد ليس من صلب العقد وانما صلب العقد بيان حصة المضارب من الربح بالشرط ولا فساد في ذلك وعقد المضاربة نظير عقد الشركة لا يفسد بالشرط الفاسد اذا لم يكن متصفا في صلب العقد بخلاف ما اذا شرط للمضارب مائة درهم فالشرط الفاسد هناك فيما هو من صلب العقد ولكن ما نحن فيه نظير ما لو شرط أن تكون الوضعية عليهما فان هذا الشرط فاسد والوضعية على المال ولا يفسد العقد لانه ليس من صلب العقد وأما عند أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله فقلنا الربح للمضارب لان عندهما الولي يملك كسب عبده وان كان مستغرقا بالدين فالمشروط لعبد المضارب كالمشروط للمضارب عندهما ولو كان اشترط ثلث الربح لامرأة المضارب أو لابنه أو لملكائه كان ذلك الشرط باطلا ولا يفسد به العقد لانه ليس من صلب العقد والمضاربة جائزة وثلثا الربح لرب المال لانه ليس للمرأة الا بن في هذا العقد ما لا عمل فلا يستحق شيئا من الربح ولكن ما شرط له كالمسكوت عنه فيكون لرب المال وكذلك لو كان اشترط الثلث لامرأة رب المال أو ولده أو لأجنبي آخر ولو كان الثلث للمساكين أو للجمع أو في الرقاب فهو كذلك لان ما سمي له ثلث الربح ليس من جانبه رأس مال ولا عمل فالشرط له يلغو واشتراطه للمساكين تصدق بما لم يملكه بعد فكان باطلا ويجعل ذلك كالمسكوت عنه فيكون لرب المال لانه لو فسد جميع المضاربة كان جميع الربح لرب المال فكذلك اذا فسد بعض الشرط كان ذلك لرب المال وهذا لان المضارب انما يملك بالشرط

أميناً كان أو ضميناً واليدين بينة رب المال لاثباته الزيادة بينة وإذا كان لرجل عند رجل ألف درهم وديعة فأمره أن يعمل بها مضاربة بالنصف فهو جائز لأنه أضاف العقد إلى رأس مال هو عين وهو شرط صحة المضاربة ولا فرق في ذلك بين أن يكون في يد رب المال أو في يد المضارب لأنه لا بد من تسليمه إلى المضارب عقيب العقد ولم يذكر ما لو كانت الدراهم منصوبة في يد ذي اليد فقال عمل بها مضاربة بالنصف وفي اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله قال عند أبي يوسف رحمه الله هذا والوديعة سواء لأنه أضاف العقد إلى رأس مال عين وذلك منه رضاء بقبض المضارب واسقاطه لحقه في الضمان فيلحق بالأمانة وعلى قول زفر رحمه الله هذا لا يجوز لأن شرط صحة المضاربة أن يكون رأس المال أمانة في يد المضارب وهذا الشرط لا يحصل بنفس العقد لأن الغاصب لا يصلح قابضاً من نفسه للمنعوب منه حتى ينسخ به حكم الغصب ولهذا لو وكل الغاصب ببيع المنعوب لا يبرأ عن الضمان حتى يبيعه ويسلمه فإذا لم يوجد الشرط هنا لا تصح المضاربة ولو كان لرجل على رجل ألف درهم دين فأمره أن يعمل بها مضاربة ويشتري بها ما يبدله من المتاع ثم يبيعه بالنصف فهذا فاسد لأن شرط صحة المضاربة كون رأس المال عيناً ولم يوجد ذلك عند العقد ولا بعده فالمديون لا يكون قابضاً للدين من نفسه لصاحبه وصاحب الدين لا يمكن أن يبرئه عن الضمان مع بقائه بدون القبض فإذا لم تصلح المضاربة فما اشتراه المديون فهو له لا شيء لرب المال منه في قول أبي حنيفة رحمه الله ودينه عليه بحاله وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ما اشتري فهو لرب المال والمضارب يرى من دينه وله على رب المال أجر مثله فيما عمل وهو بناء على مسألة كتاب البيوع إذا قال لمديونه اشتري بمالي عليك ثوباً هروياً وقد بينا هاتمة ثم عندهما المضاربة فاسدة فلهذا كان الربح كله لرب المال وللمضارب أجر مثله ولو قال رب المال لرجل آخراً قبض مالي على فلان ثم عمل به مضاربة بالنصف فهو جائز لأنه وكيل رب المال في قبض الدين منه فإذا قبضه كان المقبوض بمنزلة الوديعة في يده فتتعد المضاربة بينهما برأس مال هو عين في يده وذكر في النوادر أن هذا يكره لأنه شرط لنفسه منفعة قبل عقد الأمانة ليس ذلك مما حصل به الربح وهو تقاضي الدين وقبضه فالكرهية لهذا والله أعلم

باب اشتراط بعض الربح لغيرهما

(قال رحمه الله) وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة على أن مارزق الله تعالى في

بفساد الشرط و البعض لا يزداد الشرطى جانب المضارب فلا يزداد حقه ولو دفع اليه
الف درهم مضاربة على أن تلت الربح للمضارب وثلاثة يقضى به دين المضارب الذى للناس
عليه أو إلى الذى لقلاه عند قتل الربح لرب المال والمضاربة جائزة وثلاثا الربح للمضارب
لاز المديون انما يقضى الدين بملك نفسه فما شرط لقضاء الدين الذى على المضارب يكون
شرطا للمضارب ولا يجبر على قضاء الدين منه لان الاختبار الى المديون في تعيين الحل
الذى يقضى به الدين من ماله والذى سبق منه وعد بقضاء الدين من بعض الربح الذى يستحقه
والمواعيد لا يتعاقبها الزوم ولو دفع رجلان الى رجل ألف درهم مضاربة على أن للمضارب
ثلاث ربح جميع المال وما بقى من الربح فثلثه لاحد صاحبي المال بعينه والثالثان الآخر فعمل
المضارب على هذا وربح ثلث جميع الربح للمضارب كما شرط والباقي بين صاحبي المال نصفين
لاستوائهم في رأس المال وذلك يوجب التسوية بينهما في استحقاق الربح والذى شرط لنفسه
أشئ ما بقى يكون شارطا لنفسه شأ من ربح مال صاحبه من غير أن يكون له فيه رأس مال
أو عمل وهذا الشرط باطل ولكنه ليس في صلب العقد بينهما وبين المضارب في العقد بينهما
وبينه صحيحا ولو كان المضارب اشترط أن له ثلث الربح ثلثا ذلك من حصة أحدهما بعينه
والثالث من حصة الآخر على أن ما بقى من الربح فهو بين صاحبي المال نصفان فله مضارب
ثلث الربح على ما اشترط ثلثا ذلك من حصة الذى اشترط ذلك والثلث من حصة الآخر
وما بقى من الربح فهو بين صاحبي المال على أني عشر سهمي خمسة للذى شرط للمضارب
من ستة ثلثي ثلث الربح وسبعة الآخر لانك تحتاج إلى تسعة أسهم فيقسم
ثلاثة أثلاثا وأقل ذلك ثلثا عشر فله مضارب ثلثا ذلك من حصة أسهمي اذ ذلك وهو
أربعة من نصيب الذى شرط له ثلثي ثلثي سهمي من نصيب الآخر فله مضارب
جائز لا بد نصيب كل واحد منهما له في حقه وفي حقه مضارب والمضارب
يستعصر فيما يشترط لنفسه فله فمما يشترط له ما يحاج به في حقه لنفسه من مال عمره فما
سمح لها من ثلثا الربح كل واحد منهما أسهمه أسهم الذى شرط للمضارب انما
من نصيبه يبقى له خمسة من نصيب سهمي من نصيبه يبقى له ستة فكل ما بقى
منه وما بينهما ما بقى من حقه كل واحد منهما فيكون على اثنين من نصيبه ما بقى من
المنافعة بينهما باطل لان من بقى له خمسة اشترط له من ربح مال صاحبه من غير

أن يكون له فيه رأس مال أو عمل وذلك باطل ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أن تلت
الربح للمضارب وثلاثة لرب المال وثلاثة لمن شاء المضارب فالثلاثان من الربح لرب المال والشرط
باطل لأنه ليس في شرط المشيئة منعة للمضارب فلا يجعل ذلك القدر كالمشروط فيكون
لرب المال بخلاف المشروط في قضاء الدين فلي المضارب لأن فيه منعة ظاهرة له وهي
براءة ذمته فيجعل ذلك كالمشروط للمضارب ولو قال تلت الربح لمن شاء رب المال فهو
والمسكوت عنه سواء فيكون لرب المال وإذا دفع رجل إلى رجلين ألف درهم مضاربة
على أن يارزق الله تعالى في ذلك من شيء فلا أحدهما بعينه نصف الربح وللآخر سدس الربح
ولرب المال ثلث الربح فهو جائز على ما اشترط لأن رب المال شرط على كل واحد من المضاربين
جزأ معلوما من الربح وفاوت بينهما في الشرط لتفاوتهما في الهداية في التجارة المربحة وذلك
صح ولو دفع رجلان إلى رجلين ألف درهم مضاربة على أن لا أحدهما يربح بعينه من الربح
الثلث وللآخر السدس وما بقي من صاحبي المال لأحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه فعملاً وربحاً
فنصف الربح للمضاربين على ما اشترطاً ثلثاه لأحدهما وللآخر ثلثه لأن الاستحقاق لهما
بالشرط وهكذا شرط لهما والنصف الآخر بين صاحبي المال نصفين لأن استحقاقهما باعتبار
رأس المال وقد تفاوتتا في ذلك فاشترطت الفضل لأحدهما فيما بقي من غير أن يكون له نصيب
صاحبه مال أو عمل يكون شرطاً فاسداً ولو قال ثلث المضاربين نصف الربح بينهما فلان منه
الثلاثان من نصيب أحد صاحبي المال ثلثاه ومن نصيب الآخر الثلث ولفلان الآخر منه
الثلث ثلث ذلك من نصيب صاحبي المال وهو الذي أعطى له نصيبه وثلث ذلك من نصيب
الآخر والنصف الآخر بين صاحبي المال نصفين فعملاً فربحاً فنصف الربح بين المضاربين
ما اشترطوا ثلثه الآخر بين صاحبي المال على تسعة أسهم فله الذي شرط للمضارب ثلثي
نصف من نصيبه من ذلك أربعة أسهم وللآخر خمسة وخرج المسئلة عن نحو خرج المسئلة
إلا إلى أن من الربح ثمانية عشر نصيباً كل واحد منهما تسعة والمشروط لأحدهما
المضاربين ثلث الربح وهو ستة من تسعة ثلث ذلك وهو أربعة من نصيب أحدهما وثلثه وهو
سهمان من نصيب الآخر والذي شرط له ثلث نصف ثلثه ثلث ذلك وهو سهمان ممن أعطى
الآخر أربعة وثلثاه وهو سهمان ممن أعطى الآخر سهمين فالذي شرط ثلثي الربح لأحدهما
استحق ما يملكه المضاربين من نصيبه أربعة وأحر سهماً واحداً فإذا دامت ذمة من تسعة

بقي له أربعة أسهم والآ خر استحق عليه كل واحد من المضاربين سهمين بقي له خمسة أسهم
 فيقسم الباقي بينهما على مقدار ما بقي من حق كل واحد منهما فيكون على تسعة لأحدهما خمسة
 وللآخر أربعة واشتراطهما المتنافسة فيما بقي باطل لما قلنا وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة
 على أن يخلطها المضارب بألف من قبله ثم يعمل بهما جميعا على أن يارزق الله تعالى في ذلك من
 شيء فله مضارب ثلثاه وللدافع ثلثه فهو جائز على ما اشترطنا لأن العامل شرط لنفسه ربح مال
 نفسه وثلث ربح مال صاحبه فكان له أخذ منه الألف مضاربة بثلاث الربح وذلك جائز ولو
 كان الدافع اشترط لنفسه ثلثي الربح وللعامل ثلثه فالربح بينهما نصفان على قدر مالهما لأن
 الدافع شرط لنفسه جميع ربح ماله فيكون دافعا للمال من وجه البضاعة وشرط أيضا لنفسه
 جزأ من ربح مال العامل وهذا منه طمع في غير طمع لأنه ليس له في مال العامل رأس مال
 ولا عمل فيطل هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر رأس مالهما نصفين ولو دفع إليه
 ألف درهم مضاربة على أن يخلطها بألف من قبله ويعمل بهما جميعا على أن للمضارب ثلثي
 الربح نصف ذلك من ربح ألف صاحبه ونصفه من ربح ألفه خاصة وعلى أن ما بقي من
 الربح للدافع فهو جائز للمضارب ثلثا الربح على ما اشترطنا والثلث لرب المال لما بينا أنه
 شرط الدافع للمضارب جزأ من ربح ماله بعمله فيه وذلك مستقيم ثم يقول في بيان العلة لأن
 سدس الربح صار للدافع من ربح مال المضارب وصار له سدس مثله من ربح ألفه الذي
 صار للمضارب قال الشيخ الإمام الأجل رضي الله عنه وكان شيخنا الإمام رحمه الله يقول
 هذا التعليل لا يصح فبادله ربح لم يوجد بربح لم يوجد كيف يكون صحيحا وإمامنا في هذا التعليل
 أنه ليس في هذا التفصيل فائدة لأحدهما لأن بعد خلط المالين لا فرق في حق كل واحد منهما
 بين سدس الربح الذي يكون من ألفه وبين ثلثه من ألف صاحبه والله طاهر عما يرام إذا كان
 مفيدا لهما أو لأحدهما فما لم يكن مفيدا يكون لهما ويبقى اشتراط ثلثي الربح للمضارب مطلقا
 فيكون صحيحا على ما اشترطنا ولو دفع إليه ألفي درهم على أن يخلطها بألف من قبله على أن الربح
 بينهما نصفان فهذا جائز لأن العامل شرط لنفسه ربح ألفه وربح ربح مال الدافع ودفع المال
 مضاربة بربح الربح صحيح فإن كان الدافع شرط لنفسه ثلاثة أرباع الربح وللعامل وبمه
 فالربح بينهما أثلاثا على قدر مالهما لأن الدافع شرط الزيادة على الثلثين لنفسه وطمع في جزء
 من ربح مال العامل وليس له فيه رأس مال ولا عمل فكان هذا الشرط باطلا والله أعلم

باب المضاربة بالعروض

(قال رحمه الله) ذكر عن ابراهيم والحسن رحمهما الله قال لا تكون المضاربة بالعروض انما تكون بالدرهم والدنانير وبه نأخذ وقال مالك رحمه الله المضاربة بالعروض صحيحة لان العرض مال متقوم يستريح عليه بالتجارة عادة فيكون كالنقد فيما هو المقصود بالمضاربة وكما يجوز بقاء المضاربة بالعرض يجوز ابتداءها بالعروض ولكننا نستدل بنهي النبي صلى عليه وسلم عن بيع مال يضمن والمضاربة بالعروض تؤدي الى ذلك لانها امانة في يد المضارب وربما ترتفع قيمتها بعد العقد فاذا باعها حصل الربح واستحق المضارب نصيبه من غير أن يدخل شيء في ضمانه بخلاف النقد فإنه يشتري بها وانما يقع الشراء ثمن مضمون في ذمته فما يحصل له يكون ربح ما قد ضمنه توضيحه ان الربح هنا لما كان يحصل بمجرد البيع يصير في المعنى كانه استأجره لبيع هذه العروض باجرة مجهولة وفي النقد الربح لا يحصل الا بالشراء والبيع جميعا فتكون شركة ولان تقدير المضاربة بالعروض كانه قال بع عرضي هذا على أن يكون بعض ثمنه لك ولو قال على أن جميع ثمنه لك لم يجز فكذلك البعض واذا كان رأس المال نقدا يصير كانه قال اشتري هذه الالف وبع على أن يكون بعض ثمنه لك ولو قال على أن جميع ثمنه لك صح فكذلك البعض توضيحه ان الربح في المضاربة لا يظهر الا بعد تحصيل رأس المال ورأس المال اذا كان عرضا فطريق تحصيله وطريق معرفة قيمته الحزر والظن فلا يتيقن بالربح في شيء ليقسم بينهما بخلاف النقود فان كان رأس المال مكيلا أو موزونا من غير النقود فالمضاربة فاسدة أيضا عندما وقال ابن أبي ليلى رحمه الله هي جائزة لانها من ذوات الامثال فيمكن تحصيل رأس المال بمثل المقبوض ثم قسمة الربح بينهما ولان المكيل والموزون يجوز الشراء بهما ويثبت دينا في الذمة ثمنهما فيكون ذلك بمنزلة النقود في أن المضارب انما يستحق الربح بالضمان وحجتنا في ذلك أن المكيل والموزون يتعين في العقد كالعروض وأول التصرف بهما يكون فيما وقد يحصل بهذا البيع ربح بان يبيعه ثم يرخص سعره بعد ذلك فيظهر ربحه بدون الشراء فيكون هذا استجارا للبيع باجرة مجهولة وذلك باطل كما في العروض فان اشترى وباع فربح أو وضع فالربح لرب المال والوضعية عليه ولا ضمان على المضارب وله أجر مثله فيما عمل كما هو الحكم في المضاربة الفاسدة وقد بينا حكم المضاربة بالفلوس والنبرجة والستوقة والزيوف والتبر زاد هنا فقال (ألا ترى) أن رجلا

لو اشترى عبدا بذهب تبر بعينه أو بفضة تبر بعينها فهلك التبر قبل التسليم بطل البيع فقد أشار في كتاب الصرف الى أن التبر لا يتعين في الشراء ولا ينتقض العقد بهلاكه وقد بينا هناك وجه الرايتين أن هذا يختلف باختلاف البلدان في رواج التبر نقداً أو عرضاً وإذا دفع الى رجل فلوساً مضاربة بالنصف فلم يشتر شيئاً حتى كسدت تلك الفلوس وأحدثت فلوس غيرها فسدت المضاربة لأن على قول من يجيز المضاربة بالفلوس انما يجيز باعتبار صفة التمنية وهي ثمن مادامت رائجة فإذا كسدت فهي قطاع صفر كسائر الموزونات ولو اقترن كسادها بعقد المضاربة لم تصح المضاربة فكذلك اذا كسدت بعد العقد قبل حصول المقصود به وقد بينا في كتاب الشركة أن الطارئ بعد العقد قبل حصول المقصود به كالمقارن للعقد فهذا مثله فان اشترى بها المضارب بعد ذلك فربح أو وضع فهو لرب المال وللمضارب أجر مثل عمله فيما عمل هو الحكم في المضاربة الفاسدة ولا فرق فيه بين الفساد الطارئ والفساد المقارن (ألا ترى) انه لو اشترى بهذه الفلوس الكاسدة شيئاً فضاعت قبل أن يتمدها انتقض البيع فمرقنا أنها بالكساد صارت كالعروض ولو لم تكسد حتى اشترى بها المضارب ثوباً ودفعها وقبض الثوب ثم كسدت فالمضاربة جائزة على حالها لأن بالشراء حكم المضاربة تحول الى الثوب وصار مال المضاربة الثوب دون الفلوس فلا يتغير الحكم بكساد الفلوس بعد ذلك ولكن المقصود قد حصل بالشراء وما يمرض بعد حصول المقصود لا يعمل كالمقرون بالسبب فإذا باع الثوب بدراهم أو عرض فهو على المضاربة فان ربح ربحاً وأرادوا القسمة أخذ رب المال قيمة فلوسه يوم كسدت لانه لا بد من رد رأس المال اليه ليظهر الربح ورأس المال كان فلوساً رائجة وهي للحال كاسدة فقد تعذر رد مثل رأس المال وهذا التعذر انما يتحقق يوم الكساد فيعتبر قيمتها في ذلك الوقت وفرق بين هذا وبين ما اذا غصب شيئاً من ذوات الامثال فانقطع المثل من أيدي الناس ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعتبر قيمته يوم الخصومة لأن المثل هناك باق في الذمة والقدرة على تسليمه متعذرة أو انه حاصل وانما يتحول الحق الى القيمة عند الخصومة فتعتبر قيمته يومئذ وهنا الوقت في تحصيل المثل غير منتظر لأن ما كسد من الفلوس قد لا يروج بعد ذلك قط ولا يدرى متى يروج فانما يتحول الحق الى القيمة عند تحقق فوات مثل تلك الفلوس وذلك وقت الكساد فتعتبر قيمته عند ذلك ثم الباقي بينهما ربح على الشرط. وإذا دفع الى رجل شبكة ليصيد بها السمك على ان ما صادها

من شيء فهو بينهما فساد بهاسكا كثيرا فجميع ذلك للذي صاد لقوله صلى الله عليه وسلم الصيد لمن
أخذ ولان الآخذ هو المكتسب دون الآلة فيكون الكسب له وقد استعمل فيه آلة الغير
بشرط العوض لصاحب الآلة وهو مجهول فيكون له أجر مثله على الصياد وكذلك لو دفع إليه
دابة يستقي عليها الماء ويبيع عليها أو لينقل عليها الطين ليبعها أو ما أشبه ذلك بخلاف ما إذا أمره
أن يؤجر الدابة فالغلة هناك لصاحب الدابة وللعامل أجر مثله وقد تقدم بيان هذا في الاجارة
انه اذا أجر الدابة فالأجر بمقابلة منافعها والعامل وكيل لصاحبها واذا استعملها العامل في
نقل شيء عليها ويبيع ذلك فهو لنفسه ولو دفع الى حائك غزلا على أن يحوكه سبعة في أربعة
قوبا وسطا على أن الثوب بينهما نصفان فهذا فاسد وهو في معنى قفيز الطحان وقد بينا ما فيه
من اختيار بعض المتأخرين رحمهم الله باعتبار العرف في ذلك في بعض البلدان في كتاب
الاجارة والثوب لصاحب الغزل وللحائك أجر مثله واذا دفع الى رجل أرضا يضاء على أن يبني
فيها كذا كذا يتاوسى طولها وعرضها وكذا كذا حجرة على أن مابى من ذلك فهو بينهما
نصفان وعلى أن أصل الدار بينهما نصفان فنى فيها كما شرط فهو فاسد لانه أمر بان يجعل أرضه
مساكن بالآلات نفسه فيكون مشتريا بالآلات وهى مجهولة وقد جعل العوض نصف
ما يعمل لنفسه من المساكن وذلك فاسد وقد قررنا في الاجارات أن هذا المعنى في الارض
يدفعها اليه لينرسها أشجارا على أن تكون الارض والشجر بينهما نصفين فهو في البناء كذلك
ثم جميع ذلك لرب الارض وعليه للثاني قيمة مابى لانه يصير قابضا له بحكم العقد الفاسد فان
بناء الغير له بأمره كبنائه بنفسه فعليه ضمان القيمة لما تعذر رد العين باعتبار انه صار وصفا من
أوصاف ملكه وللعامل أجر مثله فيما عمل لانه أقام العمل له وقد ابتغى من عمله عوضا فاذا
لم يتل ذلك استوجب أجر المثل ولو دفع اليه أرضا على أن يبني فيها دسكرة ويؤجرها على
ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فبناها كما أمره فأجرها فأصاب مالا
فجميع ما أصاب من ذلك فهو للباني والبناء له لان صاحب الارض هنا شرط البناء لنفسه
فيكون الثاني عاملا لنفسه في البناء واذا كان البناء ملكا له فعليه البناء أيضا وانما يستأجر
البيوت للسكنى وذلك باعتبار البناء ولهذا لو أنهدم جميع البناء لم يكن على المؤجر للمستأجر
أجر بعد ذلك فلماذا كان الأجر كله لصاحب البناء ولرب الارض أجر مثل أرضه على الباني
لانه أجر الارض بنصف ما يحصل من غلة البناء وهى مجهولة وقد استوفى منفعة الارض

بهذا العقد الفاسد فيلزمه أجر مثلها وينقل الثاني بناءه عن أرض رب الأرض لأن الأرض
 باقية على ملك صاحبها فعلى الثاني أن يفرغها ويردها على صاحبها لتفسد عقد الإجارة بينهما
 في الأرض ولو كان اشترط مع ذلك أن الأرض والبناء بينهما نصفان كان ذلك كله مع
 ما أجراها به لرب الأرض لأنه صار مشتريا لما بنى به هنا بنصف الأرض أو أمره بأن يجعل
 أرضه دسكرة بآلات نفسه على أن له بعض ما يحصل بعمله وذلك فاسد ولكنه صار قابضا
 مستهلكا بشراء فاسد فعليه قيمته يوم بنى الباني وأجر مثله فيما عمل وأجر مثله فيما أجر من
 الدسكرة لأنه في كل ذلك عامل لصاحب الأرض باجرة مجهولة بخلاف الأول فهناك صاحب
 الأرض ما شرط لنفسه شيئا من البناء فيكون الثاني عاملا لنفسه وهنا أضاف البناء إلى نفسه
 حين شرط لنفسه نصف البناء وجعل النصف الآخر اجرة للباني فلماذا كان البناء كله لصاحب
 الأرض هنا وإذا دفع إلى رجل بيتا على أن يبيع فيه البر على أن ما رزق الله تعالى في ذلك
 من شيء فهو بينهما نصفان قبض البيت فباع فيه وأصاب مالا فالمل كله لصاحب البر لأنه
 ممن ملكه وهو في البيع كان عاملا لنفسه ولرب البيت أجر مثل بيته لأنه أجر البيت باجرة
 مجهولة ولو كان رب البيت دفع إليه البيت ليؤجره لبيع فيه البر على أن ما رزق الله تعالى في
 ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد فإن أجر البيت فالأجر لرب البيت لأن الأجر
 عوض منفعة البيت هنا والعامل كالوكيل لصاحب البيت في إجارته ولكنه ابتغى عن عمله
 له عوضا لم يسلم له فيستوجب أجر مثله فيما عمل وإذا قال خذ هذا العبد مضاربة وقيمه
 ألف درهم على أن رأس مالي قيمته على أن يبيعه ويشترى بثمنه ويبيع فما رزق الله تعالى في
 ذلك من شيء أخذت منه رأس مالي قيمة العلام وما بقي فهو بينهما نصفان فهذه مضاربة
 فاسدة لأن رأس المال فيها العبد وهو متعين كسائر العروض ولا يمكن أن يجعل قيمة رأس
 المال لأن القيمة تختلف باختلاف القومين ولا يمكن تحصيلها يقينا ليظهر الربح بعسرها وإذا
 فسد العقد فجميع ذلك مباح واشترى لرب العبد وللمضارب أجر مثله ولو قال بع عبيدي
 هذا واقبض ثمنه واعمل فيه مضاربة على أن ما رزق الله تعالى في ثمنه من شيء فهو يتنا نصفان
 فهو جائز على ما اشترط لأنه وكله ببيع العبد أولا فكان يبيع الوكيل له كبيع نفسه ثم عقد
 المضاربة على الثمن المقبوض من دراهم أو دنانير وهو أمانة في يد الوكيل فقد وجد شرط
 صحة المضاربة وأكثر ما فيه أنه أضاف عقد المضاربة إلى ما بعد البيع وقبض الثمن وذلك

لا يفسد المضاربة غير أتى أكره أن يقول به ونخذ الثمن مضاربة على أن الربح يتنا نصفان لأن بيع العبد ليس من المضاربة وقد صار كأنه شرط فيها فلهذا كرهه فان شبهة الشيء بحقيقته في وجوب التعرّض عنه قال صلى الله عليه وسلم من اتقى الشبهات سلم له دينه ولو شرط على المضارب في المضاربة منفعة له سوى ما يحصل به الربح كان ذلك الشرط فاسداً فكذلك شرط بيع العبد لما صار في معنى ذلك ولكنه ينبغي أن يأمره ببيعه ولا يذكر المضاربة فإذا قبض الثمن أمره أن يعمل به مضاربة وكذلك هنا الحكم في جميع العروض من المكيلات والموزونات ولو باع المضارب العبد بعشرة أكرار حنطة وعمل بها فهذا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله مضاربة فاسدة لأنه وكيل بالبيع مطلقاً ومن أصل أبي حنيفة أن الوكيل بالبيع يملك البيع بالمكيل والموزون فلا يصير هو ضامناً ولكنه يصير كأنه دفع إليه الحنطة مضاربة فتكون المضاربة فاسدة وجميع ما ربح الرب المال والمضارب أجر مثله فيما عمل بالثمن لأنه في بيع العبد معين وإنما يصير أجيراً باعتبار المضاربة وأوان ذلك بعد قبض الثمن وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله المضارب ضامن لقيمة العبد وجميع ما ربح له لأن عندهما الوكيل بالبيع لا يملك البيع إلا بالنقد فإذا باع بالحنطة كان مخالفاً ضامناً لقيمة العبد كالغاصب فإذا ضمن القيمة بعد البيع من جهته والحنطة التي قبضها له بمقابلة العبد فأنما يربح على مال نفسه ولا يتصدق بالفضل لأنه ربح ما قد ضمن فإن قيل عند أبي حنيفة ينبغي أن يكون الجواب كذلك لأنه قال يعمل بثمنه مضاربة فهذا اللفظ ينبغي أن تنفذ الوكالة بالبيع بما يصلح أن يكون رأس المال في المضاربة وهو النقد قلنا لا كذلك فكون المضاربة بالعروض والمكيل فاسدة من الدقائق قد خفي ذلك على بعض العلماء فلهذا خفي ذلك على صاحب المال أيضاً أو كان ممن يعتقد جواز المضاربة بها فمطلق الوكالة لا يتقيد بمثل هذا الكلام المحتمل ولو باعه بمائة درهم وقيمه ألف درهم وعمل بهافى مضاربة جائزة في المائة عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما المضارب ضامن قيمة العبد لرب المال بناء على اختلافهم في الوكيل بالبيع مطلقاً يبيع بالنابذ الفاحش وإذا كان للرجل دراهم ودنانير وأكرار حنطة ودقيق فقال خذ أي أصناف مالي شئت واعمل به مضاربة بالنصف فأخذ المضارب أحد الأصناف فعمل به فإن كان أخذ الدنانير والدرهم فعمل بهما فهو جائز على الشرط وإن أخذ غيرهما فهو فاسد فإذا اشترى وباع فهو لرب المال وعليه وضيعته والمضارب أجر مثله لأن تعيين

المضارب صنفان من رب المال كعتيين رب المال ذلك بنفسه فان كان المعين من القود انعقد العقد صحيحا والا فالمضاربة فاسدة ولو قال خذ أي مالي شئت فبيع ثم اعمل بثمنه مضاربة فأخذ عبدا فباعه بدراهم أو دنائير ثم عمل به مضاربة فهو جائز كما لو كان رب المال دفع العبد إليه وأمره بذلك ولو قال اشتر لي عبدا بألف درهم نسيئة سنة ثم بعه واعمل بثمنه مضاربة فاشترى به كما أمره وقبضه ثم بعه بدراهم أو دنائير ثم عمل بالثمن فهذه مضاربة جائزة لانه في شراء العبد وبيعه وكيل للأمر معين فكان الأمر فصل ذلك بنفسه ثم انما عقد المضاربة بعد قبض الثمن على القبض وهو تعد فكانت المضاربة جائزة ورأس المال ثمن العبد الذي بعه به المضارب فأما الثمن الذي اشترى به المضارب فليس من المضاربة بل هو دين له على رب المال كما هو الحكم في الوكالة أن البائع يستوجب الثمن على الوكيل والوكيل على الموكل والله أعلم

باب ما يجوز للمضارب في المضاربة

قال رحمه الله وإذا دفع إلى رجل مالا مضاربة ولم يقل اعمل فيه رأيك فله أن يشتري به ما بداله من أصناف التجارة ويبيع لانه نائب عن صاحب المال في التجارة فان قصده بالدفع إليه تحصيل الربح وذلك بطريق التجارة فكذلك ما هو من صنع التجار يملكه المضارب بمطابق العقد ويبيع بالنقد والنسيئة عندنا وقال ابن أبي ليلى رحمه الله ليس له أن يبيعه بالنسيئة لان ذلك تصرف يوجب قصر يده عن مال المضاربة والتصرف فيه فيكون ضدا لما هو مقصود رب المال بمنزلة الإفراض (ألا ترى) أن البيع بالنسيئة من المريض يعتبر من الثلث فعرفنا أنه بمنزلة التبرع ولكنا نقول البيع بالنسيئة من صنع التجار وهو أقرب إلى تحصيل مقصود رب المال وهو الربح فالربح في الغالب انما يحصل بالبيع بالنسيئة دون البيع بالنقد ولان تسليط المضارب على المال ليس بمقصود رب المال انما مقصوده تحصيل الربح بطريق التجارة وذلك حاصل والدليل على أن البيع بالنسيئة تجارة مطلقة قوله تعالى إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فهذا يبين أن التجارة قد تكون غائبة وليس ذلك إلا بالبيع بالنسيئة وله أن يبيعه لان الإبضاع من عادة التجار ويحتاج المضارب إليه لتحصيل الربح فالتجارة نوعان حاضرة في بلده وغائبة في بلدة أخرى ولا يتمكن من مباشرتها بنفسه ولو لم يجزئه الإبضاع والتوكيل والأيدياع لفاته أحد نوعي التجارة لاشتغاله بالنوع الآخر وله أن يستأجر معه الاجراء

يشترون ويبيعون ويستأجر البيوت والدواب للامتنعة التي يشتريها لان ذلك من صنع التجار
 فالمضارب لا يستغنى عن ذلك في تحصيل الربح وللمنافع حكم المال عند العقد والاجارة والاستئجار
 تجارة من حيث انه مبادلة مال بمال وله أن يسافر به وروى أصحاب الاملاء عن أبي يوسف
 عن أبي حنيفة رحمهم الله انه ليس له أن يسافر به ما لم يأذن له فيه صاحب المال لان فيه تعريض
 المال للهلاك وجه ظاهر الرواية ان اشتقاق المضاربة من الضرب في الارض وانما يتحقق ذلك
 بالمسافرة ولان مقصوده تحصيل الربح وانما يحصل ذلك في العادة بالسفر بالمال فيملكه بمطلق
 عقد المضاربة وقد بينا في الوديمة ان المودع له أن يسافر بمال الوديمة ففي المضارب أولى وروى
 عن أبي يوسف رحمه الله انه قال ان دفع المال في مصر وهو من أهل ذلك المصر فليس
 له أن يسافر به وان دفع المال اليه في غير مصر فله أن يسافر به لان العام الغالب أن
 الانسان يرجع الى وطنه ولا يستديم الغربة مع امكان الرجوع فلما أعطاه مع علمه انه غريب
 في هذا الموضع كان ذلك منه دليل الرضا بالمسافرة بالمال عند رجوعه الى وطنه وذلك لا يوجد
 فيما اذا دفع المال اليه وهو مقبم في مصره ولكن هذا التفصيل فيما له حمل وموثة بناء على
 ما روينا عن أبي يوسف رحمه الله في المودع انه لا يسافر بالوديمة اذا كان لها حمل وموثة
 وليس له أن يقرضه لان الاقراض تبرع قال النبي صلى الله عليه وسلم قرض مرتين صدقة
 مرة ولانه ليس في الاقراض تحصيل شيء من مقصود رب المال لان المقبوض بحكم القرض
 مضمون بمثله لا يتصور فيه زيادة شرط ولا غيره وليس له أن يخطئه بماله لان في الخلط
 بماله أو بمال غيره ايجاب الشركة في المال المدفوع اليه علي وجه لم يرض به رب المال وكذلك
 لا يدفعه مضاربة لان بالدفع مضاربة سوى غيره بنفسه في حق الغير وهو لا يملك ذلك
 (ألا ترى) أن الوكيل بالبيع مطلقا لا يوكل به غيره ولانه موجب لغيره شركة في الربح
 ورب المال لم يرض بالشركة لغيره في ربح ماله ولا يشارك به أيضا لان الشركة بمنزلة الدفع
 مضاربة بل أقوى منه فان قيل أليس ان المضارب بأذن لعبد من مال المضاربة في التجارة
 ويصح ذلك منه واطلاق التصرف بالأذن في التجارة بمنزلة الدفع مضاربة أو فوجه قلنا قد
 روى ابن رستم عن محمد رحمهما الله أنه لا يملك الاذن في التجارة بمنزلة لدفع مضاربة والفرق
 بينهما على ظاهر الرواية ان المأذون لا يصير شريكا في الربح فيكون الاذن في التجارة نظير
 الابضاع لا نظير الدفع مضاربة والشركة به فان كان له اعمل فيه برأيك فله أن يعمل

جميع ذلك الا القرض لانه فوض الامر في هذا المال الى رايه على العموم وقد علمنا ان مراده التسميم فيما هو من صنع التجار عادة فيملك به المضاربة والشركة والخلط بماله لان ذلك من صنع التجار كما يملك الوكيل توكيل غيره بما وكل به اذا قيل له اعمل فيه برأيك ولا يملك القرض لانه تبرع ليس من صنع التجار عادة فلا يملك بهذا اللفظ كالمبة والصدقة واذا دفعه اليه مضاربة على أن يعمل به في الكوفة ليس له أن يعمل به في غيرها لان كلفة على للشرط والشرط في العقد متى كان مفيدا يجب اعتباره وهذا شرط مفيد لصاحب المال ليكون ماله محفوظا في المصر يتمكن منه متى شاء فيتقيد الامر بما قيده به وليتبين له أن يعطيه بضاعة ممن يخرج به لانه انما يستعين في هذا المال في غير الكوفة فلا يملك أن يستعين بغيره أيضا ويقاس التوقيت من حيث المكان بالتوقيت من حيث الزمان فان أخرجه من الكوفة فلم يشتر به شيئا حتى رده اليها فهو ضامن على حاله يتصرف فيها لان خلافه لا يتحقق باخراج المال مالم يعمل خارجا من الكوفة فانه قيد الامر بالعمل بالمكان وانما يمنع عليه اخراج المال من الكوفة على قصد التصرف اكيلا يكون مخالفا لما شرط عليه صاحبه فعرفنا ان بالاخراج لا يتحقق خلافه ولو تحقق فهو أمين خالف ثم عاد الى الوفاق فيكون أمينا كما كان وان اشترى بفضه في غير الكوفة واشترى بما بقي منه في الكوفة فهو مخالف فيما اشتراه بغير الكوفة ضامن لذلك القدر من المال فله ربحه وعليه وضيعة لتحقق الخلاف منه في ذلك القدر وفيما بقي من المال فهو متصرف على المضاربة لانه ليس من ضرورة صيرورته مخالفا ضامنا لبعض المال انتفاء حكم المضاربة فيما بقي مالم يتقرر فيه الخلاف والبعض معتبر بالكل ولو دفعه اليه مضاربة على أن يعمل به في سوق الكوفة فعمل به في الكوفة في غير ذلك المكان ففي القياس هو مخالف ضامن لانه خالف شرطا نص عليه الدافع وفي الاستحسان ينفذ تصرفه على المضاربة ولا يكون ضامنا لان الشرط اذا لم يكن مفيدا لا يكون معتبرا ولا فائدة في تقييد تصرفه بالسوق لان مقصوده سعر الكوفة لاجل السوق ففي أي موضع من الكوفة تصرف كان تصرفه واقعا على ما شرطه الدافع أرايت لو أمره أن يعمل بها في الصيارفة فعمل بها في سوق آخر أو أمره أن يعمل في بيت فلان فعمل في غير ذلك المكان كان ضامنا ولا يكون ضامنا في شيء من ذلك بسبب اتحاد المصر ولو دفعه اليه على أن يعمل به في سوق الكوفة وقال له لا تعمل به الا في السوق فعمل به في غير السوق فهو مخالف ضامن لانه

منه من التصرف بقوله لا تعمل به واستثنى تصرفاً مخصوصاً وهو ما يكون في السوق فما يكون على الوجه المستثنى ينفذ منه ومالا فلا بخلاف الاول فهناك ما حصر عليه عن التصرف انما أمره بالتصرف وقيد الامر بشرط غير مفيد فلا يعتبر تقييده وينفذ تصرفه باعتبار صحة الامر ولو قال خذه مضاربة تعمل به في الكوفة أو قال فاعمل به في الكوفة فعمل به في غير الكوفة فهو ضامن لان قوله تعمل به تفسير لقوله خذه مضاربة والكلام المبهم اذا تعقبه تفسير فالحكم لذلك التفسير وقوله فاعمل به في معنى التفسير أيضاً لان الفاء للوصل والتعقيب والذي يتصل بالكلام المبهم ويتعقبه تفسير وكذلك لو قال خذ مضاربة بالنصف بالكوفة لان الباء للالصاق فذلك يقتضى أن يكون موجب كلامه ملصقاً بالكوفة وموجب كلامه العمل بالمال وانما يتحقق الصاقه بالكوفة اذا عمل بها وكذلك لو قال خذه مضاربة بالنصف في الكوفة لان حرف في للظرف والمكان انما يكون ظرفاً للعمل اذا كان حاصله فيه فهذا كله اشتراط العمل في الكوفة وقد بينا ان هذا شرط مفيد ولو قال خذه مضاربة بالنصف واعمل به في الكوفة فله أن يعمل به حيث شاء لان الواو للعطف والشيء لا يعطف على نفسه وانما يعطف على غيره وقد تكون الواو للابتداء خصوصاً بعد الجملة الكاملة وقوله خذه مضاربة بالنصف جملة تامة وقوله واعمل عطف أو ابتداء فيكون مشورة أشار به عليه لاشترطاً و الاول فان قيل لماذا لم يجعل معنى الحال كما في قوله أد الى الفا وأنت حر قلنا لانه غير صالح للحال هنا فحال العمل لا يكون وقت الاخذ وانما يكون العمل بعد الاخذ مع أن الواو تستعار للحال مجازاً وانما يصار اليه للحاجة الى تصحيح الكلام والكلام صحيح هنا باعتبار الحقيقة فلا حاجة الى حمل حرف الواو على المجاز ولو قال خذه مضاربة على أن تشتري به الطعام أو قال فاشتر به الطعام أو قال تشتري به الطعام أو قال خذه مضاربة بالنصف في الطعام فهذا كله بمعنى الشرط كما في الاول وهو شرط مفيد وقد يكون المرء مهتدياً الى التصرف في الطعام دون غيره فيعتبر التقييد ثم يصرف لفظ الطعام في هذا الموضوع الى الحنطة والدقيق خاصة ليس له أن يشتري به غيرهما لانه ذكر لفظ الطعام عند ذكر الشراء وذلك ينصرف الى الحنطة والدقيق خاصة باعتبار عرف الناس فان بائع الطعام في عرف الناس من بيع الحنطة ودقيقها وسوق الطعام الموضع الذي يباع فيه الحنطة ودقيقها وقد قررنا هذا في الاقرار والايمان وله أن يستأجر ببعضه شيئاً يجوز فيه الطعام أو يبيعه فيه أو سفينة ليحمل

فيها الطعام من مصر الى مصر أو دواب لان هذا كله من صنع التجار في الطعام ولا يجد منه
 بدا فلما أمره صاحب المال بذلك مع علمه انه لا يجد بدا من ذلك فقد صار اذا له بجميع
 ذلك وكذلك كل صنف سواه فهو عليه خاصة لانه تقييد مفيد فان اشترى غيره فهو ضامن
 للخلاف وكذلك لو قال خذ مضاربة في الرقيق فليس له أن يشتري به غير الرقيق لما بينا أن
 حرف في اللظرف ولا يتحقق ذلك الا من حيث العمل في الرقيق وله أن يشتري ببعضه
 كسوة للرقيق وطعاما لهم وما لا بد لهم منه ويستأجر ما يحملهم عليه لان التاجر في الرقيق
 يحتاج الى هذا كله عادة فيكون هذا من توابع التجارة في الرقيق وبمباشرة البيع لا يصير
 مخالفا ولو قال خذ مضاربة بالنصف واشتر به البر وبع فله أن يشتري به ما بدا له من البر
 وغيره لان قوله واشتر به البر مشورة وليس بشرط وكذلك لو قال واشتر به من دواب أو
 قال وانظر فلانا وعامله فيه واشتر به البر وبع لان هذا مشورة لا شرط فيبقى الأمر الأول
 بعده على إطلاقه ولو دفع إليه مضاربة على أن يشتري من فلان ويبيع منه فليس له أن يشتري
 من غيره ولا أن يبيع من غيره لأن هذا تقييد بشرط مفيد والناس يتفاوتون في المعاملة في
 الاستقضاء والمساهلة ويتفاوتون في ملأمة الذمة وقضاء الديون ولو دفعه إليه مضاربة على أن
 يشتري به من أهل الكوفة ويبيع واشترى وناع بالكوفة من رجل ليس من أهل الكوفة
 وهو جائز لان مشورته هنا تقييد للمعاملة بالكوفة لا لبيعها ولا لشرائها وتبييها بالكل
 الكوفة لان طريق جميع أهل الكوفة في المعاملة واحد لا يور لا يتفق ويرفأ ان مراد
 تقييد التصرف بالكوفة وهو وجد ذلك سرياء تصرف بالكوفة من أهل الكوفة أو مع
 الغرباء وكذا لو دفعه إليه مضاربة في مصرف على أن يشتري من المدينة ويبيع كان
 له أن يشتري من غير الصرافة وما بدا له من الصرف لانه لم يعين شيئا من المعاملات عرفا
 أنه ليس مراده الا التقييد بالمكان واذا دفع الرجل ماله مضاربة بالنصف فاشترى به حنطة
 فقال رب المال دعه لك مضاربة في البر وقال المضارب دفعته الى معاربه ولم يبق شيئا فالتقول
 قول المضارب مع يمينه عندنا وقال رفر رحمه الله النون قول رب المال ولو مال المضارب
 أمرني بالبر وقد خالفت فالريح لي وقال رب المال لم أسم شيئا فالتقول قول رب المال والريح
 بينهما على الشرط بالاتفاق فزفر رحمه الله يقول الاذن يستفاد من جهة رب المال ولو أنكر
 الاذن أصلا كان القول قوله وكذلك اذا أقرب بصفة دون صفة وقد تقدم نظيره في

الاجارات اذا قال الحالك امرتني بستة في أربعة وقال رب النزل امرتك بسبعة في خمسة
 ان القبول قول رب العزل وكذلك المعير مع المستعير اذا اختلفا في صفة الاعارة كان
 القول فيه قول المعير والوكيل مع الموكل اذا اختلفا كان القول قول الموكل فهذا مثله وحجتنا
 في ذلك أن مطلق المضاربة يقتضي العموم لان المقصود تحصيل الربح وتتمام ذلك باعتبار
 العموم في التفويض للتصرف اليه والدليل عليه انه لو قال خذ هذا المال مضاربة بالنصف
 يصح ويملك به جميع التجارات فلو لم يكن مقتضى مطلق العقد العموم لم يصح العقد الا
 بالتخصيص على ما يوجب التخصيص كالوكالة واذا ثبت ان مقتضى مطلق العقد العموم فالمدعى
 لا طلاق العقد متمسك بما هو الاصل والاخر يدعى تخصيصا زائدا فيكون القول قول من
 يتمسك بالاصل كما في البيع اذا ادعى أحدهما شرطا زائدا من خيار أو من أجل وبه يتضح
 الفرق بين هذا وبين ما استشهد زفر رحمه الله مع أنه لا فرق فان هناك كل واحد منهما يدعى
 التخصيص بشئ آخر وفي المضاربة لو ادعى أحدهما التقييد بالبر والاخر بالخطة كان القول
 فيه قول رب المال أيضا لانهما تفقا على تغيير مطلق العقد فبعد ذلك القول قول رب المال
 باعتبار أن الاذن يستفاد من جهته فأما هنا فأما مدعى متمسك بما هو مقتضى العقد فيترجح
 قوله لذلك فان أقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى من تجارة خاصة أخذ ببينته لانه أثبت
 بالبينة ما يعين مقتضى العقد وهو محتاج الى اثبات ذلك ولو دفع اليه مالا مضاربة بالنصف
 ولم يقل شأ ثم قال له رب المال بعد ذلك لا تعمر بالمال الا في الخطة فليس له أن يعمل به
 الا في الخطة لان تقييده الامر بعد الدفع مضاربة لتقييده بذلك عند الدفع وهذا لان رأس
 المال مادام في يد المضارب نقدا قرب المال يملك نهيه عن التصرف فيملك تقييد الامر بنوع
 دون نوع لان من يتمكن من دفع شئ أصلا يتمكن من تغيير وصفه بطريق الأولى وبعد
 ما صار المال عروضاً قال لا تعمل به الا في الخطة لا يعتبر تقييد هذا بالم يصير المال في يده
 نقداً بل يملكه المضارب بعد ما صار المال عروضاً ووجه ذلك انه يملك نهيه بالم يصير
 المال في يده نقداً فله أن يغير صفته الامر بالتقييد وان كان شرط ببعض المال ثياباً
 ثم أمره بأن لا يبيعها الا في الخطة فليس له أن يشتري بها بقى في يده من المال الا
 الخطة اعتباراً للعصر بالكل والى ذلك ما لا يخفى من وجهه في وجهه
 لذي كان نقداً في الثياب فليس له أن يشتري به الا الخطة وذلك لتغيره في وجهه اعتباراً

للبعض بالكل ولو دفع الى رجلين مالا مضاربة وأمرهما بأن يعنلا في ذلك برأيهما فليس لواحد
 منهما أن يشتري ويبيع إلا بأمر صاحبه لأنه رضى وفوض الأمر في العمل الى رأيهما
 ورأى الواحد لا يكون كراي الثنى فباعتبار هذه الزيادة لا ينفذ تصرف أحدهما وحده
 وفي الوكيلين الجواب كذلك ولو دفع اليه المال مضاربة بالنصف ولم يقل شيئاً ثم قال بعد
 ذلك اشتر به البر وبع فله أن يشتري به غيره وليس هذا بنهي إنما هو مشورة كما لو قال عند
 الدفع خذ مضاربة بالنصف واشتر به البر وإن قال رب المال دفعته اليك مضاربة في الطعام
 خاصة وقال المضارب في البر خاصة فالقول قول رب المال لاتفاقهما على تعيين مقتضى مطلق
 العقد بالتحديد وإن أقام المضارب البينة أن رب المال دفع اليه المال وأمره أن يشتري ما بدله
 وأقام رب المال البينة أنه نهى أن يشتري به شيئاً غير الطعام وقد وقعت البيتان فله يؤخذ ببينة
 الوقت الأخير لأنه لاتنافي بينهما فيجعل كان البيتين صدقتا والقول الآخر ينقض الأول
 لأن النهي بعد الاذن صحيح والاذن بعد النهي عامل وإن لم توقت البيتان وقتاً أو وقعت
 أحدهما دون الأخرى فالبينة بينة رب المال لأنه هو المحتاج إليها فإن القول قول المضارب
 لدعواه الاطلاق ولأن في بينة رب المال زيادة أثبات التقييد ولو كان ادعى كل واحد منهما
 شيئاً خاصاً وأقام البينة فإن وقعت البيتان أخذ بالوقت الأخير لما بينا أن الثاني ينقض الأول
 وإن وقعت أحدهما أو لم توقتا فالبينة بينة المضارب لأنه هو المحتاج الى أثبات ما ادعاه
 بالبينة فإن القول قول رب المال في هذا الفصل ولو دفعه اليه مضاربة على أن يشتري بالنقد
 ويبيع فليس له أن يشتري إلا بالنقد لأن هذا تقييد مفيد في حق رب المال وهو أن يكون
 متمكناً من ماله مسترداً فإن قال المضارب أمرتني بالنقد والنسيئة وقال رب المال أمرتك
 بالنقد فالقول قول المضارب مع يمينه عندنا لأنه يدعى ما هو مقتضى مطاق العقد والبينة بينة
 رب المال لأنه هو المحتاج الى أثبات المعين بالبينة ولو أمره أن يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد
 فباع بالنقد فهو جائز لأن هذا خير لصاحب المال والخلاف الى خير في جنس ما أمره
 لا يكون خلافاً في المضاربة كما لو أمره بأن يبيعه بالف درهم ولا يبيعه بأكثر من ألف فباعه
 بألفين لا يصير مخالفاً لهذا لأنه بأمر ما به يحصل مقصود الأمر وزيادة خبر فكذلك إذا
 أمره بالبيع نسيئة فباعه بالنقد قالوا وهذا إذا باع بالنقد بمثل قيمته أو أكثر أو بمثل ما سمي
 له من الثمن فإن كانه بدون ذلك فهو مخالف لأنه ليس فيه تحصيل مقصود الأمر في القدر

فالشيء يشتري بالنسيئة بأكثر مما يشتري به بالنقد وإذا دفعه إليه مضاربة على أن يشتري به
 الطعام خاصة فله أن يستأجر لنفسه دابة إذا خرج للطعام خاصة كما يستأجر للطعام لأنه لا يجد
 بدا من ذلك فهو من توابع تجارته في الطعام وله أن يشتري دابة يركبها إذا سافر كما يشتري
 التجار لأن ركوبه إذا سافر في مال المضاربة كنفقته على ما بينه في بابه إن شاء الله عز وجل
 وربما يكون شراء الدابة أوفق من استجاره وذلك من صنع التجار عادة وله أن يشتري أيضا
 حمولة يحمل عليها الطعام فإن ذلك من صنع التجار عادة إذا لم يوجد الكراء أو يكون الشراء
 أوفق في ذلك من الكراء فإن اشترى سفينة يحمل عليها الطعام فإن ذلك لا يجوز على رب
 المال لأن هذا ليس من صنع التجار عادة ولا يعد شراء السفينة من توابع التجارة في الطعام
 فإن كان في بلد يشتري للطعام الحمولة فيحمل عليها فاشترى شيئا من الحمولة فهو جائز استحسانا
 في القياس شراء الحمولة ليس من التصرف في الطعام ولكنه استحسن فقال ما يصنع التجار
 عادة إذا خرجوا في حمولة الطعام فذلك يملكه المضارب بتفويض التصرف إليه في هذا
 المال في الطعام وما ليس من صنع التجار عادة كشراء السفينة يؤخذ بأصل القياس فيه ويكون
 مشتريا ذلك لنفسه فإن تعد ثمنها من المضاربة فهو ضامن لما نقد لأنه قضى بمال المضاربة دين
 نفسه ولو كان رب المال دفع المال إليه مضاربة بالنصف ولم يسم فاشترى بها طعاما وسفينة
 يحمل عليها الطعام أو اشترى دواب جاز ذلك على المضاربة لأنه يملك التجارة في المدفوع إليه
 هنا مطلقا وجميع ما اشترى من عقود التجارة وإذا اختلفا بعد ما اشترى بها في غير المصر فقال
 أحدهما كانت المضاربة على أن يكون الشراء والبيع في المصر خاصة وقال الآخر لم يسم
 شيئا فالقول قول الذي لم يسم شيئا لتمسكه بمطلق العقد في مقتضاه والبيئة بيئة الآخر لأنه هو
 المدعى المحتاج إلى إثبات ما يدعيه بالبيئة وإذا دفع إلى رجلين ألف درهم مضاربة ليس لواحد
 منهما أن يتصرف في المال إلا بأذن صاحبه فهو جائز وقد زعم بعض المتأخرين من مشايخنا
 رحمهم الله أن ذلك لا يجوز لأن صاحب المال مريض برأى أحدهما فليس للمضارب أن يرضى
 بما لم يرض رب المال به وما ذكره في الكتاب أصبح لأن الذي أذن لصاحبه في التصرف يكون
 كالوكل والمضارب أن يوكل ولو وكل إنسانا واحدا بالتصرف نفذ تصرف الوكيل بيعا
 وشراء فكذلك إذا وكل أحدهما صاحبه وإن أبضع أحدهما بعض المال بغير أمر صاحبه
 فاشترى أو تبضع وباع ورمح أو وضع فرمح ذلك للمضارب الذي أبضع ووضعته عليه لأن

أيضا. صحيح في حق نفسه غير صحيح في حق صاحبه ولا في حق رب المال فيجعل تصرف المستبضع
 له كتصرفه بنفسه ولرب المال أن يضمن أن شاء المستبضع ويرجع به المستبضع على الآمر
 وإن شاء ضمن المضارب الآمر لأن كل واحد منهما في حقه غاصب فإن ضمنه لم يرجع على
 المستبضع بشيء لأنه ملك المال بالضمان فأنما أبضع ملك نفسه ولأن المستبضع عامل له ولو لحقه ضمان
 رجع به عليه ورجوع الآمر عليه بالضمان لا يفيد شيئا فإن أذن كل واحد من المضاربين لصاحبه
 في أن يبضع ما شاء من المال فابضع أحدهما رجلا وابضع الآخر رجلا فذلك جائز عليهما
 وعلى رب المال لأن كل واحد منهما بإذن صاحبه بمنزلة فعلهما جميعا وإن باع المضاربان
 عبدا من رجل فكل واحد منهما أن يقبض نصف الثمن من المشتري وإن لم يأذن له شريكه
 في ذلك لأن كل واحد منهما بائع للنصف وحق قبض الثمن إلى العاقد والعاقد في ذلك لغيره
 كالعقد لنفسه ولا يقبض أكثر من نصف الثمن إلا بإذن شريكه فإن أذن له شريكه في ذلك
 فهو جائز كما لو وكل به غيره لأن حق قبض النصف الآخر للشريك ولو قال لهما حين
 دفع المال إليهما مضاربة لا تبضعا للمال فابضعه فلهما ضمانان له لأن هذا نهي مفيد فيكون عاملا
 مع العقد وبعده وإن بضعه رب المال فهو جائز على المضاربة لأن قبول رب المال البضاعة
 منهما رضاء لهما ففسخ منه لذلك انتهى فيكون بمنزلة ما لو أذن لهما في الإبضاع أو كان
 العقد قائما في ذلك لا فرق بين أن بضعه رب المال أو غيره وإذا أبضع المضارب في المضاربة
 ففاسدة فهو جائز لرب المال لأن التماسد يعتبر بالجائز في الحكم فانه لا يمكن تعرف معرفة
 الجائز إلا بالبراءة بالجوهر لا يصح مخالفا في المضاربة الجائزة فكذلك لا يصح
 في غير المضاربة فلو بضعه المضارب جاز المشي فيما عمن المستبضع لأن عمل المستبضع له
 أمره كعماله بنفسه بينا أن في المضاربة التماسد أجرة مثله فيما عمل وكذلك لو كان
 له عمل ببراءة منه يملكه ببراءة من المضاربة التي ينفذ في المضاربة الصحيحة فلا يصح به
 التماسد ويرد إلى الجائز وهو صحيح في المضاربة لأن أحدهما ثلث الربح والآخر مائة درهم
 والربح مائة درهم والآخر ثلث الربح وما بقي من الربح فهو لرب المال وعليه أجر
 المضارب الآخر في عمل المضارب فيما بينه وبينه فاسدة باشرطه له مقدار
 ما في المضاربة غير ممكن فيما هو من صلب العقد بينه وبين الذي شرط له
 ما في المضاربة غير ممكن في المضاربة التي لم يعملها به حتى أبضع

أحدهما المال مع صاحبه فعمل به أيهما كان فكذلك الجواب لا ناقد بينا أن عمل أحدهما
بإذن صاحبه كعملهما إذا كان المقصد صحيحا في حقهما أو فاسدا فكذلك إذا كان صحيحا في
حق أحدهما فاسدا في حق الآخر والمضارب الذي شرط له مائة درهم أجر مثله في العمل
بنصف المال سواء كان هو العامل أو صاحبه لأن عمله في النصف لصاحبه وعمل صاحبه في
النصف له فيكون عمله بنفسه وإذا باع المضارب متاع المزاربة وسلمه إلى المشتري ثم أخّر
التمن عن المشتري بعيب أو غير عيب فهو جائز على المزاربة ولا يضمن المضارب بهذا التأخير
شيئا بخلاف الوكيل فهناك عند أبي يوسف رحمه الله لا يصح تأجيله في التمن وعند أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله يجوز وبصير ضامنا للموكل لأن المضارب يملك أن يشتري ما باع به التمن
التمن ثم يبيعه بمثله مؤجلا فكذلك يملك أن يؤجله في ذلك التمن لأن ذلك من صنع التجار
وهو يملك ما هو من صنع التجار فاما الوكيل في حق الموكل لا يملك الشراء والبيع نيا التمن
مؤجلا فكذلك تأجيله في حق الموكل لا يصح وكذلك لو أمان به المزارب على أن يبيع
من المشتري أو أعسر منه لأن قبول الحوالة من صنع التجار ولو أقال بمقدار مع الأول ثم باه
بمثله من المحتال عليه جاز فكذلك إذا قبل الحوالة بالتمن عليه بوجه فارق أو بين والمضارب في
هذه ليس نظير الأب والوصي فان قبولها الحوالة على من هر أعسر من المحتال لا يصح في
حق الصغير لأن تصرفهما مقيد بشرط الإحسان والاصحح أنه ودان لا يرجع في قبول الحوالة
على من هو أفلس وتصرف المضارب غير مقيد بمثله بل بما هو من صنع التجار عادة وذلك
يوجد هنا وكذلك لو حط شيئا بعيب مثنى ما يحط التجار في مثل ذلك عيب أو يتعابن به
الناس فذلك جائز لأنه من صنع التجار عادة ولو قبله بالعيب ثم أعسر منه بغير إيسار أيا جاز فكذلك
إذا حط عنه هذا المقدار وإن حط عنه شيئا فاحشا أو حط بغير عيب جاز ذلك على المضارب
خاصة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وهو ضامن ذلك لو بطل من قبضه من
التمن فعمل به فهو على المضارب خاصة ورأس المال في ذلك الذي قبضه من المشتري وقال أبو
يوسف رحمه الله لا يجوز هذا الحط لأن هذا مبط ليس من صنع التجار فلا يندب به يتضي
عقد المزاربة ولكنه هو العاقبة فيكون في هذا الحط كوكيل بالبيع والحط والبراءة عن التمن
من الوكيل بالبيع باطل في قول أبي يوسف رحمه الله صحيح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما
الله وهو ضامن ذلك للموكل وفي مقدار ما صار ضامنا يبطل حكم المزاربة لأن شرط المزاربة

الصحيحة ان يكون رأس المال امانة في يد المضارب واذا قال رب المال للمضارب اعمل فيه برأيتك فخلطه بماله ثم اشترى به جاز على المضاربة لانه بتعميم التفويض الى رأيه يملك الخلط بماله فلا يصير به مخالفا ولولم يقل له اعمل فيه برأيتك كان هو بالخلط مخالفا ضامنا للمال والربح له والوضعية عليه لبطلان حكم المضاربة بقوات شرطها فان لم يخلطه ولكنه اشترى به وبألف من ماله عبدا واحدا وقبضه وقد الثمن قبل أن يخلط فهو جائز على المضاربة كما لو اشترى نصف العبد بألف المضاربة في صفقة ونصفه بمال نفسه في صفقة أخرى اذ لا فرق بينهما في المعنى وهذا لان الاختلاط انما يحصل حكما لا اتحاد الصفقة أولا اتحاد المحل من غير فعل من المضارب في الخلط وبمثله لم يصير مخالفا ضامنا كما لو اشترى العبد بألفين بنفذ شراؤه في النصف على المضاربة وان باع العبد بألفين وقبضه مختلطا فهو جائز على المضاربة لما بينا أن الاختلاط بمعنى حكمي لا بفعل باشره المضارب قصدا فان عزل حصة المضارب ثم اشترى بأحد المائتين فرجح أو وضع فالرجح لهما نصفه للمضارب ونصفه على ما اشترط في المضاربة والوضعية عليهما نصفان وقسمته باطلة لانه لا يكون مقاسما لنفسه فلا يكون أمينا في المقاسمة مع نفسه وقومنا في كتاب القسمة أن القسمة لا تتم الا بأتين فكان هذا وشراؤه به من المال ببل القبض سواء والله أعلم

حجج باب شراء المضارب وبيع

(قل رحمه الله) واذا دفع الرجل الى الرجلين ألف درهم مضاربة بالنصف وقال لهما اعملا برأيكما أو لم يقل فاشترى أحدهما بنصف المال بأمر صاحبه وباعه حتى أصاب مالا وعمل الآخر بنصف المال بغير أمر صاحبه حتى أصاب مالا فالعامل بغير أمر صاحبه مخالف ضامن لنصف رأس المال لان صاحب المال فوض التصرف في المال الى رأيها ولم يرض برأي أحدهما فيه والعامل بغير أمر صاحبه يتفرد بالرأي فيه حقيقة وحكما فيكون مخالفا ضامنا وما يحصل بتصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لحصوله له بسبب حرام وأما الذي عمل بأمر صاحبه فتصرفه حاصل برأيها حكما فيكون على المضاربة يؤخذ مما في يده نصف رأس المال والباقي بين المضاربين ورب المال على الشرط كما لو عملا فيه فان توى ما في يد العامل بغير أمر صاحبه وهو عسر فان رب المال يأخذ جميع رأس المال مما في يد المضارب

الذى عمل بأمر صاحبه لان الرمح لا يظهر ما لم يصل اليه جميع رأس ماله وما أخذه العامل الآخر تاو فهو بمنزلة مالو غصب بعض رأس المال انسان أو استهلكه وتوى بدله عليه ثم عملا بما بقى وفى هذا يأخذ رب المال جميع رأس ماله ثم قسمة الرمح بينهما بعد ذلك (الآتري) أنه لو هلك جميع المال الا عشرة دراهم فتصرفا فيها حتى أصابا مالا فانه يأخذ رب المال جميع رأس ماله أولا فهذا مثله فان بقى من الرمح شئ أخذ رب المال نصفه وأخذ هذا المضارب ربه والرابع الباقي نصيب المضارب المخالف من الرمح فلا يدفع اليه لان نصف رأس المال دين عليه وصاحب الدين اذا ظفر بجنس حقه من مال المدينون يأخذه لحقه واذا ظهر انه لا يدفع اليه قلنا ان كان هذا الربع مثل ماتوى من حصته من الرمح أخذ رب المال والموافق ربع الرمح الذى صار للمخالف فاقسماه اثلاثا على مقدار حقهما فى الرمح وان كان ماتوى عليه أكثر من حصته من الرمح أو أقل تراجعوا بالفضل وبيان ذلك ان المال الذى كان فى يد الموافق ان كان ألفا وخمسمائة فأخذ رب المال رأس ماله ألفا بقى خمسمائة فيجمع الى نصف رأس المال الذى استهلكه المضارب الآخر فيقسم على أربعة أسهم لرب المال من ذلك النصف وللمضارب العامل بأمر صاحبه الربع وذلك مائتان وخمسون وبقيت حصة المضارب الآخر وهو الربع وذلك مائتان وخمسون بحسب لهما عليه ويقسم رب المال والمضارب الآخر خمسمائة العين على ثلاثة أسهم ويرجمان على المضارب الذى استهلك نصف رأس المال بمائتين وخمسين درهما فيقسمانها على ثلاثة أسهم فاذا فعل ذلك وصل الى رب المال خمسمائة والى المضارب الموافق مائتان وخمسون وسلم للآخر مما عليه مائتان وخمسون فاستقام الحساب ولولم يهلك ما فى يده ولكن هلك ما فى يد العامل بأمر صاحبه فان رب المال يضمن المضارب المخالف نصف رأس ماله ليس له غير ذلك لان نصف رأس المال صار ديناً عليه بالخلاف وتصرفه كان لنفسه ولو كانا حين قبضا الألف مضاربة اقسماها نصفين فاشترى أحدهما بنصف المال عبداً ثم أجاز صاحبه شراؤه لم يكن العبد من المضاربة باجازه لان الاجازة انما تعمل فى العقد الموقوف والشراء هنا نافذ على المشتري فلا يكون اجازة الآخر تنفيذا للعقد فيكون وجوده كعدمه ولو اشترى جميعاً بالألف عبداً ثم باعه أحدهما بثمن معلوم فأجازه صاحبه جاز لان البيع من أحدهما توقف على اجازة الآخر باعتبار أنه تعذر تنفيذه على العاقد ولان ملك العين لغيره فتكون اجازته فى الانتهاء كاذبه فى الابتداء وهو

نظير فضولي باع مال الغير فاجازه المالك ينفذ باجازه ولو اشترى لغيره ينفذ الشراء على العاقد
 ولا يتغير ذلك باجازه المشتري له وكذلك لو أجاز له رب المال لان ملك العين لرب المال
 والمضارب الآخر عامل له في الاجازة فاذا كان العقد ينفذ باجازه الآخر فباجازة رب
 المال أولى والبائع هو الذي يلي قبض الثمن من المشتري لان قبض الثمن من حقوق العقد
 فيتعلق بالعقد وليس للآخر أن يأخذ المشتري بشيء من الثمن الا بوكالة من البائع لان المشتري
 لم يعامله بشيء ولو كان أحدهما باع العبد بشيء بعينه فأجازه صاحبه في القياس لا تعمل اجازته
 لان في بيع المقايضة كل واحد من العاقدين يكون مشتريا عرض صاحبه وقد بينا أن الشراء
 لا يتوقف على الاجازة كما لو اشتراه بالدرهم واذا لم تعمل اجازته فيما اشتراه صاحبه فكذلك
 لا تعمل في البذل الآخر وفي الاستحسان ينفذ العقد باجازه ويكون بدله من المضاربة لان
 في العرض الذي هو من جهته هو بائع ويبيع يتوقف على اجازة صاحبه وتعمل اجازته في
 الانتهاء بمنزلة اذنه في الابتداء فمن ضرورة اعمال اجازته في نفوذ العقد به في أحد البدلين اعماله
 في البذل الآخر ثم هذا العقد في أحد البدلين شراء وفي البذل الآخر بيع ولكننا رجحنا جانب
 البيع لان العوض الآخر مذكور في العقد على وجه الثمن فانها قرنا به حرف الباء وحرف
 الباء يصحب الابدال والاثمان وفي ترجيح جانب البيع بصحيح العقد على الوجه الذي قصد
 العاقد عند الاجازة وبقي الضمان على المتصرف والضمان لا يلزمه بالشك فلهذا رجحنا جانب
 البيع فان لم يجز الآخر حتى قبض البائع ما باع به العبد فباعه ثم ان المضارب الآخر أجاز ما صنع
 من ذلك فاجازته باطلة لانه أجاز ما أجاز يبعه قبل اجازته معناه أنه مشتر للعرض الآخر وأكثر
 ما فيه أنه اشتراه ببذل يستحق فيملكه بالقبض وينفذ يبعه من جهته وبعد ما نفذ يبعه من جهة
 لا يصير للمضاربة باجازه الآخر فاذا بطلت الاجازة يسترد العبد من المشتري فيكون على المضاربة
 وعلى البائع ضمان الذي قبضه وباعه لانه لما استحق ما يقابله ظهر أنه ملكه بالقبض بسبب
 فاسد وقد تعذر رده حين باعه فعليه مثله ان كان له مثل وقيمته ان لم يكن له مثل ولو كان رب
 المال هو الذي أجاز بيع العبد بشيء بعينه قبل ان يحدث العامل في ثمنه شيئا جاز بيع العبد
 للعامل البائع وله ثمنه وهو ضامن قيمة العبد لرب المال لانه كان اشترى العرض لنفسه
 وأعطى العبد بمقابلته قرضا على نفسه ورب المال مالك للاقراض فيصير بالاجازة كأنه أقرضه
 العبد واستقرض الحيوان وان كان فاسدا ولكنه يملك بالقبض وينفذ فيه تصرف المستقرض

وهو ضامن قيمته للمقرض وقد بطلت المضاربة لأنها صارت ديناً على المضارب البائع وذلك
ينافي عقد المضاربة ولم يحصل الحكم عند اجازة المضارب الآخر بهذه الصفة لأن المضارب
الآخر لا يملك الاقراض في مال المضاربة فلا يمكن اعمال اجازته بطريق اقراض العبد من
صاحبه فاشتغلنا بترجيح جانب البيع لاعمال اجازته ورب المال يملك الاقراض فأمكن ان
يجعل اجازته اقراضاً منه فلهذا لم يشتغل فيه بترجيح جانب البيع واذا دفع الى رجل ألف
درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبداً بألف درهم فلما قبضه قال اشتريته وانا أتوى أن يكون
بالمضاربة وكذبه رب المال والعبد قائم أو هالك فالقول قول رب المضارب لأن ما في ضميره
لا يوقف عليه الا من جهته فيقبل قوله فيه ويدفع مال المضاربة في ثمنه لأنه أمين فيما في يده
من المال فيكون مقبول القول فيه كالوكيل بالبيع اذا قال بعت وقبضت الثمن وهلك في يدي
يقبل قوله في ذلك فان لم يدفعه حتى هلك المال ثم قال المضارب اشتريته وانا أتوى المضاربة
وقد كان الشراء قبل هلاك المال والعبد قائم أو هالك فالقول قول رب المال والعبد للمضارب
لأن المضارب يريد بهذا البيان ان يرجع على رب المال بألف أخرى ليدفعه في ثمن العبد
وهو لم يكن مسلطاً من جهة رب المال على ذمته لالتزام المال فيها بخلاف الاول فهناك انما
يريد دفع الالف الذي في يده في ثمنه وهو مسلط على ذلك من جهة رب المال * يوضحه أن
هناك تملك هو دفع ما في يده بانشاء الشراء للمضاربة فيملك ذلك بالاقرار به أيضاً وفي هذا
الفصل لا يملك الزام شيء في ذمة رب المال بانشاء الشراء للمضاربة لأن ذلك استدانة على رب
المال والمضارب لا يملك ذلك فكذلك بطريق الاقرار وان كان هذا القول من المضارب
قبل هلاك المال وكذبه رب المال ثم هلك المال بعد ذلك فان كان العبد قائماً فالقول قول
المضارب لأنه يملك دفع المال بمقابلة هذا العبد بطريق انشاء الشراء فكذلك بطريق الاقرار
وان كان العبد هالكاً حين قال المضارب هذا القول ثم ضاعت الالف بعد ذلك قبل أن
ينقدها المضارب للبائع فالقول قول رب المال لأنه حين أقر ما كان يملك انشاء الشراء في هذا
العبد لكونه هالكاً فلا يمكن جعل اقراره كالانشاء وانما أعملنا اقراره باعتباره أمين فيما في
يده من المال وذلك المعنى ينعدم بهلاك المال في يده قبل الدفع فكان القول قول رب المال
وفي الفصل الاول كان عند الاقرار متمكناً من انشاء الشراء في هذا العبد القائم فيجعل
اقراره كانشائه والمضارب اذا اشترى شيئاً للمضاربة ثم هلك المال في يده قبل دفع الثمن

رجع بمثله على رب المال لانه في الشراء كان عاملا له فهذا مثله ولو كان المضارب اشترى العبد بألف المضاربة ثم نقد ثمنه من مال نفسه وقال اشتريته لنفسى وكذبه رب المال فالقول قول رب المال ويأخذ المضارب ألف المضاربة قصاصا بما أداه لان الظاهر شاهد لرب المال فإضافة الشراء الى الألف المضاربة دليل ظاهر على انه قصد الشراء للمضاربة ثم لا يتغير ذلك الحكم بنقده الثمن من مال نفسه فقد يحتاج المضارب الى ذلك لتعذر وصوله الى المضاربة في الموضع الذى يطالبه البائع بإيفاء الثمن ولا يكون هو متبرعا فيما نقد من مال نفسه فيما اشتراه للمضاربة لانه قضى به عليه ولكن يأخذ ألف المضاربة قصاصا بما أداه لان ذلك صار ديناله على مال المضاربة ولو كان اشترى العبد بألف درهم ولم يسم مضاربة ولا غيرها ثم قال اشتريته لنفسى فالقول قوله لان الحكم هنا ينبنى على قصده فانه يملك الشراء للمضاربة ولنفسه بالألف المرسلة على السواء وما في ضميره لا يوقف عليه الا من جهته فيكون هو مقبول القول فيه ولو اشترى المضارب عبدا بألف درهم ولم يسم شيئا ثم اشترى عبدا آخر بألف درهم ولم يسم شيئا ثم قال نويتها للمضاربة ولم ينقدها في واحد منهما وصدقه رب المال أو كذبه فيها فالعبد الاول من المضاربة لانه حين اشتراه كان في يده من مال المضاربة مثل ثمنه فصح شراؤه للمضاربة ويقبل قوله في ذلك وحين اشترى العبد الثانى هو لم يكن مالكا شراؤه للمضاربة لان مال المضاربة صار مستحقا في ثمن الاول فلو نفذ الشراء الثانى على المضاربة كان استدانة والمضارب لا يملك ذلك فصار مشترى العبد الثانى لنفسه وان قال رب المال انما اشتريت الثانى للمضاربة فالقول قوله لانهما تصادقا على انه اشترى العبد الثانى للمضاربة فيثبت ذلك بتصادقهما وذلك كالاقرار من المضارب أنه ما اشترى الاول للمضاربة فاذا ادعى انه اشترى الاول للمضاربة كان مناقضا والمنافض لا يقول له بخلاف ما اذا صدقه رب المال فيها أو في الاول لانه مناقض صدقه خصمه وبخلاف ما اذا كذبه رب المال فيها لانه عند الشراء الاول كان هو مالكا الشراء للمضاربة يبين فيجب قبول قوله فيه وان كذبه وعند الشراء الثانى ما كان يملك ذلك يبين فلا يقبل قوله في الثانى مع تكذيب رب المال اياه ولو كان المضارب اشترى العبدين صفقة واحدة كل واحد منهما بألف درهم ثم قال نويت كل واحد بالألف المضاربة وصدقه رب المال في ذلك فنصف كل واحد من العبدين للمضارب ونصفهما للمضاربة لانه انما اشتراها معا فليس أحدهما بجعله للمضاربة باولى من الآخر وليس قبول المضاربة في أحدهما باولى

منه في الآخر ولا يمكن تنفيذ شرائه لهما على المضاربة لما فيه من الاستدانة على المال فصار
مشتريا نصف كل واحد منهما للمضاربة ونصفه لنفسه ولو قال رب المال اشتريت هذا بعينه
للمضاربة كان القول قوله لتصادقهما انه اشترى ذلك العبد للمضاربة وذلك يمنع المضارب
من دعوى الشراء للمضاربة في العبد الآخر ولو قال المضارب اشتريتها بألف من عندي
وبألف من المضاربة فقال رب المال اشتريت هذا بعينه بألف المضاربة فالقول قول المضارب
لان رب المال يدعى تفرق الصفقة والمضارب منكر لذلك فالقول قوله ونصف العبدان على
المضاربة ونصفهما للمضارب واذا دفع الى رجل مالا مضاربة بالنصف ثم نهاه بعد ذلك أن
يبيع ويشترى فان كان المال بعينه في يده فهي رب المال جائز لان عقد المضاربة لا يتعلق به
اللزوم بنفسه فيملك رب المال فسخه بنهيه عن التصرف وهذا في الابتداء وكالة الموكل
يملك عزل الوكيل قبل تصرفه فان اشترى المضارب بعد ذلك فهو مشتر لنفسه لا يفساخ
المضاربة بنهي رب المال وان كان رب المال نهاه بعد ما اشترى بالمال شيئا فنهيه باطل لان المال
بعد ما صار عروضاً بتصرف المضارب قد ثبت فيه حقه في الربح فلا يملك رب المال ابطال
حقه عليه بالنهي عن التصرف وبخلاف ما قبل الشراء فلا حق هناك للمضارب في المال الذي
في يده ثم له أن يبيع ما في يده من العروض بما بدا له من العروض والمكيل والموزون ثم يبيع
ذلك بما بدا له كما قبل نهى رب المال وهذا الان مقصوده وهو الربح قد لا يحصل بالبيع بالنقد
فقد لا يجد من يشتري ذلك منه بالنقد فيكون له أن يبيعه بما شاء ليحصل مقصوده من الربح
الذي هو حقه فان باع شيئا من ذلك بدراهم او دنانير لم يكن له أن يشتري لان المال
صار نقدا في يده فيعمل ذلك النهي بمنزلة ماله كان نقدا في الابتداء حين نهاه عن التصرف
و يستوى أن صار بعض المال أوجيئه نقدا في أن النهي يعمل فيما صار منه نقدا فلا يكون له
أن يشتري به شيئا الا أن له أن يبيع الدنانير بالدراهم حتى يوفي رب المال رأس ماله لان النقود
في حكم المضاربة جنس واحد على ما بينه فيعمل النهي لذلك ولكن انما يرد رأس المال على رب
المال من جنس ما قبض حقيقه وحكما ولا يتبرأ له ذلك الا بمبادلة أحد النقدين بالآخر وكذلك
ان كان رأس المال سودا والحاصل في يده بيض فله أن يشتري بهامثل رأس المال وكذلك
لو مات رب المال فان موته ونهيه سواء من حيث ان كل واحد منهما لا يعمل فيما يرجع
الي ابطال الحق الثابت للمضارب ولو دفع اليه مالا مضاربة وأجاز ما صنع في ذلك من شيء

فاشترى بها خمرًا أو خنزيرًا أو ميتة أو مدبرًا أو مكاتبًا وهو يعلم أولاً يعلم قبض ذلك ودفع الدراهم فهو ضامن للدراهم لأن رب المال إنما أمره بشراء ما يمكن من بيعه والربح لا يحصل إلا بذلك وقد اشترى بها مالا يجوز بيعه فيه فلا يتفدشراؤه على المضاربة وإنما يكون مشترياً لنفسه سواء علم بذلك أو لم يعلم وإن نفذ فيه مال المضاربة فهو ضامن للخلاف ولو اشترى بالمضاربة عبداً شراء فاسداً أو اشترى بها دراهم أكثر منها أو أقل ودفع المال وقبض ما اشترى فلا ضمان عليه فيما دفع من مال المضاربة لأنه اشترى ما يملكه بالقبض ويجوز بيعه فيه فالمشتري شراء فاسداً يملك بالقبض فلا يمكن تنسيته بالخلاف لأنه لم يخالف والمضارب لا يضمن بالفساد كالوكيل ولو دفع إليه ألفاً مضاربة وأمره أن يعمل في ذلك برأيه فاشترى بها عبداً يساوي خمسمائة فهو مخالف. مشتر لنفسه ضامن للمال أن دفعه لأنه اشترى بما لا يتغابن الناس في مثله والمضارب في الشراء كالوكيل والوكيل لا يملك أن يشتري بما لا يتغابن الناس فيه ولو اشترى العبد بألف درهم وهو يساوي تسعمائة وخمسين جاز على المضاربة لأن قدر الخمسين في الألف مما يتغابن الناس في مثله وذلك عفو في حق الوكيل بالشراء ولو اشترى بها عبداً يساوي ألفاً ثم باعه بمائة درهم جاز في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله لأنه فيما يبيع بمنزلة الوكيل بالبيع ومن أصله أن الوكيل بالبيع يملك البيع بغبن فاحش وقد بينا هذا الفرق له في كتاب الوكالة ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أن يشتري بها الثياب ويقطعها بيده ويخطبها على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهو جائز على ما اشترطاً لأن العمل المشروط عليه مما يصنعه التجار على قصد تحصيل الربح فهو كالبيع والشراء وكذلك لو قال له على أن يشتري بها الجلود والادم ويخزها خفافاً ودلاء وروايا واجرية فكل هذا من صنع التجار على قصد تحصيل الربح فيجوز شرطه على المضاربة ولو دفع إليه مالا مضاربة على أنهما شريكان في الربح ولم يسم نصفاً ولا غيره فهو جائز والله مضارب نصف الربح لأن مطلق الشركة يقتضي التسوية قال الله عز وجل فهم شركاء في الثلث ولو قال على أن للمضارب شركاً في الربح فكذلك في قول أبي يوسف رحمه الله إذ لا فرق بين الشرك والشركة في اقتضاء ظاهر اللفظ التسوية وقال محمد رحمه الله هذه مضاربة فاسدة لأنه بمعنى النصيب قال الله تعالى أم لهم شرك في السموات فكانه قال على أن للمضارب نصيباً وذلك مجهول. توضيحه أن الشركة التي تقتضي التسوية ما يكون مضافاً إلى الشريكين كما في قوله علي أنهما

شريكاً وهنا أضاف الشركة الى المضارب خاصة عرفنا أن المراد به النصيب وإذا دفع في مرضه ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب فربح ألفاً ثم مات رب المال من مرضه ذلك وأجر مثل المضارب أقل مما شرط له من الربح فيما عمل وعلى رب المال دين يحيط بماه فللمضارب نصف الربح يبدأ به قبل دين المريض لأن عقد المضاربة قد صح فنصيب المضارب من الربح لم يكن مملوكاً لرب المال قط حتى يكون إيجابه للمضارب بطريق الوصية بخلاف الأجرة فإنه يستحق الأجرة على المستأجر فيعتبر ما زاد على أجر مثله بعد الدين بطريق الوصية وهذا لأنها شريكاً في الربح واحد الشريكين لا يملك على صاحبه شيئاً إنما يملك كل واحد منهما حصته من الربح كما حدث ابتداءً وتوضيحه أن الشروط له بعض ما يحدث بعمله وهو يملك أن يجعل جميع ذلك له بأن يقرضه المال ليتصرف فيه لنفسه فيكون ربحه كله له لا سبيل للغيراء وورثة المريض عليه فلان يملك جعل بعض الربح له بطريق المضاربة أولى ولو لم يكن سعى للمضارب ربحاً كان له أجر مثل عمله ذلك ديناً على المريض كسائر الديون فيضرب به مع الغرماء في تركته ولا حق له في شيء من الربح ليستحق التقديم فيه على سائر الغرماء ولو دفع الصحيح ألف درهم مضاربة الى مريض على أن للمضارب عشر الربح وأجر مثله خمسمائة فربح ألفاً ثم مات من مرضه وعليه دين كثير فللمضارب عشر الربح لا يزداد عليه لأن الذي من جهته مالا حق فيه للغرماء والورثة وهو العمل بمنافعه ولو تبرع به بأن عمل لأعلى وجه المضاربة بل على وجه البضاعة لم يكن للغرماء والورثة سبيل على صاحب المال فإذا شرط لنفسه بمقابلة عمله شيئاً كان ذلك أولى بالجواز وإن كان ذلك دون أجر مثله وإذا أراد المضارب أن يرد عبداً اشتراه باليب فطلب البائع عين المضارب مريض باليب ولا عرضه على بيع منذ رآه فله ذلك لأنه لو أقربه تعذر الرد فإن نكل عن العيمن بقي العبد على المضاربة لأنه مضطر الى هذا النكول فإنه لا يمكنه أن يخلف كاذباً وقد بينا في البيوع أن يكون الوكيل ملزماً للموكل فيكون المضارب أولى وكذلك لو أقر المضارب بذلك لأن إقراره يتضمن لزوم البيع فيه فهو بمنزلة شرائه ابتداءً وهو يملك ذلك بأن يقيه المقدم ثم يشتريه ثانياً بخلاف الوكيل ولو ادعى البائع الرضا على الأمر لم يكن له أن يستحلف المضارب ولا رب المال على ذلك لأن رب المال بمنزلة الموكل وقد بينا في كتاب البيوع أن دعوى الرضا على الموكل لا بوجب العيمن على الوكيل ولا على الموكل فكذلك في المضاربة ولو اشترى المضارب عبداً لم يره وقد رآه

رب المال فالمضارب أن يردده بخيار الرؤية لأن رؤية رب المال لا تكون دليل الرضا منه به فإنه ما كان يعلم أن المضارب يشتري ذلك العبد بعينه لا عند رؤيته ولا عند عقد المضاربة وبعد الرؤية لو اشتراه رب المال وهو لا يعلم عند الشراء أنه ذلك العبد لا يسقط خيار رؤيته فإذا اشتراه مضاربة أولى أن لا يسقط الخيار بتلك الرؤية ولو رآه المضارب ثم اشتراه لم يكن لواحد منهما خيار وإن لم يره رب المال لأن المضارب عالم عند الشراء بأنه يشتري ذلك الذي رآه فالرؤية السابقة منه دليل الرضا به وفيما ينشأ على الرضا ولزوم العقد العاقد لغيره كالعقد لنفسه ولو كان رب المال قد علم أنه أعور قبل أن يشتريه المضارب فاشتراه المضارب وهو لا يعلم به فله أن يردده بالعيب لأن رب المال ما كان يعلم أن مضاربه يشتري ذلك العبد بعينه فعلمه بالمعور لا يكون دليل الرضا منه بعينه في ملك نفسه ولأن المضارب بمطلق العقد يستحق صفة السلامة فإنه ما كان يعلم بالعيب على العبد ولا علم لرب المال بعينه فبفوات صفة السلامة يثبت له حق الرد والوكيل بشراء عبد بغير عينه بألف درهم بمنزلة المضارب في جميع ما ذكرنا ولو دفع إلى رجل مالا مضاربة على أن يشتري به عبد فلان بعينه ثم يبيعه فاشتراه المضارب ولم يره وقد رآه رب المال فلا خيار للمضارب فيه ولأن المضارب نائب عنه في الشراء ورؤية رب المال هنا دليل الرضا منه بذلك العيب حين أمر نائبه وكذلك لو كان المضارب رآه ولم يره رب المال فهذا كالأول في هذا الحكم ولو كان العبد أعور وقد علم به أحدهما لم يكن للمضارب أن يردده أبداً لأنه إن كان المضارب عالماً به ما استحق صفة السلامة بالأقدام على الشراء بعد علمه بالعيب وإن كان رب المال هو الذي علم به فأمره إياه بالشراء بعينه بعد علمه بعينه دليل الرضا منه بالعيب ورضا رب المال معتبر في إسقاط خيار العيب للمضارب وكذلك الوكيل بشراء عبد بعينه إذا اشتراه وقد كان الأمر رآه أو علم به فليس للوكيل أن يردده لما قلنا وإذا دفع إليه مالا مضاربة على أن يشتري به الثياب ويبيع فاسم الثياب اسم جنس لللبوس في حق بني آدم فله أن يشتري به ما شاء من ذلك كالخز والحريز والقز وثياب القطن والكتان والأكسية والانبجانيات والطيالسة ونحو ذلك وليس له أن يشتري المسوح والستور والاعماط والوسائد والطنافس ونحو ذلك لأن ذلك كله من جنس القماش لا يتناول اسم الثياب في العادة، طلقاً والدليل عليه أن بايع هذه الأشياء لا يسمى ثياباً بل الثيابي في الناس من يبيع ما يلبسه الناس ومطلق اللفظ محمول على المفهوم عرفاً ولو دفعه على أن يشتري به

الز فليس له أن يشتري به من ثياب الخز والحرير والطياشة والا كسبة شيئاً وإنما يشتري ثياب القطن والكتان فقط لأن البزاز في عرف الناس من يبيع ثياب القطن والكتان لا من يبيع الخز والحرير وهذا شيء مبناه على عرف الناس ليس من فقه الشريعة في شيء وإنما يعتبر فيه ما هو معروف عند الناس في كل موضع وإذا باع المضارب عبداً من المضاربة ثم قبله بعيب محدث مثله باقرار أو غيره بحكم أو اقالة فهو سواء وهو على المضاربة بخلاف الوكيل بالبيع لأن الوكيل بالبيع لا يملك الشراء للموكل ابتداءً والمضارب يملك الشراء كما يملك البيع فقبوله بهذه الوجوه لا يكون فوق شرائه ابتداءً فيجوز على المضاربة ولو أنكر المضارب العيب ثم صالحه منه على أن زاده مع العبد ديناراً أو توباً أو نحو ذلك من المضاربة فهو جائز على رب المال أن كان مثل ذلك العيب أو أكثر مما يتغابن الناس فيه وإن كان أكثر مما لا يتغابن الناس فيه أبطلته لأن الصلح عن العيب على مثل هذا متعارف بين التجار والمضارب يملك ما هو من صنع التجار فاما الصلح على أكثر من حصة العيب مما لا يتغابن الناس فيه فليس من صنع التجار بل هو كالمبتدأ ثم هو مأمور بالصلح لا صلاح مال المضاربة لا لافساد المال وفي الصلح على مثل حصة العيب أو زيادة يسيرة اصلاح فاما في الصلح على أكثر منه مما لا يتغابن الناس فيه فافساد به ولو اشترى المضارب بألف المضاربة من ولده أو والديه أو مكاتبه أو عبده وعليه دين يساوي ألف درهم فهو جائز على المضاربة وإن كان يساوي أقل منه مما يتغابن الناس فيه فهو مشتر لنفسه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله هو جائز على المضاربة إلا ما اشترى من عبده أو مكاتبه فإن قولهما في ذلك مثل قول أبي حنيفة رحمه الله وقد أطلق في الوكيل جواب هذه المسئلة في كتاب البيوع ولم يفصل بين الشراء بمثل القيمة وبين الشراء بنغن يسير ومن أصحابنا رحمه الله من يقول تقسيمه هنا تقسيم في الوكيل والخلاف في الفصلين في الشراء بنغن يسير فاما الشراء بمثل القيمة فجائز لأن أبا حنيفة رحمه الله يعتبر التهمة وذلك إنما يظهر عند الشراء بنغن يسير وفي حق الاجنبي ليس بينهما سبب موجب التهمة فيحمل شراؤه بنغن يسير على أنه خفي عليه ذلك وفي حق الآباء والأولاد بينهما سبب التهمة فيحمل ذلك على الميل اليه وإيثاره على الموكل كما في الشهادة فاما في الشراء بمثل القيمة فلا يتمكن معنى التهمة ومنهم من قال بل هذا التقسيم في المضارب فاما الوكيل فلا يملك الشراء من هؤلاء لو كله بمثل القيمة والفرق بينهما لا في حنيفة رحمه الله

أن المضارب شريك في الربح فيمنعه ذلك من ترك الاستقصاء والنظر وإن كان يعامل أباه أو ابنه لأنه يؤثر نفسه عليهما فلها جازت معاملته معهم بمثل القيمة فاما الوكيل فعامل للموكل ولا حق له فيما يشتريه فالظاهر أنه يترك الاستقصاء في المعاملة مع هؤلاء فلها لا ينفذ تصرفه معهم على الموكل * يوضحه أن المضارب أعم تصرفا من الوكيل وقد يستبد بالتصرف على وجه لا يملك رب المال نهيه وهو بعد ما صار المال عروضا وقد يكون نائبا محضا في بعض الأحوال فشبهه بالمستبد بالتصرف قلنا يجوز تصرفه مع هؤلاء بمثل القيمة ولشبهه بالنائب قلنا لا يجوز تصرفه معهم بنين يسير فاما الوكيل فنائب محض وهو نائب في تصرف خاص فيكون متبعا في تصرفه مع هؤلاء في حق الموكل وإن كان بمثل القيمة ولو كان العبد يساوي ألقا فأراد المضارب أن يبيعه مرابحة لم يبيعه في قول أبي حنيفة رحمه الله حتى يبين وعندهما يبيعه مرابحة من غير بيان إلا ما اشتراه من مكاتبه وعنده المديون فإنه لا يبيعه مرابحة حتى يبين وقد تقدم بيان هذه المسئلة في كتاب البيوع ولو اشترى بألف المضاربة أباه أو أمه أو أخاه أو ولده ولا فضل على رأس المال فهو جائز على المضاربة لأن المضارب لا يملك شيئا منه إذا لم يكن في المال فضل فهو يتمكن من بيعه وقد بينا أن للمضارب أن يشتري للمضاربة ما يملك يبيعه وإن كان فيه فضل يوم اشتراه فهو مشتر لنفسه لأنه لو نفذ شراؤه على المضاربة ملك منه مقدار حصته من الربح فيعتق عليه ذلك الجزء ولا يمكنه بيعه وقد بينا أن المضارب لا يشتري للمضاربة ما لا يمكن بيعه فكان مشتريا لنفسه فعتق عليه وإن نقد ثمنه من مال المضاربة فهو ضامن لذلك لأنه قضى بمال المضاربة دين نفسه ولو اشترى أباه رب المال أو ابنه أو أخاه وفيه فضل أولا فضل فيه فهو مشتر لنفسه لأنه لو نفذ شراؤه على المضاربة ملكه رب المال وعتق عليه بالقرابة فلا يتمكن المضارب من بيعه وليس له أن يشتري بمال المضاربة ما لا يمكنه بيعه فكان مشتريا لنفسه وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم فأمر رجلا أن يقبض من المديون جميع ماله عليه ويعمل به مضاربة بالنصف قبض المأمور نصف ما على المديون ثم عمل به فهو جائز على المضاربة ورأس المال فيه ما قبضه اعتبارا للبعض بالكل وهذا لأن الواو للعطف من غير أن تقتضي الترتيب فكان هو في كل جزء من المال مأمورا بالقبض والعمل به مضاربة فإذا قبض البعض وعمل به كان ممثلا أمر رب المال ولو قال له اقبض جميع الألف التي لي على فلان ثم اعمل بها مضاربة كان مخالفا فيما صنع ضامنا للمال

والربح له والوضيعة عليه لان حرف ثم للتعقيب مع التراخي فهو آخر الامر بالعمل مضاربة
عن قبض جميع المال فمال يقبض جميع الألف لا يأتي أو ان العمل بالمال مضاربة فاذا عمل
بالقبض قبل أن يقبض الكل كان مخالفا (ألا ترى) انه لو قال لزوجته اقبضي جميع المال الذي
على فلان ثم أنت طالق فقبضت البعض دون البعض لم تطلق ولو قال اقبضي جميع المال الذي
على فلان وأنت طالق طلقت للحال قبل أن تقبض شيئا اذا لم يزد الزوج واو الحال واذا دفع
لرجل الى الصبي أو الى العبد المحجور عليه مالا مضاربة فاشترى به فرح أو وضع بغير
اذن والد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والربح بينهما على ما اشترطا لانه من أهل
التصرف لكونه مميذا وانما يلاقى تصرفه مال رب المال وهو راض بتصرفه ولو استعان
به من غير شرط شيء من الربح له نفذ تصرفه في حقه فاذا شرط لهما نصيبا من الربح أولى
لان ذلك محض منفعة لهما والعبد والصبي لا يلحقهما الحجر يتمحض منفعة والعهددة في البيع
والشراء على رب المال بمنزلة ما لو كانا وكيلين له بالبيع لان في الزام العهددة اياهما ضررا وهما
محجوران عن اكتساب سبب الضرر فاذا تعذر ايجاب العهددة عليهما لزممت العهددة من ينتفع
بهذا العقد بعدهما وهو رب المال ثم لا تنتقل العهددة الى الصبي وان كبر وانتقل الى العبد اذا
عقق لان العبد مخاطب من أهل الزام العهددة في حق نفسه ولكن حق المولى كان مانعا من
الزام العهددة اياه فاذا زال المانع لزمته العهددة والصبي ليس من أهل الزام العهددة أصلا فلا
يلحقه ذلك وان بلغ وهو بمنزلة الكفالة والاقرار ولو مات العبد في عمل المضاربة وقتل
الصبي وهو في عمل المضاربة بعد ما ربحا فان مولى العبد يضمن رب المال قيمة عبده يوم
عمل في ماله مضاربة بأمره لانه صار خاصا له باستعماله بغير اذن مالكة واذا ضمن قيمته في
ذلك الوقت ملكه بالضمان فجميع ما ربح العبد لرب المال دون مولى العبد لان ذلك كسب
اكتسبه العبد المنصوب والكسب للغاصب اذا ملك العبد بالضمان (ألا ترى) أن المضاربة
لو كانت فاسدة كان للعبد أجر مثله في حياته فاذا مات غرم رب المال قيمته وبطل الأجر
عنه فهذا مثله وأما الصبي اذا قتل في عمل رب المال بعد ما ربح فعلي عاقلة القاتل الدية وان شاء
ورثة الصبي ضمنوا عاقلة رب المال لانه باستعماله صار متسببا لهلاكه وهذا سبب هو متعده
فيه فيكون بمنزلة جنايته بيده في ايجاب الدية على قاتله بمنزلة من غصب صبيًا حرا وقربه الى
مسبعة حتى اقترسه السبع ثم يرجع على عاقلة رب المال بها على عاقلة القاتل لانهم قاموا

مقام ورثة الصبي حين ضمنوا لهم دينه وهذا لان القاتل مباشر والمتسبب يرجع بما يلحقه من الضمان على المباشر لانه هو الذى قرر عليه ذلك بمباشرة فكأنه ألزمه اياه ابتداء ثم يسلم لورثة الصبي حصته من الربح لان الصبي الحر لا يملك بضمان الدية ولان عاقلة رب المال انما غرموا الدية بهلاك الصبي في عمله لرب المال لالاستعمال رب المال اياه (الا ترى) أن الصبي لو مات ولم يقتل كان رب المال بريثا من دينه فهذا يسلم حصته من الربح لورثته واذا دفع الرجل الى الرجلين ألف درهم مضاربة فمات أحدهما فقال الباقي منهما قد هلك المال فهو مصدق في نصف المال مع يمينه ولا ضمان عليه في شئ من المال لانه مؤتمن فيما كان في يده فالقول قوله اذا أخبر بهلاكه مع يمينه وأما الميت فان نصف مال المضاربة دين في ماله لان نصف المال كان أمانة في يده وقد مات مجبلا والأمين بالتجيل ضامن لانه عند الموت يصير متملكاً فيكون ضامناً واذا دفع المسلم الى النصراني مالا مضاربة بالنصف فهو جائز لان المضاربة من المعاملات وأهل الذمة في ذلك كالسلمين الا أنه مكروه لانه جاهل بشرائع الاسلام فلاننا من أن يؤكل حراما اما لجهله أو لقصد فأنهم لا يؤدون الامانة في حق المسلمين قال الله تعالى لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا أى لا يقصرون في افساد أمر دينكم ولانه يتصرف في الحمر والخنزير ويعمل بالربا ولا يتحرز في ذلك فيكره للمسلم أن يكتسب الربح بتصرف مثله ولكن مع هذا جازت المضاربة لان الذى من جانب المضارب البيع والشراء والنصراني من أهل ذلك فان اتجر في الحمر والخنزير فربح جاز على المضاربة في قول أبى حنيفة رحمه الله وينبغي للمسلم أن يتصدق بحصته من الربح وعندهما تصرفه في الحمر والخنزير لا يجوز على المضاربة وهو فرع الاختلاف الذى بينا في البيوع في المسلم يوكل الذمى بشراء الحمر والخنزير فان اشترى ميتة فنقد فيها مال المضاربة فهو مخالف ضامن عندهم جميعا لانه اشترى مالا يمكنه أن يبيعه وان تصرفهم في الميتة لا يكون نافذا والمضارب لا يشتري مال المضاربة مالا يمكنه أن يبيعه وان أربى فاشترى درهمين بدرهم كان البيع فاسدا لانهم يمنعون من المعاملة بالربا لانفسهم كما يمنع المسلم منه ولكن لا يصير ضامنا لمال المضاربة والربح بينهما على الشرط لما بينا أن المضارب لا يصير مخالفا بافساد العقد اذا كان هو يتمكن من بيع ما اشتراه والمشتري شراء فاسدا يملك بالقبض فينفذ البيع فيه ولا بأس بان يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك لان الذى يلي التصرف في المال هنا المسلم وهو

يتحرز من العقود الفاسدة في تصرفه في مال غيره كما يتحرز عنه في تصرفه في مال نفسه فإن اشترى به خمرا أو خنزيرا أو ميتة ونقد المال فهو مخالف ضامن لأنه اشترى بمال المضاربة ما لا يمكنه أن يبيعه فيكون مخالفا كما لو كان رب المال مسلما فإن ربح في ذلك رد الربح على من أخذه منه إن كان يعرفه لأنه أخذه منه بسبب فاسد فيستحق رده عليه وإن كان لا يعرفه نصدق به لأنه حصل له بكسب خيث ولا يعطى رب المال النصرا في منه شيئا لأن تصرفه ما وقع له حين اشترى ما لا يمكنه بيعه وصار به مخالفا ولو دفع المسلم ماله مضاربة إلى مسلم ونصرا في جاز من غير كراهة لأن النصرا في هنا لا ينفرد بالتصرف مالم يساعد المسلم عليه والمسلم لا يساعد في العقود الفاسدة والتصرف في الحرام بخلاف ما إذا كان المضارب نصرا فيا وحده فإنه ينفرد بالتصرف هناك وإذا دفع الرجل ماله مضاربة إلى عبده وعليه دين أو إلى مكاتبه أو إلى ولده فهو جائز على ما اشترط لأنه من كسب هؤلاء كالأجنبي فكسب العبد المستغرق بالدين حق الغرماء وإذا دفع رجل إلى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها عبدا يساوي ألفي درهم وقبضاه فباعه أحدهما بغير أمر صاحبه بعرض يساوي ألفا وأجاز ذلك رب المال فذلك جائز لأن المضارب مشتر ذلك العرض لنفسه مستعرض عبد المضاربة حين جعله عوضا عما اشتراه لنفسه ورب المال بالأجازة صار مقرضا العبد منه فتعمل أجازته بهذا الطريق ويكون على المضارب العامل قيمة العبد ألفي درهم ألف من ذلك يأخذها رب المال برأس ماله وألف أخرى ربحه يأخذ رب المال نصفها ونصفها بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع الألف ويغرم ما سوى ذلك وحق المضارب الآخر بيع لحق رب المال فلا يتمتع لاجله نفوذ أجازة رب المال في حصته ولو كان المضارب باع العبد بألفي درهم وأجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمام على البائع لأنه غير مشتر بمال المضاربة شيئا بل هو تابع لمال المضاربة واستقرضه في الفصل الأول كان ضمنا لشرائه لنفسه ولم يوجد ذلك هنا فكان فعله يباعا مطلقا إن أجاز له صاحبه نفذ لاجتماع رأيهما عليه وإن أجاز له رب المال نفذ لأن المضارب نائب عنه في التصرف وإذا كان ينفذ العقد بأجازة النائب فبأجازة المنوب عنه أولى ويؤخذ من المشتري الألفان فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة ما لو باعاه جميعا ولو كان المضارب بع العبد بأقل من ألفين بقليل أو كثير بما يتغابن الناس في مثله أو لا يتغابن فيه فجاز ذلك رب المال فأجازته باطلة لأن فيه نقصانا يدخل على

المضارب الآخر (ألا ترى) انه لا ربح في المضاربة حتى يستوفى رأس المال فان كان النقصان بدخل عليه لم يجز ذلك عليه الا أن يرضى بالبيع فاذا لم يرض به رب العبد حتى يبيعه المضاربان جاز وحاصل المعنى أن الاجازة انما تصح ممن يملك مباشرة العقد ورب المال لا يملك بيع مال المضاربة بغبن يسير مراعاة لحق المضارب في الربح فكذلك لا يملك اجازة البيع بغبن يسير من أحد المضاربين أو من أجنبي آخر وهو يملك مباشرة البيع بمثل القيمة فكذلك يملك اجازة بيع أحدهما بمثل القيمة وهذا لان رب المال غير مسلط على هذا التصرف من جهة من له الحق وهو المضارب فيستوى في حقه الغبن اليسير والفاحش كالمرضى في حق ورثته بخلاف الوكيل بالشراء فانه مسلط على التصرف من جهة الموكل فيجعل الغبن اليسير عفوا في حقه بخلاف الوصي فهو مسلط على التصرف في حق الصبي شرعا فيقام ذلك مقام التسليط من جهته أن لو كان من أهله وعلى هذا لو كان رب المال هو الذي باعه وأجازه أحد المضاربين فان كان باعه بمثل القيمة فهو جائز وان باعه بدون القيمة بقليل أو كثير لم يجز حتى يجزاه جميعا ولو كان أحد المضاربين باع العبد ببعض ما ذكرنا من الثمن فأجازه المضارب الآخر ولم يجز رب المال فهو جائز ان كان باعه بأقل من قيمته بما يتغابن الناس فيه وان كان بما لا يتغابن الناس فيه لم يجز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله بمنزلة ما و كان باعاه جميعا وأصل المسئلة في الوكيلين بالبيع والله أعلم

باب نفقة المضارب

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى رجل مالا مضاربة بالنصف فعمل به في مصره أو في أهله فلا نفقة له في مال المضاربة ولا على رب المال لان القياس أن لا يستحق المضارب النفقة في مال المضاربة بحال فانه بمنزلة الوكيل أو المستبضع عامل لغيره بأمره أو بمنزلة الاجير لما شرط لنفسه من بعض الربح وواحد من هؤلاء لا يستحق النفقة في المال الذي يعمل فيه الا انا تركنا هذا القياس فيما اذا سافر بالمال لاجل الصرف فبقي ما قبل السفر على أصل القياس وهذا لان مقامه في مصره أو في أهله لكونه متوطئا فيه لا لاجل مال المضاربة (ألا ترى) أنه قبل عقد المضاربة كان متوطئا في هذا الموضع وكانت نفقته في مال نفسه فكذلك بعد المضاربة فلما اذا خرج بالمال الى مصر يتجر فيه كانت نفقته في مال

المضاربة في طريقه وفي المصر الذي يأتيه لاجل العادة وهذا لان خروجه وسفره لاجل مال المضاربة والانسان لا يتحمل هذه المشقة ثم يتفق من مال نفسه لاجل ربح موهوم عسى يحصل وعسى لا يحصل بل انما رضى بتحمل هذه المشقة باعتبار منفعة تحصل له وليس ذلك الا بالاتفاق من ماله الذي في يده فيما يرجع الى كفايته بخلاف الوكيل والمستبضع فانه متبرع في عمله لغيره غير طامع في شيء من ماله لاجله وبخلاف الاجير لانه عامل له ببدل مضمون في ذمة المستأجر وذلك يحصل له ييقين فاما هذا فقير متبرع ولا هو مستوجب بدلا مضمونا بل حقه في ربح عسى يحصل وعسى لا يحصل فلا بد من أن يحصل له بازاء ما يتحمل من المشقة شيء معلوم وذلك نفقته في المال وهو بمنزلة الشريك والشريك اذا سافر بمال الشركة فنفقته في ذلك المال وهو مروي عن محمد رحمه الله فالمضارب كذلك وهذا لانه فرغ نفسه عن اشتغاله لاجل مال المضاربة فهو كالمرأة اذا فرغت نفسها لزوجها بالمقام في بيته فاما في المصر فافترغ نفسه لمال المضاربة فلا يستوجب نفقته فيه ونفقته طعامه وكسوته ودهنه وغسل ثيابه وركوبه في سفره الى المصر الذي أتاه بالمعروف على قدر نفقة مثله لان هذا كما لا بد منه في السفر وفي النوادر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ان دهنه ليس من جملة النفقة وكأنهما أراداه في الموضع الذي لا يحتاج فيه الى استعمال الدهن عادة فتكون الحاجة اليه نادرة والثابت عرفا لا يثبت فيما هو نادر ومراد محمد رحمه الله اذا سافر الى الموضع التي يحتاج فيها الى استعمال الدهن عادة وذلك في ديار الحجاز والعراق ثم المستحق نفقة المثل وهو المعروف كما في نفقة الزوجة فان اتفق أكثر من ذلك حسب له من ذلك نفقة مثله وكان ما بقي عليه في ماله فاذا رجع الى مثله وقد بقي معه ثياب أو طعام أو غيره رده في مال المضاربة لان استحقاقه قد انتهى برجوعه الى مصره فعليه رد ما بقي كالخارج عن الغير اذا بقي معه شيء من النفقة بعد رجوعه وكالمولى اذا بوا أمته مع زوجها يتأثم شغلها بخدمته وقد بقي معها شيء من النفقة كان للزوج أن يسترد ذلك منها فاما الدواء والحجامة والكحل ونحو ذلك ففي ماله خاصة دون مال المضاربة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله ان ذلك كله في مال المضاربة لان مال المضاربة مدة سفره في حاجته كمال نفسه فكما انه يصرف مال نفسه في هذه الاشياء كما يصرف في النفقة فكذلك مال المضاربة * وجه ظاهر الرواية انه لما يستوجب النفقة في مال المضاربة وثمن الدواء وأجرة الحجامة وما يحتاج اليه من العلاج ليس من النفقة

(ألا ترى) أن الزوجة لا تستحق شيأ من ذلك على زوجها بخلاف النفقة ثم الحاجة الى هذه الاشياء غير معتادة بل هي نادرة والنادر لا يستحق بطريق العادة وكذلك جارية الوطء والخدمة لا يحتسب بثمنها في المضاربة لان ذلك ليس من أصول حوائجه بل يكون للتره وقضاء الشهوة ولان ما قصد لشرائها لا ترجع منفعتها الى مال المضاربة ولو استأجر اجيرا يخدمه في سفره وفي مصره الذي اتاه ليخزن له ويطبخ ويفسل ثيابه ويعمل له مالا بدله منه احتسب بذلك على المضارب لانه لو لم يستأجر احتاج الى اقامة هذه الاعمال بنفسه فانه مالا بدله منه وادا عمل له أجيره تفرغ هو للعمل في مال المضاربة فكان في هذا الاستئجار منفعة للمضاربة وكذلك لو كان معه غلمان له يعملون في المال كانوا بمنزلة ونفقتهم في مال المضاربة لان نفقتهم كنفقتهم وهم يعملون له في المال كما يعمل هو ومن يستحق نفقته على انسان يستحق نفقة خادمه كالمرأة على زوجها الا أنهم لا يحتاج الى الزيادة على خادم واحد في عملها للزوج في بيته وقد يحتاج المضارب الى غلمان يعملون في المال معه فلماذا كانت نفقتهم في مال المضاربة وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليها ستاع المضاربة الى مصر من الامصار كان علفها على المضاربة ما دامت في عملها لاسيما بالعلف تقوى على حمل المتاع ومنفعة ذلك راجعة الى مال المضاربة واذا أراد القسمة بدأ برأس المال فاخرج من المال وجعلت النفقة مما بقي فان بقي من ذلك شيء فهو الربح يقسم بين المضارب ورب المال على ما شرطوا وكذلك لو كان افق في سفره من المال بعضه قبل أن يشتري به شيأ ثم اشترى بالباقي وباع ورجع استوفى رب المال رأس ماله كاملا لان ما أنفق المضارب يجعل كالتأوى وقد بينا أن المقد يبقى في الكل بعد هلاك بعض رأس المال فيحصل جميع رأس المال وما بقي فهو بينهما على الشرط ولو دفع المال مضاربة اليه فخرج الى السواد يشتري به الطعام وذلك مسيرة يوم أو يومين فأقام في ذلك المكان يشتري ويبيع فانه يفق في طريقه ومقامه في ذلك المكان من مال المضاربة وهذا ومسييرة ثلاثة أيام في المعنى سواء لانه انما فارق وطنه لعمله في مال المضاربة وكذلك لو أقام في هذا الموضع أيضا يستوجب النفقة في مال المضاربة ولو كان في مصر الذي فيه أهله الا أن المصر عظم أهله في أقصاه والمقام الذي يتجر فيه في الجانب الآخر وكان يقيم هناك ليتجر ولا يرجع الى أهله فلا نفقة له في مال المضاربة لان نواحي مصر في حكم ناحية واحدة (ألا ترى) أن المقيم في ناحية من مصر يكون مقيما في جميع نواحيه واذا خرج من أهله على قصد السفر لا يصير مسافرا

ما لم يفصل من عمران المصر وقد بينا أن مقامه في المصر لم يكن لأجل المضاربة وعلى هذا قيل
 لو كان يخرج للعمل إلى موضع قريب ويعود إلى أهله قبل الليل فإنه لا يتفق من مال المضاربة لأنه
 مقيم في أهله إذا كان خروجه إلى موضع لا يحتاج إلى أن يبيت في غير أهله ولو كان له أهل بالكوفة
 وأهل بالبصرة ووطه فيهما جميعا فخرج بالمال من الكوفة ليتجر فيه بالبصرة فإنه يتفق من مال
 المضاربة في طريقه فإذا دخل البصرة كانت نفقته على نفسه ما دام بها فإذا خرج منها راجعا إلى
 الكوفة اتفق من مال المضاربة في سفره لأن سفره في الذهاب والرجوع لأجل المضاربة أما في
 البلدين فهو مقيم في أهله وإقامته في أهله ليس لأجل المضاربة ففي البلدين يتفق من مال نفسه
 ولو كان أهل المضارب بالكوفة وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال إلى البصرة مع رب المال
 ليتجر فيه فنفقته في طريقه وبالبصرة وفي رجوعه إلى الكوفة من مال المضاربة لأن مقامه
 بالبصرة لأجل مال المضاربة إذ ليس له أهل بالبصرة لتكون البصرة وطن الإقامة له ويستوى
 أن نوي الإقامة بها خمسة عشر يوما أو أقل لأن التاجر في المال العظيم قد يحتاج إلى هذا القدر
 من المقام في بلده لأجل التصرف في المال وبهذه النية تصير البصرة وطنا مستعارا له بخلاف ما
 لو كان له بها أهل أو تأهل بها لأنه حينئذ تصير البصرة وطن إقامته ولو دفع إليه المال مضاربة
 وهما بالكوفة وليست الكوفة بوطن للمضارب لم يتفق على نفسه من المال ما دام بالكوفة
 لأن إقامته بالكوفة على أي وجه كان ليس لأجل المضاربة (ألا ترى) أنه قبل عقد المضاربة
 كان مقيما بها فلا يستوجب النفقة في مال المضاربة ما لم يخرج منها فإن خرج منها إلى وطنه ثم
 عاد إليها في تجارته اتفق بالكوفة من مال المضاربة لأنه حين سافر بعد عقد المضاربة استوجب
 النفقة في مال المضاربة وصارت الكوفة في حقه كسائر البلدان لأن وطنه بها كان مستعارا
 وقد انتقض بالسفر فرجوعه بعد ذلك إلى الكوفة وذهابه إلى مصر آخر سواء فإن تزوج
 بها امرأة واتخذها وطنا زالت نفقته عن مال المضاربة لأن مقامه بها بعد ما تزوج بها واتخذها
 دارا لأجل أهله لا لأجل مال المضاربة فهي بمنزلة وطنه الأصلي وإذا سافر المضارب بالمال
 فأعانه رب المال بظمانه يعملون معه في المضاربة أو أعانه بدوابه لحمل المتاع الذي يشتري
 بالمضاربة عليها فإن المضاربة لا تفسد بهذا كما لو أعانه بنفسه في بعض الأعمال ونفقة الغلمان
 والدواب على رب المال دون مال المضاربة لأن نفقة غلمان رب المال وعلف دوابه كنفقة
 نفسه ورب المال لو سافر معه ليعينه على العمل في مال المضاربة لم يستوجب نفقة في مال

المضاربة بهذا السبب فكذلك ثقة غلامه ودوابه بخلاف غلمان المضارب ودوابه فان نفقتهم كنفقته وهو يستوجب نفقة نفسه في مال المضاربة اذا سافر لاجله فكذلك ثقة غلامه ودوابه فان اتفق علي غلمان رب المال ودوابه من مال المضاربة بغير أمر رب المال ضمنه من ماله بمنزلة ما يتفق على أجنبي آخر لانه صرف مال المضاربة الى وجه غير مستحق صرفه اليه بحكم المضاربة فيصير كالمستهلك لذلك المال وان كان اتفقه بأمر رب المال حسب ذلك على رب المال لانه صرف الى ملكه بأمره بمنزلة صرفه اليه فيحسب ذلك على رب المال وفي الاصل أوضح هذا الفرق فقال لو لم أجعل ثقة غلمان المضارب في المضاربة جعلتها على المضارب لا محالة وكل ثقة تلحق المضارب في سفره في المضاربة فذلك في مال المضاربة وثقة غلمان رب المال لو لم أجعلها في مال المضاربة كان ذلك على رب المال وهذا في المعنى اعتبار ثقة هؤلاء بنفقة نفسه على ما ينال ولو دفع المضارب مال المضاربة الى عبده ليخرج به الى مصر فيشتري به ويبيع تخرج به كانت ثقته في مال المضاربة لان ثقة عبده كنفقته وهو لو خرج بنفسه اتفق من مال المضاربة فكذلك عبده اذا خرج (ألا ترى) أني لو لم أجعل ثقته على المضاربة جعلتها على المضارب ولو كان ذلك عبد رب المال باعائه واذنه فنقته على مولاه ولا تكون على المضاربة بمنزلة ما لو خرج رب المال بنفسه على وجه الامانة للمضارب في عمله فان كان العبد اتفق على نفسه بأمر رب المال فذلك محسوب على رب المال كما لو كان هو الذي اتفق على نفسه ولو أبضعه المضارب مع رجل لم يكن للمستبضع ثقة في مال المضاربة لان المستبضع متبرع ولانه لا يسافر عادة لاجل البضاعة بخلاف المضارب ولو أبضعه المضارب مع رب المال فعمل به فهو على المضاربة والربح بينهما على الشرط لانه معين للمضارب متبرع فيما أقام من العمل فلا يفسد به عقد المضاربة بينهما كالشريكين في المال اذا عمل أحدهما ولم يعمل الآخر شيئاً ولا ثقة لرب المال على المضاربة لانه بمنزلة المستبضع اذا كان أجنبياً واذا دفع الى رجل مالا مضاربة وأمره أن يعمل فيه برأيه فدفعه المضارب الى آخر مضاربة فسافر الآخر بالمال الى مصر ليشتري ويبيع فنقته على المضاربة لانه بمنزلة المضارب الاول فان بعد قول رب المال اعمل فيه برأيك للمضارب أن يدفعه مضاربة ويقوم هو في ذلك مقام رب المال فكما أن ثقة المضارب الاول في سفره في مال المضاربة فكذلك ثقة المضارب الثاني واذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة تخرج المضارب فيها وفي

عشرة آلاف من مال نفسه الى مصر ليشتري بها ويبيع فان تفقته على أحد عشر سهما جزء منها في مال المضاربة وعشرة أجزاء في مال نفسه لانه يحتمل أن يكون خروجه لاجل مال المضاربة ويحتمل أن يكون خروجه لاجل مال نفسه احتمالا على السواء فينظر الى منفعة خروجه وعمله وذلك يختلف بقلة المال وكثرته فيقسم النفقة على قدر ذلك لان المغموم مقابل بالمنعم وكذلك لو قال له اعمل فيه برأيك تخلط ماله بمال المضاربة ثم خرج لانه بعد هذا القول لا يصير ضامنا بالخلط فكان اخراجه المالكين بعد الخلط كاخراجه قبل الخلط وكل مضاربة فاسدة فلا ثقة للمضارب فيها على مال المضاربة لان بعد فساد المضاربة هو بمنزلة الاجير (لا ترى) أنه يستوجب أجر المثل ربح أو لم يربح والاجارة الفاسدة معتبرة بالصحيحة فكما أن في الاجارة الصحيحة لا يستوجب النفقة على المالك لانه استوجب بدلا مضمونا بمقابلة عمله فكذلك في الاجارة الفاسدة فان اتفق على نفسه من المال حسب من أجر مثل عمله وأخذ بما زاد عليه ان كان اتفق أكثر من أجر المثل لانه صاحب دين ظفر بمنسحقه من مال مديونه وأخذ أكثر من حقه وفي هذا يلزمه رد الزيادة واذا اتفق في المضاربة الصحيحة في سفره من مال المضاربة فلما انتهى الى مصر الذي قصده لم يشتري شيئا حتى رجع بالمال الى مصر فأخذ رب المال ما بقي منه لم يكن على المضارب ضمان ما اتفق لانه اتفق بحق مستحق له فان سفره كان لاجل المضاربة وبأن لم يشتري شيئا لا يتبين أن سفره لا يكون لاجل المضاربة فالتاجر لا يشتري بالمال في كل موضع يأتيه للتجارة لاحالة ولكن ان وجد ما يربح عليه اشترى والا رجع بالمال وذلك أرفق الوجهين له فان كان ما قبله من صنع التجار لا يخرج هو به من أن يكون مستحقا للنفقة على المالك فلا يضمن ما اتفق واذا مر المضارب على العاشر بمال المضاربة وأخبره به وأخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما أخذ منه العاشر وقد بينا في كتاب الزكاة أن على قول أبي حنيفة الاول رحمه الله العاشر يأخذ منه الزكاة وعلى قوله الآخر وهو قولهما لا يأخذ منه شيئا فما أخذه العاشر اما أن يكون تاويا أو مأخوذا بحق فلا ضمان فيه على المضارب وان كان هو الذي أعطى العاشر بغير الزام من العاشر له فهو ضامن لما أعطى وكذلك ان صانعه بشئ من المال حتى كف عنه فهو ضامن لما أعطى لانه أعطى باختياره الى من لاحق له في أخذه منه فيكون هو مستهلكا لما أعطى كما لو وهبه من أجنبي آخر (قال الشيخ) الامام الاجل رحمه الله وكان شيخنا الامام رحمه الله يقول الجواب

في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى سلطان طمع
 فيه وقصد أخذه بطريق النصب وكذلك الوصى اذا صانع في مال اليتيم لانهما يقصدان
 الاصلاح بهذه المصانعة فلم يفعل أخذ الطامع جميع المال فدفع البعض لاحتراز مابقى من
 جملة الحفظ في زماننا والامين فيما يرجع الى الحفظ يكون ضامنا كما لو وقع الحريق في بيت
 المودع فتناول الوديعة أجنبيا فأما في زمانهم فكانت القوة لسلطين العدل فكان الامين متمكنا
 من دفع الامر اليهم ليدفعوا الظلم عن الامانة فلماذا قل اذا صانع بشيء من المال فهو ضامن
 لما أعطى واذا اشترى المضارب بالمال متاما أو لم يشتر به شيئا فنهى رب المال أن يخرج من
 البلدة فليس له أن يخرج من ذلك البلد أما قبل الشراء بالمال فالجواب صحيح واضح لانه
 يملك نهي عن التصرف أصلا ما بقي المال نقدا في يده فاذا قيد الامر بشيء دون شيء كان
 أقرب الى الصحة والحال قبل الشراء بعد العقد كحال العقد في انتفاء صفة اللزوم في حق كل
 واحد منهما وانعدام حق المضارب فكما أنه يملك التقييد عند العقد فكذلك بعد العقد قبل
 الشراء بالمال فاما بعد الشراء بالمال فمن أصحابنا رحمهم الله من يقول انما يستقيم الجواب على الرواية
 التي رويت أنه ليس للمضارب أن يسافر بالمال بمطلق المضاربة وموضوع هذه المسئلة فيما اذا قال
 له اعمل برأيك فانما يملك المسافرة باعتبار هذه الزيادة وهو يملك رفع هذه الزيادة بعد الشراء
 فكذلك يملك التقييد فيما هو مستفاد بهذه الزيادة فأما على الرواية التي قلنا بمطلق العقد له حق
 المسافرة بالمال لا يستقيم هذا الجواب لانه بعد صيرورة المال عروضا لا يملك نهي عما صار مستفادا
 له بمطلق العقد وهو حق التصرف فيه فكذلك لا يملك التقييد فيه بالنهي عن المسافرة بالمال
 والأصح أن نهي عن المسافرة بالمال عامل على الاطلاق وان كان بمطلق المسافرة لدلالة
 اسم العقد فالمضاربة مشتقة من الضرب في الارض أو لمراعاة مانص عليه رب المال من
 حفظه المال بنفسه عند خروجه مسافرا كما في الوديعة وهذا كله ينعدم بالنهي عن المسافرة
 بالمال بخلاف أصل التصرف فان حق المضارب يثبت بالتصرف حين صار المال عرضا لان
 ربحه لا يظهر الا بالتصرف ورب المال لا يملك ابطال حقه أما بالنهي عن المسافرة بالمال فليس
 فيه ابطال حق المضارب لتمكنه من التصرف في البلدة وانما فيه ايفاء حق رب المال في أن
 يكون ماله مصونا عن أسباب الهلاك وهذا مملوك له بعد ما صار المال عرضا كما كان قبله فان
 أخرجه ضمنه للخلاف والامين متى خالف ما أمر به نصا كان ضامنا وما أنفق على نفسه

أو على المال بعد ما صار ضامنا له فهو في ماله خاصة بمنزلة الغاصب فإن لم يحدث فيه حدثا حتى رده إلى البلد فهو بريء من ضمانه لأنه عاد إلى الوفاق بعدما خالف والعقد قائم بينهما فيعود أماننا كما كان وكذلك لو لم ينهه ولكن رب المال مات والمضاربة في يد المضارب عين أو متاع فسافر به المضارب بعد موته لأن المال بالموت انتقل إلى الورثة ولم يوجد منهم الرضا لسفره به قط وما كان من مضارب المال به قد انقطع بموته فذلك بمنزلة نهيه عن المسافرة بالمال إذا بلغه فالنهي لا يعمل في حقه ما لم يعلم به ولا فرق في الموت بين أن يعلم به أولا يعلم لانه عزل حكمي فلا يتوقف على العلم به كعزل الوكيل بموت الموكل وإذا سافر المضارب بالمال فاشترى به متاعا في بلد آخر فمات رب المال وهو لا يعلم بموته ثم سافر بالمتاع حتى أتى مصرا فنفقة المضارب بعد موت رب المال على نفسه دون المضاربة لأن حكم المضاربة في حق المسافرة بالمال قد انتهى بموت رب المال وإن لم يعلم به المضارب وباعتباره كان ينفق من مال المضاربة فنفقته بعد ذلك في سفره على نفسه وهو ضامن لما يهلك من المتاع في الطريق فإن سلم حتى يبيعه جاز يبيعه لأن بالموت لا يتمتع عليه يبيعه في أي موضع باعه كما لا يتمتع عليه ذلك بالنهي عن التصرف بعد علمه به لما في التصرف من حق المضارب وقد سبق ثبوت حقه بثبوت حق الورثة فلا يبطل لحقهم لو كان المضارب خرج بالمتاع من ذلك المصراع قبل موت رب المال لم يكن عليه ضمان وكانت نفقته في سفره حتى ينتهي إلى المصراع ويبيع المتاع على المال لأنه لا يتمكن من المقام في المفازة أو في موضع لا يتمكن من بيع المتاع كما هو عادة التجار فهو في نفقته على السفر إلى أن ينتهي إلى المصراع ويبيع المتاع موافق لا يخالف فتكون نفقته في المال ولو كان رب المال مات والمضارب بمصر من الأمصار غير مصر رب المال والمضاربة متاع في يده فخرج بها إلى مصر رب المال في القياس هو ضامن ولا يستوجب النفقة في المال لأنه ينشئ سفرا بالمال بعدما انزل عنه بموت رب المال ولا حاجة به إلى ذلك فإنه في موضع آمن ويتمكن من التصرف في المال وهذا وسفره إلى مصر آخر سواء وفي الاستحسان لا ضمان عليه ونفقته حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة لأن هذا سفر لا يجد المضارب منه بدا فإنه لا بد من أن يسلم المال إلى الورثة ليسلم له نصيبه من الربح ولا يتأني له ذلك إلا بالعود إلى مصر لأن ورثته فيه بخلاف سائر الأمصار والعقد يبقى لأجل الحاجة إليه كما إذا مات صاحب السفينة وهي في لجة البحر أو مات المسكاري للدابة في طريق

الحج بخلاف سفره الى مصر آخر فانه غير محتاج الى ذلك وكذلك لو كان رب المال حيا فأرسل اليه رسولا ينهاء عن الشراء والبيع وفي يده متاع تخرج بها الى مصر رب المال فاني لأضمنه ما هلك من المتاع في سفره واجعل نفقته في المال استحسانا لانه لا بد من أن يرجع بالمال الى مصر رب المال كما لا بد له من أن يبيعه اذا نهاء في المصر فكما أن نهيته في ذلك لا يعمل ابقاء لحق المضارب في حصته من الربح فكذلك في هذا المقدار لا يعمل نهيته ولو كانت المضاربة في يده دراهم أو دنانير فمات رب المال والمضارب في مصر آخر وكان رب المال حيا فأرسل اليه ينهاء عن الشراء والبيع فاقبل المضارب بالمال الى مصر رب المال فهلك في الطريق فلا ضمان عليه لانه لا يجد بدا من رد المال عليه ولا يتمكن من ذلك ما لم يأت به مصره فيسلمه اليه أو الى ورثته (ألا ترى) انه لو تركه هناك عند غيره وخرج الى مصر رب المال كان مخالفا ضامنا وهو بما صنع يتحرز عن الخلاف فلا يضمنه لانعدام السبب الموجب للضمان فان سلم حتى قدم وقد أنفق منه على سفره فهو ضامن للنفقة لان عقد المضاربة لا يبيح بعد موت رب المال أو نهيته اذا كان المال في يده نقدا فان بقاء العقد بقاء حق المضارب في المال ولا حق له في المال هنا فهذا المال بمنزلة الوديعة في يده والمودع لا يستوجب النفقة في مال الوديعة (ألا ترى) أنه ليس له أن يشتري به شيئا لرب المال ولو فعل ذلك كان ضامنا بخلاف ما اذا كان المال عروضا فقد بقي العقد هناك لبقاء حق المضارب (ألا ترى) أنه يملك البيع على رب المال فكذلك يستوجب النفقة في سفر لا بد له منه واذا اشترى المضارب بالمال وباع فصار المال ديناً على الناس ثم أبي أن يتقاضاه فان كان فيه فضل أجبر على أن يتقاضاه وان لم يكن له فيه فضل لم يجبر على أن يتقاضاه لانه اذا كان فيه فضل فقد استحق المضارب نصيبه من الربح بعمله فيجبر على اكمال العمل كالا جبر وذلك بالتقاضي حتى يقبض المال وان لم يكن فيه فضل فالمضارب كالوكيل في التصرف اذا لم يستوجب بازاء تصرفه شيئا والوكيل بالبيع لا يجبر على تقاضي الثمن ولكن يؤمر بان يحيل به الموكل على المشتري فكذلك هنا يؤمر بأن يحيل به رب المال على الغرماء لانه لا يتمكن من مطالبتهم اذا لم يعاملهم وليس في امتناع المضارب من أن يحيله بالمال عليهم الا التبذير والقصد الى اتواء ماله فيمنع من ذلك * توضيح الفرق انه اذا كان في المال فضل فلا بد للمضارب من أن يتقاضى نصيبه من الربح ويقبض فاذا قبض سلم له ذلك ولكنه يؤمر بتسليمه الى رب المال

بحساب رأس المال لأنه ما لم يصل رأس المال رب المال لا يسلم شيء من الربح للمضارب ثم يقبض ثانياً مثله فيسلمه إليه فلا يزال هكذا حتى يقبض جميع المال فإنه إذا لم يكن في المال فضل فلا حاجة للمضارب إلى تقاضي شيء منه إذا نصيب له في المال فيؤمر أن يحيل به رب المال على الغرماء كما يؤمر به الوكيل وإن كان فيه فضل وهو في مصره فاتفق في تقاضيه وخصوصاً أصحابه وطعامه وركوبه نفقة لم يرجع بها في مال المضاربة لأن هذا كله بمنزلة تصرفه في المال وقد بينا أنه ما دام يتصرف في مصره لا يستوجب النفقة في مال المضاربة ولأنه بما صنع يحجي حصة من الربح فهو كسعيه العروض في مصره وإن كان الدين غالباً عن مصر المضارب فاتفق في سفره وتقاضيه مالا بدله منه حسب ذلك من مال المضاربة لأن سفره وسعيه كان لأجل مال المضاربة فتكون نفقته في المال كما لو سافر للتصرف في المال وبهذا يتبين أن المضارب إذا ألتق في السفر من مال نفسه استوجب الرجوع به في مال المضاربة لأنه قد لا يجد بداً من ذلك بأن لا تصل يده إلى مال المضاربة عند كل حاجة إلى نفقة فلا يكون متبرعاً فيما يتفق من مال نفسه كالوصي يشتري لليتيم ويؤدي الثمن من مال نفسه كان له أن يرجع به في مال اليتيم إلا أن تزيد نفقة المضارب على الدين فلا يرجع بالزيادة على رب المال لأن نفقته في مال المضاربة لا في ذمة رب المال فلو استوجب الزيادة إنما يستوجبها في ذمة رب المال ولأنه إنما يستوجب النفقة لأن سعيه لأصلاح مال المضاربة ولمنفعة رب المال وهذا المعنى ينعدم في الزيادة على المال وإذا سافر المضارب بمال المضاربة فاشتري طعامه وكسوته واستأجر ما يركب عليه من ماله ليرجع به في مال المضاربة فلم يرجع به حتى توي مال المضاربة لم يرجع على رب المال بتلك النفقة لأن حقه كان في المال لا في ذمة رب المال وبهلاك المال فات محل حقه فيظل حقه كالعبد الجاني أو المديون إذا مات ومال الزكاة إذا هلك لا تبقى الزكاة واجبة بعد هلاك المال وكذلك لو لم يكن نقد ماله في ذلك فكان ثمن الطعام والكسوة وأجرة الدابة ديناً عليه لأنه التزمه مباشرة سبب الالتزام فلا يستوجب شيئاً من ذلك في ذمة رب المال وهذا بخلاف ما إذا استأجر دابة ليحمل عليها متاع المضاربة أو اشتري طعاماً للمضاربة فباع المال قبل أن ينفذ فإنه يرجع بذلك على رب المال لأنه فيما يشتري للمضاربة عامل لرب المال بأمره فعليه أن يخلصه من عهدة عمله وذلك في رجوعه عليه بالثمن في الأجرة فيما تعذر إيفاؤه من المال الذي في يده فاما فيما يشتري أو يستأجر

لحاجة نفسه هو عامل لنفسه وهو فيما هو عامل لنفسه لا يستوجب الرجوع على رب المال
 بما يلحقه من المهددة وإنما كان يرجع في مال المضاربة لأن سمي له لاجل مال المضاربة وهذا
 لا يوجد في مال آخر لرب المال فلا يستوجب الرجوع في ذلك بمد هلاك مال المضاربة وإذا
 ادان المضارب مال المضاربة في غير مصره وريح فيه فأراد أن يتقاضاه وتكون نفقته منه
 وقال رب المال بل اتقاضاه ولا أريد أن تكون أنت المتقاضى فإن رب المال يجبر على ترك
 التقاضى للمضارب وتكون نفقته على المال لأن حق المضارب ثابت في نصيبه من الربح فلا
 بد من أن يتقاضى حصة من الربح وإذا أخذ ذلك أخذه رب المال منه بحساب رأس المال
 ثانياً أو ثالثاً فتبين أن المضارب متقاض لرب المال وإن نفقته في المال فرب المال فيما يسأل
 يقصد إسقاط حق المضارب وهو لا يتمكن من ذلك وإن لم يكن فيه فضل فقال المضارب
 نا اتقاضاه وتكون نفقتي منه حتى أقبضه وقال رب المال أحلني به أجبر المضارب على أن
 يحيل به رب المال لأنه لا حصة للمضارب في المال هنا ولا حق فهو بمطالبته يريد أن يلزمه
 نفقة نفسه في مال غيره فلصاحب المال أن يأبى ذلك ويتقاضى بنفسه وإذا اشترى المضارب
 بمال المضاربة متاعاً وفيه فضل أولاً فضل فيه فأراد المضارب أن يمسكه حتى يحدد به ربحاً
 كثيراً وأراد رب المال أن يبيعه فإن كان لا فضل فيه أجبر المضارب على أن يبيعه أو يعطيه
 رب المال برأس ماله لأنه لاحق للمضارب في المال في الحال فهو يريد أن يحول بين رب المال
 وبين ماله بحق موهوم عسى يحصل له وعسى لا يحصل وفيه أضرار برب المال والضرر مدفوع
 وإن كان فيه فضل وكان رأس المال ألقاً والمتاع يساوى ألفين فالمضارب يجبر على بيعه لأن في
 تأخير حيلولة بين رب المال وبين ماله وهو لم يرض بذلك حين عاقده عقد المضاربة إلا أن
 للمضارب هنا أن يعطى رب المال ثلاثة أرباع المتاع برأس ماله وحصته من الربح ويمسك ربع
 المتاع وحصته من الربح وليس لرب المال أن يأبى ذلك عليه لأن الربح حق والانسان لا يجبر
 على بيع ملك نفسه لتحصيل مقصود شريكه وكما يجب دفع الضرر عن رب المال يجب دفعه
 عن المضارب في حصته والطريق الذي يعتدل فيه النظر من الجانبين ما ذكرنا وإذا دفع مالا
 مضاربة وأمر المضارب أن يعمل في ذلك برأيه أو لم يأمره فاستأجر المضارب بيعه أرضاً
 بيضاء واشترى ببعضه طعاماً فزرعه في الأرض فهو جائز على المضاربة بمنزلة التجارة لأن عمل
 الزراعة من صنم التجار يقصدون به تحصيل النماء وإليه أشار صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم

الزارع يتاجر به وما قد من عمر اتجار يملكه المضارب بمطلق العهد ولو استأجر أرضا
بيضاء على أن يفرس فيها شجرا أو أرطابا فقال ذلك من المضاربة فهو جائز والوضعية على
رب المال والربح على ما اشترط لانه من صنيع التجار يقصدون به استئناء المال ولو كان دفع اليه
مضاربة بالنصف وقال له اعمل فيه برأيتك فأخذ المضارب نخلا وشجرا وأرطابا معا على أن
ما أخرج الله بعد من ذلك فنصفه لصاحب النخل ونصف المضارب على المضارب فعلم وأنفق
مال المضاربة عليه فان ما خرج من ذلك بين صاحب النخل والمضارب نصفين ولا يكون
لرب المال شيء من ذلك لانه انما استحق النصف بعد المعاملة وفي عقد المعاملة ما مل يواجر
نفسه وصاحب المال اما فوض الامر الى رأي في المضاربة لان منافع يده فيما يستوجب
بقامته العمل بمنافعه تكون له خاصة والنفقة التي أنفقها من ماله خاصة وهو ضامن لما أنفق
من ذلك من مال المضاربة لانه صرف الى حاجة نفسه على وجه لم يأذن له رب المال فيه ولو
أن المضارب أخذ من رجل أرضا بيضاء على أن يزرعها طعاما فما خرج منها فنصفه لصاحب
الأرض ونصفه على المضاربة فاشترى طعاما ببعض المال فزرعه في الأرض ثم أنفق ما بقي من
المضاربة عليه حتى بلغ هذا جائزا لانه مستأجر الأرض بنصف الخارج منها ولو استأجرها
بدراهم جازت المضاربة وكذلك اذا ستأجرها بنصف الخارج منها ولو استأجرها بدراهم جاز
على المضاربة لذلك وتصرف هنا في المال فان استحقاقه للخارج باعتبار أنه بما بذره والبذر من
مال المضاربة فهذا بن نصف الخارج لصاحب الأرض ونصفه يباع يستوفي رب المال رأس
مائه والباقي بينه وبين المضارب على الشرط وان لم يكن قال له اعمل فيه برأيتك فالمضارب
ضامن للمضاربة لانه أشرك غيره بمال المضاربة وقد بينا أن بمطلق العقد لا يملك المضارب
الأشرك وهو بمنزلة دفعه بعض المال مضاربة الى غيره واذا صار مخالفا بتصرفه ضمن مال
مضاربة وهو ملك المضمون فما خرج من الزرع بين المضارب ورب المال نصفين على
الشرط والله أعلم

بَابُ الْمَرَاخِةِ فِي الْمَضَارِبَةِ

(قال رضي الله عنه) قد تميم بيان بعض مسائل الباب في البيع فمن ذلك أن ما أنفق
مضارب في نفسه في سفره لا يلحقه برأس المال في بيع المراكبة بخلاف ما أنفق على المتاع

والرقيق مما لا بد منه فانه يلحقه ويقول قام على بكذا من غير أن يفسره لوجود المادة بين
التجار في الحاق النفقة على المتاع برأس المال دون الحاق ما أنفقوا على أنفسهم وفي حق المشتري
لا فرق بين أن يكون المتصرف مضاربا أو ملكا فكما أن المالك لا يلحق ما أنفقه على نفسه
رأس المال لأن منفعة ذلك لا ترجع الى المتاع خاصة فكذلك ما أنفقه المضارب على نفسه
وان ألحق ما أنفقه على نفسه برأس المال وباعه مرابحة أو تولية على الجملة من غير بيان فذلك
جناية وقد بينا أقاويلهم في الجناية في المرابحة والتولية في البيوع وفي قول زفر كقول محمد
رحمهما الله ولو اشترى المضارب متاعا بالف درهم ورقه بألف درهم ثم قال للمشتري منه
ابتعه مرابحة على رقه فان بين المشتري كم رقه فهو جائز لا بأس به لانه صادق في مقالته
فرقه ما أخبره ولم يخبره أنه قام عليه بذلك وقد بينا في البيوع رواية أبي يوسف في الفرق
بين ما إذا كان المشتري عالما بعادة التجار أو غير عالم بذلك وان لم يعلم المشتري كم رقه فالبيع
فاسد لجهله بمقدار الثمن فاذا علم بالرقم كم هو فهو بالخيار ان شاء أخذه وان شاء تركه لانه انما
يكشف له الحال الآن وخيار كشف الحال قد بيناه في البيوع عند أبي حنيفة رحمه الله فان
قبضه فباعه ثم علم مرقه فرضى به فرضاه باطل وعليه قيمته لانه ملكه بالتبض بحكم عقد
فاسد فنفذ بيعه فيه وتقرر عليه ضمان القيمة باخراجه من ملكه فلا يتغير ذلك بعلمه بالرقم
ورضاه به لان ازالة المفسد انما تصحح العقد اذا كان المعقود عليه قائما في ملكه والتولية في
هذه كالمرابحة فان كان المضارب ولاه رجلا برقه ولا يعلم المشتري مرقه ثم باعه المضارب
بعد ذلك من آخر يباع صحيحا جاز ان لم يكن الاول قبضه لان البيع الاول كان باطلا ولم
يملكه المشتري قبل القبض فصحح البيع الثاني من المضارب وانتقض به البيع الاول ولذلك
لو كان الاول علم برقه فسكت حتى باعه المضارب من آخر يباع صحيحا لان بمجرد علمه
لا يصح البيع الاول ما لم يرض به فان رضى الاول بعد ما علم ثم باعه المضارب من آخر يباع
صحيحا فالبيع الثاني باطل لان البيع الاول قد تم رضا المشتري به بعد علمه فصار المبيع
مملوكا للمشتري ولو كان الاول قبض المتاع من المضارب في هذه الوجوه ثم باعه المضارب
من آخر كان بيعه الثاني باطلا لان الاول بالتبض صار ملكا فاما لم يسترده المضارب منه
لا ينفذ بيعه من غيره وان علم الاول بالرقم فنقض البيع لم يجز البيع الثاني أيضا لانه سبق
عود الملك اليه فلا ينفذ بعوده اليه من بعد كمن باع مالا يملكه ثم ملكه ولو كان المضارب

اشترى المتاع بألف درهم ثم قال لرجل أبيعك هذا المتاع مربحة بربح مائة على ألفي درهم ولم يسم رقما ولا غيره فاشتراه برقه ثم علم أن المضارب كان اشتراه بألف درهم فاليوم لازم بألفي درهم ومائة درهم ولا بأس للمضارب بما صنع لأنه ما باعه مربحة على رأس ماله فيه بل باعه مربحة على ألفي درهم وإنما يكره أن يتكلم بالكذب أو بما فيه شبهة الكذب فاما إذا خلا كلامه عن ذلك فلا بأس ببيعه وقد باعه بثمن مسمى معلوم فيجوز وإن كان أسرف فيما اتفق على الرقيق فاما يضم إلى رأس ماله من ذلك ثقة مثله فاما الزيادة على ذلك كالتبضع منه فلا يلحق برأس المال وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى بها جارية ثم باعها بألفين واشترى بألفين جارية تساوي ألفي درهم من التريم لا بأس بأن يبيعها مربحة ولا يبين أن ثمنها كان ديناً بخلاف ما إذا صالحه على هذه الجارية صلحا فانه لا يبيعها مربحة حتى يبين لأن الشراء مبني على الاستقصاء والصلح مبني على التجاوز بدون الحق فعند ذلك لفظ الصلح يمكن شبهة الخطيئة والشبهة كالحقيقة في المنع من بيع المربحة لأنه مبني على الأمانة ولو اشترى بألف المضاربة جارية نسيئة سنة فهو جائز لأن في يده من مال المضاربة مثل ثمنها فلا يكون هذا استدانة على المضاربة والشراء بالنسيئة من عادة التجار كالشراء بالنقد ثم لا يبيعها مربحة على الألف مالم يبين لما في الشراء بالنسيئة من شبهة الزيادة على ثمن المثل وقد بينا هذا في البيوع ولو اشترى ببيع الجارية ثيابا ثم قتلها أو قصرها باجر أو صبغها باجر فله أن يبيعها مربحة على الثمن والاجر لأن هذا مما جرى الرسم به بين التجار في الحاقه برأس المال ولو مر على العاشر فعشره لم يلحق ذلك برأس المال لأن ذلك إما أن يكون زكاة فلا يلحقه برأس المال وإما أن يكون غصبا فلا يبيع على ما غصب منه مربحة ولو اشترى المتاع بجميع المال ثم قصره من ماله فهو متطوع لا يرجع به على رب المال ولا ضمان عليه إن قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل لأن القسارة تزيل الدين ولا تزيد في العين شيئا من مال المضاربة فلا يصير هو مخالفا بما صنع لأنه زاد المتاع خيرا بما صنع وهو متطوع في ذلك لأن رب المال لم يرض رجوعه عليه بشيء في ذمته فعمله ذلك في متاع المضاربة ومتاع أجنبي آخر سواء وإذا باعه مساومة أو مربحة كان الثمن كله على المضاربة وكذلك لو قتل الثوب أو صبغه أسود من له منه ذلك أو لم يزد فيه وإن صبغه من ماله صبغا يزيد فيه كالعصفر والزعفران وإن كان رب المال أمره أن يعمل في ذلك برأيه فلا ضمان عليه وإن كان لم يأمره

بذلك فهو ضامن للثياب لانه يخلط ماله بمال المضاربة والصنع مال متقوم للمضارب وقد بينا
 أن المضارب بالخلط يصير ضامنا اذ لم يقل له رب المال اعمل به برأيتك ثم ان لم يكن فيه فضل
 على رأس المال قرب المال بالخيار ان شاء أخذه برأس ماله وأعطى المضارب ما اراد على الصبغ
 فيه يوم يختصمون وان شاء سلم له الثوب وضمنه قيمته لان الثوب كله لرب المال والمضارب
 فيما صنع بمنزلة من غصب ثوب انسان وصبغه فان لم يحتتر شيئا حتى باعها المضارب مساومة أو
 مرايحة جاز يمه لبقاء عقد المضاربة بينهما في الثوب بعد الصبغ لان المضارب في البيع الوكيل
 والوكالة بالبيع لا تبطل بالخلاف من طريق الفعل وروى من ضمانه لانه عاداني اوافق من
 بعد تصرفه على المضاربة ويقسم الثمن في المساومة على قيمة الثوب ، قيمة ما اراد الصبغ فيه فيكدر
 حصة الصبغ للمضارب ويستوي رب المال ، رأس ماله من حصة الثوب والباقي ربح بينهما
 على الشرط لان الصبغ عين مال قائم بغيره ، المضارب وقوله البيوع كالثوب فيقسم
 الثمن عليهما بخلاف القصارة وان كان بآءه مربحة قسم الثمن على ما اشترى به المضارب وعلى
 أجر الصبغ يوم صبغ لان الثمن في بيع المريحة مبني على الثمن الاول فيقسم عليه وفي بيع
 المساومة بمقابلة الملك فيقسم على قدر الملك وان كان صبغه أسود فكذلك الجراب عندهما
 لان السواد عندهما زيادة كالحمرة وعند أبي حنيفة السواد في الثوب نقصان فهو بمنزلة القتل
 والقصارة في أنه لا حصة للمضارب من الثمن ، لا ضمان عليه لانه لم يخلط مال المضاربة بمال
 متقوم له واذا اشترى المضارب المتاع بالف المضاربة وقبضه ولم ينقد الثمن حتى ضاقت ما
 يرجع على رب المال بالف أخرى فينقدها اياه لانه في الشراء كان عاملا لرب المال بامر
 فيرجع عليه بما لحقه من العهدة وهو في هذا كالوكيل اذا دفع اليه الثمن قبل الشراء وهلك
 في يده بعد الشراء فانه يرجع على الموكل بعد الشراء لان اذ وكيل لا يرجع الا مرة واحدة
 فان شراء الوكيل يوجب الثمن عليه للبائع وله على الموكل ما اذا رجع على الموكل بعد الشراء
 صار مقتضيا ما استوجبه ديننا عليه وصار مضموما عليه بالتبض ، اذا هلك بهلك من ضمانه
 فاما المضارب اذا رجع على رب المال فما يقبضه يكون أمانة في يده لانه من رأس المال
 (الا ترى) أن عند القسمة يرد على رب المال أولا جميع ما استوفى ثم يقاسم الربح ومن
 شرط المضاربة أن يكون رأس المال أمانة في يد المضارب فاذا هلك ثانيا كان هلاكه على
 رب المال فيرجع عليه مرة بعد أخرى حتى يصل الثمن الى البائع ولا يبيع المتاع مرايحة الا

على ألف درهم لانه اشتراه بألف وما هلك في يده من رأس مال المضاربة فلا يلحقه برأس
 المال فاذا باع المتاع أخذ رب المال رأس ماله ألفي درهم لانه رجع ذلك الى المضارب بسبب
 عقد المضاربة فيكون جميع رأس ماله يرد عليه ثم الباقي ربح بينهما وكذلك لو كان اشترى
 بألف جارية فلم يقبضها حتى ادعى المضارب انه قد تعد البائع الثمن وجحد البائع ذلك وحاط
 فان المضارب يرجع على رب المال بألف أخرى فيدفعها الى البائع ويأخذ الجارية فتكون على
 المضاربة لان هذه عملة لحقته في عمل بائع ولرب المال وان اقتصموا المضاربة أخذ رب المال
 رأس ماله ألفي درهم لما ذكرنا والمضارب في هذا مخاف لو وكل فان الوكيل بالشراء لو
 قال دفعت الألف الى البائع وجحد البائع غيرهما اكيل من ماله فيدفعها الى البائع ويأخذ
 منه الجارية فتسلم الى الأمر لان الوكيل قد أقرا ، اقتضى دينه على الموكل بما قضى به دين
 نفسه من مال الوكيل فيسلمها الى الأمر وأمرهما ليس بحجة على البائع في قضاء الثمن لان
 ذلك دعوى منه عليه راب ، حجة عليه في الاقضاء لان ذلك اقرار منه وبعد ما صدر مقتضيا
 لا يرجع على الموكل بشيء فانما المضارب يدفع الثمن الى البائع يكون قاضيا لا مقتضيا لانه ر
 صادر مقتضيا كان ضامنا ورأس المال أمانة في يده فاذا لم تصح دعواه في القضاء بمجود البائع
 بقي المقبوض كالمالك في يده فيرجع على رب المال بألف أخرى (ألا ترى) أن الوكيل لو لم
 يدفع اليه الثمن حتى اشترى ثم قضى الثمن فهلك في يده لم يرجع على الموكل مرة أخرى
 والمضارب في مثله يرجع على رب المال تاذا حتى يدفع الثمن الى البائع ولو اشترى ثوبا بعشرة
 دراهم من مال المضاربة ثم باعه مرابحة فمال للمشتري أبيعك هذا الثوب بربح الدرهم
 درهم فالثمن عشرون درهما لانه سعى بمقابلة كل درهم من رأس المال درهما ربحا والألف
 والاثلام للجنس فيما يمكن استغراق الجنس فيه اذ لا معبود له فيه ليحصل على المهود فهدا وقوله
 بربح كل درهم درهما سواء وكذلك لو قال بربح كل درهم اثنين فالثمن ثلاثون درهما ولو
 قال بربح عشرة خمسة أ بربح الدرهم نصف درهم كال ثمن خمسة عشر لانه سعى بمقابلة
 كل درهم من رأس المال نصف درهم ربحا أو بمقابلة جميع رأس مال خمسة ربحا ولو قال
 أبيعك ربح عشرة خمسة عشر فالثمن ثمانون بكون بخمسة وعشرين درهما لانه ضم الى رأس
 المال خمسة عشر درهما ربحا ولكننا استحسن أن يكون ابيع بخمسة عشر للمعادة الظاهرة بين
 "تج" فانهم يقه لون يده زده سود فربح وانا يردود به أن الخمسة ربح والعشرة رأس

مال وكذلك لو قال ربح العشرة أحد عشر أو قال يده يازده فالربح درهم واحد استحسانا لان
مطلق اللفظ محمول على معاني كلام الناس وما يتفاهمونه في مخاطباتهم وكذلك لو قال ربح
عشرة أحد عشر ونصف فالربح درهم ونصف أو قال أحد عشر ودانق فالربح درهم
ودانق ولو قال ربح العشرة عشرة وخمسة أو خمسة وعشرة فالثمن خمسة وعشرون لانه عطف
أحد العددين على الآخر في تسمية الربح وضم العدد الى رأس ماله وليس بين التجار عادة
في مثل هذا اللفظ فيجب حمل اللفظ على الحقيقة ويكون ربحه العددين جميعا وان كان الثوب
انقص عنده حتى صار يساوي ثلاثة دراهم ثم باعه بوضيعة الدرهم درهم كان الثمن خمسة دراهم
لان بيع الوضيعة كبيع المراجعة فكما أن هذا اللفظ في بيع المراجعة التضعيف على الثمن الاول
فكذلك في بيع الوضيعة يوجب التصفيف ولو كان بوضيعة الدرهم درهمين كان الثمن عليه ثلاثة
دراهم وثلاثا لان هذا اللفظ في بيع المراجعة يوجب أن يكون الربح ضعف رأس المال ففي
بيع الوضيعة نصف الثمن وانما يكون ذلك اذا كان النقصان من العشرة ستة وثلاثين لان في
بيع المراجعة هذا اللفظ يوجب أن يكون الربح مثل نصف رأس المال ففي الوضيعة يوجب
أن يكون النقصان مثل نصف الباقي في ذلك في أن يكون الباقي من الثمن ستة وثلاثين
والنقصان ثلاثة وثلاثا وكذلك لو قال بوضيعة العشرة خمسة عشر اعتبارا للوضيعة بالمراجعة
ولو اشترى المضارب عبدا وقبضه ثم باعه بجارية وقبضها ودفع العبد لم يكن له أن يبيع
الجارية مراجعة على الثمن ولا تولية الا من الذي يملك العبد لان بيع المراجعة والتولية بيع بمثل
الثمن الاول وزيادة ربح مسمى في عقد المراجعة والعبد لا مثل له من جنسه فلو باعها مراجعة
أو تولية من غير أن يملك العبد لكان هذا يباع بقيمة العبد وطريق معرفة القيمة الحزر والنظر
دون الحقيقة فاما ممن يملك العبد انما يبيعها على العبد بعينه وهو قادر على تسليمه فان باعها تولية
جاز وان باعها مراجعة ربح عشرة دراهم جاز ويأخذ العبد عشرة دراهم وان باعها مراجعة
ربح عشرة أحد عشر لم يجز لان هذا اللفظ يوجب أن يكون الربح من جنس رأس
المال ورس المال لا مثل له من جنسه ليضم اليه مقدار الربح من جنسه بخلاف ما اذا كان
اشتراها بماله مثل من جنسه كالكيل والموزون فان هناك يبيعها مراجعة ممن شاء فسواء
سمي مقدارا معلوما من الربح أو قال ربح عشرة أحد عشر لانه لما اشترى بماله مثل
من جنسه فهو والمشتري بالنقد سواء ولو كان الذي اشترى العبد باعه من رجل آخر أو

وهبه وسلمه ثم باعه المضارب الجارية مرابحة أو تولية كان باطلا لانه لم يبق العبد في ملكه
فهو في هذا الشراء كاجني آخر ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له بالغلام مرابحة أو
تولية جاز ذلك لان عين الغلام في ملكه وهو قادر على تسليمه فهو بمنزلة الواهب في المسئلة
الأولى ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد بربح عشرة دراهم على رأس المال
فجاز رب العبد البيع جاز لانه بإجازة رب العبد قدر المشتري على التسليم للعبد فنزل في
ذلك منزلة المالك للعبد فان يملكه كان يقدر على التسليم وقد قدر على ذلك بإجازة رب العبد
والمانع من جواز هذا العقد عجزه عن تسليم العبد ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب
ويأخذ المضارب الغلام ويأخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى الغلام
على المشتري بقيمة الغلام لان المشتري للجارية عامل لنفسه في شرائها فنفذ الشراء عليه ولم
يتوقف على اجازة رب الغلام ولكنه استقرض منه الغلام ليدفعه في ثمنها وهو بالإجازة
صار مقرضا منه واستقرض الحيوان وان كان فاسدا لكنه مضمون بالقيمة عند تعذر
رد العين وقد تعذر رد الغلام بخروجه عن ملك المستقرض وصيرورته على المضاربة ولو
كان في يد المضارب جارية من المضاربة فباعها بغلام وتقابضا ثم ان المضارب باع الغلام من
صاحب الجارية بربح العشرة أحد عشر كان البيع فاسدا لان موجب هذا اللفظ أن يكون
الربح من جنس رأس المال وليس للجارية مثل من جذبها ولو باع الغلام من رب الجارية
بوضيعة العشرة أحد عشر كان البيع جائزا ويعطيه المشتري من الجارية عشرة أجزاء من
أحد عشر جزأ لان موجب هذا اللفظ في الوضيعة نقصان جزء من أحد عشر جزءا من
ثمان الأول وقد بينا ذلك في البيوع فيما اذا كان الثمن عشرة دراهم فكذلك هنا يصير في التقدير
كانه باع الغلام من رب الجارية بعشرة أجزاء من أحد عشر جزءا من الجارية ولو قال
أبيعك هذا الغلام بربح عشرة دراهم كان جائزا ويأخذ الجارية وعشرة دراهم لان ما سماه
ربحا وضمه الى الجارية دراهم معلومة ولو قال أبيعك بوضيعة عشرة دراهم من رأس المال
كان البيع باطلا لان موجب لفظ الوضيعة النقصان وانما ينقص من ثمن الجارية مقدار عشرة
دراهم منها وذلك لا يعرف الا بالتقويم والبيع بالوضيعة كالبيع مرابحة في أنه اذا وقعت
الجارية الى التقويم كان باطلا لان طريق معرفة القيمة الحزر والظن * بوضعه انه يصير في
التقدير كانه قال بعتك هذا الغلام بهذه الجارية الا بمقدار عشرة دراهم منها وذلك باطل

وان كانت المضاربة بألف درهم بخية فاشترى بها عبدا ثم باعه بالكوفة مرابحة بربح مائة درهم فعلى المشتري ألف درهم بخية ومائة درهم غلة نقد الكوفة ولو قال أبيعك بربح عشرة أحد عشر كان الثمن والربح كله بخية لأن موجب هذا اللفظ أن يكون الربح من جنس ثمن الاول بصفته ليكون الربح جزءا من أحد عشر جزءا من جميع الثمن الثاني واللفظ الاول لا يوجب ذلك وإنما يوجب أن يكون الربح مائة درهم كما سمي فيه وتسمية مائة درهم في البيع مطلقا ينصرف الى غلة الكوفة (ألا ترى) أنه لو قال أبيعك بربح دينار كان الثمن ألف درهم بخية ودينارا من نقد الكوفة ولو كان باعه بوضيعة مائة درهم أو بوضيعة عشرة أحد عشر كانت الوضيعة من البخية لأن الوضيعة لا تكون أبدا الا من الثمن الاول فإن طرح بعض الثمن الاول بأي لفظ ذكره لا بد أن يكون المطروح جزءا من الثمن الاول والربح ليس من الثمن الاول فهذا افتراء إذا دفع مالا مضاربة الى رجل فاشترى به جارية وقبضها وباعها بعلام وتقابضا فزادت الجارية في بدليتها أو ولدت ثم باع المضارب العلام من رب الجارية بربح مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة لأن دنت الزيادة في البدل أخذ الجارية ومائة درهم لأن الزيادة المنفصلة لا تعتبر في عقود المعاوضات (ألا ترى) أنه لو وجد بالجارية عينا ردها مع الزيادة المنفصلة فكان وجود هذه الزيادة كعدمها وإن كانت ولدت فإن شاء المضارب أخذ الجارية ومائة درهم وإن شاء نقض البيع ولا سبيل له على الولد لأنه إنما باع العلام بالجارية والولد منفصل عنها عند هذا العقد فلا يدخل في البيع ولكن إن كانت الالة تقصت الجارية فلا إشكال في ثبوت الخيار للمضارب لأنه وجدها معيبة ولم يأن طمنا بيعها وإن لم يلف فيها نقصان الولادة فعلى رواية هذا الكتاب الجواب كذلك فإن الولادة في هذا الجارية على رواية هذا الكتاب عيب نذوم أبدي بخلاف رواية كتاب البوع قد بينا وجه لروايتين وتولية في هذا كائنا بوجه ربه سود بسا الهرق بين هنا وبين لو بالعيب أنه فسخ للعقد الاول فلو جاز بقى الولد رجحا فاشترى بغير عرض وهو الرابح فاما لتولية أو المرابحة فلا توجب فسخ العقد الاول ويمكن تصحيح ذلك في الجارية مع سلامة الدلي للمشتري وإن كانت المضاربة ألف درهم فاشترى بها جارية وباعها بألف وخمسمائة ثم اشتراها بألف باعها مرابحة على ألف درهم عند أبي يوسف ومحمد رحمهما لله وعند أبي حنيفة رحمه الله على خمسمائة وقد بينا في السابق أن ما في حنيفة من أحد عقدين الى الآخر

واعتبار الحاصل مما بقي من ضمانه فانما يبيعه مربحة على ذلك وذلك خمسمائة هنا ولو كان
 باعها بألف درهم وكر حنطة وسط أو بألف درهم ودينار ثم اشتراها بألف لم يبيعها مربحة
 عند أبي حنيفة لانه انما يبيعها مربحة على حاصل ما بقي في ضمانه ولا يعرف ذلك الا بالحزر
 والظن لانه غرم فيها مرتين ألف درهم ورجع اليه ألف وكر حنطة أو ألف دينار فلا بد من
 طرح ذلك من الالفين وطرح الحنطة والدينار من الدراهم يكون باعتبار القيمة وطريق
 معرفتها الحزر والظن ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف
 درهم لم يبيعها مربحة في قياس قول أبي حنيفة لان الدراهم والدنانير في الصورة جنسان وفي
 المعنى كجنس واحد (ألا ترى) أن في شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن جعل الدراهم
 والدنانير كجنس واحد للاحتياط وفي بيع المربحة كذلك واذا كانا كجنس واحد فلا بد من
 طرح مائة دينار من الالفين التي غرمها في تمهها مرتين ولا طريق لذلك الا باعتبار القيمة
 فلماذا لا يبيعها مربحة عنده ولو كان المضارب باع الجارية بشئ من المكيل أو الموزون أو
 بعرض قيمته أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم فله أن يبيعها مربحة على الالف
 لان ما عاد اليه ليس من جنس ما غرم فيها حقيقة وحكما وضم بعض النقود الى البعض كما
 لا يكون عند اختلاف جنس النقود بان يكون أحد العقدين هبة فكذلك لا يكون عند
 اختلاف الجنس فيما غرم فيه وفيما عاد اليه وهذا بمرلة شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن
 فانه لو اشتراه بكر حنطة قيمته أقل مما باعه به قبل قبض الثمن كان جائزا بخلاف النقود فهذا
 مثله والله أعلم

باب المضارب يبيع المال ثم يشتريه لنفسه بأقل من ذلك

(قال رضى الله عنه) قد ينافي البيوع أن من باع أو بيع له فليس له أن يشتري المبيع بأقل
 من الثمن الاول قبل قبض الثمن اذا لم يتعيب المبيع عند المشتري فلي ذلك الاصل بنى الباب
 قال اذا اشترى المضارب بألف المضاربة جارية وقبضها ثم باعها بألف درهم فلم يتقد ثمنها حتى
 اشتراها لنفسه بخمسمائة لم يجوز لانه هو البائع لها والبائع لغيره كالبايع لنفسه في حق قبض
 الثمن فكذلك في المنع من الشراء بأقل قبل قبض الثمن وكذلك لو اشتراها رب المال لنفسه
 بخمسمائة لم يجوز لان المضارب باعها له (ألا ترى) انه يرجع عليه بما لحقه من العهدة فكانه

باعها بنفسه وكذلك لو كانت قيمتها ألفي درهم يوم اشتراها المضارب وانما أورد هذا لان
 المضارب في مقدار حصته من الربح يبيعها لنفسه لا لرب المال فكان ينبغي أن يصح شراء رب
 المال في ذلك الربح لانه ما باعه ولا يبيع له ولكنه قال حق المضارب تبع لحق رب المال لا يظهر
 قبل وصول رأس المال الى رب المال فيعه في جميعها كان لرب المال حكما (ألا ترى) انه لو
 استوفى من المشتري ألفا من الثمن وتوى عليه ألف كان المقبوض كله لرب المال من رأس
 ماله فيه تين أن يبعه في جميعها وقع لرب المال وكذلك لو كان المضارب باعها بالفين وقبض
 الثمن الا درهما ثم اشتراها المضارب لنفسه أو اشتراها رب المال لنفسه باقل من الثمن الا لو
 لم يجز لان المنع من الشراء باقل من الثمن الاول حكم ثبت لعدم قبض الثمن فيبقى منبقي شيء
 من الثمن غير مقبوض كحق الحبس للبائع في المبيع وكذلك لو اشتراها أحدهما بدنانير قيمتها
 أقل من الثمن الاول لان الدراهم والدنانير في هذا الحكم كجنس واحد استحسانا وقد
 ينأه في البيوع وكذلك لو اشتراها ابن أحدهما أو أبوه أو عبده أو مكاتبه في قول أبي
 حنيفة رحمه الله وفي قولهما شراء هؤلاء جائز الا المكاتب والعبد وقد ينأه هذا في البيوع
 ولو وكل المضارب ابنه بشرائها أو ابن رب المال لم يجز الشراء في قول أبي حنيفة للوكيل
 وللموكل لان هذا الوكيل لا يملك شراءها لنفسه بهذا الثمن فلا يملك شراءها لغيره أيضا
 كالمسلم في الحر بخلاف ما اذا وكل أجنبيا فان الاجنبي يملك شراءها لنفسه باقل من الثمن الاول
 فيصح منه شراؤها للمضارب أيضا بناء على أصل أبي حنيفة في المسلم يوكل ذميا بشراء الحر
 وقد بينا في البيوع الفرق بين شراء الوكيل للبائع وبين شراء ابن الأمر لنفسه على أصل أبي
 حنيفة رحمه الله ولو وكل المضارب رب المال أن يشتريها له أو وكل رب المال المضارب بذلك
 لم يجز لان كل واحد منهما لا يملك شراءها لنفسه واذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة على
 أن يشتري بها من المروى خاصة والربح بينهما نصفان وما يشتري بها من النسائي فالربح كله
 لرب المال وما يشتري بها من الزطى فالربح كله للمضارب فهو على ما سمي لانه فوض الى
 رأيه ثلاثة أنواع من العمل اما العمل على طريق المضاربة أو على سبيل البضاعة أو على سبيل
 القرض لنفسه وكل ذلك معلوم عند مباشرته العمل والجهالة عند العقد لا تفضي الى تمكن
 المنازعة بينهما فيصح فان كان يشتري المروى فهو على المضاربة كما اشترطوا وان كان يشتري
 بها النسائي فهو بضاعة في يده والربح لرب المال والوضعية عليه فان كان يشتري بها الزطية فالمال

قرض عليه والربح له والوضيعة عليه واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارتين تساوى كل واحدة منهما ألف درهم ثم باع احدهما بالف والاخرى بالفين وقبضهما المشتري ثم لقيه المضارب وقال زدني في ثمنها فزاده مائة درهم وقبضها المضارب ثم وجد المشتري باحدهما عيبا ردها بثمنها ونصف المائة لان الزيادة اضيفت اليها والتزمها المشتري بمقابلها فيتوزع على قيمتهما كاصل الثمن اذا سعى بمقابلهما جملة وقيمتها سواء فانقسمت الزيادة عليهما نصفين ولو كان المشتري طعن فيهما بعيب فصالحه المضارب على ان حط من الثمن مائة درهم ثم وجد المشتري بعد ذلك بالذي اشتراها بالف درهم عيبا ردها بالف غير ثلاثة وثلاثين وثلاث لانه حط المائة من الثمنين فيقسم على قدر الثمنين ثلثاه من ثمن التي باعها بالفين وثلثه من ثمن التي باعها بالف وثلث المائة ثلاثة وثلاثون وثلث فلهذا ينتقص من ثمنها وهو ألف هذا المقدار وهذا لما قدمنا في الباب الاول ان الحط من الثمن والزيادة ليست من الثمن انما هي مال التزمه المشتري بمقابلة الجارتين فهو كالمال الذي اشترى به الجارتين ولو كان المضارب اشترى الجارتين من المشتري بربح مائة درهم على ما باعها به ثم وجد باحدهما عيبا ردها بثمنها وحصلتها من الربح اذا قسمت على الثمنين لما بينا ان الثمن في بيع المراجعة مبني على الثمن الاول اصله وربحه ولو كان المشتري اشترى احدى الجارتين بالف والاخرى بالفين ثم اراد ان يبيعهما مراجعة على ثلاثة آلاف درهم فله ذلك لان حاصل ما غرم في ثمنهما ثلاثة آلاف درهم وان باع كل واحدة منهما على حدة مراجعة على ثمنها جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقد بينا هذا في البيوع فان زاد في ثمنهما مائة درهم وأراد ان يبيعهما مراجعة باعها جميعا على ثلاثة آلاف درهم ومائة درهم لانه يتقن بمقدار ما غرم في ثمنهما فيبيعهما على ذلك مراجعة وان اراد ان يبيع احدهما مراجعة على حدة لم يكن له ذلك لان المائة الزائدة انما تقسم على قيمتها وطريقة معرفة القيمة الحزر والظن وذلك يمنع من بيع المراجعة كما لو كان اشتراها بثمن واحد له أن يبيعها جميعا مراجعة على الثمن وليس له بيع احدهما مراجعة على حصتها من الثمن والله أعلم

باب عمل رب المال مع المضارب

(قال رضى الله) واذا وقعت المضاربة على أن يعمل رب المال مع المضارب فالمضاربة ناسدة لان من شرط صحتها التولية بين المضارب وبين رب المال وهذا الشرط بعدم التولية

وانما قلنا ذلك لان من حكم المضاربة أن يكون رأس المال أمانة في يد المضارب ولا يتحقق ذلك الا بان يحل رب المال بينه وبين المال كالوديعة واذا اشترط عمل نفسه معه تنعدم هذه التولية لان المال في أيديهما يعملان فيه بوضعه أن المضاربة فارقت الشركة في الاسم فيدعى أن تفارقها في الحكم وشرط العمل عليهما من حكم الشركة فلو جوزنا ذلك في المضاربة لاستوت المضاربة والشركة في العمل وشرط الربح فلا يبقى لاختصاص المضاربة بهذا الاسم فائدة واذا أخرج الرجل من ماله ألف درهم وقال لرجل اعمل بهذه مضاربة فاشتر بها وبيع على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو يتناصفان ولم يدفع اليه المال مضاربة فالمضاربة فاسدة لان المال غير مدفوع الى المضارب وقد بينا أن من شرط المضاربة دفع المال الى المضارب ليكون أمانة في يده فبقي هذا استجارا على البيع والشراء باجرة مجبولة فاذا تصرف كان الربح كله لرب المال والوضعية عليه وللعامل أجر مثله فيما عمل ولودفع المال اليه على أن يعمل به المضارب وعبد رب المال على أن لرب المال نصف الربح وللمضارب والعبد نصف الربح فهذه مضاربة جائزة والربح على ما اشترطا سواء كان على العبد دين أو لم يكن لان عبد رب المال في حكم المضاربة كعبد أجنبي آخر (ألا ترى) أن لرب المال أن يدفع ماله اليه مضاربة فما هو شرط المضاربة يوجد مع اشتراط عمل رب المال وهو التولية بين المضارب والمال بخلاف شرط عمل رب المال فانه لا يدفع المال الى نفسه مضاربة وهذا لان للعبد يدا معتبرة في كسبه وليست يده يد رب المال فيتحقق خروج المال من يد رب المال مع اشتراط عمل عبده واذا ثبت هذا في عبده فهو في مكاتبه وابنه وأبيه أظهر ولو اشترط أن يعمل معه شريك مفاوض لرب المال فالمضاربة فاسدة لان المفاوضين فيما بينهما من المال كشخص واحد فكل واحد منهما انما يستحق الربح الحاصل بعمل المضارب بملكه رأس المال فاشترط عمل شريكه كاشتراط عمل نفسه لان هذا الشرط تنق المراجعة للمالك المال مع المضارب في اليد فتعتمد به التولية وان كان شركة عنان فان كان المال من شركتهما فالمضاربة فاسدة لان كل واحد منهما يستحق الربح بملكه بعض رأس المال وان لم يكن من شركتهما فهي مضاربة جائزة لان ما ليس من شركتهما ينزل كل واحد منهما من صاحبه منزلة الاجنبي (ألا ترى) أن لاحدهما أن يدفع الى صاحبه مالا من غير شركتهما مضاربة واذا دفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة الى رجل على أن يعمل معه الاب بالمال

علي أن للمضارب ثلث الربح وللابن ثلثه وللاب ثلثه جاز على ما اشترطا وكذلك الوصي لأن
الاب أو الوصي لو أخذ مال الصبي مضاربة ليعمل فيه بنصف الربح جاز كما لو دفعه إلى أجنبي
مضاربة وكل مال يجوز أن يكون الإنسان فيه مضاربا وحده يجوز أن يكون مضاربا فيه
مع غيره وهذا لأنها يستحقان الربح بالعمل لا بملك المال فكانا في ذلك كاجني آخر وما هو
شرط المضاربة وهو كون المال أمانة في يد المضارب لا ينعدم بهذا لأن يدها بعد هذا
الشرط يد المضارب على المال كيد المضارب الآخر ولو كان الاب اشترط عمل الابن مع
المضارب كانت المضاربة فاسدة لأن الابن لا يجوز أن يكون مضاربا بالعمل في مال نفسه
ولأنه يستحق الربح بملك المال سواء كان الدافع هو أو أباه أو وصيه ولو كان الدافع هو
بعد بلوغه أو أباه أو وصيه وشرط عمل نفسه مع المضارب بطلت المضاربة فكذلك أبوه
أو وصيه ثم أجر مثل المضارب في عمله على الاب أو الوصي يؤديان ذلك من مال الابن
لأنه أجير في العمل فانما يطالب بالاجر من استأجره والاب استأجره للعمل لابن فيؤدي
أجره من مال الابن وإذا دفع إلى رجل ما لا مضاربة بالنصف فردده المضارب على رب المال
وأمره أن يشتري به ويبيع على المضاربة فعمل رب المال ذلك فربح ولم يل المضارب شيئا
من العمل فهذه مضاربة جائزة لأن رب المال معين للمضارب في إقامة العمل والمال في يده على
سبيل البضاعة في حق المضارب ولو أبضعه غيره كان الربح بينهما على الشرط فكذلك إذا
أبضعه رب المال وعلى قول زفر رحمه الله رده المال على رب المال نقض منه للمضاربة لأن رأس
المال في المضاربة من جانب العامل عمله ورب المال لا يجوز أن يكون عاملا في مال نفسه لغيره
فكان ذلك بمنزلة نقض المضاربة ولكننا نقول منافع رب المال لم يتناولها عقد المضاربة كمنافع
أجنبي آخر فكما يجوز إقامة عمل أجنبي آخر مقام عمل المضارب ما استعان به بعد فكذلك تجوز
إقامة عمل رب المال من منزل المضارب بغير أمره فاشترى به وباع وربح فقد انتقضت
المضاربة والربح كله لرب المال لأن عمله هنا لا يمكن أن يجعل كعمل المضارب فإنه ما استعان
به (ألا ترى) أنه لو فعل ذلك أجنبي آخر كان غاصبا عاملا لنفسه ضامنا لرب المال فإذا فعل
رب المال ذلك كان عاملا لنفسه أيضا فانتقضت المضاربة لفوات العمل حقيقة وحكما بخلاف
الاول على ما بينا وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها المضارب جارية
وبعضها وأخذها رب المال وباعها بغير أمر المضارب فربح فيها جاز يبعه والربح على ما اشترطا

ولا يكون بيعه الجارية نقضا للمضاربة أما جواز البيع فلا نه مالك للجارية قادر على تسليمها ثم قد
بيننا انه بعد ما صار المال عروضاً لا يملك رب المال نقض المضاربة ومنع المضارب من التصرف
فلا يكون بيعه نقضا للمضاربة أيضاً بل يكون نظراً منه للمضارب ولنفسه فربما يخاف أن
يفوته هذا المشتري لو انتظر حضور المضارب فأعانه في بيعها بخلاف الأول فإن المال مادام
نقداً في يده فهو متمكن من نقض المضاربة فيجعل إقامه على الشراء نقضا للمضاربة يوضح
الفرق أن استحقاق المضارب الربح باعتبار ضمانه الثمن بالشراء في ذمته فإن ربح ما لم يضمن
منه عنه ولهذا لم تجز المضاربة بالعروض فإذا كان المضارب هو المشتري فقد تأكد به سبب
استحقاقه لحصة من الربح إذا ظهر فلا يبطل ذلك بيع رب المال الجارية فاما قبل الشراء فلم
يتأكد سبب ثبوت الحق للمضارب في الربح إذا ظهر فلا يثبت ذلك بشراء رب المال فرب
باع رب المال الجارية بالفي درهم ثم اشترى بالفيين جارية أخرى فباعها بأربعة آلاف درهم
ضمن رب المال للمضارب خمسمائة درهم حصته من الربح على الجارية الأولى ولا حق له في
ثمن الجارية الأخيرة لأن بيع الجارية الأولى صار المال نقداً في يد رب المال فهو بمنزلة ما
لو كان نقداً قبل شراء المضارب الجارية بالمال وقد بينا هناك أن عمل رب المال في المال يكون
لنفسه ويكون نقضا للمضاربة إذا عمل بغير أمر المضارب فهنا أيضاً شراء الجارية الأخيرة
بغير أمره لنفسه وقد تقدمت لها حصة المضارب من الربح وهو خمسمائة فيضمن له ذلك القدر
وثمن الجارية الأخيرة كلها له لأنه عمل لنفسه في ماله في شرائها وبيعها ولو كان المضارب دفع
الجارية إلى رب المال وأمره أن يبيعها ويشترى بثمنها وبيع على المضاربة جاز ما صنع على المضاربة
وما ضاع في يد رب المال من ذلك ضاع من الربح لأنه فيه بمنزلة أجنبي آخر استعان به
المضارب في العمل فكما أن الأجنبي إذا استعان به المضارب يكون أميناً في المال وما يهلك في
يده يجعل كالهالك في يد المضارب فكذلك رب المال ولو كان رب المال أخذ الجارية بغير أمر
المضارب فباعها بفلان أو عرض أو شيء من المكيل والموزون يساوي ألف درهم وقبضها
وباعها بأربعة آلاف درهم فذلك كله على المضارب لأن رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة
ما دام المال عروضاً (الآ ترى) أنه لو نهى المضارب عن التصرف لا يعمل نهيه وإن حوله
المضارب من عرض إلى عرض لم يصر المال نقداً فكذلك لا تنتقض المضاربة بتحويل رب المال
من عرض إلى عرض بغير أمر المضارب ولكنه فيما يباشر من التصرف بمنزلة الأجنبي يعقد

للمضارب بجميع ما يحصل يكون على المضاربة ولو كان رب المال باع الجارية الاولى بمائتي دينار
 ثم اشترى بها جارية اخرى كان هذا بمنزلة بيعه لها بالدرهم والجارية الاخرى به دون المضارب
 لان الدرهم والدنانير في حكم المضاربة كجنس واحد (ألا ترى) أنه بعد ما نهى المضارب
 عن التصرف لو صار المال في يده دنانير عمل نهى رب المال حتى لا يملك أن يشتري بها عرضا
 بمنزلة ما لو صار المال في يده دراهم فكذلك هنا لما صار المال في يد رب المال دنانير انتقضت
 المضاربة بمنزلة ما لو صار دراهم فكان هو في شراء الجارية الاخيرة عاملا لنفسه والذي قلنا
 ان تأكيد السبب في حق المضارب بضمان الثمن بالشراء وذلك ينعدم في شراء رب المال
 بالدنانير كما ينعدم في شرائه بالدرهم بخلاف العروض وفي بيع المقايضة واحد من المتعاقدين
 لا يلتزم الا تسليم العين التي من جهته سواء كان المضارب هو المباشر لهذا العقد أو رب المال
 فالزام تسليم العين يكون بصفة واحدة فهذا كان العرض المشتري بمقابلة العرض على
 المضارب ولو لم يشتر بالدنانير جارية ولكنه اشترى بها ثلاثة آلاف درهم كانت على المضاربة
 يستوفي رب المال منها رأس ماله والباقي بينهما على الشرط لانه في هذا التصرف خاصة معين
 للمضارب (ألا ترى) أنه بعد ما نهى عن التصرف أو مات رب المال وبطلت المضاربة بموته
 يملك المضارب هذا التصرف ليحصل به جنس رأس المال فكذلك رب المال يكون معينا
 للمضارب في هذا التصرف والحاصل أن كل تصرف صار مستحقا للمضارب على وجه
 لا يملك رب المال منعه منه فرب المال في ذلك يكون معينا له سواء بأمره أو بغير أمره
 وكل تصرف يتمكن رب المال أن يمنع المضارب منه فهو في ذلك التصرف بغير أمر المضارب
 عامل لنفسه الا أن يكون بأمر المضارب فيئذ يكون معينا له واذا دفع العبد المأذون الى رجل
 مالا مضاربة فهو جائز لان هذا من صنيع التجار وهو منفك الحجر عنه فيما هو من صنيع
 التجار فان اشترط أن يعمل مولاه معه على أن للعبد نصف الربح والمضارب ربه والمولى
 ربه ولا دين على العبد فالمضاربة فاسدة لان المولى يستحق الربح هنا يملك المال فلا يجوز
 اشتراط عمله فيه وان كان الدافع عبده ولانه لا يجوز أن يكون هو مضاربا لعبده في عمله في
 المال هنا لو دفعه اليه وحده فهذا كان اشتراط عمله مفسدا للعقد وان كان عليه دين جاز على ما
 اشترطوا لان عند أبي حنيفة رحمه الله المولى لا يملك كسب عبده المديون فهو انما يستحق الربح
 بعمله هنا لا يملك المال كأجنبي آخر وعندهما وان كان هو يملك كسب عبده الا أن حق

الغرماء في كسبه مقدم على حق المولى ويجوز أن يكون المولى مضارباً وحده في هذا المال
 لا اعتبار حق الغرماء فكذلك يجوز اشتراط عمله مع المضارب ويكونان كالمضاربين في هذا
 المال ولو كان العبد اشترط عمل نفسه مع المضارب ولا دين عليه فالمضاربة فاسدة لأن العبد
 متصرف لنفسه بحكم انفكاك الحجر عنه فهو كالمالك في هذا المال ويده فيه يد نفسه فاشتراط
 عمله بعد التخلية بين المضارب والمال فهذا فسدت المضاربة وللمضارب أجر مثل عمله على
 العبد لأنه هو الذي استأجره للعمل ولو كان الدافع مكاتباً واشترط أن يعمل مولاه مع
 المضارب جاز لأن المولى من كسب مكاتبه أبعد منه من كسب العبد المديون وهو يجوز أن
 يكون مضارباً في هذا المال وحده فكذلك مع غيره فان عجز قبل العمل ولا دين عليه
 فسدت المضاربة لأن المال صار مملوكاً للمولى وصار بحيث يستحق ربحه بملكه المال وقد بينا
 أن الفساد الطارئ بعد العقد قبل حصول المقصود به كالمقترن بالعقد فهذا فسدت المضاربة
 فان اشترى بعد ذلك وباعاً وربحاً فالربح كله لرب المال والاجر للمضارب في عمله لأن رب
 المال لم يستأجره للعمل والمكاتب بالمعز صار عبداً محجوراً عليه واستعجار العبد المحجور عليه
 غيره للعمل في مال مولاه باطل واستعجار المكاتب لو كان صحيحاً في حال الكتابة يبطل بمجرد
 فكيف يثبت حكم الاستعجار بعد عجزه موجبا للاجر عليه ولو كانا اشترى بالمال جارية ثم عجز
 المكاتب فباعا الجارية بعلام ثم باعا الغلام بأربعة آلاف درهم فان المولى يستوفى منها رأس
 ماله وما بقي فهو بينهما على ما اشترطا لأن عجز المكاتب هنا بمنزلة موته أو بمنزلة موت الحر
 والموت لا يبطل المضاربة مادام المال عروضاً وانما يبطل اذا صار المال نقداً فهذا كذلك ولو
 دفع مالا الى رجل مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيه برأيه فدفعه المضارب الى رجل
 آخر مضاربة على أن يعمل المضارب الأول معه وللمضارب الآخر ربع الربح والأول ربه
 ولرب المال نصفه فالمضاربة فاسدة لأن المضارب الأول في عمله في المال بمنزلة المالك فاشتراط
 عمله يعدم التخلية بين المال وبين المضارب الآخر وذلك شرط صحة المضاربة الثانية والدليل
 عليه أن المضارب لا يماقد نفسه في هذا المال عقد المضاربة وحده فكذلك لا يماقد غيره على
 شرط عمله معه فان عملاً فلا آخر أجر مثله لأنه أوفى عمله بعقد فاسد والربح بين الأول ورب
 المال على شرطهما والوضعية على رب المال لأن المضارب الآخر أجبر للأول اجارة فاسدة
 ولو استأجره اجارة صحيحة للعمل في المال كان يعطى أجره من المال والربح بين المضارب ورب

المال على الشرط فكذلك هنا فان دفعه المضارب الاول الى رب المال مضاربة بالثلث فعمل به فربح أو وضع فانه يقسم على شرط المضاربة الاولى والمضاربة الاخيرة باطلة والمال في يد رب المال بمنزلة البضاعة وعلى قول زفر رحمه الله الثانية تنقض الاولى والربح كله لرب المال وعندنا رب المال في العمل معين للمضارب لان المضارب قد استعان به فيكون عمله كعمل المضارب والربح بينهما على الشرط ولا تصح المضاربة الاخيرة لان رب المال مالك للمال يستحق الربح باعتبار ملكه فلا يجوز ان يكون مضاربا فيه لان المضارب من يستحق الربح بعمله لا بملكه المال فالمضاربة الثانية لم تصادف محلا فكانت باطلة (ألا ترى) أن المضارب لو استأجر رب المال أن يشتري له ويبيع بعشرة دراهم في الشهر فاشترى له فربح أو وضع كان ماصنع من ذلك جائزا على المضارب ولا أجر له لانه عامل في مال نفسه فلا يستوجب على عمله أجرا بالشرط وبه تبين الفرق بينه وبين الاجنبي ولو دفعه المضارب الى رجل مضاربة بالربح على أن يعمل هو ورب المال فعلا فالمضاربة الثانية فاسدة لان رب المال يستحق الربح بملكه المال ولا يجوز أن يكون مضاربا في هذا المال وحده فاشتراط عمله بعدم التخلية فاذا فسدت المضاربة الثانية ففالمضارب الآخر أجر مثله والربح بين الاول وبين رب المال على ما شرطوا والله أعلم

باب الاختلاف بين المضارب ورب المال

(قال رضي الله عنه) واذا قال المضارب بعد حصول الربح شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال مع يمينه لان الربح بما ملك رب المال وانما يستحقه المضارب بالشرط فهو يدعي الزيادة فيما شرط له ورب المال منكر فالقول قوله مع يمينه وان أقام البيينة فالبيينة بينة المضارب لاثباته الزيادة في حقه بينة وان قال رب المال لم أشرط لك الربح أو قال اشترطت لك مائة درهم من الربح وقال المضارب شرطت لي نصف الربح فالقول قول رب المال لانكاره استحقاق شيء من ربح ماله عليه وللمضارب أجر مثله فيما عمل أما في قوله شرطت لك مائة درهم فظاهر فالمضاربة بهذا الشرط تصير اجارة فاسدة وكذلك في قوله لم أشرط ربحا لانهما اتفقا على أن الدفع اليه كان بطريق المضاربة فاذا لم يبين نصيب المضارب كانت اجارة فاسدة وقد وفي العمل فاستحق

أجر المثل ولو قال المضارب شرطت لي ثلث الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم فالقول قول المضارب لأنها تصادقا على أنه شرط له ثلث الربح ثم أقر رب المال بزيادة على ذلك لا يستحقها المضارب بل يفسد العقد بها ويبطل استحقاق المضارب فهو متعنت في هذا فلا يقبل قوله ويجمل القول قول من يدعي جواز العقد لأن الأصل في العقود الصحة وإن أقام البينة فالبينة بينة رب المال لا يثبت بينته زيادة الشرط المفسد للعقد فهو كما لو أثبت أحد المتعاقدين خيارا أو أجلا مجهولا بينة ولو قال رب المال شرطت لك ثلث الربح إلا مائة وقال المضارب شرطت ثلث الربح فالقول قول رب المال لأن المضارب يدعي عليه زيادة فإن الكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة عما وراء المستثنى فالمضارب يدعي أن المشروط له ثلث كامل ورب المال ينكر ذلك والقول قول المنكر لأنه غير متعنت في ذلك والبينة في هذا الفصل بينة المضارب لا ثباته الزيادة في حقه بالبينة ولو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم أو دفته إلى مضاربة ولم تشترط لي شيئا فلي أجر مثل فالقول قول رب المال لأن المضارب يدعي لنفسه ديناً في ذمته وهو أجر المثل ورب المال ينكر ذلك فالقول قوله فإن أقام رب المال البينة أنه شرط له ثلث الربح وأقام المضارب البينة أنه لم يشترط له شيئا فالبينة بينة رب المال لأنها قامت لأببات شرط نصف الربح وبينه المضارب قامت على نفي الشرط والشهادة على النفي لا تقبل فلماذا كانت بينة بينة رب المال والقول قوله وإن كان أقام المضارب البينة أنه شرط له ربح مائة درهم وأقام رب المال البينة أنه شرط له نصف الربح فالبينة بينة المضارب لأن البينتين استوتوا في أثبات الشرط فرجحت بينة المضارب لأنها تثبت ديناً مضموناً في ذمة رب المال ولأن المضارب هو المحتاج إلى البينة وذكر نظير هذه المسئلة في المزارعة أن رب الأرض والبذر إذا قال للعامل شرطت لك نصف الخارج وقال العامل شرطت لي مائة أقة من الخارج ولم يحصل الخارج وأنا ما البينة فالبينة بينة رب الأرض والبذر وأكثر مشايخنا رحمهم الله قالوا بجوابه في كل واحد من الفصلين جواب في الفصل الآخر وفي المسئلتين روايتان. وجه هذه الرواية ما ذكرنا ووجه رواية المزارعة أن رب المال يثبت صحة العقد فترجح بينته لذلك وأصح الجوابين ما ذكرهنا قال الشيخ الإمام لأجل رحمه الله والأصح عندي الفرق بين المضاربة والمزارعة لأن عقد المزارعة يتعلق بها اللزوم (الآتري)

انه ليس للعامل أن يتمتع من اقامة العمل فترجح فيه البينة المثبتة لصحة العقد لما فيها من الالتزام وأما المضاربة فلا تكون لازمة فان للمضارب أن يتمتع من العمل ويفسخ العقد متى شاء فترجح هنا البينة التي فيها الزام وهي اثبتة للدين في ذمة رب المال واذا ادعى المضارب انه شرط له نصف الربح أو شرط له مائة درهم وقال رب المال انما دفعت اليك المال بضاعة لتشتري به وتبيع فالقول قول رب المال لان المضارب يدعي استحقاق جزء من ربح ماله أو استحقاق الاجر دينا في ذمته ورب المال ينكر ذلك بإنكاره سببه فالقول قوله والبينة في هذا الفصل بينة المضارب لانها ثبتت حتمه على رب المال وبينت قرب المال تنفي ذلك ولو كانت المضاربة بالنصف فجاء المضارب بالنفي درهم فقال رب المال دفعت اليك القين وقال المضارب دفعت الى ألف درهم وربحت ألف درهم فالقول قول المضارب في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله وفي قوله الاول القول قول رب المال وهو قول زفر رحمه الله . وجه قوله الاول ان المضارب أقر أن جميع ما في يده مال المضاربة والاصل في مال المضاربة حق رب المال فاذا ادعى بعد ذلك استحقاق بعض المال لنفسه لا يقبل قوله الا بحجة والقول قول رب المال لانكاره كافي مسألة البضاعة بخلاف ما اذا قال المضارب ألف من الالفين خلطته لي بمال المضاربة وقد كان قال له اعمل فيه برأيك لان هناك لم يقر أن جميع ما في يده مال المضاربة والاصل أن القول قول المرء فيما في يده من المال بخلاف ما لو ادعى رب المال رأس المال أكثر مما جاء به المضارب وانه قد استهلك بعضه فان هناك هو يدعي دينا على المضارب والمضارب ينكر والقول قول المنكر وجه قوله الآخر أن الاختلاف بينهما في مقدار المقبوض من رأس المال والقابض هو المضارب فيكون القول قوله في مقدار المقبوض لان رب المال يدعي زيادة فيما أعطاه وهو ينكر لانه لو أنكر أصل القبض كان القول قوله فكذلك اذا أنكر زيادة القبض . بوضحه أن المال في يده فالقول قوله في بيان جهة حصوله في يده كما لو قال ألف من المال لي خلطته بمال المضاربة فان اختلعا مع ذلك فيما شرط له من الربح فقال رب المال شرطت لك الثلث وقال المضارب شرطت لي النصف فالقول قول المضارب في رأس المال والقول قول رب المال فيما شرط له من الربح لان المضارب يدعي الزيادة فيما شرط له ورب المال ينكر ولو أنكر أصل الشرط بان قال كان المال في يدي بضاعة فالقول قوله فكذلك اذا أنكر الزيادة فيما شرط له وان أقام البينة فالبينة بينة رب

المال في مقدار ما سلم اليه من رأس المال ويأخذ الالفين برأس ماله لانه أثبت زيادة فيما دفعه
 اليه وان كان المال ثلاثة آلاف كانت اليئسة بينة المضارب فيما ادعي من الربح حتى ان
 الالف الفاضلة عن الالفين بينهما نصفان لان المضارب يثبت بينته زيادة في حصته من
 الربح واذا دفع الرجل الى رجلين مالا مضاربة بالنصف فجاء بثلاثة آلاف درهم فقال رب
 المال كان رأس مالي ألفين والربح ألف وصدقه أحد المضاربين وقال الآخر كان رأس
 المال ألفا والربح ألفي درهم فان رب المال يأخذ ألف درهم من رأس ماله من يد المضاربين
 لانهما اتفقا على ذلك القدر من رأس ماله ويبقى في يد كل واحد منهما ألف درهم فيأخذ رب
 المال خمسمائة من الذي صدقه لانه يقر أنه قد بقي من رأس ماله ألف نصفه في يده ونصفه
 في يد شريكه واقراراه فيما في يده حجة وان لم يكن حجة فيما في يد شريكه فيأخذ منه
 خمسمائة بحسب رأس ماله لان حق رب المال في الربح ضعف حق المصدق فيقسمان الحاصل
 من الربح في أيديهما على أصل حقهما أثلاثا ويقاسم الآخر خمسمائة مما في يده اثلاثا لان
 رب المال يزعم أن هذه الخمسمائة من رأس ماله أيضا ومن في يده ينكر ويقول هو ربح
 وحق رب المال فيه ضعف حتى لان حق رب المال في نصف الربح وحق كل واحد من
 المضاربين في ربع الربح فلماذا يقاسمه خمسمائة أثلاثا ثلثها لرب المال يأخذها بحسب رأس
 ماله يزعمه فيجتمع في يده ألف وثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثلث ثم يقتسمون الالف الباقية
 ربما بينهم أرباعا فيصير في يد رب المال خمسمائة من الربح وفي يد الذي صدقه مائتان وخمسون
 فيجمع ذلك فيأخذ منه رب المال ما بقي من رأس ماله على ما تصادقا عليه لان الربح لا يكون
 الا بعد وصول جميع رأس المال الى رب المال وقد بقي من رأس المال بزعمها مائة وستة
 وستون وثلثا درهم فيأخذ رب المال ذلك والباقي من الربح بينهما أثلاثا لان حق رب المال
 في الربح ضعف حق المصدق فيقسمان الحاصل من الربح في أيديهما على أصل حقهما اثلاثا
 والمكذب بزعمها استوفى أكثر من حقه فتجعل تلك الزيادة في حقهما كالتاوى وقد
 طعن عيسى بن أبان رحمه الله في فصل من جواب هذه المسئلة وهو قوله ان الخمسمائة مما
 في يد المكذب تقسم بين رب المال وبين المكذب أثلاثا وقال الصحيح أنه ليس لرب المال
 الا نصفها لان المنكر يزعم أن الالف الباقية مقسومة بينهم ارباعا نصفها لرب المال وربعا
 للمصدق وربعا لي فالمصدق أقر بحصته لرب المال من هذه الالف فيصير لرب المال ثلاثة

أرباعها وقد وصل اليه من يد المصدق نصف هذه الالف وهو خمسمائة فانما بقي حقه في ربها وحقي في ربها فينبغي أن تقسم هذه الخمسمائة بينهما نصفان وكان القياس ما ذكره عيسى رحمه الله ولكن محمد رحمه الله ترك ذلك لوجهين أحدهما أنا لو فعلنا هكذا كنا قد أعطينا المنكر جميع حصة مدعاه من ربح الالفين وبأخذ من الالف الثانية مائتين وخمسين ومن الالف الثالثة مائتين وخمسين فتسلم له حصته من ربح الالفين بزعمه ولا يجوز أن يصدق هو على مافي يد صاحبه كما لا يصدق صاحبه على مافي يده والثاني أن ما وصل الى رب المال من تلك الالف لم يصل ربها كما ادعاه هذا المضارب وانما أخذه على أنه من رأس ماله فلا يكون للمنكر أن يجعل ذلك محسوبا عليه من الربح في مقاسمته الخمسمائة الاخرى معه فهذا قسمت هذه الخمسمائة بينهما اثلاثا وهذا الجواب حكاه ابن سبابة عن محمد رحمه الله واذا دفع الرجل الى رجل مالا فربح فيه ربما فقال العامل أقرضتني هذا المال وقال الدافع دفعتك بضاعة أو مضاربة بالثلث أو قال مضاربة ولم أسم لك شيئا أو قال سميت لك مائة درهم من الربح فالقول قول رب المال لان العامل يدعي تملك المال عليه بالقبض ورب المال ينكر ذلك ولان الاذن في التصرف مستفاد من جهة رب المال فالقول قوله في بيان الاذن والتسليط فان كان أقر بالمضاربة فلا شيء للعامل بل الربح كله لرب المال لانه بما ملكه وان كان أقر له بربح الثلث أعطاه ذلك لان العامل يدعي عليه جميع الربح وهو أقر له بالثلث وان أقر بمضاربة فاسدة أعطاه أجر مثله فيأخذه المضارب قضاء مما ادعاه من المال الذي أخذه منه رب المال لان العامل يدعي عليه أكثر مما أقر له به فيعطيه مقدار ما أقر له به من الجمة التي أقر بها ويأخذه العامل من الجمة التي يدعيها فان هلك المال في يد المضارب بعد هذا القول فهو ضامن للاصل والربح لانه كان أمينا في الكل وقد جحد حق صاحب المال فيه وادعى أنه ملكه فيكون ضامنا له ولو قال المضارب شرطت لي النصف وقال رب المال شرطت لك الثلث ثم هلك المال في يد المضارب فهو ضامن لسدس الربح لانه ادعى تلك الزيادة لنفسه وقد كان أمينا فيه فيصير ضامنا بدعواه الامانة لنفسه ولو وضع في المال ثم قال العامل دفعتك الى مضاربة وقال رب المال دفعتك اليك قرضا فالقول قول رب المال لان الاذن مستفاد من جهته فالقول قوله في بيان صفته ولان العامل يزعم أنه كان نائبا عن رب المال في العمل ورب المال ينكر ذلك فالقول قوله وان أقاما البينة فالبينة بينة رب المال أيضا لانه يثبت بينته سبب تملك المال

منه بالعرض ووجوب الضمان ديناه في ذمته فكانت بينته أولى بالقبول ولانه لا تناق بين البينتين فالقرض برد على المضاربة فيجعل كانه دفعه اليه مضاربة ثم أقرضه منه ولا يمكن ن يحمل على عكس هذا لان المضاربة لا ترد على القرض والقرض يرد على المضاربة ولولم يكن عمل بالمال وضاع فالقول قول المصارب لان رب المال يدعى عليه سبب الضمان والمضارب ينكر والبينة بينة رب المال لا ثباته الضمان ديناه ذمة المضارب ثم الفرق بين هذا والاول أن في هذا الفصل تصادقا على انه قبضها باذن المالك وذلك غير موجب للضمان عليه فتي دعوى رب المال سبب الضمان وفي الفصل الاول عمل العامل في ملك الغير سبب موجب للضمان وقد ظهر ذلك فيحتاج الى سبب مسقط للضمان عن نفسه وهو كونه نائباً عن المالك في عمله في المال مضاربة ولا يثبت هذا المسقط الا بالبينة ولا يقال تصادقا أن عمله حصل باذن رب المال وتسليطه فلا يكون سببا لوجوب الضمان عليه لان رب المال يزعم أنه عمل لنفسه في مال نفسه فاذا لم يثبت الملك له لا يكون هو عاملا باذن رب المال كما أقربه فيبقى عاملا في المال بنكر اذنه وذلك موجب للضمان عليه ولو قال المضارب دفعته الى مضاربة وقد ضاع المال قبل أن أعمل به وقال رب المال أخذته غصبا فلا ضمان على المضارب لانه ما أقر بوجود السبب الموجب للضمان عليه وانما أقر بتسليم رب المال اليه وذلك غير موجب للضمان عليه ورب المال يدعى عليه الغصب الموجب للضمان وهو ينكر فان كان عمل به ثم ضاع فهو ضامن للمال لان عمله في مال الغير سبب موجب للضمان عليه ما لم يثبت اذن صاحبه فيه ولم يثبت ذلك لانكاره فان اقاما البينة فالبينة بينة المضارب في الوجهين لانه يثبت تسليم رب المال والاذن له في العمل بينة ولو قال المصارب أخذت منك هذا المال مضاربة فضاع قبل أن أعمل به أو بعدما عملت قال رب المال أخذته غصبا لقول قول رب المال والمضارب ضمن في ذنه ت حتى أقر بالاخذ وهو سبب موجب للضمان عليه قال عليه الصلاة والسلام على الوجهين اليد ما أخذت رد ثم ادعى المسقط وهو اذن صاحبه فلا يصدق في ذلك الا بحجة ولو قال أخذته منك مضاربة فضاع قبل أن أعمل به وقال رب المال أقرضتك فلا ضمان على المضارب لتصادقهما أن القبض حصل باذن المالك فانه هو الذي دفعه اليه الا أن يكون عمل بالمال فيثبت هو ضامن لان عمله في مال الغير سبب موجب للضمان عليه كما ذكرنا واذا دفع الرجل الى الرجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فجاء بالفين فقال أحدهما

ألف رأس مالك وألف ربح فصدقه رب المال بذلك وقال المضارب الآخر ألف رأس المال وخمسمائة ربح وخمسمائة لفلان كان ديننا علينا في المضاربة وادعى المقر له ذلك فان رب المال يأخذ رأس ماله ألف درهم لتصادقهما على ذلك ويأخذ المقر له بالدين من المضارب المقر مائتين وخمسين درهما لانه أقر أن نصف الخمسمائة ديناً عليه يؤديه مما في يده ونصفه دين على شريكه وإقراره على نفسه وبما في يده حجة وعلى غيره لافلها يأخذ منه مائتين وخمسين وهذا بخلاف أحد الوارثين إذا أقر على الميت بدين فانه يستوي جميع الدين من نصيبه لان هناك ما أقر بالدين في ذمة نفسه ولا في ذمة شريكه وإنما أقر به على الميت والمقر يعامل في حق نفسه كان ما أقر به حق فلا يسلم له شيء من التركة ما لم يقض جميع الدين الذي على الميت وهما هنا إنما أقر بالدين على نفسه وعلى شريكه بسبب ما ملتهما مع المقر له وإقراره بالدين في ذمة الغير لا يلزمه قضاء مما في يده ثم يقاسم المضارب الجاحد مع رب المال مائتين وخمسين درهما مما في يده له ثلثا ولرب المال ثلثا لان المضارب المقر يزعم انه لاحق له في هذا بل حق صاحب الدين والجاحد يزعم انه ربح ولكن لاحق فيه للمقر لانه ألتف مش هذا بإقراره كاذبا فهو محسوب عليه من نصيبه فيقسم هذا المقدار بين رب المال والجاحد على مقدار حقهما من الربح لرب المال ثلثاها وللجاحد ثلثها ويبقى في يد المضاربين خمسمائة درهم قد أقروا جميعا أنها ربح فيقتسمونها بينهم لرب المال نصفها ولكل واحد من المضاربين ربعها ولا يرجع الغريم على المضارب المقر بشيء مما أخذ لما بينا انه أقر له بالدين في ذمة شريكه فلا يلزمه ذلك القضاء من مال نفسه وكذلك لو كان أحدهما ادعى لنفسه خمسمائة من هذا المال أنه من خاصة ماله فهذا والاول في التخرج سواء كما بدأ ولوجاء المضاربان بالفي درهم خمسمائة منها بيض وألف وخمسمائة سود فقال أحدهما الخمسمائة البيض وديعة لفلان عندنا والخمسمائة السود ربح وقال المضارب الآخر كلها ربح فان رب المال يأخذ رأس ماله ألف درهم من السود ويأخذ المقر له مائتين وخمسين من البيض وهي التي في يد المقر بالوديعة لان نصف البيض في يده وإقراره فيه حجة ويقسم المضارب الآخر ورب المال مائتين وخمسين من البيض اثلاثا سهما لرب المال وسهم للمضارب لان المقر لا يدعي لنفسه في هذا شيئا والمنكر يزعم انه ألتف فوق حقه من هذا المال فلا حق له فيما بقي بل يقسم هذا المقدارين الجاحد ورب المال مائتين وخمسين على أصل حقهما اثلاثا ويقسم الخمسمائة السود ارباعا لا تقاسم

على أن ذلك ربح وكذلك لو كان جميع المال في يد المنكر للوديعة لأن المنكر للوديعة يزعم أن الخمسائة البيض ربح من مال المضاربة ومال المضاربة في أيديهما فباعتبار اقرار ذي اليد هذه ومالو كان المال كله في أيديهما سواء بخلاف ما إذا كان المال كله في يد المقر لأن المقر يزعم أن هذه الخمسائة ليست من مال المضاربة بل هي وديعة لصاحبها ولا يدفعها للمضارب الآخر ولا قول فلذا كان المقر مصدقا في جميعها هنا فإن كان المضاربان حين جآ باقيين كانت الخمسائة البيض كلها في يد المقر بالوديعة فقال هذه وديعة لفلان عندي وقال الآخر ورب المال كله ربح أخذها صاحب الوديعة كلها لأن اليد فيها له فكان القول قوله فيها والخمسائة السود بينهم ارباعا لاتفاقهم على أنها ربح ولو كانت البيض في يد المنكر للوديعة أخذ رب المال رأس ماله ألف درهم وما بقي من المال قسم على أربعة أسهم لرب المال سهمان ولكل واحد من المضاربين سهم لأن البيض هنا قبل القسمة في يد الجاحد ليس شيء منها في يد المقر واقتراره بالوديعة فيما في يد الغير لا يكون صحيحا ما لم يصل اليه المال فلذا قسم الكل كما هو زعم المنكر للوديعة ثم ما وقع في سهم المقر بالوديعة من البيض سلمه الى صاحب الوديعة لأن ذلك القدر قد وصل الى يده وقد أقر بالملك له وهذا بخلاف ما سبق اذا كان المال كله في يد الجاحد لأن هناك الجاحد مقر للمقر بالوديعة باليد في نصفه وهنا الجاحد لا يقر باليد في شيء من البيض للمقر بالوديعة لأن في يده مثلها من مال المضاربة وهي الخمسائة السود واذا دفع الى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف وأمرهما أن يعملوا في ذلك برأيهما فجآ باقي درهم في أيديهما جميعا فقال أحدهما ألف منها رأس المال وخمسائة ربح وخمسائة وديعة لفلان خلطناها بالمال بامرء فهو شريكنا في هذا المال بخمسائة درهم وصدقه فلان بذلك وقال المضارب الآخر بملك الالف كلها ربح فان رب المال يأخذ رأس ماله ألفا ويأخذ المقر له بالشركة مائتين وخمسين مما في يد المنكر اثلاثا لانهما يزعمان أن ذلك ربح وإن المقر أتلف منه ذلك فهو محسوب عليه ثم يقسم رب المال والمضاربان الخمسائة الباقية ارباعا لاتفاقهم على أنها ربح فيكون للمضارب المقر بالشركة منها مائة وخمسة وعشرون درهما فيجمعها الى ما أخذ المقر له بالشركة ويقسم ذلك كله بينهما على خمسة أسهم سهم للمضارب وأربعة للمقر له بالشركة لانهما تصادقا على الشركة بينهما في المال وتصادقهما معتبر في حقهما فما وصل اليهما يقسم على أصل حقهما وهما متفقان أن حق المقر له في خمسائة وإن حق المقر في مائة وخمسة

وعشرين فاجعل كل مائة وخمسة وعشرين سهما فيكون الخمسمائة أربعة أسهم فاربعة أسهم حق المقر له وسهم حق المقر فلهذا قال يقسم ما في أيديهما اخماسا بينهما وما لم يصل الى يدهما من المال يحمل كالتاوى بينهما ولو كان المال كله في يد المقر بالشركة يوم أقر بها أخذ المقر له بالشركة جميع الخمسمائة من المال لان اقرار المقر فيما في يده مقبول ويأخذ رب المال رأس ماله ألفا والخمسمائة الباقية بين المضاربين وبين رب المال ارباطا ولو كان المال كله في يد المنكر للشركة أخذ رب المال رأس ماله ألف درهم فاقسم هو والمضاربان الالف الباقية ارباعا وما أخذه المقر بالشركة اقتسمه هو والمقر اخماسا لان الواصل الى يده من المال هذا المقدار فباعباره يصح اقراره ويقسم بينهما اخماسا للمقر خمسة وللمقر له أربعة اخماسه قال عيسى بن أبان رحمه الله هذا غلط وسواء كان المال في أيديهما أو في يد المنكر منهما ينبغي أن يأخذ المقر له بالشركة مائتين وخمسين أولا كما أجاب به في مسألة البيض والسود قبل هذا لان المنكر مقر أن المال كله من المضاربة وان نصفه في يد صاحبه ولكن ما ذكره هنا أصح . والفرق بين هذا وبين تلك المسئلة من وجهين أحدهما أن المنكر وان أقر في هذه المسئلة أن نصف المال في يد صاحبه وينكر ويقول يد المقر له على ماله لانه شريك معنى فلم تثبت يد المقر على شيء من تلك الخمسمائة فلهذا لا يجوز اقراره في شيء منها قبل القسمة بخلاف مسألة البيض والثاني ان في مسألة الشركة حق المقر له شائع في الكل وحق المضاربة كذلك شائع فلم يختص واحد من المضاربين بشيء منه ولم تثبت تنفيذ اقراره الا بعد القسمة وأما في الودية فقد أقر بشيء بعينه متميز من حق المضاربة غير مقتدر الى المعاسمة ولو جاء المضاربان بالنفي درهم فقال أحدهما كان رأس المال ألف درهم فشاركنا فلان في المال بخمسمائة درهم فخلطناها بالالف ثم عملنا فرمنا خمسمائة وقال الآخر كلها ربح فان رب المال يأخذ رأس ماله ألف درهم لاتفاقهم عليه ثم يدفع الى المقر له مائتين وخمسين درهما في يد المقر بالشركة لان اقراره فيما في يده مقبول ويبقى في يد المقر بالشركة مائتان وخمسون فقد أقر أنها ربح بين صاحب الشركة وبين المضاربين وبين رب المال على ثلاثة فيأخذ صاحب الشركة أيضا منها حصه من الربح باقراره وذلك ثلاثة وثمانون وثلاث ويبقى في يد المضارب المقر بالشركة مائة وستة وستون وثلثان ثم ينظر الى ما في يد المنكر للشركة وهو خمسمائة فيدفع منها مثل ما أخذ المقر له مما في يد المقر بالشركة وذلك ثلثمائة وثلاثون وثلاث فيقسمها

رب المال والمضارب المنكر للشركة بينهما اثلاثا لا قرارهما أن هذا ربح وان المقر بالشركة أئلف مثل هذا مما في يده وذلك محسوب عليه من نصيبه ويقسم هذا القدر بين المضارب الجاحد ورب المال على أصل حقهما ثلثاه ورب المال وثلثه للمضارب الجاحد ثم يجمع ما بقي في يد المضاربين وذلك ثمانية وثلاثون وثلث فيكون ذلك بينهم ارباعا لا تقاوم على أن ذلك ربح مال المضاربة فيقسم بينهم على الشرط ثم يجمع ما أصاب المقر بالشركة من الربح وهو ثلاثة وثمانون وثلث الى ما في يد صاحب الشركة فيقسمان ذلك كله على تسعة أسهم للمقر سهم وللمقر له ثمانية لان المقر زعم ان للمقر له سهما أصل ماله وثلث الخمسائة ربح وذلك مائة وستة وستون وثلثان وثلث الخمسائة الربح بينه وبين رب المال ارباعا فيجعل كل خمسائة على ستة أسهم والخمسمائة التي أقر بها المقر لصاحب الشركة ستة أسهم وحصته من الربح سهران فذلك ثمانية وحصه المضارب المبر بالشركة مما بقي من الخمسمائة سهم فذلك كله اذا جمعت تسعة أسهم فلهذا يقسم ما حصل في أيديهما على تسعة أسهم ثمانية أتساعه للمقر له وتسعة للمقر لان مازاد على ما وصل اليهما يجعل في حقهما كالتاوى والله أعلم

باب المضارب يدفع المال مضاربة

(قال رحمه الله) واذا دفع الى رجل ألف درهم ولم يقل اعمل فيه برأيتك فليس للمضارب أن يدفعه الى غيره مضاربة لانه سوى غيره بنفسه في حق الغير ولانه يوجب للثاني شركة في ربح مال رب المال ورب المال ماضي الاشركته فليس له أن يكسب سبب الشركة للغير فيه فان دفعه مضاربة الى غيره فاشترى به وباع قرب المال بالخيار ان شاء ضمن المضارب الاول رأس ماله لانه صار غاصبا مخالفا بدفعه الى غيره لا على الوجه الذي رضى به رب المال فان ضمنه سلمت المضاربة فيما بين المضارب الاول والمضارب الآخر على شرطهما "ملكه بالضمنان من حين صار مخالفا فانما دفع مال نفسه مضاربة الى الثاني وزاد ضمن المضارب الآخر لانه قبض ماله بغير اذنه وتصرف فيه ثم يرجع المضارب الآخر بما ضمن من ذلك على المضارب الاول لانه منور من جهته فيرجع عليه بما يلحقه من الضمان ولانه كان عاملا للمضارب الاول فيرجع عليه بما يلحقه من العهدة ثم الرجح بين المضاربين على ما اشترطا لاز الضمان استقر على الاول فيثبت الملك له وان اختار رب المال أن يأخذ من الرجح الذي ربح

المضارب الآخر حصته الذي اشترط على المضارب الاول لا يضمن واحد منهما شيئا فليس له ذلك لان المضارب الاول صار غاصبا بما صنع ومن غصب من رجل مالا ودفعه مضاربة فعمل به المضارب وربح فلا سبيل لرب المال على الربح ولكن يضمن أيهما شاء وفرق بين المضاربة والرهن فان المرهون اذا استحق وضمن المرتهن قيمته فرجع به على الراهن لم يصح الرهن حتى يرجع عليه بالدين أيضا وهنا اذا رجع الثاني على الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني لان استرداد القيمة كاسترداد العين فينتقض قبض المرتهن باسترداد المستحق القيمة منه وبدون قبضه لا يكون مرهونا وهنا أيضا استرداد المثل كاسترداد العين ولكنه لا يتعدى به ابتداء اليد للمضارب على المال واستدامته ليست بشرط لحكم المضاربة حتى انه اذا رد المضارب المال على رب المال واستعان به في التصرف كان الربح بينهما على الشرط ولورد المرتهن المرهون على الراهن بعارية أو غيرها خرج من ضمان الرهن ولو كان المضارب الثاني لم يعمل بالمال حتى ضاع في يده فلا ضمان على واحد من المضاربين وكذلك لو غصب رجل المال من الآخر فالضمان على الغاصب ولا ضمان على واحد من المضاربين وقال زفر رحمه الله لرب المال أن يضمن أيهما شاء لان المضارب الاول أمين وقد خالف بالدفع الى غيره على وجه المضاربة فكان كل واحد منهما ضامنا كالمودع اذا أطار الوديعة من غيره ولكننا نقول بمضارب غير ممنوع من دفع المال الى غيره (ألا ترى) أن له أن يودع المال وأن يبضعه فلا يكون مجرد الدفع موجبا للغماز. على واحد منهما ولكن في ظاهر الرواية حين عمل به الثاني صار المال مضمونا على كل واحد منهما وروى الحسن عن أبي حنيفة أن بمجرد العمل لا يصير مضمونا على واحد منهما حتى يحصل الربح لانه انما يصير مضمونا اذا صار مخالفا وذلك باشتراك الغير في ربح ماله ولهذا لا يضمن اذا أبضع أو أودع لانه ليس في ذلك اشتراك الغير في الربح والشركة في الربح لا تتحقق قبل حصول الربح لسبب الخلاف وانما تتحقق اذا حصل الربح. وجه ظاهر الرواية أن الربح انما حصل بالعمل فيقام سبب حصول الربح مقام حقيقة حصول الربح في صيرورة المال به مضمونا عليهما بخلاف مجرد الدفع فهو ليس سببا لحصول الربح ليقام مقام حصوله ولو استهلك المضارب الآخر المال أو وهبه كان الضمان على الآخر خاصة دون الاول لانه في مباشرة هذا الفعل مخالف لما أمر به الاول فيقصر حكمه عليه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل ممثلا أمر المضارب الاول

فيجعل ذلك كعمل المضارب الاول فلهذا كان له أن يضمن أيهما شاء ولو أبضعه المضارب
 الثاني مع رجل يشتري به ويبيع فرب المال أن يضمن ماله أي الثلاثة شاء لان المضارب
 الثاني بمطلق العقد يملك الابضاع كما يملك التصرف فيه فيكون هو فيما صنع ممثلا أمر
 المضارب الاول والربح الحاصل بين المضاربين على الشرط لان عمل المستبضع كعمل المبضع
 بنفسه وكان الربح بينهما على الشرط والوضعية على المضارب الاول ولا ربح لرب المال لان
 الاول صار بمنزلة الناصب في حق رب المال فان ضمن المضارب الاول صحت المضاربة
 الثانية وان ضمن الثاني رجع به على الاول لانه مفروغ من جهته وصار المال مملوكا للمضارب
 الاول حين استقرار الضمان وان ضمن المستبضع رجع به على المضارب الثاني لانه عامل
 له ومفروغ من جهته ويرجع به الثاني على المضارب الاول كما لو ضمن نفسه لرب المال فاذا
 ظهر استقرار الضمان عليه تبين به وجه صحة المضاربة الثانية واذا دفع الرجل مالا مضاربة
 بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيتك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل
 فيه برأيتك فدفعه الثاني الى آخر مضاربة بالسدس فعمل فيه وربح أو وضع فالمضارب
 الاول بريء من الضمان لان الثاني خالف أمره حين دفعه الى الغير مضاربة فلا يتحول منه
 هذا العقد الى الاول كما لو استهلك المال ورب المال بالخيار ان شاء ضمن الثاني رأس ماله وان
 شاء ضمن الثالث وحال الثالث في هذه المسئلة كحال الاول في المسئلة الاولى حتى اذا ضمن لم
 يرجع على أحد بشئ وان ضمن الثالث رجع على الثاني والربح بينهما على ما اشترطا لان الضمان
 استقرار على الثاني فصحت المضاربة بينه وبين الثالث ولو كان المضارب الاول حين دفع المال
 مضاربة الى الثاني بالثلث وقال له اعمل فيه برأيتك فدفعه الثاني الى الثالث مضاربة بالسدس مبيع
 أو وضع فرب المال أن يضمن أي الثلاثة شاء لان الثاني بالدفع الى الثالث هنا ممثلا أمر الاول
 فان بعد قوله اعمل فيه برأيتك له أن يدفع المال مضاربة الى غيره فكان عمله كفعل الاول فرب
 المال أن يضمن أي الثلاثة شاء فان ضمن الثالث رجع على الثاني ورجع الثاني على الاول لمعنى
 الفرور وان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول لم يرجع على أحد بما ضمن بعد كما
 استقرار الملك للاول صحت المضاربتان جميعا الثانية والثالثة والوضعية على الاول وأما الربح
 فالمضارب الآخر سدسه لانه المشروط له هذا المقدار وللثاني سدسه لان الاول للثاني شرط
 ثلث الربح ولنفسه ثلثيه فشرط الثاني السدس للثالث ينصرف الى نصيبه خاصة دون نصيب

الاول لانه ليس للثاني أن يطل حق الاول عن شئ من الربح الذي شرط لنفسه وان كان
 قل اعمل فيه برأيك فلماذا كان للثاني ما بقى من الثلث بعد حق الثالث وهو السدس وللأول
 ثلث الربح ولو كان المضارب الاول دفع المال الى رجل مضاربة على ان للمضارب الثاني من
 الربح مائة درهم فعمل به فربح أو وضع أو توى المال بعد ما عمل به فلا ضمان لرب المال على
 أحد والوضيعة عليه والتوى من ماله لان المضارب الاول انما يصير ضامنا بأشراك الغير في
 ربح ماله وبما باشر من المضاربة الفاسدة لا يوجد سبب الاشتراك بل المضاربة الفاسدة
 كالأجارة ولو استأجر أجيرا يعمل في المال لم يكن مخالفا به وجعل عمل الاجير كعمله فكذلك
 اذا دفعه الى غيره مضاربة فاسدة وللعامل أجر مثله على المضارب الاول لانه هو الذي استأجره
 ويرجع به الاول على رب المال لانه في الاستئجار عامل له بأمره غير مخالف وان كان فيه ربح
 فانه يعطي أجر مثل العامل أولا من المال كما لو استأجره اجارة صحيحة ثم الربح بين رب المال
 والمضارب الاول على الشرط لان عمل الاجير كعمل المضارب بنفسه وهذا ومالو أبضعه غيره
 سواء ولو كان رب المال شرط للمضارب الاول من الربح مائة درهم ولم يقل له اعمل برأيك
 فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالنصف فعمل به فلا ضمان على المضاربين في الوضيعة والتوى
 لان المضارب الاول مأاوجب للغير شركة في ربح ماله فان بالعقد الذي بينه وبين رب المال
 لا يستحق هو شئاً من الربح فكيف يوجه لغيره وانما يتحقق الخلاف بإيجاب الشركة للغير
 في ربح ماله ثم الربح كله لرب المال هنا لان عمل الثاني بأمر الاول كعمل الاول بنفسه وعليه
 أجر مثل المضارب الاول بمنزلة مالو أقام العمل بنفسه وعلى المضارب الاول للمضارب الآخر
 مثل نصف الربح الذي ربح في ماله خاصة لانه صار مغرورا من جهته فانه أطمعه في نصف
 الربح وقد حصل الربح ولم يسلم له مع حصوله بل استحقه رب المال بسبب كان بينه وبين
 لمضارب الاول وهو فساد العقد فرجع المضارب الثاني على المضارب الاول بمثل نصف
 الربح في ماله خاصة لاجل الضرر (ألا ترى) أن رجلا لو استأجر رجلا يعمل له بماله
 فيشتري به ويبيع ويبضعه ويستأجر عليه ان أحب فاستأجر عليه الاجير من يعمل به أو أبضعه
 مع رجل فربح أو وضع فالربح لرب المال والوضيعة عليه وللاجير الاول أجره على رب المال
 لان عمل أجيره بأمره كعمله بنفسه وللاجير الآخر أجره على الاول لانه هو الذي
 استأجره وعمل له ولو كان الاجير الاول دفعه مضاربة الى رجل بالنصف فعمل به وربح

كان الربح كله لرب المال وللأجير أجره على رب المال والمضارب نصف الربح على الآخر في ماله خاصة لأجل الغرر الموجود من جهته ولا ضمان على الأجير والمضارب في المال لأن المضارب لم يصير شريكاً في المال بمضاربه والخلاف إنما يتحقق به ولو دفع إلى رجل مالا مضاربة بالنصف وقال له اعمل برأيك فدفعه المضارب إلى رجل مضاربة بالثلث فعمل به وربح فللمضارب الآخر ثلث الربح وللأول سدسه ولرب المال نصفه لأن دفعه إلى الثاني مضاربة كان باذن رب المال حين قال له اعمل برأيك فالمضارب بهذا اللفظ يملك الخلط والشركة والمضاربة في المال لأن ذلك كله من رأيه وهو من صنيع التجار إلا أن رب المال شرط لنفسه نصف جميع الربح فلا يكون للمضارب الأول أن يوجب شيئاً من ذلك لغيره بل ما أوجب له الثاني وهو ثلث الربح بنصرف إلى نصيبه خاصة كأحد الشريكين في العبد إذا باع ثلثه وإذا كان المشروط للمضارب الأول نصف الربح وقد أوجب للثاني الثلث بقي له السدس وذلك طيب له بمباشرة العقدين وإن لم يعمل بنفسه شيئاً (ألا ترى) أنه لو أبضع المال مع غيره أو أبضعه رب المال له حتى ربح كان نصيب المضارب من الربح طيباً له وإن لم يعمل بنفسه شيئاً وإن دفع الثاني إلى ثالث مضاربة وقد كان الأول قال للثاني اعمل فيه برأيك فهو جائز والمضارب الثاني فيه بمنزلة الأول لأنه قال اعمل فيه برأيك فله أن يخلطه بماله وإن شارك فيه وإن يدفعه إلى غيره مضاربة وهذا بخلاف الوكيل إذا قال له الموكل اعمل برأيك فوكل غيره وقال للثاني اعمل برأيك لم يصح هذا منه حتى لا يكون للثاني أن يوكل غيره لأن الوكيل نائب محض لاحق له في المال وليس للأول أن يسوي غيره بنفسه في تفويض الأمر إلى رأيه على السوم بل هو نائب عن الموكل وتوكيل الثاني به فأما المضارب فله في المال نزع حق من حيث أنه شريك في الربح فيكرن له أن يفوض الأمر إلى رأى غيره على السوم فيما يعامله من عقد المضاربة ولو لم يقله الأول للثاني لم يكن للثاني أن يدفعه مضاربة وله أن يبضعه ويستأجر فيه بمنزلة الأول لو لم يقل له رب المال اعمل فيه برأيك وهذا لأن المضارب لا يستغنى عن الأعوان والأجراء لتسيم مقصود رب المال وإذا دفع مالا مضاربة إلى رجل على أن للعامل من الربح مائة درهم وقال له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب إلى غيره بالنصف فربح فيه أو وضع فالربح كله لرب المال والوضعية عليه لأن المضارب غير مخالف في دفعه المال إلى غيره مضاربة فقد قال له رب المال اعمل فيه برأيك والمضاربة الفاسدة تعتبر بالمضاربة الجائزة في

الحكم فكما أنه في العقد الجائز بهذه الصورة لا يصير مخالفا بالدفع الى غيره مضاربة فكذلك
 الفاسدة الا أنه لاحق للاول في الربح فلا يستحق الثاني بشرطه شيئا من غير الربح ولكن
 عمل المضارب الثاني كعمل الاول فالربح كله لرب المال والوضيعة عليه وعلى رب المال أجر
 مثل المضارب الاول فيما عمل المضارب الآخر وللمضارب الآخر مثل نصف الربح في مال
 المضارب الاول لانه صار مغرورا من جهته وقد استحق الربح من يده بعد حصوله فيرجع
 عليه بمثل ما أوجبه له ولو كان الاول أخذ المال مضاربة بالنصف وقيل له اعمل فيه برأيتك
 فدفعه مضاربة الى آخر على ان له من الربح مائة درهم فعمل به الثاني فللثاني أجر مثله على
 المضارب في تلك المضاربة لما بينا انه بمنزلة الاجير له ولكن الاجارة فاسدة ولو كانت
 صحيحة كان رجوعه في مال المضاربة فكذلك في الاجارة الفاسدة والربح ينسب وبين
 رب المال على الشرط لان عمل أجيره كعمله بنفسه ولو كان رب المال حين دفعه الى
 الاول قال على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بيننا نصفان أو قال ما كان في ذلك
 من رزق فهو بيننا نصفان أو قال خذ هذا المال مضاربة بالنصف وقال اعمل فيه برأيتك فدفعه
 المضارب الى آخر مضاربة بالثلث فربح فللمضارب الآخر ثلث الربح وللأول سدسه ولرب
 المال نصفه لان رب المال بهذه الالفاظ يكون شارطا لنصف ربح جميع المال لنفسه فما
 أوجبه المضارب الاول للآخر يكون من نصيبه خاصة حتى لو دفعه الاول الى الثاني
 مضاربة بالنصف فنصف الربح للمضارب الثاني ونصفه لرب المال ولا شيء للمضارب الاول
 لانه حول جميع نصيبه الى الثاني فان كان المضارب الاول شرط الثاني شيء الربح فللمضارب
 الثاني نصف الربح لان ايجاب المضارب الاول للثاني انما يتم سببا لاستعناقه فيما هو
 نصيب الاول وهو النصف دون الزيادة على ذلك ثم يرجع الثاني على الاول في ماله خاصة
 بسدس الربح أيضا لانه صار مغرورا من جهته فانه شرط له الثلثين ولم يسلم الا النصف
 بغيرنا الشرط من المضارب الاول غير صحيح في ابطال استحقاق رب المال انما هي حق
 نفسه فهو صحيح وقد التزم سلامة شيء الربح الثاني بما ذكروا لم يسلم الا النصف ورجع عليه بالسدس
 الى تمام الثلثين ولا ضمان على المضارب الاول لان رب المال قال له اعمل برأيتك فلا يصير
 هو مخالفا بايجاب الشركة للغير في ربح المال ولو قال رب المال للاول ماربحت في هذا من
 شيء فهو بيننا نصفان أو مارزقك الله فيه أو قال على ان ما كان لك فيه من فضل أو ربح أو

قال علي أن ما كسبت فيه من كسب أو قال علي أن ما رزقك الله فيه من شيء أو قال علي أن ما صار لك فيه من ربح فهو بيننا نصفان وقال له اعمل فيه برأيك ودفعه الاول الى آخر مضاربة بالنصف أو بثلثي الربح أو بخمسة اسداس الربح كان ذلك كله صحيحا وللثاني من الربح جميع ما شرط له والباقي بين الاول ورب المال نصفان لان رب المال بهذه الالفاظ ما شرط لنفسه نصف جميع الربح وانما شرط لنفسه نصف ما يحصل للاول من الربح لانه أضاف بحرف الخطاب وهو الكاف أو التاء فما شرطه الاول للثاني قل أو أكثر لا يتناول شيئاً مما شرط رب المال لنفسه فيستحق الثاني جميع ما شرط له وما وراء ذلك جميع ما حصل للمضارب الاول وانما شرط رب المال لنفسه نصف ذلك فهذا كان الباقي بينهما نصفين بخلاف الاول فرب المال هناك شرط نصف جميع ربح المال لنفسه لانه أضاف الرزق والربح الى المال دون المضارب الاول واذا دفع رب المال ماله مضاربة علي أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينه وبين المضارب نصفان وقال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى الثالث مضاربة بالثلث فعمل به وربح فيه فللثالث ثلث الربح لان ما أوجب له الثاني له ينصرف الى نصيبه خاصة وللثاني سدس الربح لان هذا القدر هو الباقي من نصيبه فرب المال نصف الربح ولا شيء للمضارب الاول لانه أوجب للثاني جميع نصيبه حين شرط له النصف ولو كان المضارب الاول دفعه الى الثاني وشرط عليه ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بيننا نصفان وقال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى ثالث مضاربة بالثلث فللمضارب الآخر ثلث الربح كله وسدس الربح بين المضارب الثاني والاول نصفان ونصف الربح لرب المال لان رب المال شرط لنفسه نصف جميع الربح والاول انما شرط للثاني نصف ما رزق الله وذلك سدس الربح فكان بينهما نصفين ولو كان رب المال قال للاول ما رزق الله من شيء والمسئلة بحالها فالمضارب الآخر يأخذ ثلث الربح ويقاسم المضارب الثاني المضارب الاول الثلثين نصفين لان الاول انما أوجب للثاني نصف ما رزقه الله تعالى والذي رزقه الله تعالى ما وراء نصيب الثالث فكان ذلك بينهما نصفين ويقاسم رب المال المضارب الاول ثلث الربح الذي وصل اليه نصفين لان رب المال انما شرط لنفسه نصف ما رزق المضارب الاول والذي رزق الاول هذا الثلث فكان بينهما نصفين والله أعلم

باب قسمة رب المال والمضارب

(قال رحمه الله) وإذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فربح ألفا فاقسما الربح وأخذ كل واحد منهما خمسمائة لنفسه وبقي رأس مال المضاربة في يد المضارب على حاله حتى هلك أو عمل بها فوضع فيها أو توى بمدا عمل فيها فان قسمتها باطلة والخمسمائة التي أخذها رب المال تحتسب من رأس ماله فيغرم له المضارب الخمسمائة التي أخذها لنفسه فيكون له من رأس ماله وما هلك فهو من الربح لان الربح لا يتبين قبل وصول رأس المال الى رب المال قال عليه الصلاة والسلام مثل المؤمن كمثل التاجر لا يسلم له ربحه حتى يسلم له رأس ماله فكذلك المؤمن لا تسلم له نوافله حتى تسلم له عزائمه أو قال فرائضه وهذا لان رأس المال أصل والربح فرع وما بقي من رأس المال في يد المضارب فهو أمين فيه فاذا هلك من عمله أو من غير عمله لا يكون مضمونا عليه ولكن يجعل ما هلك كان لم يكن فتيين ان الباقي من المال كان مقدار الالف وصل الى رب المال من ذلك خمسمائة وما أخذته لنفسه فهو مضمون عليه فيغرم لرب المال الخمسمائة التي أخذها حتى يصل اليه كمال رأس ماله وقسمة الربح هنا قبل وصول رأس المال الى رب المال بمنزلة قسمة الوارث التركة مع قيام الدين على الميت ولو أن الورثة عزلوا من التركة مقدار الدين وقسموا ما بقي ثم هلك الميزول قبل أن يصل الى الغرماء بطلت القسمة وعليهم ضمان ما أخذوا لحق الغرماء فكما ان حق الغرماء سابق على حق الورثة في التركة فكذلك هنا حق رب المال سابق على حقهما في الربح وكذلك لو هلك أيضا ما أخذته كل واحد منهما لنفسه لان ما أخذ رب المال محسوب عليه من رأس ماله فيستوى هلاكه في يده وبقاؤه وما هلك في يد المضارب كان مضمونا عليه لانه أخذته لنفسه وأخرجه من المضاربة بأخذه فبقاؤه وهلاكه في يده سواء ولو كان الربح الثمين وأخذ كل واحد منهما ألفا من الربح ثم ضاع المال كله ولم يقبض رب المال، رأس ماله من المضاربة فان الالف التي قبض رب المال هو رأس ماله لان قسمة الربح بعد انتهاء العقد بوصول رأس المال الى يد رب المال أو الى يد وكيله فاما مع بقاء المال في يد المضارب وقيام عقد المضاربة فلا يصح قسمة الربح بينهما فيجعل ما هلك كان لم يكن وتبين ان ما قبضه رب المال هو رأس ماله وأن الربح كله ما أخذته المضارب وقد أخذته لنفسه فكان مضمونا عليه فيغرم نصف تلك الالف لرب المال حصته من الربح ولو لم يقع المال حتى اشترى المضارب بالالف

التي بقيت في يده بعد قسمة الربح فربح مالا كثيرا كانت الالف التي قبضها رب المال أولا من رأس المال ويأخذ من هذا المال ألف درهم مثل ما أخذ المضارب من الربح الاول ثم يكون الباقي ربحا بينهما نصفين لما قلنا ان قسمة الربح لا تجوز حتى يستوفي رب المال رأس ماله أو يستوفي له وكيله فاذا استوفاه ثم اقتسموا الربح جازت المقاسمة فان استوفاه ثم اقتسما الربح فأخذ كل واحد منهما نصفه ثم ان رب المال دفع الى المضارب الالف التي قبضها برأس ماله فقال خذها فاعمل بها على المضاربة التي كانت فهذه مضاربة مستقبلة جائزة ان ربح فيها أو وضع لم تنتقض القسمة الاولى لان العقد الاول قد انتهى بوصول رأس المال الى يد رب المال ثم قسمتهما الربح حصلت في أو انها قسمت ثم دفع المال الى الاول مضاربة مستقبلة بمنزلة ماله دفع اليه ألما أخرى سوى الالف الاولى ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف فربح فيها ألفي درهم ثم اقتسما فدفع الى رب المال رأس ماله ألف درهم وأخذ المضارب من الالفين حصته من الربح ألف درهم وبقيت حصة رب المال ولم يأخذها حتى ضاعت فانها تضيع منهما جميعا لان المضارب أمين فيما بقي في يده من المال مالم يأخذه لنفسه فاذا هلك صار كأن لم يكن ويرد المضارب نصف ما أخذ من الربح لان تلك الالف مضمونة عليه حين أخذها لنفسه وقد تبين أنها كانت جميع الربح ولانها لا تسلم للمضارب ربحا حتى يسلم لرب المال مثلها ربحا ولم يسلم فعلي المضارب أن يرد نصف ما أخذ من الربح ولو كانت الالف التي أخذها المضارب لنفسه هي التي هلك وبقيت الالف الاخرى فانها تحسب على المضارب من حصته وتسلم الالف التي بقيت لرب المال لانه قبض تلك الالف لنفسه فصارت مضمونة عليه والضمان الذي لزمه بعد ما هلك محسوب عليه من حصته من الربح فيأخذ رب المال الالف الباقية من الربح فان كان المضارب قاسم رب المال الربح وأخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال هلك من مالها ويمير كان لم يكن لان المضارب بقي آمينا في ذلك ويغرم المضارب لرب المال نصف الربح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفيا له بالقبض فهلك مضمونا عليه وقد تبين أنه جميع الربح فيغرم نصفه لرب المال ولو ربح ألفا فاقسما الربح وأخذ كل واحد منهما نصفه ثم اختلفا في رأس المال فقال المضارب قد دفعته اليك وانما قاسمتني بعد الدفع وقال رب المال لم تدفع الى رأس المال فالقول قول رب المال ويأخذ الخمسائة التي

أخذها المضارب فتكون له من رأس ماله لأن المضارب أمين والأمين فيما يدعي من الرد مقبول القول في براءة نفسه عن الضمان غير مقبول القول في وصول المال إلى الردود عليه (ألا ترى) أن المودع إذا ادعى رد الوديعة على الوصي ليس لليتيم أن يضمن الوصي شيئاً وإذا ادعى الرد على أحد الشريكين ليس للشريك الآخر أن يضمنه شيئاً فكذلك هنا لا يقبل قول المضارب في وصول رأس المال إلى رب المال وما لم يصل رأس المال إليه لا يسلم للمضارب شيء بطريق الربح ولأن المضارب يدعي خلوص الخمائة المقبوضة له ورب المال منكر لذلك والقول قول المنكر فإن قيل كان ينبغي أن يقال اشتغالها بقسمة الربح يكون اقراراً بوصول رأس المال إليه فهو في إنكاره بعد ذلك مناقض اذ الظاهر يشهد للمضارب لأن للظاهر أن قسمة الربح تكون بعد قبض رب المال رأس المال قلنا لا كذلك فين التجارة عادة ظاهرة في المحاسبة في كل وقت وأخذ كل واحد منهما حصته من الربح مع بقاء رأس المال على حاله فلا يكون هذا اقراراً من رب المال بقبض رأس المال فباعتبار هذا العرف لا يشهد الظاهر للمضارب أيضاً ثم الظاهر حجة لدفع الاستحقاق للاثبات الاستحقاق والمضارب يدعي استحقاق الخمائة وربحاً والظاهر لهذا لا يكفي فإن أقام البينة فالبينة بينة المضارب لأنه أثبت بيئته دفع رأس المال إلى رب المال وبينه رب المال تنق ذلك ولأنه أثبت استحقاقه الخمائة وربحاً بالحجة وإن لم يقبض بينة وهلكت الخمائة التي أخذها المضارب لنفسه فالمضارب ضامن لها لأنه أخذها على أنها له فصار ضامناً لها ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة بالنصف فذكر المضارب أنه قد ربح فيها ألفاً وجاء بالتين ثم أنه جحد فقال لم أربح فيها إلا خمائة فهلكت الاتقان في يده وقامت البينة على اقراره بما قال من الربح فانه يضمن الخمائة التي جحدتها من الربح فبأخذها رب المال من رأس ماله ولا يضمن شيئاً غيرها لأن جميع المال أمانة في يده وإنما يصير ضامناً مقدار ما جحد من المال كما مودع وإنما جحد الخمائة فيما سوى ذلك وقد هلكت في يده فهي أمانة فأنما عليه ضمان الخمائة فبأخذها رب المال من رأس ماله ولو كان أنكر أن يكون ربح في المال شيئاً والمسئلة بحالها ضمن الألف الربح كلها فبأخذها رب المال من رأس ماله ولا ضمان عليه في رأس المال لأنه لم يجحدتها فهلكت في يده أمانة وقد جحد الألف التي اعترف أنها ربح في يده فيكون ضامناً مثلها بأخذها رب المال من رأس ماله ولو ربح فيها ألفاً وقال لرب المال قد دفعت إليك رأس المال ألف درهم وبقيت

هذه الالف الربح وقال رب المال لم أقبض منك شيئا فالقول قول رب المال مع يمينه أنه
 لم يقبض شيئا ويأخذ الالف الباقية من رأس ماله ويستطف المضارب بالله ما استهلكها ولا
 ضيعها لان المضارب أمين في رأس المال والقول قول الامين مع اليمين في براءته عن الضمان
 لكونه غير مقبول القول فيما يدعى من سلامة نصف ما بقي له ولا هو مقبول القول في وصول
 رأس المال الى رب المال بل القول في ذلك قول رب المال مع يمينه فاذا حلف هو ونكل
 المضارب عن اليمين غرم الخصم لرب المال حصته من الربح لان رب المال يأخذ الالف
 الباقية كلها من رأس المال والمضارب بنكوله عن اليمين قد أقر أنه استهلك تلك الالف أو ضيعها
 وقد بين أن ذلك كان جميع الربح فيغرم حصة رب المال وهو النصف ولو أن المضارب حين
 أراد رب المال استخلافه قال لم أدفعها اليك ولكنها ضاعت مني وحلف على ذلك فانه يغرم
 نصفها لرب المال لانه تناقض كلامه في تلك الالف حين ادعى مرة أنه دفعها اليه ثم ادعى
 انها ضاعت منه وقد بينا في الوديعة أن المودع يضمن بمثل هذا التناقض فكذلك المضارب
 ولو أن المضارب حين قال دفعت اليك رأس مالك وبقيت هذه الالف الربح في بدى
 وكذبه رب المال وأقام البينة فالبينة بينة المضارب لانه يثبت قبض رب المال رأس ماله بينته
 ورب المال ينفي ذلك ولو أقام المضارب البينة أن رب المال أقر أنه قبض رأس ماله ألف
 درهم وأقام رب المال البينة على المضارب أن رب المال لم يقبض من رأس ماله شيئا فان لم
 يعلم أى الاقرارين أول فالبينة بينة المضارب لانه يثبت حق نفسه في نصف ما بقي بطريق
 الربح ورب المال ينفي ذلك وان علم أيهما أول فالبينة بينة الذى يدعى الاقرار الآخر لانه لو
 عابنا الاقرارين كان الثانى منهما ناقضا للاول فان المقر الآخر يصير به رادا اقرار الاول
 والاقرار يرتد برد المقر له فلهذا كان المعمول به آخر الاقرارين واذا دفع الرجل الى الرجل
 مالا مضاربة بالنصف فاشترى به وباع وربح أو لم يربح أو لم يشتر به شيئا منذ دفع المال
 اليه أو اشترى به عرضا ولم يبعه حتى زاد رب المال من الربح السدس فصار لرب المال الثلثان
 من الربح وللمضارب الثلث ثم ربح المضارب بعد ذلك ربحا فهذا جائز على مافلا ويقتسمان
 على ذلك ما حصل قبل الزيادة أو الحط وما حصل بعد ذلك لا ينظر فيه الى الشرط الاول
 لان الحط والزيادة قد نقضا الشرط الاول وهذا لان العقد قائم بينهما ما لم يصل الى رب
 المال رأس ماله والزيادة والحط في العقود اللازمة تثبت على سبيل الالتحاق بالاصل فيما

ليس بلازم أولى واذا التحق بأصل العقد وصار كأنهما شرطا في الابتداء أن يكون الربح بينهما على الثلث والثلثين ولو كان ربح ربحا فاقسماه نصفين وأخذ رب المال رأس ماله قبل الحط والزيادة ثم وقع الحط والزيادة بعد ذلك فقال المضارب أنك قد غبنتني فزاده سدس الربح أو قال رب المال قد غبنتني فنقص المضارب من حقه سدس الربح فهذا جائز لازم يرجع كل واحد منهما على صاحبه بما حصل له من ذلك في القياس وهو قول أبي يوسف رحمه الله فاما في قول محمد رحمه الله فيجوز الحط ولا تجوز الزيادة لان العقد قد ارتفع بوصول رأس المال الى رب المال وقسمة الربح وصحة الزيادة في حال بقاء العقد ثم ما يأخذ المضارب يأخذه بمقابلة عمله وقد انقضى عمله حقيقة وحكما بانتهاء العقد بقسمة الربح فلا تجوز الزيادة بعد ذلك في البدل وتجاوز في الحط كما في الاجارة والبيع فان بعد هلاك المبيع لا تجوز الزيادة ويجوز الحط فهذا مثله وأبو يوسف يقول القسمة تنهى عقد المضاربة والتمتعي ما يكون متقرا في نفسه فكان في معنى القائم دون المنسوخ فيجوز الحط والزيادة جميعا ثم من حيث المعنى كل واحد منهما يزيد من وجه ويحط من وجه لان رب المال يزيد في حصة المضارب وذلك حط من نصيبه وكذلك المضارب يزيد في نصيب رب المال وذلك حط منه لنصيبه فاذا جاز من المضارب هذا بطريق الحط فكذلك يجوز من رب المال بطريق الحط والله أعلم

باب عتق المضارب ودعونه الحط

(قال رحمه الله) واذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها عبدا يساوى ألقا فاعتقه المضارب فعتقه باطل لانه لا فضل في مائة العبد على رأس ماله والمضارب انما يثبت له الملك في الفضل فعتقه العبد ولا فضل فيه عتق فيما لا يملكه ولا عتق فيما لا يملكه ابن آدم والذي تدور عليه مسائل الباب ان رأس المال معتبر في كل نوع من أنواع مال المضاربة كان ذلك النوع جميع المال (ألا ترى) انه لو هلك أحد النوعين استوفى رب المال جميع رأس ماله من الآخر فهنا يعتبر العبد كانه جميع المال ولا فضل فيه على رأس المال فلا ينفذ عتق المضارب فيه سواء كان في يد المضارب من مال المضاربة شيء آخر أو لم يكن ولو أعتقه رب المال كان حرا لانه أعتق ملك نفسه ولا ضمان على رب المال فيه لان جميعه

مشغول برأس المال ورأس المال خالص حق رب المال وقد بطلت المضاربة ان لم يكن في يد المضارب سوى العبد من مال المضاربة شيء لان المال قد تلف كله باتلاف رب المال ولو أن المضارب اشترى بخمسمائة درهم من الالف عبدا يساوي ألفا فاعتقه المضارب فعتقه باطل لما قلنا وان أعتقه رب المال جاز عتقه وصار مستوفيا لرأس المال بعتقه فبقى الخمسمائة ربحا في يد المضارب فيقسمانها نصفين ولو كان اشترى بالالف عبدا يساوي ألفين فأعتقه المضارب جاز عتقه في ربه لان المال كله من جنس واحد وفيه فضل علي رأس المال فيملك المضارب حصته من الربح وذلك ربع العبد فان نصفه مشغول برأس المال والنصف الاخر ربح بينهما نصفان واعتاق أحد الشريكين صحيح في حصته ثم عند أبي حنيفة رحمه الله ان كان موسرا فرب المال الخيار بين أن يضمن المضارب ثلاثة ارباع قيمته وبين أن يستسعى العبد فيها وبين أن يعتقه بناء على مذهبه أن المتق يتجزأ وعندهما قد عتق كله والمضارب ضامن لرب المال ثلاثة ارباع قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا استسعى العبد في ثلاثة ارباع قيمته وهي مسألة معروفة في المتاق ولو كان المضارب اشتراه بخمسمائة درهم من المضاربة وهي تساوي ألفين فأعتقه وهو موسر جاز عتقه في ربه ويأخذ رب المال الخمسمائة الباقية من رأس المال ويضمن المضارب تمام رأس ماله خمسمائة ونصف الربح وهو سبعمائة وخمسون ويرجع المضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله على العبد بجميع ما ضمن وهو ألف ومائتان وخمسون ويرجع المضارب أيضا على العبد بمائتين وخمسين فيستسعيه فيها وذلك تمام ما كان وجب له من الربح لان عتقه انما نفذ في القدر الذي هو مملوك له وقت الاعتاق وذلك ربع العبد فالعبد كأنه جميع مال المضاربة لان ما سواه ليس من جنسه واذا نفذ عتقه في ربه وذلك خمسمائة أخذ رب المال الخمسمائة الباقية من رأس ماله وضمن المضارب الخمسمائة الاخرى من قيمة العبد تمام رأس ماله وظهر أن الربح ثلاثة ارباع العبد وهو ألف وخمسمائة لكل واحد منهما سبعمائة وخمسون فيغرم المضارب لرب المال حصته وذلك سبعمائة وخمسون وقد أتلف من نصيب نفسه بالاعتاق خمسمائة فانما بقي له مائتان وخمسون فيستسعى العبد في ذلك ويرجع عليه أيضا بما ضمن لرب المال وذلك ألف ومائتان وخمسون لانه ضمن له ذلك باعتاقه ومن أصل أبي حنيفة رحمه الله أن المتق اذا ضمن يرجع بما ضمن على العبد فيستسعيه فيه لانه قائم مقام الساكت في ذلك وقد كان للساكت أن يستسعى العبد في ذلك فكذلك للمتق اذا ضمن ولانه بالضمان

ملك نصيبه فيستسعى العبد في ذلك لاتمام العتق وعند أبي يوسف ومحمد يمتق العبد كله ويستوفي رب المال الخمسة الباقية من رأس ماله ويضمن المضارب ألفا ومائتين وخمسين درهما ولا سعاية له على العبد في شيء بناء على أصلهما أن العتق لا يتجزأ ولو اشترى المضارب بألف المضاربة عبيدين كل واحد منهما يساوي ألفا فأعتقتهما المضارب فعتقه باطل عندنا وعند زفر رحمه الله نافذ في ربع كل واحد منهما وقيل على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله ينبغي أن يكون الجواب كذلك بناء على أصلهما أن الرقيق يقسم قسمة واحدة فكان هذا بمنزلة جنس واحد من المال فيملك المضارب حصته من الربع وعند أبي حنيفة رحمه الله لا يجري في الرقيق قسمة الجبر فيستسعى كل واحد من العبدین على حدة وكل واحد منهما مشغول برأس المال والاصح عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله أن لا ينفذ عتق المضارب في شيء منها لانهما يريان قسمة الجبر على الرقيق عند امكان اعتبار المعادلة اذا رأى القاضي النظر في ذلك فعند عدم هذا الشرط كل واحد منهما معتبر على حده لافضل في كل واحد منهما على رأس المال فلا ينفذ عتق المضارب في شيء منها فزفر رحمه الله يقول العبدان في حكم المضاربة كبعد واحد ورأس المال ألف درهم فيتيقن بوجود الفضل فيهما على رأس المال فينفذ عتق المضارب في حصته وهو الربع كما في العبد الواحد (ألا ترى) أنه لو أعتقهما رب المال كان ضامنا حصته المضارب خمسة فاذا ظهر نصيب المضارب في حق وجوب الضمان له عند اعتاق رب المال فلان يظهر نصيبه في تنفيذ العتق كان أولى ولنا أن باعتاق رب المال إياهما يصل إليه رأس المال فيظهر الفضل فأما باعتاق المضارب إياهما لا يصل الى رب المال شيء ولا فضل في واحد منهما على رأس المال فيعتبر كل واحد منهما على حدة كأنه ليس معه غيره فلا ينفذ عتق المضارب في واحد منهما . يوضحه أن للمضارب هنا حقا يتقرر عند وصول رأس المال الى رب المال لا قبله (ألا ترى) أنه لو هلك أحدهما كان الباقي كله لرب المال برأس ماله وباعتبار الحق يجب الضمان ولكن لا ينفذ العتق وانما ينفذ باعتبار الملك ولا ملك له في واحد منهما عند الاعتاق فلماذا لا ينفذ عتقه وان زادت قيمتهما بعد ذلك كان العتق باطلا أيضا لانه انما يملك نصيبه الآن حين ظهر الفضل فيهما على رأس المال بزيادة قيمتهما ومن أعتق ما لا يملك ثم ملك لا ينفذ عتقه ولو أعتقهما رب المال معا عتقا لان كل واحد منهما ملكه لكون كل واحد منهما مشغولا بملك رأس المال وألف ربح فيضمن حصته المضارب من ذلك وهو

خمسمائة موسرا كان أو معسرا ولا سعاية على العبد عندهم جميعا لأن كل واحد منهما عتق كله باعتاق المالك إياه فلا يلزمه السعاية ورب المال صار متلفا حق المضارب من الربح بالعتق فيضمن له موسرا كان أو معسرا فإن أعتق أحدهما قبل صاحبه عتق الأول كله وولاؤه له ويعتق من الثاني نصفه لأنه حين نفذ عتقه في الأول منهما قد وصل إليه كمال رأس ماله وبقي العبد الآخر ربحا والربح مشترك بينهما نصفان فهو باعتاق الثاني عتق عبدا مشتركا بينه وبين غيره وحكم هذا في الخيار والاستسعاء والتضمين معروف ولو كان المضارب اشترى بها عبدين يساوي أحدهما ألقين والآخرا ألقا فاعتقهما المضارب معا أو متفرقين وهو موسر فعتقه في دين قيمته ألف درهم باطل لأنه لا فضل في قيمته على رأس المال فلا يملك هو شيئا منه وأما الذي قيمته ألقان فالمضارب مالك لربحه حين أعتقه فيعتق منه ربعه ثم يباع الذي قيمته ألف درهم فيستوفي رب المال من ذلك رأس ماله لأن رأس المال يحصل من شراء الاموال وذلك مالية العبد الذي لقي فيه عتقه بطريق البيع فقد تمذر البيع في معتق العبد فإذا وصل إليه رأس ماله ظهر أن العبد الثاني كله ربح وار نصيب المال منه ألف درهم فيضمن المضارب ذلك لرب المال إن كان موسرا ويرجع بها على العبد في قول أبي حنيفة ويستسعيه أيضا في خمسمائة تمام نصيبه لأنه حين أعتق ما كان يملك منه إلا الربع فإن حدث له ملك في ربع آخر بعد ذلك بان وصل إلى رب المال رأس ماله لا ينفذ ذلك العتق فيه فهذا يستسعيه في هذا الربع لتسليم العتق ولو لم يعتقهما المضارب وأعتقهما رب المال في كلمة واحدة فالعبد الذي قيمته ألف جزء من مال رب المال ولا سعاية عليه وأما العبد الذي قيمته ألقان فثلاثة أرباعه جزء من مال رب المال لأن عتقه إنما نفذ فيه بقدر ملكه فيها وقت الاعتاق وقد كان مالكا لجميع العبد الاوكس لأنه لا فضل فيه على رأس المال وثلاثة أرباع الارفع فينفذ عتقه في ذلك القدر وأما الربع الباقي فإن كان رب المال موسرا فالمضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله بالخيار إن شاء أعتق ذلك الربع وإن شاء استسعى العبد فيه وإن شاء ضمنه رب المال ويرجع به رب المال على العبد وإن كان معسرا فإن شاء أعتق وإن شاء استسعى وهذا ظاهر وضمن المضارب أيضا رب المال تمام حصته من الربح وذلك خمسمائة موسرا كان أو معسرا لأنه بالاعتاق صار متلفا مقدار ألقين وخمسمائة ألف من ذلك رأس ماله وألف وخمسمائة ربح وقد وصل إلى

المضارب خمسمائة اما بالتضمين أو بالاستسماء فيسلم مثله لزب المال بقي ألف درهم بما أتقنه
فنصفها حصة المضارب فلماذا غرم له خمسمائة موسرا كان أو معسرا . والحاصل ان كل شيء
زاد به نصيب المضارب بعد عتق رب المال فالضمان فيه على رب المال ولا ضمان فيه على العبد
وكل ما كان الملك فيه ظاهرا للمضارب وقت اعتاق رب المال فالحكم فيه بالتضمين والاستسماء
يختلف باليسار والاعسار كما بينا ثم رب المال لا يرجع على العبد بما ضمن للمضارب من هذه
الخمسائة الاخرى لانه التزم ذلك بالاتلاف فان كان رب المال أعتق الذي قيمته ألفان أولا
عتق منه ثلاثة ارباعه لما بينا ثم تبين بوصول رأس المال الى رب المال أن الآخر كله ربح مشترك
بينهما فاما ينفذ عتق رب المال في نصفه فالحكم فيه بمنزلة الحكم في العبد المشترك يعتقه أحد
الشريكين وان كان أعتق الذي قيمته ألف درهم أولا عتق الاول كله وصار رب المال
مستردا جميع رأس ماله فيظهر ان الآخر كله ربح وانه مشترك بينهما وانما ينفذ عتق رب
المال في نصفه وللمضارب الخيار في نصيبه كما بينا ولو اشترى بالف عبدين كل واحد منهما
يساوي ألفا فاعتقهما المضارب معا أو أحدهما قبل صاحبه ثم فقأ رب المال عين أحدهما أو
قطع يده فقد صار مستوفيا نصف رأس ماله لان العين من الآدمي نصفه فصار متفقا نصفه
بقضاء العين أو قطع اليد ولو كان العبد الاجنبي يضمن نصف قيمته خمسمائة فاذا كان من
مال المضاربة صار مستوفيا نصف رأس ماله ثم ظهر الفضل في العبد الآخر لان الباقي
من رأس المال خمسمائة وقيمته ألف الا أن العتق الذي كان من المضارب قبل ذلك فيه باطل
لانه سبق الملك ولا ينفذ وان ظهر الملك من بعده وان أعتقهما المضارب بعد ذلك لم يجز عتقه
في المجنى عليه لانه لا فضل فيه عما بقي من رأس المال وأما العبد الآخر فيعتق منه ربعه نصف
الفضل على ما بقي من رأس المال فيه ثم يباع المجنى عليه فيدفع الى رب المال تمام رأس ماله
ويضمن المضارب ان كان موسرا لرب المال نصف قيمة العبد الذي جاز عتقه فيه لانه ظهر
ان جميعه ربح وان نصفه لرب المال فيضمن المضارب له ذلك اذا كان موسرا ضمان العتق
ويرجع به على العبد ويرجع عليه أيضا بمائتين وخمسين درهما وهذا قياس قول أبي حنيفة
رحمه الله لانه ظهر ملكه في نصفه الا ان أعتقه حين عتق ما نفذ الا في ربعه فيستعديه في
قيمة ربعه لتتميم العتق فيه واذا دفع الرجل الى الرجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى
بها جارية تساوي ألفا فولدت ولدا يساوي ألفا فدعاها المضارب فدعواه باطل لان كل

واحد منهما مشغول برأس المال ولا فضل فيه وكل واحد منهما معتبر بانفراده فدعوته حصلت في غير ملكه فهو ضامن لمقر الجارية لانه أقر بوطئها وهي مملوكة لرب المال فعليه عقرها لما سقط الحد عنه بالشبهة وله أن يبيع الجارية وولدها فقد أبهم الجواب هنا وهو على التقسيم فان كانت جاءت بالولد منذ اشتراها لاقل من ستة أشهر فله أن يبيعها ولكن لا يلزمه المقر لانا تيقنا ان الوطاء سبق شراؤه فلا يوجب عليه المقر للمضاربة وان كانت جاءت به لاكثر من ستة فعليه المقر وله أن يبيعها ما لم يستوف رب المال منه عقرها فان استوفى عقرها وهو مائة درهم صحت دعوته وثبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولد له لان ما وصل الى رب المال وهو مائة درهم محسوب من رأس ماله فاما يبقى من رأس ماله تسعمائة وفي قيمة كل واحد منهما فضل على ما بقي من رأس المال فتصح دعواه ثم يفرم لرب المال من قيمة الجارية تسعمائة تمام رأس ماله وخمسين درهما مما بقي موسرا كان أو معسرا لان ضمان الاستيلاد ضمان تملك فلا يختلف بليسار والاعسار ولهذا لا يعتمد الصنع فاذا غرم له تسعمائة فقد وصل اليه تمام رأس ماله وصارت المائة الباقية من قيمتها ربما بينهما فيغرم حصة رب المال من ذلك خمسين درهما وأما الولد فهو ربح كله ويعتق نصيب المضارب منه وهو النصف ويستسمى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وان كان موسرا لانه كالمعتق له وضمان الاعتاق لا يجب الا بالصنع وانما عتق نصيبه هنا حكما لظهور الفضل في قيمة كل واحد منهما على رأس المال فان لم يبيع واحد منهما ولم يستوف رب المال عقرها حتى زادت الجارية فصارت تساوي ألفين فهي أم ولد للمضارب لانه ظهر الفضل في قيمتها على رأس المال فيملك المضارب حصته منها وهو الربع فتصير أم ولد له لانه بدعواه نسب الولد قد أقر أنها أم ولد له والاقرار بالاستيلاد اذا حصل قبل الملك يوقف على ظهور الملك في المحل وبعد الملك يصير كالمجدد له ثم الاستيلاد لا يحتمل الوصف بالتحري في المحل فصار هو ممتلكا نصيب رب المال منها وذلك ثلاثة ارباعها ألف وخمسمائة ألف رأس ماله وخمسمائة ربح فعليه قيمة ثلاثة ارباعها موسرا كان أو معسرا لانه ضمان التملك وأما الولد فهو رقيق على حاله ما يؤد ما عليه من قيمة الام أو يأخذ رب المال شيأ من المقر لانه لا فضل فيه على رأس المال وله أن يبيعه فان لم يبيعه حتى صار يساوي ألفين فانه يصير ابن المضارب ويعتق منه ربعه لانه ظهر الفضل في قيمته على رأس المال فملك المضارب نصيبه من الربح وذلك ربع

الولد فيعتق ذلك القدر عليه بخلاف ما سبق انه اذا اعتقه ولا فضل فيه علي رأس المال ثم ظهر الفضل فيه لم ينفذ ذلك العتق لان انشاء العتق متى سبق الملك لم ينفذ بحديث الملك في المحل بعده ودعوى النسب اذا سبقت الملك نفذ لحديث الملك في المحل بعده باعتبار ان سببه لا يحتمل الفسخ بحال وهو كونه مخلوقا من مائه ثم لا ضمان علي المضارب فيه لانه عتق حكما اظهر الفضل في قيمته وضمن العتق يعتمد الصنع وحين وجد منه الصنع وهو الدعوى لم يعتق شيء منه لان علة العتق القرابة والملك فانما يضاف الي آخر الوصفين وجودا وقد حصل ذلك حكما بغير صنعه ولهذا لو ورت بعض قريبه لم يضمن لشريكه شيئا بخلاف الام فان ضمان الاستيلاء ضمان تملك وهو لا يعتمد الصنع (الا ترى) انه لو ورت بعض أم ولده يضمن لشريكه نصيبه فان استوفى رب المال من المضارب ألف درهم صار ما بقي من الابن وما بقي علي المضارب من قيمة الام وعقرها علي المضاربة ربها كله فان كان العقر مائة درهم ضمن رب المال المضارب الالف كلها والمائة الدرهم فاذا أخذها كان للمضارب مثل ذلك من الولد فيعتق من الولد قدر ألف درهم ومائة ويبقى تسعمائة فهو بين المضارب وبين رب المال نصفين فيعتق حصة المضارب ويستسي الولد لرب المال في حصته أربع مائة وخمسين ولرب المال من ولأ الولد عشرة ورابع عشره والباقي للمضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله وهذا اللفظ سهو فان لرب المال من ولأ الولد خمسة ورابع عشره لان قيمة الولد ألفان والذي عتق منه علي ملك رب المال قدر أربع مائة وخمسين وأربع مائة خمس الالفين والخمسون ربع العشر فان العشر مائتان فعلمنا أن له من الولأ خمسة ورابع عشره والباقي للمضارب وقد طعن عيسى رحمه الله في هذا الجواب فقال هو خطأ لان الباقي بعد الالف الذي استوفاهما رب المال كله ربح بينهما نصفان فلا يكون حصة المضارب من الولد خاصة ولكن المضارب يضمن نصف ما بقي من نصف قيمة الام ونصف العقر واستسي الولد في نصف قيمته واستشهد بالمسئلة التي ذكرها في آخر الباب فانه خرجها علي هذا الوجه فقال تلك صحيحة وهي تنقض هذه المسئلة فقال مشايخنا رحمهم الله ما ذكره عيسى هو القياس ولاكن ما ذكره محمد رحمه الله نوع استحسان وانما أخذ به هنا لزيادة العتق في الولد فأما لو سلكنا طريق القياس لم يعتق الولد مجازا الا بصفة واذا صرنا الي ما ذكره محمد رحمه الله يعتق من الولد ثلاثة ارباعه ورابع عشره مجازا ومبني العقد علي الغلبة والسراية فيترجح الطريق الذي فيها تكثير العتق

ثم الفرق بين هذه المسئلة وبين تلك يتناهى آخر الباب ولو كان المضارب مـمـرا لا يقدر على الاداء فاراد رب المال أن يستسعى الجارية في رأس ماله وحصته من الربح لم يكن له ذلك لان ذلك دين على المضارب ولا سعاية على أم الولد في دين مولاه وان اراد أن يستسعى الولد كان له ذلك في الالف وخمسمائة ألف درهم رأس ماله وخمسمائة حصته من الربح في الولد لان نصيب المضارب من الولد وهو الربع عتق بالدعوى فعليه السعاية في نصيب رأس المال وهو ثلاثة أرباعه وهذا لان الولد يعتق بإداء السعاية والاستسعاء لتتيم العتق صحيح فاما أم الولد فلا تعتق بإداء السعاية فلماذا لا يلزمها السعاية في دين مولاه ثم لرب المال ثلاثة أرباع ولأولاد الولد لان هذا القدر عتق على ملكه بإداء السعاية اليه ويرجع على المضارب بنصف قيمة الام ونصف المقد لانها مع عقرها كله ربح فيسقط عن المضارب حصته من ذلك ويغرم حصته رب المال فاذا أدى ذلك الى رب المال فاراد الولد أن يرجع بشئ مما سعى فيه على واحد منهما لم يكن له ذلك لان عوض ماسعى فيه قد حصل له وهو ذلك القدر من رقبته ولو كانت المضارب حين اشترى الجارية بالالف وهي تساوى ألفا فولدت ولدا يساوي ألفا فلم يدعه ولكنه ادعاه رب المال فهو ابنة والام أم ولده ولا يغرم للمضارب شيئا من عقر ولا قيمة جارية لان الجارية كلها مملوك لرب المال اذ لا فضل فيها على رأس المال فاستيلاده حصل في خالص ملكه وذلك نقض منه للمضاربة بمنزلة ما لو استردها بالاعتاق فلم يلزمه عقرها وقد علق الولد حر الاصل ولا شئ للمضارب قبله من قيمتها ولا من قيمة ولدها وكذلك لو كان الولد يساوى ألفين لان نسبه ثبت من وقت العلوق وانما علق حر الاصل فلا معتبر بقيمته قلت أو كثرت ولو كانت الام تساوى ألفين غرم ربع قيمتها وثمان عقرها للمضارب لان حين استولدها كان الربع منها للمضارب فيغرم له ربع قيمتها وقد لزمه ربع عقرها أيضا باعتبار ملك المضارب اكن هذا الربع من القدر ربح بينهما نصفان فتسقط حصته من ذلك ويغرم حصته المضارب وهو ثمن عقرها ولا ضمان عليه في الولد لانه علق حر الاصل فان أصل العلوق حصل في ملكه فتستد دعواه الى تلك الحالة ويكون الولد حر الاصل ولو كان المضارب هو لذي وطئ الجارية وقيمتها ألفان فجاءت بولد فادعاه المضارب بعد ما ولده وقيمه ألف درهم فالولد ولد المضارب لانه كان مالكا لربها حين استولدها وذلك يكفي لثبوت نسب الولد بالدعوى ولا ضمان عليه فيه وهو عبد لانه لا يملك شيئا من الولد فانه

لأفضل في قيمته على رأس المال ولو اشترى المضارب ابنا معروفا له بمال المضاربة ولا فضل
 فيه على رأس المال لم يمتق عليه فكذلك اذا ثبت النسب بدعواه ويغرم لرب المال ثلاثة ارباع
 قيمة الجارية لان نصيبه منها صار ام ولد له وصار به متملكا نصيب رب المال وهو ثلاثة
 ارباعها فلماذا يغرم ثلاثة ارباع قيمتها ويغرم له ثلاثة اثمان المقر ولكن ذلك ربح كله فيسقط
 نصف حصة المضارب ويضمن لرب المال حصته من ذلك وهو ثلاثة اثمان عقرها فاذا قبض
 رب المال ذلك عتق نصف الولد لان اولد صار رجلا كله فيعتق نصيب المضارب منه وهو
 النصف ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب فيه لان العتق حصل حكما
 بحدوث ما كره فيه ولا يقال كان ينبغي أن يكون الولد حرا لاصل كما في جانب رب المال لان
 رب المال صار ناقضا للمضاربة باسترداد رأس المال عنه عند الاستيلاد والمضارب لا يتمكن من
 ذلك فلا يسلم له شيء من الربح ما لم يسلم رأس المال لرب المال فلماذا كان الولد رقيقا وانما يمتق
 اذا سلم رأس المال لرب المال ولو كانت الجارية تساوي ألفا فولدت ولدا يساوي ألفا فادعاه
 المضارب فقرمه رب المال المقر وهو مائة درهم وأخذها صارت الجارية أم ولد للمضارب
 ويعتق الولد ويثبت نسبه لظهور الفضل في قيمة كل واحد منهما على ما بقي من رأس المال
 ويضمن المضارب من قيمة الام تسعمائة وخمسين درهما تسعمائة ما بقي من رأس المال وخمسون
 حصة رب المال من المائة التي هي ربح في الجارية فاذا قبضها رب المال عتق نصف الولد من
 المضارب ويسعى في نصف قيمته لرب المال وولاؤه بينهما نصفان لان الولد كله ربح بينهما
 نصفين وهذه هي المسألة التي استشهد بها عيسى رحمه الله والفرق بينها وبين الاول على
 جواب الكتاب من وجهين أحدهما أن في هذا الموضع سبب عتق الولد اشترك فيه المضارب
 ورب المال فلماذا لا يجمع نصيب المضارب من الربح في الولد كله وهما لا يصنع لرب المال
 في السبب الموجب للعتق في الولد وانما السبب ظهور الفضل في قيمته على رأس المال فلماذا
 يجمع جميع نصيب المضارب من الربح في الولد لدفع الضرر عن رب المال بوصوله الى جميع
 نصيبه بالتضمنين في الحال والثاني أن الجمع هناك لتغليب العتق وذلك لا يقوى هناك لان
 تفاوت ما بين الجمع والتفريق نصف عشر الولد فالربح من الجارية قدر المائة وان جملنا ذلك
 كله لرب المال لا يزداد العتق للولد الا بقدر نصف العشر وذلك قليل فلماذا لم يشتغل بالجمع
 هنا وان كان المضارب معسرا وقد أدى المقر لرب المال أن يستسعى الولد بتسعمائة وخمسين

درهما تسعة بقية رأس ماله لانه لا وجه لاستسعاء الجارية في ذلك فانها ام ولد فلا يلزمها السماية في دين مولاهما ولكن يستسمى الولد في ذلك ليعتق ثم المائة الباقية منه ربح فيسمى لرب المال في نصفها ويكون لرب المال من الولد تسعة أعشاره ونصف عشره ويكون له نصف قيمة الام ديناً على المضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله لان الام صارت ربها كلها وانما يضمن المضارب لرب المال مقدار حصته منها بالاستيلاء وذلك النصف والله أعلم

باب جناية العبد في المضاربة والجناية عليه

(قال رحمه الله) رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى وباع وربح ثم اشترى بعضها عبداً يساوي ألفاً فقتله رجل عمداً فلا قصاص فيه لاشتباه المتوفى لان في الحال العبد كله مشغول برأس المال فالقصاص لرب المال دون المضارب وباعتبار المال المضارب شريك لان رب المال باستيفاء القصاص لا يصير مستوفياً رأس ماله فان القصاص ليس بمال فلا بد أن يستوفى ما بقي من المال بحساب رأس المال واذا استوفى ذلك ظهر في العبد فضل على ما بقي من رأس المال فيكون المضارب شريكاً بقدر حصته من الربح وليس لاحد الشريكين أن يتفرد باستيفاء القصاص فان قيل كان ينبغي أن يجتمعا في استيفاء القصاص قلنا هذا غير ممكن أيضاً فان المضارب يصير مستوفياً لنفسه شيئاً قبل أن يصل الى رب المال كمال رأس ماله وذلك لا يجوز وبه فارق العبد المرهون اذا قتل عمداً واجتمع الراهن والمرتهن في استيفاء القصاص فان لهما ذلك في قول أبي حنيفة وأحد الروايتين عن أبي يوسف رحمهما الله وفي قول محمد رحمه الله وهو أحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله ليس لهما ذلك لان حق المرتهن مع حق الراهن فيه بمنزلة حق المضارب مع حق رب المال هنا والفرق بينهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف ان هناك الحق لا يعدو هما وليس في اجتماعهما على استيفاء القصاص ما يتضمن مخالفة حكم الشرع بل مالية الرهن تصوير تأوية به ويسقط الدين وذلك مستقيم بتراضيهما وهنا في اجتماعهما على الاستيفاء سلامة شيء للمضارب قبل وصول كمال رأس المال الى رب المال . بوضعه ان هناك الراهن هو المالك لجميع العبد في الحال والمآل والمرتهن حق فيشترط رضاه ليمكن المالك من استيفاء القصاص وهنا المالك رب المال في الحال وباعتبار المآل المضارب شريك في المآل وهو نظير المكاتب اذا قتل عن وفاء وله وارث سوى المولى لا يجب القصاص

لاشتباه المستحق ولو كان المضارب اشترى بالالف المضاربة عبدا يساوي ألف درهم فقتله رجل عمدا فالتقصاص واجب لرب المال لان العبد قتل على ملكه ولا شركة للغير فيه باعتبار الحال والمال اذ لا فضل في المال على رأس المال فيجب التقصاص له على القاتل وقد خرج العبد عن المضاربة لان التقصاص الواجب ليس بمال وقد صار مال المضاربة بمال لا يتأني فيه التصرف يباع ولا شراء فلماذا يخرج من المضاربة كما لو أعتقه رب المال فان صالحه على ألف درهم كانت لرب المال من رأس ماله وان صالحه على ألفي درهم استوفى رب المال من ذلك رأس ماله وما بقي بمنزلة الربح بينهما على ما اشترطا لان القود الواجب كان مثالا لمال المضاربة وقد صار ذلك القود بالصلح مالا والمال عوض عن ذلك القود وحكم العوض حكم المعوض الا أنه كان لا يظهر حق المضارب في القود لانه ليس بمال والربح لا يظهر مالم يصل رأس المال الى رب المال فأما هنا العوض مال فيظهر نصيب المضارب فيه اذا وصل رب المال رأس ماله وهو نظير الموصى له بالثلث لاحق له في التقصاص فان وقع الصلح عنه على مال ثبت فيه حق الموصى له ولو كان المضارب اشترى العبد بالف المضاربة وهو يساوي ألفين فقتله رجل عمدا فلاقصاص عليه وان اجتمع على طلبه رب المال والمضارب لان رب المال لا ينفرد باستيفاء التقصاص هنا للشركة التي كانت للمضارب في العبد حين قتل ولا يجوز أن يجتمعا على الاستيفاء لان رب المال باستيفاء التقصاص لا يصير مستوفيا رأس ماله فيؤدي الى أن يستوفى المضارب شيئا لنفسه قبل أن يصل الى رب المال رأس ماله فلماذا لا يجب التقصاص أصلا ومتى تذر ايجاب النصاص في العمد المحض يجب بدل المقتول في مال القاتل وبدل المقتول قيمته هنا فيأخذ المضارب قيمة العبد من القاتل في ماله في ثلاث سنين لان وجوب المال بنفس القتل فيكون مؤجلا وان كانت العاقلة لا تعقله اكونه عمدا كالأب اذا قتل ابنه عمدا ثم هذه القيمة على المضاربة يشتري بها ويبيع بمنزلة ماله غصب العبد غاصب وتلف في يده ولو كانت قيمته ألف درهم أو أقل فقتل العبد رجلا عمدا فادعى ذلك أولياؤه على العبد وأقاموا عليه البينة بذلك والمضارب حاضر ورب المال غائب لم يقض على العبد بالتقصاص حتى يحضر رب المال وكذا ان حضر رب المال والمضارب غائب لم يقض بالتقصاص حتى يحضر المضارب لان الملك لرب المال واليد للمضارب وهي يد مستحقة له (ألا ترى) أنه يتمكن من التصرف باعتبارها على وجه لا يملك رب المال نهيه عن ذلك فنزل هو منزلة المالك

واشترط حضور المالك في القضاء بالينة على العبد بالقود قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي
 قول أبي يوسف الآخر لا يشترط ذلك لأن العبد في حكم دمه مبقى على أصل الحرية وعندهما
 للمولى حق الطعن في الشهود فلا يجوز تفويت ذلك الحق عليه بالقضاء بالينة حال غيبته وقد
 بينا المسئلة في الآبق فخل غيبة المضارب عن الخلاف أيضا ولا خلاف أن العبد لو أقر بالقتل
 عمدا فإنه يقضي عليه بالفود حضرا أو لم يحضر إلا أن الإقرار ملزم بنفسه وليس لها حق الطعن
 في إقراره ولو أقر العبد بذلك وبما حضران يكذباه فيه والمقتول وليان فمعا أحدهما فإن
 حق ولي الآخر باطل لأن صحة إقراره باعتبار أن المستحق به دمه وهو خالص حقه وبعد
 عفو أحد الوليين المستحق للآخر هو المال وإقراره في استحقاق الملك والمالية على مولاه
 باطل كما لو أقر بجناية خطأ وكذلك لو كان المضارب صدقة لأن العبد كله مشغول برأس المال
 فالمضارب فيه كالأجنبي وباعتبار اليد لا ينفذ إقراره كالمترهن إذا أقر بذلك على المرحوم فإن
 كان في العبد فضل قليل له ادفع نصف حصتك إلى الولي الذي لم يعف وأفده لأنه ملك
 حصته من الفضل ولو أقر فيه بجناية خطأ خوطب بالدفع أو الفداء وكذلك بجناية العمد
 بعد عفو أحد الوليين في أصيب الآخر فذا احتال أحدهما بطأت المضاربة لأنه لو اختار
 الدفع فقد صار مملكه ذلك القدر من جهة نفسه لا على وجه التصرف في مال المضاربة وإن
 اختار الفداء فقد سلم له ذلك القدر بما أدى من الفداء وذلك يبطن عقد المضاربة فيه وإذا بطل
 حكم المضارب في بعض رأس المال بطل في كله مما أخذ رب المال من العبد قدر رأس ماله
 وحصته من الربح وتأخذ المضارب نصف حصته الذي بقي ولو لم يكن في دفعه إلا اثبات
 الشركة للغير في مال المضاربة كان ذلك مبطلا للمضاربة ولو كان المضارب أنكر ما أقربه
 العبد وأقر به رب المال وقبته ألف أو أقل قيل لرب المال ادفع نصفه أو أفده بنصف الدية
 لأن العبد كله مملوك لرب المال فأقراره عليه بالجناية الموجبة للمال صحيح فإن دفعه كان
 النصف الباقي على المضاربة ورأس المال فيه خمسمائة لأنه في حق المضارب صار هو مستوفيا
 نصفه بأدفع فيكون ذلك محسوبا عليه من رأس ماله وإن كانت قيمته أقل من ألف طرح من
 الألف قدر قيمة ما استهلك رب المال من العبد بالدفع ورأس ماله ما وراء ذلك والباقي على
 المضاربة بتمكن المضارب من التصرف فيه وأو كانت قيمته ألفي درهم صدق رب المال على
 حصته من ذلك وهو ثلاثة أرباع العبد فيقال له ادفع نصف حصتك أو أفده ويسلم لرب المال

الدفع دفعاه وليس لهما شيء وان اختارا الفداء فالقضاء عليهما ارباعا على قدر ملكهما فيه وقد خرج العبد من المضاربة وليس للمضارب بيع نصيب رب المال منه لانه انما سلم له بما أدى من الفداء والمضارب قد رضي بفوات يده وحقه فيه حين أبي الفداء في حصة رب المال فان اختار رب المال الفداء واختار المضارب الدفع فكل واحد منهما يختص بملك نصيبه وله ما اختار في نصيبه من دفع أو فداء وقد وقعت القسمة بينهما وخرج العبد من المضاربة لان رب المال ان دفع نصيبه وفدى المضارب نصيبه فقد تميز نصيب أحدهما من الآخر وكذلك ان كان المضارب دفع نصيبه وتميز نصيب أحدهما من نصيب الآخر لا يكون الا بعد القسمة فلمذا جعل ذلك قسمة بينهما وإبطالا للمضاربة ولان بالتخير في حق كل واحد ثبت في نصيبه حكم ليس ذلك من حكم المضاربة فيتضمن ذلك بطلان المضاربة بينهما والله أعلم

باب ما يجوز للمضارب أن يفعله وما لا يجوز

(قال رحمه الله) واذا اشترى المضارب بالف المضاربة عبدا أو أمة ليس له أن يزوج واحدا منها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي قول أبي يوسف رحمه الله يزوج الأمة ولا يزوج العبد لان في تزويج الأمة اكتساب المال واسقاط نفقتها من مال المضاربة وذلك بمنزلة بيعها واجارتها وتزويج العبد اضرار لا منفعة فيه للمضاربة ولهما أن المضارب فوض اليه التجارة في هذا المال والتزويج ليس من التجارة فان التجار ما اعتادوه ولم نعرف في موضع من البلدان سوقا معدا للتزويج وفيما ليس بتجارة المضارب كغيره من الاجانب (ألا ترى) انه لا يكتب لان الكتابة ليست بتجارة وان كان فيها اكتساب المال فكذلك تزويج الأمة وان كاتب عبدا من المضاربة ولا فضل في قيمته على رأس المال فادي الكتابة فهو عبد لانه لو أعتقه كان عتقه باطلا فكذلك اذا استوفى منه بدل الكتابة وما أداه فهو من المضاربة لانه كسب عند المضاربة والكسب يتبع الاصل فاذا كان المكتسب على المضاربة فكذلك كسبه واذا كان كاتبه وفيه فضل على رأس المال فالكتابة أيضا باطلة لانه لا يمكن تنفيذها على المضاربة فانها ليست بتجارة ولا يمكن تنفيذها في نصيب نفسه باعتبار ملكه لان ذلك القدر يخرج من المضاربة فيؤدي الى سلامة شيء للمضارب قبل وصول رأس المال الى رب المال ثم هذا عبد مشترك بينهما وأحد الشريكين اذا كاتب فلا آخر أن يفسخ الكتابة لدفع الضرر عن نفسه

فهنا للمولى أن يبطل الكتابة أيضا فان لم يبطلها حتى أدى البذل عتق نصيب المضارب منه
 لانه كان علق عتقه بالاداء فعند استيفاء البذل منه يصير كالمعتق اياه واعتاق المضارب
 في نصيب نفسه صحيح اذا كان في العبد فضل على رأس المال ثم حصة نصيب المضارب من
 المكاتب وهو الربع يسلم له وما وراء ذلك كسب ثلاثة أرباعه فيكون على المضارب يستوفي
 رب المال منه رأس المال وما بقي بعد ذلك اقتسماء على الشرط في الربح ثم رب المال بالخيار في
 قول أبي حنيفة رحمه الله ان شاء ضمن المضارب ان كان موسرا نصف قيمة العبد اذا كانت
 المضاربة بالنصف وان شاء استنسى العبد وان شاء أعتقه لانه لما وصل الى رب المال رأس
 المال بقي العبد كله وبما فيكون بينهما نصفين وقد عتق نصيب المضارب منه باعتاقه وهو موسر
 فيكون للثالث ثلاث خيارات كما هو أصل أبي حنيفة ولو كان المضارب أعتقه على ألقى درهم
 ولا فضل في قيمته على رأس المال فعتقه باطل لانه لا يملك اعتاق شيء منه بغير عوض
 لانعدام ملكه في شيء من الرقبة فكذلك لا يملك الاعتاق بعوض وان كان فيه فضل عتق
 نصيبه منه بحصته من المال الذي أعتقه عليه لانه في حصته يملك الاعتاق بغير عوض فيملك
 الاعتاق بعوض وشرط العتق قبول العبد جميع العوض وقد وجد وسلم تلك الحصة له
 ورب المال بالخيار وان كان المضارب موسرا بين التضمين والاستسعاء والاعتاق . واذا دفع
 الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة فاشتري ببعضها عبدا فرهنه المضارب بدين عليه من
 غير المضاربة لم يحز كان في العبد فضل على رأس المال أو لم يكن لانه صرف مال المضاربة
 الى حاجة نفسه والرهن نقيض الاستيفاء وليس له أن يوفي دين نفسه بمال المضاربة قبل
 القسمة فكذلك لا يرهن به فان رهنه بدين من المضاربة وفيه فضل أو ليس فيه فضل فالرهن
 جائز لانه يملك ايفاء دين المضاربة بمال المضاربة فيملك الرهن أيضا وهذا لانه من
 صنيع التجار والمضارب فيما هو من صنيع التجار بمنزلة المالك ولو لم يرهنه ولكن العبد
 استهلك مالا لرجل أو قتل دابة فباعه المضارب في ذلك دون حضور رب المال أو
 دفعه اليهم بدينهم أو قضى الدين عنه من مال المضاربة فذلك جائز لان ما فعله من صنيع
 التجار أما البيع فلا يشكل وكذلك قضاء الدين عنه لان فيه تخلص المالية فيكون بمنزلة
 فكالك الرهن بقضاء الدين وهذا بخلاف جنايته في بى آدم فان موجب الجناية الدفع أو
 العداء وليس ذلك من التجارة فليس تستند المضاربة به ولو أذن المضارب لهذا العبد في

التجارة ولم يقل له رب المال في المضاربة اعمل برأيك جاز ذلك على رب المال لان الاذن في التجارة من التجارة وبمطلق العقد يملك المضارب ما هو من التجارة في مال المضاربة مطلقا فان اشترى السد عبدا من تجارته فجنى عبده جناية لم يكن للعبد ان يدفعه ولا يفديه حتى يحضر رب المال والمضارب وهذا بخلاف العبد المأذون من جهة مولاه اذا اشترى عبدا فجنى جناية ذر للمأذون أن يدفعه ويفديه لان هناك العبد استغناء الاذن ممن يخاطب بموجب جنايته فكذلك هو بعد انفكك الحجر يخاطب بموجب جناية عبده فيخير بين الدفع والقضاء وأما عبد المضاربة فاستعداد الاذن من جهة من لا يكون مخاطبا بموجب جنايته وكذلك هو لا يكون مخاطبا بموجب جناية عبده في الدفع أو القضاء قبل حضور رب المال والمضارب وهذا لان المأذون من جهة المضارب لا يكون أحسن حالا في التجارة من المضارب فإذا كان المضارب لا يتفرّد بدفع عبد المضاربة بالجناية ولا بالقضاء من مال المضاربة قل أن يحضر رب المال فكذلك المأذون من جهة لان كسب هذا المأذون مال المضاربة لنفسه وإذا دفع الرجل مال ابنه تصغير مضاربة بالمعروف أو بأقل أو بأكثر فهو جائز لانه مأور بقربان ماله بالأحسن وقد يكون الاحسن هذا فقد لا يجد من يحتسب بالتصرف في ماله ولا يتفرغ لذلك لكثرة أشغاله وان استأجر من يتصرف في ماله وحب الاجر حصل الربح أو لم يحصل فمكّن تمنع له حره يصح ان يعمل المتصرف شريكا في الربح التابع في استقراره حصل له نصيب منه من الربح لا يتم له شيء الا شيئا ان لم يحصل الربح كدمات وخساره لنفسه في مضاربة بالارزاق متغيرة متغيرة في هذا بين ذيه شوق على ماله من الاجنبي ويكون ان عبده مخير في فرق ما يكون عند الاجنبي وهو أخذ الادب لان التصغير مال رجل مضاربة بالمعروف في الربح لا بد من فسخ الادب فربح وربح بين رب المال والمضارب انما هو شريك في الربح لان الربح في المضاربة يستوجب بالعمل وإذا كان الربح مشروطا في الادب فبالادب يكون الربح وهذا لان العمل يتناهى وهو انما هو من ماله نفسه ولا يكون شريكا في الربح فكنت الاضافة الى الابن لقوا إذا كان نعمة مشروطة في الادب وكان مثله يشتري ويبيع فأخذه الابن أن يشتري به نعمة ويبيع ويبيع انما هو في جرة الربح بين رب المال والابن نفسه ولا بد ممن يملك التصرف عند ذلك في التجارة والادب فائتبه عما من عهده لتجارة وفيما هو

لا يمكنه من الربا والتصرف في الخمر فكان دفعه اليهما مضاربة كالدفع الى المسلمين ولا ينبغي للمضارب ولا لرب المال ان يطأ جارية اشتراها للمضاربة كان فيها فضل على رأس المال أو لم يكن ولا يقبلها ولا يلمسها لانه ان لم يكن فيها فضل فهي ملك رب المال ليست بزوجة للمضارب ولا بملك يمين ولكن للمضارب فيها حق نسبة الملك حتى ان رب المال لا يملك أخذها منه ولا نهى المضارب عن التصرف فيها فكان المضارب ممنوعا عن التصرف والتي يختص بالملك فيها والوطء ودواعيه من هذه الجملة وكان رب المال ممنوعا من ذلك لقيام حق المضارب فيها وفي المضاربة الصغيرة قال اذا لم يكن فيها فضل فاحب الى أن لا يطأها رب المال ولا يعرض لها بشئ من هذا ولو فعل لم يكن آثما فيه لانه خالص ملكه وحق المضارب في المالة وحل الوطء يبنى على ملك المتعة وانما يستفاد ذلك بملك الرقبة دون ملك المالة وان كان فيها فضل فهي بمنزلة جارية مشتركة بين اثنين فلا يحل لواحد منهما أن يطأها لان حل الوطء يبنى على ملك المتعة وانما يستفاد ذلك بكمال ملك الرقبة وبعض العلة لا يثبت شيء من الحكم ولو زوجها رب المال من المضارب فان كان فيها فضل فالنكاح باطل لان المضارب يملك مقدار حصته منها وملك جزء منها كملك جميع الرقبة في المنع من النكاح ابتداء وبقاء واذا بطل النكاح بقيت على المضاربة كما كانت وان لم يكن فيها فضل جاز النكاح كما لو زوجها من أجنبي آخر لان ولاية التزويج تستفاد بملك الرقبة كولاية الاعتاق ولو أعتقها رب المال أو دبرها نفذ ذلك منه فكذلك اذا زوجها وقد خرجت من المضاربة لان التزويج ليس من التجارة وتنفيذ المولى فيها تصرفا ليس من التجارة بل يكون اخراجا لها من المضاربة فليس للمضارب أن يبيعها بعد ذلك (ألا ترى) أن المولى لو زوج أمته من كسب عبده المأذون ولا دين عليه من المأذون أو غيره جاز النكاح وخرجت الجارية من التجارة حتى لا يملك المأذون بيعها بعد ذلك فكذلك المضارب واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارية ثم أشهد بعد ذلك أنه اشتراها لنفسه شراء مستقلا بمثل ذلك المال أو برمح وكان رب المال أذن له أن يعمل فيه برأيه أو لم يأذن فان شراؤه لنفسه باطل ولا ينبغي له أن يطأها وهي على المضاربة على حالها لانه يشتري من نفسه لنفسه وأحد لا يملك ذلك غير الاب في حق ولده الصغير وهذا المعنى يضاد الاحكام وان كان حين اشتراها بمال المضاربة أشهد أنه يشتريها لنفسه فان كان رب المال أذن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو

ضامن لرب المال ما نقد لانه قضى بمال المضاربة دين نفسه فان ثمن ما اشترى لنفسه يكون عليه وان كان رب المال لم يأذن له في ذلك فالجارية على المضاربة لانه أضاف الشراء الى مال المضاربة وهو لا يملك التصرف في مال المضاربة الا للمضاربة والمأمور بالتصرف لا يمتثل نفسه في موافقته أمر الأمر كالوكيل بشراء شيء بعينه اذا اشترى ذلك الشيء لنفسه يكون مستريا لرب المال لانه يريد عزل نفسه في موافقة أمر الأمر فاما اذا كان أذن له في ذلك فيتمكن من التصرف في هذا المال الا للمضاربة ويصير رب المال بهذا الاذن كالقرض للمال منه ان اشترى به لنفسه وان كان اشتراها على المضاربة وفيها فضل فأراد المضارب أن يأخذها لنفسه فباعها اياه رب المال ببيع فذلك جائز ويستوفي رب المال من ذلك رأس ماله وحصته من الربح وقد خرج المال من المضاربة لان رب المال لو باعها من غيره برضاه جاز فكذلك اذا باعها منه وأكثر ما فيه ان للمضارب فيها شركة وشراء أحد الشريكين من صاحبه جائز في نصيبه ثم قد خرج المال من المضاربة لانه حين اشتراها لنفسه فقد تحول حكم المضاربة الى ثمنها والتمن مضمون في ذمة المضارب ومن شرط المضاربة كون المال أمانة في يد المضارب فاذا صار مضمونا عليه بطلت المضاربة ولو كان رب المال أراد أخذ الجارية لنفسه فباعها اياه المضارب بزيادة على رأس المال فهو جائز عندنا وهو قول زفر لا يجوز لان الملك فيها لرب المال حقيقة وللمضارب فيها حق وبيع الحق لا يجوز ولنا ان هذا تصرف مفيد لانه يخرج به من المضاربة ما كان فيها ويدخل به في المضاربة ما لم يكن فيها وهو الثمن ومبنى التصرفات الشرعية على الفائدة فتى كان مفيدا كان صحيحا كالمولي اذا اشترى عبدا من عبده المأذون المديون ويكون الثمن هنا على المضاربة لان شرط المضاربة ما انعدم بصيرورة الثمن دينا في ذمة رب المال فان المينة شرط ابتداء المضاربة فأما في حالة البقاء في ذمة رب المال وكونه في ذمة أجنبي آخر فسواء بخلاف الاول فيكون المال أمانة في يد المضارب بشرط بقاء العقد وابتدائه فاذا صار مضمونا عليه قلنا بأن المضاربة تبطل واذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة بالنصف فارتد المضارب أو دفعه اليه بعد ما ارتد ثم اشترى وباع فربح أو وضع ثم قتل على رده أو مات أو قتل بدار الحرب جاز جميع ما فعل من ذلك والربح بينهما على ما اشترطا لان نوقف تصرفاته عند أبي حنيفة رحمه الله لتعلق حق ورثته بماله أو لتوقف ملكه باعتبار نوقف نفسه وهذا المعنى لا يوجب تصرفه في مال المضاربة لانه نائب فيه عن رب المال وهو

القاضي بلحاظه لا ينفذ ذلك التصرف على المضاربة بعد ما نفذ على المضارب نفسه كما لو مات حقيقة فإن كان لم يقض القاضي بلحاظه فهو كما لو غاب ثم رجع قبل اللحق بداء الحرب وأسلم فينفذ جميع ذلك على المضاربة ولو كان لرب المال امرأة مرتدة كان جميع ذلك جائزا على المضاربة ان أسلمت أو لم تسلم لأنها تملك التصرف بعد الردة فكذلك ينفذ تصرف المضارب لها بعد ردها . وإذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة بالنصف فارتد رب المال ولحق بداء الحرب فلم يقض في ماله بشئ حتى رجع مسلما وقد اشترى المضارب بالمال أو باع ورب المال في دار الحرب فذلك كله جائز على المضاربة لأن اللحق بداء الحرب اذا لم يتصل به قضاء القاضي بمنزلة الغيبة ولو كان المضارب هو الذي ارتد ولحق بداء الحرب واشترى به في دار الحرب وباع ثم رجع بالمال مسلما فإن له جميع ما اشترى وباع من ذلك ولا ضمان عليه في المال لانه لما لحق بالمال دار الحرب فقد تم استيلاؤه عليها لانه حربي أدخل مال المسلم دار الحرب بغير رضاه وهذا الاستيلاء يوجب الملك له في المال فتصرفه بعد ذلك لنفسه لا للمضاربة ولا ضمان عليه في المال لانه صار مستوليا مخالفا بعد الاحراز بداء الحرب ولو استهلك بعد ذلك لم يكن عليه ضمان لأن الموجب للتقوم في هذا المال كان هو الاحراز بداء الحرب لا سلام وقد انقطع ذلك (ألا ترى) انه لو لحق مرتدا ثم عاد فاخذ المال فاستهلكه لم يكن عليه ضمان فكذلك اذا أدخله مع نفسه في دار الحرب واذا دفع الرجل الى الرجل ألف درهم مضاربة فاشترى بها ثم ارتد رب المال ولحق بداء الحرب أو قتل مرتدا ثم باع المضارب العرض جاز يبعه على المضاربة لانه لو مات رب المال حقيقة كان للمضارب يبيع العروض بعد ذلك فكذلك اذا قتل أو مات مرتدا وان كان المال في يده دراهم لم يكن له ان يشتري بها شأ اعتبارا للموت الحكمي بالموت الحقيقي وان كانت دنائير فليس له أن يشتري بها عين الدراهم . ان كان غيرها كان له أن يدهم بما بداله حتى يصبر في يده دراهم أو دنائير واذا دخل الحربي اليها بآمان فدفع اليه مسلم . الا مضاربة بالنصف فاودعه الحربي مسلما ثم رجع الى دار الحرب ثم دخل اليه بعد ذلك بآمان وأخذ المال من المستودع فاشترى به وباع فهو عامل لنفسه ويضمن رب المال رأس ماله لانه لما عاد الى دار الحرب التحق بحربي لم يكن في دارنا قط وذلك ينافي عقد المضاربة بينه وبين المسلم لأن ما هو أقوى من المضاربة وهو عصمة لنكاح منقطع بقاء الدارين حقيقة وحكما فانقطاع المضاربة بهذا السبب أولى فإذا

بطلت المضاربة كان هو في التصرف غاصبا ضامنا لرب المال رأس ماله ولو ان الحربي دخل
 بالمال دار الحرب فاشترى به وباع هناك فهو له ولا ضمان عليه لانه صار مستوليا على المال
 حين دخل دار الحرب بغير اذن رب المال وتم احرازه لها فيكون متسلكا متصرفا فيه لنفسه
 وبعد الاسلام هو غير ضامن لما يملكه على المسلم بالاستيلاء وان كان رب المال اذن له في
 ان يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني استحسن ان اجيز ذلك على المضاربة
 واجعل الربح بينهما على ما اشترطا ان اسلم اهل الدار ورجع المضارب الى دار الاسلام مسلما
 او معاهدا او بامان وفي القياس هو متصرف لنفسه لان المنافي للمضاربة قد تحقق برجوعه
 الى دار الحرب وان كان باذن رب المال بعد تحقق المنافي لا يمكن تنفيذ تصرفه على المضاربة
 فيكون متصرفا لنفسه بطريق الاستيلاء على المال ووجه الاستحسان انه ما دخل دار الحرب
 الا ممتثلا امر رب المال ولا يكون مستوليا على ماله فيما يكون ممتثلا فيه امره واذا انعدم
 الاستيلاء كان تصرفه في دار الحرب وفي دار الاسلام سواء (الا ترى) ان رب المال لو
 بعث بماله اليه ليتصرف فيه له جاز وتكون اوديعة في ذلك التصرف على رب المال والربح له
 فكذلك اذا ادخله مع نفسه باذن رب المال وان ظهر المسلمون على تلك الدار والمال في يد
 المضارب فربح فيه واشترى عرضا فيه فضل او لا مضى فيه قال رب المال يستوفى من المضاربة
 رأس ماله وحصة من الربح ما بقي فهو في المسلمين لان الباقى حصة لحربي والحق صار في
 جميع اوله ما قرر رأس ماله وحصة من الربح فهو حق رب ماله رب المال مسلم ما
 مصون عن الاغتنام كنفسه وقيل هذا قول أبي حنيفة فاما عندهما فينبغي ان يكون جمع المالكين
 في دار الحرب في يد الحربي ولا حرمة ليد وأصل الخلاف في مسلم اودع ماله عند حربي
 في دار الحرب ثم خرج الى دار الاسلام ثم ظهر المسلمون على الدار فعند أبي حنيفة هذا
 ومالو اودعه عند مسلم او ذى سواء فلا يكون فيا وعند أبي يوسف ومحمد يد المودع على
 اوديعة لا تكون اقوى من يده على مال نفسه ويد الحربي على مال نفسه لا تكون دافعة للاغتنام
 فكذلك يده على اوديعة واذا دخل الحريان دار الاسلام بامان فدفعا أحدهما الى صاحبه
 مالا مضاربة بالنصف ثم دخلا أحدهما دار الحرب لم تنقص المضاربة لاهما من أهل دار
 الحرب والذي بقي منهما في دار الاسلام كانه في دار الحرب حكما (الا ترى) انه يتمكن من
 الرجوع الى دار الحرب وان زوجته التي في دار الحرب لا تبين منه فائدة من المضاربة بين المسلم

والحربي الراجع الى دار الحرب كان حكما لتباين الدارين وذلك غير موجود هنا ولو ان
أحد الحربيين دفع الى مسلم مالا مضاربة بالنصف ثم دخل المسلم دار الحرب لم تنتقض المضاربة
وكذلك ان كان المضارب ذميا لانه من أهل دار الاسلام فان دخل دار الحرب تاجرا حتى
لا تبين زوجته التي في دار الاسلام فيكون هذا السفر في حقه بمنزلة السفر الى ناحية أخرى
من دار الاسلام ولو دفع أحد الحربيين الى صاحبه مالا مضاربة على ان له من الربح درهما
والمضاربة فاسدة وهما في ذلك بمنزلة المسلمين والذميين لان المضاربة من المعاملات وقد
التزموا أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات حين دخلوا دارنا بامان للتجارة فما يفسدين
المسلمين يفسد بينهم الا التصرف في الخمر والتحذير وكذلك حكم المسلمين في المضاربة الفاسدة
في دار الحرب ودار الاسلام سواء لان المسلم ملتزم أحكام الاسلام حينما يكون فاذا دخل
المسلم والذمي دار الحرب بامان فدفع الى حربي مالا مضاربة بربح مائة درهم أو دفعه اليه
لحربي فهو جائز في قول أبي حنيفة ومحمد والريح بينهما على ما اشترطا حتى اذا لم يربح الا مائة
درهم فهي كلها لمن شرط له والوضيعة على رب المال وفي قول أبي يوسف رحمه الله المضاربة
فاسدة والمضارب أجبر مثله وحالهما في ذلك كحالهما في دار الاسلام وهو بناء على
مسئلة الربا فانه لا يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
خلافه لا أبي يوسف رحمه الله والمقود الفاسدة كلها في معنى لربا وان كان ربح أقل من مائة
درهم فذلك للمضارب ولا شيء على رب المال غيره لانه انما شرط له المائة من الربح فلا
يلزمه اداء شيء من محل آخر وهكذا ان لم يربح شيئا فلا شيء له على رب المال لان محس
حقه قد انعدم ولا وجه لاثبات الحق له في محل آخر لانعدام السبب واذا دفع المسلم
المستأمن في دار الحرب مالا مضاربة الى رجل قد أسلم هناك ولم يهاجر اليها ربح مائة درهم
وأخذ منه ذلك جاز على ما اشترطا في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله المضاربة فاسدة وهو بمنزلة لربا أيضا فان عند أبي حنيفة الذي أسلم ولم يهاجر
في حكم الربا كالخربي وعندهما كالتاجر المسلم في دار الحرب وقد بينا المسئلة في الف. ف. الله
ألم بالصواب

باب الشركة في المضاربة

(قال رحمه الله واذا دفع الرجل الى رجل مالا مضاربة ولم يقص به اعلم فيه رأيك فدمع

المضارب المال الى رجل وقال له اخلطه بمالك هذا أو بمالي ثم اعمل بهما جميعا فأخذه الرجل منه فلم يخلطه حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي أخذه منه لأنه بمنزلة لوديعة في يده مالم يخلطه وانضارب بمطلق العقد يملك الايداع والابضاع فلا يصير هو بالدفع مخالفا ولا اقباض بمجرد القبض منه غاصبا مالم يخلطه ولو كان رب المال حين دفع اليه المال مضاربة قال له شارك به فدفعه المضارب الى رجل مضاربة جازولا ضمان على واحد منهما فيه لان المضاربة في معنى الشركة فانه اشراك للمضارب في الربح وبمطلق العقد انما كان لا يملك الدفع مضاربة لمعنى الاشتراك للثاني في الربح (ألا ترى) أنه يملك الابضاع واستتجار الاجراء للتصرف فيه فاذا أذن له في الاشتراك كان ذلك اذنا له في الدفع مضاربة واذا اشترى الآخريه وباع فهو على المضاربة بمنزلة ما لو كان قال له رب المال اعمل فيه برأيتك ولم يدفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف ودفع اليه ألفا أخرى مضاربة بالثلث أيضا ولم يقل في واحد منهما اعمل فيه برأيتك فخلطهما تضارب قبل أن يعمل بشئ منهما ثم عمل فربح أو وضع فلا ضمان عليه والوضعية على رب المال لان المالك على ملك رب المال والمضارب أمين فيهما ولا أمين بخلط الامانة بعضها ببعض لا يصير ضمانا لان الخلط انما يكون موجبا للضمان باعتبار أن فيه معنى الاستهلاك لان رب المال أو معنى الشركة فيه وذلك لا يوجد اذا خلط بماله ماله فان ربح في المالكين ربحا قسما نصف الربح نصفين والنصف الآخر اثنان لان نصف الربح حصة الألف المدفوعة اليه مضاربة بالنصف والنصف الآخر حصة الألف المدفوعة اليه مضاربة بالثلث فما يكون من ربح كل واحد منهما بعد الخلط معتبر به قبل الخلط وان ربح في أحدهما ووضع في الآخر قبل أن يخلطهما فالربح بينهما على الشرط والوضعية على المال الآخر ولا يدخل أحد المالكين في المال الآخر ذكر هذا في كتاب المضاربة الصغيرة لان كل واحد من المالكين في يده يحكم عقد على حدة وهو مختص بحكمه وما لو كانا من جنسين مختلفين سواء في أن الوضعية التي تكون في أحدهما لا تعتبر كماله من ربح ماله الآخر لان خلطهما بعد ذلك صار ضمانا للمال الذي وضع فيه ولا ضمان عليه في مال الآخر لان صار شريكا في المال الذي ربح فيه بمقدار حصته من الربح فاما يخلط الذي وضع فيه بماله نفسه في مقدار حصته من الربح وذلك بموجب الضمان عليه فأما المال الذي ربح فيه فاما يخلطه بماله رب المال لان الذي وضع به كاله لرب المال وقد بينا أن خاط رب المال

بماله لا يكون موجبا للضمان على المضارب فان عمل بعد ذلك كان ربيع المال الذي كان وضعه للمضارب يتصدق به لانه بالضمان يملك ذلك المال فيملك ربحه أيضا ولكنه استفاده بكسب خيئت فيتصدق به وبيع المال الآخر بينهما على الشرط لانه أمين فيه ممثّل أمر رب المال في التصرف فيه ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة واشترى المضارب بها وبألف من ماله جارية ثم خلط الالفين قبل أن يتقدما بعد الشراء ثم تقدما فلا ضمان عليه لان حكم المضاربة بالشراء تحول من المال الى الجارية وتعين عليه قضاء ثمن الجارية بالالفين ووجود الخلط قبل النقد في هذا الوضع وعدمه سواء (ألا ترى) انه لا يملك أن يصرف الالف الى غيره بل عليه دفعها الى البائع مع الالف من عنده وفي حق البائع لا فرق بين أن يأخذ الالفين مختلطا أو غير مختلط والاختلاط الذي في الجارية يثبت حكما لاتحاد الصفقة وقد بينا أن المضارب لا يصير مخالفا ضامنا بمثل ذلك فان باعها بعد ذلك وقبض الثمن مختلطا فلا ضمان عليه فيه لانه بالبيع استوجب ثمن الكل جملة فلا اختلاط في الثمن حكمي بمنزلة الاختلاط في الجارية وله أن يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه على المضاربة حصة ما اشتري من الجارية بمال المضاربة ونصفه للمضارب حصة ما اشتري منها بمال نفسه وان قسم المضارب مال بغير محضر من رب المال قسمته باطلا لانه شريك مع رب المال في هذا المال وأحد الشريكين لا ينفرد بالقسمة من غير محضر من صاحبه لان القسمة للحيازة والافراز وذلك لا يتم بالواحد وانما يتحقق من اثنين ولو أن المضارب حين أخذ الالف المضاربة خلطها بالف من ماله قبل أن يشتري بها كان مشتريا لنفسه وهو ضامن للمال المضاربة لانه بالخلط بماله صار مستهلكا أو موجبا الشركة في مال المضاربة على حال لم يأمره به رب المال فيصير ضامنا وبعد ما صار ضامنا للمال لا تبقى المضاربة لان شرطها كون رأس المال أمانة في يده فلهذا كان مشتريا لنفسه بها ولو كان خلط المال بعد ما اشتري به ثم لم يتقدم حتى ضاع في يده كان ضامنا لالف المضاربة حتى يدفعه من ماله الى البائع لانه كان أمينا في المال ماله يسلمها الى البائع والأمين ذمه من ثمنه نفسه فلهذا ضامنا في حق صاحب الامانة في ضاع يكون بماله وعليه دفع الثمن ولا يبرح كمن يترحمه سره ولا يبرح الى رب الشئ لانه استوجب الرجوع بالالف على رب المال ولو كان عليه مثلا مضاربة موصا ولكن حكم المضاربة تحول من الالف الى الجارية فبطلت مضاربة نخص الالف بعد ذلك ولكنه اذا قبض الجارية

كان نصفها على المضاربة ونصفها للمضارب وهذا نظير ما لو كانت الجارية مشتركة بين المضارب
 وبين الاجنبي فاشترى نصيب الاجنبي منها بمال المضاربة للمضاربة فذلك جائز ولا يصير
 هو مخالفا بشراء نصفها شائعا للمضاربة ولو كان المضارب اشترى بألف المضاربة مع رجل
 وبألف مع عبد ذلك الرجل جارية ودفعا قبل أن يخلطاهما ثم قبض الجارية فنصفها على
 المضاربة ونصفها لذلك الرجل وهذا الشيوع لا يجعل المضارب مخالفا في تصرفه على المضاربة
 فان باعا ثمن واحد وقبضا الثمن مختلطا فهو جائز ولا ضمان على المضارب لانه اختلاط
 ثبت حكما لكون الاصل مختلطا فان قاسم المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جائز على رب
 المال لان القسمة اما أن تكون تميزا أو مبادلة وكل واحد منهما يملكه المضارب في حق
 رب المال فان خلط مال المضاربة بمال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة
 لان بالقسمة تميز أحد المالين من الآخر فالخلط بعد ذلك اشتراك واستهلاك حكى بأمره
 المضارب قصدا فيصير ضامنا للمضاربة وان شارك المضارب بمال المضاربة باذن رب المال
 ثم قال المضارب للشريك قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة كذا وكذبه الآخر فالقول
 قول الشريك مع يمينه لان المضارب يدعي الانفاء وقطع الشراكة فلا يصدق الا بحجة ويدعي
 الاختصاص بما بقي دون شريكه بعد ما علم انه كان مشتركا فلا يقبل قوله الا بحجة واذا دفع
 الرجل الى الرجل ألفا مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيها برأيه فعمل فربح ألفا ثم أعطاه
 ألفا أخرى مضاربة بالثلث فعمل فيها برأيه فخلط خمسمائة من هذه الألف بالمضاربة الاولى ثم
 هلك منها ألف فلهالك في قول أبي يوسف هو ربح المال الاول وقال محمد رحمه الله يهلك
 من ذلك كله بالحساب ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله في الكتاب وقوله كقول أبي
 يوسف رحمه الله هو بناء على مسألة الايمان اذا أعطى في يمينين كل مسكين صاعا على قول أبي
 حنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمهما الله لا يجزئه الا عن يمين واحدة وفي قول محمد يجزئه
 عنهما وجه قول محمد ان حكم المالين مختلف لان المال الاول مدفوع اليه مضاربة بالنصف بعده
 على حدة والذي خلطه من المال الثاني في يده مضاربة بالثلث بعده على حدة فالسبل أن يجمع
 الهالك من المالين جميعا والباقي من المالين بالحساب (لا ترى) انه لو كان دفع الألف
 الاخرى الى آخر مضاربة يعمل فيه برأيه والمسئلة بحالها كان الهالك من المالين الحصة فكذلك
 اذا كان المدفوع اليه واحدا وأبو يوسف يقول الكل في حق رب المال كل واحد وقد اشتمل

على أصل وتبع فيجعل الهالك من التبع دون الاصل (الأتري) أنه لو هلك من المال ألف
 قبل أن يخلط بالخمسة يجمع الهالك كله من الربح فكذلك بعد الخلط وهذا لانا لوجعلنا شيئاً
 من الهالك من الخمسة يؤدي إلى أن يسلم للمضارب شيء من الربح قبل وصول جميع رأس
 المال إلى رب المال وذلك لا يجوز لأن المستحق للربح واحد سواء كان المالكان دفعهما إليه رب
 المال بعقد واحد أو بعقدين بخلاف ما إذا كان المضارب في الألف الأخرى رجلاً آخر لأن
 لكل واحد من المضاربين بمال المدفوع إليه حقاً معتبراً وعند اختلاف المستحق لا بد من أن
 يعتبر اختلاف السبب فجعلنا الهالك من المالكين فأما عند اتحاد المستحق فلا حاجة إلى ذلك وهو
 نظير العبد المأذون مع المولى وأجنبي إذا نازعا في شيء في أيديهم فإن لم يكن على العبد دين فهو
 بين المولى والأجنبي نصفان لاتحاد المستحق فيما في يد المولى والعبد بخلاف ما إذا كان على
 لعبد دين فالمستحق لكسب العبد هناك غرماء فلا بد من اعتبار يد كل واحد منهم على
 حدة ولو لم يهلك حتى عمل فربح ألفاً أخرى فخمس هذا الربح من المضاربة الأخيرة وأربعة
 أخماسه على المضاربة الأولى لأن الربح ثمانية الربح وخمس الربح ثمانية الخمسة التي خلطها
 من الألف الأخرى بالمائة فيكون بينهما على الثلث والثين وأربعة أخماسه على المضاربة الأولى
 فيكون مع الربح الأول بينهما نصفان وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يعمل
 فيها برأيه فربح ألفاً أعطى رب المال رجلاً آخر ألف درهم مضاربة بالنصف يعمل فيها
 برأيه ودفع المضارب الثاني ألف إلى هذا لرجل أيضاً مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيه فخلط
 الألف بالألفين فلامتار عليه لأن الأمر من المضاربين كان مفوضاً إلى رأيه على العموم وقد
 سمح منهما كما يصح من رب المال فيمنع ذلك وجوب الضمان عليه بالخلط فإن ربح على
 ذلك كله ألفاً أسك ثلثه لنفسه وقسم الثلثين الباقيين المضاربين الأولان ثلثاً باعتبار ما دفعهما
 إليه من المال لأن أحدهما دفع إليه الألفين والآخر دفع إليه ألفاً فإذا أخذ صاحب الألفين
 الثلثين من ذلك دفع إلى رب المال رأس ماله ألف درهم وما بقي فرب المال نصف ما كان ربح
 المضارب الأول في المال من شيء وذلك خمسة وأصناف ذلك للمضارب ولرب المال أيضاً
 ثلاثة أرباع ما كان من الربح الثاني لأن المضارب الأول أوجب لثاني ثلث الربح وذلك من
 نصيبه خاصة وقد كان له نصف الربح فأنما بقي من حقه سهم وحق رب المال في النصف وهو
 ثلثه فيجعل هذا الباقي مقسوماً بينهما على مقدار حقهما ثلاثة أرباعه لرب المال وربعه للمضارب

ويأخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث الثلثين ثم يدفع الى رب المال رأس ماله ويقاسمه الربح أرباعاً ثلاثة أرباعه لرب المال وربعه له لما بيننا أنه أوجب الثلث للمضارب المتصرف وذلك من نصيبه خاصة فانما بقي من حقه ثلث النصف وهو سهم من ستة وحق رب المال في ثلثه فيجعل الربح مقسوماً بينهما أرباعاً ولو كان المضارب الاول لم يربح شيئاً حتى دفع المال مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيها برأيه فعمل فربح ألفاً ثم دفع اليه المضارب الثاني الألف التي في يده مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيه برأيه فعمل فخطأ بالثمين ثم عمل وربح ألفاً ثم دفع اليه المضارب الثاني الألف التي في يده مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيه برأيه فخطأ بالثمين ثم عمل فربح ألفاً فان الربح على ثلاثة والوضيعة على ثلاثة بحسب المال فنصيب الألف ثلث الربح ويأخذ المضارب الآخر حصته من ذلك الثلث ثم يأخذ رب المال منه رأس ماله ألفاً وانتمسما ما بقي بينهما لرب المال ثلاثة أرباع وللضارب ربعه لانه أوجب ثلث الربح للمضارب الآخر وذلك من نصيب خاصة وما أصاب الاثنين من الربح وهو الثمان من ذلك أخذ المضارب الآخر منه ومن الألف التي هي ربح والألف الاول ثلثه لان ذلك حصة من الربح ورد ما بقي من المضارب الاول ويأخذ منه رب المال رأس ماله وثلاثة ارباع ما بقي بعده من الربح وذهب المضارب ربعه منه قد وجب ثلث الربح للمضارب الآخر وذلك من نصيبه خاصة وانما يقسم الباقي على مقدار ما بقي من حوز كل واحد منهما واذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم فقار نصفه قرض هب نصفها معك مضاربة بالنصف فأخذها المضارب فهو جائز في سمي ما في حوز المضاربة فقير مشكور لان الشروع لا يمنع صحة المضاربة فان شرطه كونه رس مال أمانة في يد المضارب وذلك في الجزء الشائع يتحقق وأما لفرض فلابه تملك عوض والشروع لا يمنع صحته كاليبيع بخلاف الهبة فان الهبة تبرع محض والتبرع يفي وجوب الضمان على المتبرع وبسبب الشروع بما يحتمل القسمة يحل ضمان المقسمة على المتبرع فالقبض بجهة القرض فلا يفي وجوب الضمان الا أنه يدخل على هذه الهبة بشرط العوض منه لا يجوز في مشع يحتمل القسمة وقبل الشروع انما يمنع صحة الهبة لانه لا يتم القبض فيما يحتمل القسمة مع شروع وهذا لا يتحقق هنا فمال كاه في يد المستقرض فيم قبضه في لمسة يرض وحده ليس تقوى فان هبة المشاع من الشريك لا تجوز بما يحتمل القسمة وكوز الذهب في يده بطريق المضاربة

لا تكون أقوى مما يكون في يده بطريق الملك والا وجهه أن تقول القرض أخذ شيها من
الأصلين من الهبة باعتبار أنه تبرع ومن البيع باعتبار أنه مضمون بالمثل على كل حال فيوفر
حظه على الشبهين فلشبهه بالتبرع يشترط فيه أصل القبض وبشبهه بالمعوضة لا يشترط فيه ما يتم
القبض به وهو القسمة بخلاف الهبة بشرط الموضع فانه تبرع في الابتداء وانما يصير معاوضة
بعد تمامه بالقبض من الجانبين فان هلك المال قبل أن يعمل به فهو ضامن لنصفه لانه تملك
نصف المقبوض بحجة القرض وكان مضمونا عليه بمثله والنصف الباقي أمانة في يده وهو
ما أخذه بطريق المضاربة ولو عمل به فربح كان نصف الربح للعامل ونصفه على شرط
المضاربة بينهما وان قسم المضارب المال بينه وبين رب المال بعد ما عمل به أو قبل أن يعمل
به بغير محضر من رب المال فقسمة باطلة لما بينا ان الواحد لا ينفرد بالقسمة فان هلك أحد
القسمين قبل أن يقبض رب المال نصيبه هلك من مالهما جميعا لان القسمة صارت كأن لم
تكن واذ لم يهلك حتى حضر رب المال فأجاز القسمة فالقسمة جائزة ومعنى قوله أجاز
القسمة أي قبض نصيبه فيكون ذلك بمنزلة القسمة تجري بينهما ابتداء لان معنى الحيابة
والافراز قد تم حين وصل الى رب المال مقدار نصيبه فان لم يقبض رب المال نصيبه الذي
حصل له حتى هلك رجع بنصف نصيب المضارب لان نصف رب المال لم يسلم له وانما يسلم
للمضارب نصيبه اذا سلم لرب المال نصيبه فاذا لم يسلم كان الهالك من النصيبين والباقي من
النصيبين ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشيء
لانه قد قبض منه نصيبه وذلك منه حيابة في نصيبه الا ان شرط سلامة ذلك لا في سلامة
الباقي لرب المال وقد وجد ذلك وان هلك النصيبان جميعا بعد مضارب المال بالقسمة رجع
رب المال على المضارب بنصف ما صار للمضارب لان شرط سلامة النصف له سلامة الباقي
لرب المال ولم يوجد والمضارب قبض تلك الحصاة على سبيل التملك لنفسه فلماذا يضمن نصفها
لرب المال ولرب المال على المضارب قرض خمسمائة على حالها لانه قبض نصف الالف بحكم
القرض وقد بينا أن ذلك مضمون عليه بالمثل ولو قال خذ هذه الالف على أن نصفها قرض
عليك وعلى أن تعمل بنصفها الآخر مضاربة على أن الربح كله لي فهذا مكروه لانه قرض
جر منفعة فانه أقرضه نصف الالف وشرط عليه منفعة العمل له في النصف الآخر ونهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جر منفعة فان عمل مع هذا فربح أو وضع فالربح

والوضعية بينهما نصفان لان نصف المال ملكه فقد قبضه بمجة القرض والنصف الآخر بضاعة في يده فقد قبضه على أن يعمل فيه لصاحبه ولو دفعها اليه على أن نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة للمضارب وقبضها المضارب غير مقسومة فهي هبة فاسدة لانه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وبهذا تبين أن الصحيح من المذهب أن هبة المشاع بعد اتصال القبض بها فاسدة بخلاف ما ظنه بعض المتأخرين رحمهم الله أنها تكون بمنزلة الهبة قبل القبض ولاكن الصحيح أنها فاسدة لان القبض الموجب للملك قد وجد مع الشيوع (ألا ترى) أن هذا القبض فيما لا يحتمل القسمة يوجب الملك لكن شرط صحته القسمة فلا نعد أم شرط الصحة تكون الهبة فاسدة والمقبوض بحكمها مملوك للموهوب له وهو مستحق الرد عليه للفساد فلماذا كان مضمونا عليه بخلاف المقبوض بهبة صحيحة فان هلك المال في يده قبل العمل أو بعده ضمن نصفه لهذا المعنى فان ربح في المال كان نصف الربح حصة الهبة للمضارب والنصف الآخر على ما اشترطا في المضاربة بينهما فان وضع فالوضعية عليهما نصفين لان نصف المال مملوك للمتصرف فله ربح ذلك النصف وعليه وضيعته والنصف الآخر مضاربة في يده ولو دفعها اليه على أن نصفها بضاعة ونصفها مضاربة بالنصف فهو كما قال لان الشيوع لا يمنع صحة دفع المال مضاربة ولا صحة دفعه بضاعة ولو دفعها اليه على أن نصفها وديعة في يد المضارب ونصفها مضاربة بالنصف فذلك جائز على ماسمى لانه لا منافاة بينهما فال مضاربة أمانة في يد المضارب كالوديعة فان تصرف في جميع المال كان ضامنا للنصف حصة الوديعة لانه خالف بالتصرف فيه وربح ذلك النصف له وعليه وضيعته وان قسم المضارب المال نصفين ثم عمل باحد النصفين على المضاربة فربح أو وضع فالوضعية عليه وعلى رب المال نصفين لانه لا يتفرد بالقسمة فالنصف الذي تصرف فيه من النصفين جميعا نصفه مما كان مضاربة في يده ونصفه كان وديعة فله ربح حصة الوديعة من ذلك وعليه وضيعته لانه صار مخالفا ضامنا والبعض في هذا الحكم معتبر بالكل نقول فان أراد أن يشتري بالمضاربة ولا يضمن اشتري بنصف الالف غير مقسوم وكان البائع شريكا في الالف حتى يحضر رب المال فيقاسمه ومرااده أن يشتري بنصفه ويسلمه على سبيل الشيوع لان الضمان في الوجه الاول انما كان يلزمه بالتسليم لا بنفس الشراء فطلب السلامة في هذا الموضع من الضمان الذي كان يلحقه في الوجه الاول ثم قد صار نصف المال شائنا مملوكا للبائع ونصفه وديعة في يد المضارب والمودع لا يملك

المقاسمة فلا بد من أن يحضر رب المال ليقاسمه ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف وأشهد عليه في العلانية أنها قرض يتوثق بذلك فعمل المضارب بالامر فإن تصادقوا ان الامر كان على ذلك وانهم انما شهدوا بالقرض على جهة الثقة فللمال على حكم المضاربة لان تصادقهما حجة تامة في حقهما وكذلك ان تكاذبا فقامت البينة انه دفعه مضاربة وأشهد عليه بالقرض وقالوا أخبرانا انهما انما شهدا بالقرض على وجه التوثق وليس بقرض انما هو مضاربة فان الثابت بالبينة كالثابت باتفاق الخصمين أو أقوى منه وان شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض ولم يفسروا شيئا غير ذلك فالبينة بينة الذي يدعي القرض لانه لا تنافي بينهما فيجعل كان الامرين كانا والقرض يرد على المضاربة والمضاربة لا ترد على القرض فيجعل كانه دفع المال اليه مضاربة أولا ثم أقرضه منه وفي بينة من يدعي القرض اثبات الزيادة وهو الملك في المقبوض للقابض واستحقاق القرض عليه اذا دفع الرجل الى رجل جراب هروي فباع نصفه بخمسمائة ثم أمره بان يبيع النصف الباقي ويمثل بالثمن كله مضاربة على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فباع المضارب نصف الجراب بخمسمائة ثم عمل بها وبالخمسمائة التي عليه فالربح والوضعية نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله لان من أصله ان من قال لمديون اشترى متاعا بمالي عليك لا يصح هذا التوكيل فاذا اشترى المديون كان مشتريا لنفسه وهنا أمره اياه بالشراء بالخمسمائة التي هي دين عليه لا يصح فكان هو عاملا لنفسه فيما اشتراه بتلك الخمسمائة له ربحه وعليه وضيعته وأما عندهما فأمره المديون بالشراء بما عليه من الدين صحيح ذلك لاعلى وجه المضاربة لان شرط صحة المضاربة أن يكون رأس المال أمانة في يد المضارب ولا يوجد هذا الشرط فيما هو دين في ذمته فكان نصف ما اشترى تلامر له ربحه وعليه وضيعته والنصف الآخر على المضاربة ولو كان رب المال أمره أن يعمل بالمالين مضاربة على أن تلامضاربة ثلثي الربح فعمل بها كان للمضارب ثلثا الربح لانه في النصف مشتر لنفسه فاستحق نصف الربح بذلك والنصف الآخر انما دفعه اليه مضاربة بثلاث ربح هذا النصف وذلك صحيح ولو كان رب المال اشترط لنفسه الثلثين من الربح وللمضارب الثلث والمسئلة بحالها كان الربح بينهما نصفان والوضعية عليهما نصفين لان من أصله أن المضارب صار مشتريا بالدين لنفسه فنصف الربح له باعتبار ملكه نصف المشتري وقد شرط رب المال لنفسه ثلث ذلك النصف من الربح وليس

له في ذلك النصف مال ولا عمل فلا يستحق شيئاً من ربح ذلك النصف لانه أسباب المعدوم فهو بمنزلة رجل دفع الى آخر خمسمائة مضاربة بالنصف وأمره أن يخلطها بخمسمائة من ماله ثم يعمل بها على أن للمضارب ثلث الربح ولرب المال الثلثان فعمل بها فالربح بينهما نصفان فكذلك في الفصل الاول والله أعلم

باب اقرار المضارب بالمضاربة في المرض

(قال رحمه الله) واذا مات المضارب وعليه دين ومال المضاربة في يده معروف وهو دراهم وكان رأس المال دراهم بدى برب المال قبل الغرماء باخذ رأس المال وحصته من الربح لانه وجد عين ماله ومن وجد عين ماله فهو أحق به ثم دين المضارب انما يتعلق بتركته بعد موته وتركته ما كان مملوكا له عند موته وهو حصته من الربح فأما مقدار رأس المال وحصته رب المال من الربح فهو ملكه ليس من تركته المضارب في شيء فان قلل ورثة المضارب والغرماء الدين الذي على المضارب من المضاربة وكذبهم رب المال فالقول قول رب المال لانهم يدعون استحقاق ملكه بالدين الذي هو على المضارب في الظاهر فلا يقبل قولهم الا بحجة ورب المال منكر لدعواهم فالقول قوله مع يمينه وانما استعطف على علمه لانه استخلاف على فعل الغير وان كانت المضاربة حين مات المضارب عروضاً أو دنائير فأراد رب المال أن يبيعها مرابحة لم يكن له ذلك لانه في حال حياة المضارب كان هو ممنوعاً عن أخذها وبيعها لحق المضارب وحقه بموته لا يبطل والذي يلي بيعها وصي المضارب لانه قائم مقامه فيبيعها لتحصيل جنس رأس المال فان لم يكن له وصي جعل القاضي له وصياً يبيعها فيوفي رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطى حصته المضارب من الربح غرماءه لان الميت عجز عن النظر لنفسه والقيام باستيفاء حقه فعلى القاضي أن ينظر له بنصيب الوصي وقال في المضاربة الصغيرة يبيعها وصي الميت ورب المال ووجهه أن رب المال ما كان راضياً بتصرف الوصي في ماله والمال وان كان عروضاً أو دنائير فالملك لرب المال فيه ثابت فلا ينفرد الوصي ببيعها ولكن رب المال يبيعها منه وما ذكر هنا أصبح لان الوصي قائم مقام الموصي وكان للموصي أن ينفرد ببيعها فكذلك لو صيه وهذا لان رب المال لو أراد بيعها بنفسه لم يملك فلا معنى لاشتراط انضمام رأيه الى رأى الوصي في البيع وان كانت المضاربة

لا تعرف بعينها في يد المضارب وعليه دين في الصحة قرب المال اسوة الغرماء في جميع تركته ولا ربح للمضارب لان مال المضاربة كان امانة في يده وقد صار مجعلا بترك التمين عند موته فيكون متعلكا ضامنا لها وهذا دين لزمه بسبب لاتهمة فيه فيكون رب المال مزاحما لغرماء الصحة في جميع تركته وتركته ما كان في يده لان الايدي المجهولة عند الموت تنقلب يد ملك واذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فأقر المضارب عند موته أنه قد عمل بالمال فربح ألفا ثم مات والمضاربة غير معروفة وللمضارب مال فيه وفاء بالمضاربة وبالربح فان رب المال يأخذ من مال المضارب رأس ماله ولا شيء له من الربح لان المضارب لم يقر بان الربح وصل اليه انما أقر أنه ربح ألفا وليس لرب المال أن يأخذ من تركته شيئا من الربح ما لم يثبت وصوله الى يده ولو كان أقر أن ذلك وصل اليه أخذ رب المال حصته منه مع رأس المال لان حصة رب المال من الربح كانت امانة في يد المضارب مع رأس المال وقد مات مجعلا للملك فصار ذلك ديننا عليه يستوفيه رب المال من مال المضاربة ولو قال المضارب في مرضه قد ربحت ألف درهم ووصلت الى قضاة المال كله وكذب رب المال فالحق قول المضارب مع يمينه لانه أمين أخبر بما هو مسلط على الاخبار به فان لم يستحلف على ذلك حتى مات فهو بريء من المال لاخباره بضياع المال ولرب المال أن يستحلف ورثته على علمهم بضياع المال لانهم لو أقروا بما ادعاه رب المال كانوا ضامين له من التركة فاذا أنكروا استحلفهم على العلم لرجاء نكولهم وهو استخلاف على فعل الغير بأن يدهم ما وصلت الى المال ولذلك لو قال في مرضه قد دفعت رأس المال الى رب المال وحصته من الربح فهو مخبر بما هو مسلط عليه فيقبل قوله في براءته عن ذلك الا أن قوله غير مقبول في الحكم بإيصال المال الى رب المال حقيقة فيأخذ حصة المضارب من الربح فيكون له من رأس ماله لان ما وراء ذلك كالتأوى حين لم يثبت وصوله الى رب المال ولم يكن المضارب ضامنا فان كان على المضارب دين يحيط بماله وحصة المضارب من الربح غير معروفة وقد علم أن المضارب قد ربح ألف درهم ووصلت اليه فان رب المال يحاص الغرماء بحصة المضارب من الربح لان ذلك القدر قد صار ديننا له في تركته بسبب لاتهمة فيه فيكون صاحبه مزاحما لغرماء الصحة ولو أقر المضارب عند موته وعليه دين يحيط بماله انه ربح في المال ألف درهم وان المضاربة والربح دين على فلان ثم مات فان أقر الغرماء بذلك فلا حق لرب المال فيما ترك المضارب لانه عين مال المضاربة بما أقر به

وذلك بمنع صيرورة المال دينا في تركته ولكن يتبع رب المال المديون برأس ماله فيأخذه
ويأخذ نصف ما بقي منه أيضا حصة من الربح واقتسم نصفه غرماء المضارب مع ماله وان قال
غرماء المضارب ان المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فلان من المضاربة
كان ذلك الدين مع سائر تركته بين الغرماء ورب المال بالحصص يضرب رب المال برأس ماله
ولا يضرب بشيء من الربح لان ذلك الدين واجب بمعاملة المضارب فيكون في الظاهر له
كالمال الذي في يده واقرار به لرب المال كاقاربه بعين في يده لانيسان ومن عليه الدين المستغرق
اذا أقر في مرضه بعين لانيسان وكذبه الغرماء لم يصح اقراره فهذا مثله الا أن بقدر رأس المال
قد علمنا وجوبه في تركته وصيرورته دينا عليه حين لم يعمل بياته فهذا القدر دين لزمه لسبب
لاتهمته فيه فاما حصة رب المال من الربح لو لزمه انما يلزمه باقرار المضارب به واقرار المضارب
بالدين غير صحيح في مزاحمة غرماء الصحة ولو أقر في مرضه بمال في يده انه مضاربة لفلان ولا
يعرف الا بقوله بدئ بدين الصحة لان المريض محجور عن الاقرار بالدين والعين بحق
غرماء الصحة فان لم يكن عليه دين في الصحة وانما أقر بالدين في مرضه قبل اقراره بالمضاربة
حاص رب المال الغريم برأس ماله لان اقراره بمضاربة بعينها كالاقرار بالوديعة وقد بينا في
كتاب الاقرار ان المريض اذا أقر بالدين أولا ثم بالوديعة يتحاصن لان حق الغريم متعلق
بماله فيمنع ذلك سلامة العين للمقر له بالعين ويصير هذا كالاقرار بالوديعة مستهلكة ولو كان بدأ
الاقرار بالمضاربة بعينها بدئ بها لان العين صار مستحقا لرب المال وخرج من أن يكون مملوكا
للمضارب فاقاربه بالدين بعد ذلك يكون شاغلا لتركته لا لامانة الغير في يده وان أقر لها بغير
عينها تحاصن لان الاقرار بالمضاربة المجهولة كالاقرار بالدين فكأنه أقر بدين ثم بدين وان أقر بها
بعينها ثم أقر بالدين ثم أقر بعد ذلك ان المضاربة في هذه الالف بعينها تحاصن لان اقراره بالعين كان
بعد الاقرار بالدين فلا يكون مقبولا في استحقاق المقر له العين واختصاصه به بعد ما صار
مشغولا بحق المقر له بالدين وان قال هذه الالف مضاربة لفلان عندي ولفلان عندي وديعة
كذا ولفلان كذا من الدين بدئ بالمضاربة لانه أقر بها بعينها فبنفس الاقرار صارت العين
مستحقة لرب المال فلا يتغير ذلك بما يمطف عليه الاقرار بوديعة غير معينة بالدين ولو لم يقر بها
بعينها كان جميع مال المضاربة بين صاحب الدين وصاحب الوديعة وصاحب المضاربة بالحصص لان
اقراره بامانة غير معينة بمنزلة اقراره بالدين ولو قال لفلان عندي ألف درهم مضاربة وهي في هذا

الصندوق ولفلان على ألف درهم فلم يوجد في الصندوق شيء كان مآثره المضارب بين رب المال والغريم بالحصص لأنه حين لم يوجد في الصندوق شيء فقد ظهر أن تعيينه كان لتوا بقى إقراره بمضاربة غير معينة وبالدين ولو وجد في الصندوق ألف كان رب المال أحق بها لأن تعيينه كان صحيحاً فإن التعيين وجد منه قبل الإقرار بالدين فكانه أقر ابتداء بالمضاربة بعينها . فإن قيل كان ينبغي أن يقال إذا لم يوجد في الصندوق شيء أن لا يكون لرب المال شيء لقوات محل حقه . قلنا هذا أن لو صح تعيينه مع فراغ الصندوق عنه ولم يصح ذلك بل هو تجهيل منه والمضارب بالتجهيل ضامن وقال في المضاربة الصغيرة إذا لم يشهد الشهود أن هذه الألف كانت في الصندوق يوم أقر جعلناها بين الغرماء ورب المال بالحصص والقياس ما قام ثمة لأن الوجود من المضارب تعيين الصندوق ولم يوجد منه تعيين مال المضاربة إذا لم يعلم أن الألف كانت في الصندوق يومئذ وطبق العلم به شهادة الشهود وما ذكر هنا استعسان لأن الصندوق محل لما فيه من المال فتعين المال فهذا كان رب المال أحق بها ولو وجد في الصندوق ألفان فرب المال ألف منها خاصة والباقي بين الغرماء لأن تعيينه صحيح لما وجد في الصندوق من جنس حق رب المال مقدار حقه وزيادة وسواء كانت الألفان مخلطة أو غير مخلطة لأن المضارب أمين في مال المضاربة واختلاط الأمانة بمال الأمين من غير صفة لا يكون موجبا للضمان فإن علم أن المضارب هو الذي خلط المال بغير أمر رب المال كان المال كله بينهم بالحصص في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد نصفه لرب المال ونصفه للغرماء وهو بناء على ما تقدم بيانه أن الأمين إذا خلط الوديعة بمال نفسه صار مستهلكا للمخلوط وصارت الأمانة دينا عليه عند أبي حنيفة رحمه الله فيكون رب المال صاحب دين كغيره من الغرماء وأما عندهما فبالخلط يصير ضامنا ولكن لا يصير ممتلكا فرب المال أن يرضى بالخلط ويختار المشاركة فيأخذ نصف المخلوط برأس ماله ونصفه للغرماء ولو قال لفلان عندي ألف درهم مضاربة وهي التي على فلان ولفلان على ألف درهم ولا مال له غيره فذلك الدين لرب المال لأن تعيينه للمضاربة التي على غيره كتعيينه ألفا في صندوقه أو في كيسه أو بيته فإذا حصل ذلك قيل الإقرار بالدين اختص رب المال به وإن جحد المضارب المضاربة في صحة أو مرض ثم أقر بها فهي دين في ماله لأن الإقرار بعد الإنكار صحيح ولكن الأمين بالجحود يصير ضامنا فأقراره بعد ذلك كالأقرار بالدين وكذلك لو جحد شيئا من الربح ثم أقر

ثم قال لم يصل الى ضمن ما جحد من الربح وان كان دينا قال عيسى رحمه الله هذا غلط وان جحد الدين لم يضمنه حتى يقبضه على الجعود لان الجعود انما يكون موجبا للضمان عليه باعتبار ان المال في يده وانه متملك له مستول عليه بهذا الجعود وهذا لا يتحقق فيما هو دين على الغير ما لم يقبضه فان قبضه على الجعود فهو ضامن وان رجع الى الاقرار ثم قبضه فلا ضمان عليه وقيل يحتمل أن مراد محمد رحمه الله قوله لرب المال لك ثلث الربح ولي ثلثاه ليس باقرار وفي المختصر للكافي قال ليس اقراره بأن له النصف وقيل في تأويله أنه أقر له بالثلث ثم بالنصف بعد ذلك فيكون مقرا بالسدس بعد الجعود فيجب عليه الضمان وذكر القاضي أبو عاصم في شرحه فقال جعوده الربح اقرار ببراء الغريم ولو صرح بالبراء فانه يضمن الربح وان لم يصل الى يده كذلك هذا باقرار بان له النصف فيكون ضامنا ثم سلم بما سلم من ذلك على ذلك والاصح أن يقول حق القبض فيما وجب بمعاملته له خاصة فذكره في ذمة الغريم وكونه في يده سواء في انه صار متملكا مقدار ما جعده متوبا حق رب المال فيه فكان قبضه على الجعود وعلى الاقرار بعد الجعود في ايجاب الضمان عليه لاجل الاقرار سواء واذا دفع الى رجلين مالا مضاربة فمات أحدهما وقال الآخر هلك المال صدق في نصيبه لكونه آمينا فيه وكان نصيب الآخر دينا في تركته لانه مات مجهلا لنصيبه فان علم أن الميت كان أودع نصيبه صاحبه الحي فقال الحي قد هلك فهو مصدق على جميعه لان المضارب يملك الايداع فقول مودعه قد هلك بمنزلة قول المضارب في حياته انه قد هلك وان قال قد دفعت ذلك الى صاحبي كان مصدقا مع يمينه لكونه آمينا فيه وكان ذلك دينا في مال صاحبه لان صاحبه مات مجهلا فانه ان ثبت وصوله اليه فلا اشكال وان لم يثبت وصوله اليه من يد الحي فالحي كان مسلطا من جهته على الرد وانما قبل قوله في ذلك لاجل التسليط فيكون المضارب الميت مجهلا له على كل حال فكان ذلك دينا في تركته واذا ربح المضارب في المال ربحا فاقربه وبرأس المال ثم قال قد خلطت مال المضاربة بمالي قبل أن أعمل وأربح لم يصدق لان الربح صار مستحقا لرب المال فهو بهذه المقالة يبطل استحقاقه ويدعي ملك جميع الربح لنفسه بالخلاف الحاصل منه بالخلط فلا يقبل قوله الا بحجة ولان الربح نماء المال فيكون ملكا لصاحب المال باعتبار الظاهر فلا يستحقه غيره الا بالشرط (ألا ترى) أن المضارب لو ادعى زيادة فيما شرط له من الربح لم يقبل قوله فيه الا بحجة فاذا ادعى سببا يملك به جميع الربح

فلأن لا يقبل قوله من غير حجة كان أولى فان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس المال
 لرب المال وحصته من الربح لا قراره على نفسه بالسبب الموجب للضمان ولأنه لما زعم
 انه خلطه بماله ثم ربح بعد ذلك فقد ادعى أن الربح كله ملكه والأمين ان ادعى الملك
 لنفسه في الامانة يصير ضامنا واذا أقر المضارب بدين في المضاربة لولده أو والده أو زوجته
 أو مكانه أو عبده و عليه دين أولا دين عليه لزمه ذلك في ماله خاصة في قول أبي حنيفة
 رحمه الله الا ما أقر به لعبده ولا دين عليه فانه لا يلزمه منه شيء وفي قول أبي يوسف ومحمد
 رحمهما الله اقراره لهؤلاء صحيح على المضاربة الا لعبده أو لمكانه وهذا لان المضارب نائب
 في التصرف كالوكيل وقد بينا في البيوع أن عند أبي حنيفة رحمه الله الوكيل لا يملك
 التصرف مع من لا تجوز شهادته له في حق الموكل لكونه متبعا في ذلك وعندهما يملك
 ذلك الا في عبده ومكانه فالمضارب كذلك وهذا لانه يلزمه لهؤلاء حق في مال رب المال
 بمجرد قوله فيكون في معنى الشاهد لهم على غيره بمال وشهادته لهؤلاء لا تقبل فكذلك قراره
 الا أن الدين بالمعاملة يجب في ذمته وهو غير متهم فيما يلزمه لهؤلاء فلذا لزمه ذلك في ماله
 خاصة فأما السبد الذي لا دين عليه له فهو ليس من أهل أن يستوجب ديننا عليه وعندهما
 اقراره لعبده ومكانه كاقارار نفسه لانه يملك كسب عبده وله حق الملك في كسب مكانه وأما
 اقراره لابنه وأبيه كاقارار لاختيه من حيث انه لا يثبت له في المقر به ملكا ولا حق ملك
 فيصح في حق رب المال وقال في المضاربة الصغيرة في قول أبي حنيفة اذا كان في المضاربة
 فضل لزم المضارب ما أقر به من حصته وهو صحيح لما بينا أنه غير متهم في حق نفسه وان
 كان متبعا في حق غيره ولو أقر المضارب في مرضه بمضاربة بعينها ثم أقر بها بعينها وديعة
 لا آخر ثم أقر بدين ثم مات بدئ بالمضاربة لان رب المال استحق ذلك المال باقراره عينا كما
 أقر به ثم هو أقر للثاني بوديعة قد استهلكها باقراره فيها بالمضاربة والاقرار بالوديعة المستهلكة
 اقرار بالدين فكأنه أقر بدين ثم بدين فيتخاص صاحب الوديعة والدين فيما بقي من تركته

باب الشفعة في المضاربة

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى الرجل ألف درهم مضاربة فاشتري المضارب بها
 دارا تساوى ألفا أو أقل منها أو أكثر ورب المال شفيعا بدار له فله أن يأخذها بالشفعة

من المضارب ويدفع اليه الثمن فيكون على المضاربة لان أكثر ما فيه أن المضارب اشتراها
لرب المال ومن اشترى أو اشترى له فهو على شفعة وانما تسقط شفعة من باع أو بيع له ثم
الآخذ بالشفعة بمنزلة الشراء لانه يملك الدار عليه بما يعطيه من الثمن وقد بينا أن رب المال لو
اشترى من المضارب دارا اشتراها للمضاربة جاز شراؤه لكونه مفيدا فكذلك اذا أخذها
بالشفعة ولو اشترى المضارب دارا ببعض المضاربة ثم اشترى رب المال دارا لنفسه الى جنبها
فالمضارب أن يأخذها بالشفعة بما بقي من مال المضاربة لان أكثر ما فيه أن المضارب يأخذها
لرب المال ورب المال يشتري والشراء لا يكون مبطلا شفعة الشفيع ثم أخذه بالشفعة كالشراء
المبتدأ وشراء المضارب بمال المضاربة دارا من رب المال يكون صحيحا لكونه مفيدا من
حيث أنه يدخل فيه في المضاربة ما لم يكن فيها ويخرج من المضاربة ما كان فيها ولو اشترى
بألف مضاربة دارا تساوى ألفا ورب المال شفعها قسما الشفعة ثم باع المضارب الدار فلا
شفعة لرب المال فيها لان المضارب نائب عن رب المال في بيعها ومن يبيع له لا يستوجب
الشفعة كما لا يستوجبها من باع وكذلك لو باع رب المال داره لم يكن للمضارب فيها شفعة
بدار المضاربة لانه لو أخذها أخذها للمضاربة ومال المضاربة لرب المال ورب المال بائع لهذه
الدار فكما لا يكون له أن يأخذها بالشفعة بدار أخرى له لا يكون لمضاربه أن يأخذها بدار
المضاربة ولو اشترى المضارب بألف المضاربة دارا تساوى ألفين ورب المال شفعها فسلم
الشفعة ثم باعها المضارب بألفي درهم لم يكن لرب المال أن يأخذ شيئا منها بالشفعة أما مقدار
رأس المال وحصته من الربح فلان البيع فيه وقع من المضارب لرب المال وأما حصة نصيبه
من الربح فلانه لو أخذها رب المال تفرقت الصفقة على المشتري وليس للشفيع أن يفرق
الصفقة على المشتري ولان حق المضارب في الربح تبع واذا لم تبع الشفعة فيما هو الاصل
لا تبع في التبع ولهذا لا يستحق البناء بدون الاصل في الشفعة لان البناء يمنع الاصل
ولو لم يبيعها المضارب ولكن باع رب المال داره فأراد المضارب أن يأخذها بالشفعة لنفسه
من الربح الذي له في مال المضاربة بحصته من الربح كان له ذلك لان رب المال ما باع داره
للمضارب والمضارب حاز الدار المبيعة بحصته من الربح فانه تملك حصته قبل القسمة حقيقة
ولهذا تبع عليه الزكاة فيه فيكون له أن يأخذها بالشفعة لنفسه بذلك السبب ولو اشترى
المضارب ببعض المال دارا في قيمتها فضل على رأس المال فباع رجل الى جنبها دارا وفي يد

المضارب من مال المضاربة مثل ثمن الدار التي يمت الى جنب دار المضاربة فأراد المضارب
 أن يأخذ الدار بالشفعة لنفسه لم يكن له ذلك وإنما يأخذها على المضاربة أو يدع لان حق
 رب المال أصل وحق المضارب تبع وهو متمكن من أخذها بما هو الأصل والتبع لا يظهر
 مع ظهور الأصل وهذا لان في أخذها للمضاربة مراعاة الحقين جميعا حق رب المال وحق
 المضارب وفي أخذها لنفسه إبطال حق رب المال وليس للمضارب أن يقدم حق نفسه في الربح
 ويبطل حق رب المال فان سلم المضارب الشفعة فأراد رب المال أن يأخذها بالشفعة لنفسه لم يكن
 له ذلك لان المضارب اذا كان متمكنا من الاخذ بالشفعة يباح منه التسليم في حق نفسه وفي
 حق رب المال جميعا فان التسليم من التجارة كالاخذ قيل هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمهما الله فاما عند محمد رحمه الله فينبغي أن لا يصح تسليمه في حق رب المال كما في الاب
 والوصي اذا سلما شفعة الصبي والاصح أن هذا قولهم جميعا لان فيما هو من صنيع التجار المضارب
 نائب عن رب المال على الاطلاق وتسليم الشفعة من صنيع التجار ولو لم يكن في يد المضارب
 من مال المضاربة شيء يأخذ به الدار التي يمت كان له أن يأخذها بالشفعة لنفسه لانه غير
 متمكن من أخذها للمضاربة هنا لانه لو أخذها للمضاربة كان استدانة منه على المال والمضارب
 لا يملك ذلك فاذا لم يثبت له الحق باعتبار الأصل ظهر حكم التبع وهو أنه جار للدار المبيعة
 بملكه في نصيبه من الربح فيكون له أن يأخذ بالشفعة لنفسه وان لم يكن فيها فضل على رأس
 المال لم يكن للمضارب أن يأخذها لنفسه لانه لا يملك له فيها وإنما جواره من حيث اليد
 دون الملك وبه لا يستحق الشفعة وان أراد رب المال أن يأخذها لنفسه فله ذلك لان ما في
 يد المضارب ملك لرب المال حقيقة فيكون به جارا للدار المبيعة فان سلم المضارب الشفعة
 وتسليمه باطل ورب المال على شفيعته لان تسليم الشفعة إنما يصح ممن يكون متمكنا من الاخذ
 بالشفعة والمضارب هنا لم يكن متمكنا من الاخذ فليس له تسليم الشفعة ولو كان في الدار
 التي من المضاربة فضل على رأس المال وليس في يد المضارب من مال المضاربة شيء فأراد
 المضارب ورب المال أن يأخذ الدار المبيعة الى جنب دار المضاربة بالشفعة لانفسهما قلما
 أن يأخذها نصفين لان كل واحد منهما جار لها بملكه في حصته من دار المضاربة واستحقاق
 الشفعة باعتبار عدد رؤس الشفعاء لا باعتبار مقدار الانصباء فان سلم أحدهما كان للآخر أن
 يأخذها كلها لان لكل واحد من الشفيعين سببا تاما لاستحقاق جميع الدار المبيعة ولكن

للمزاحمة عند طلبهما يأخذ كل واحد منهما النصف فاذا انعدمت هذه المزاحمة بتسليم أحدهما
 كان للآخر أن يأخذها كلها فان كان بقي في يد المضارب من المضاربة قدر ثمن الدار التي
 بيعت فاراد المضارب أو رب المال أن يأخذها بالشفعة لم يكن له ذلك لان حق المضاربة
 في هذه الدار هو الاصل قبل القسمة لما في الاخذ للمضاربة من مراعاة الحقين في أخذ أحدهما
 لنفسه ابطال حق الآخر واذا كان الاخذ باعتبار الحق الاصلى ممكنا يوجب ترجيح ذلك
 فيكون للمضارب أن يأخذها للمضاربة وليس لواحد منهما أن يأخذها لنفسه فان سلم
 المضارب الشفعة لم يكن لواحد منهما أن يأخذها بالشفعة بعد ذلك لان المضارب كان متمكنا
 من أخذها فعمل تسليمه أيضا في حقها أرايت لو أخذها للمضاربة ثم باعها من الذي أخذها
 منه أوردتها عليه بحكم الاقالة أما كان يصح ذلك منه في حق رب المال فكذلك اذا ردها عليه
 بتسليم الشفعة له ولو لم يعلم المضارب بالشفعة حتى تناقضا المضاربة واقتسما الدار التي من المضاربة
 على قدر رأس المال والربح ثم أرادا أن يأخذا الدار المبيعة بالشفعة لانفسهما فلهما ذلك لان
 سبب الاستحقاق لكل واحد منهما يتقرر بالقسمة ولا يتعدم فان السبب كونه جارا للدار المبيعة
 بملكه في دار المضاربة وبالقسمة يتقرر ملك كل واحد منهما الا أن حق المضاربة كان مقدما
 فاذا انعدم ذلك بقسمتها كان لكل واحد منهما حق الاخذ لنفسه بالشفعة كالشريك اذا سلم
 الشفعة فللجار أن يأخذها فان طلباها جميعا فهي بينهما نصفان وأيهما سلم أخذ الآخر الدار كلها
 لما قلنا واذا دفع الرجل الى الرجلين مالا مضاربة فاشترى به دارا ورب المال شفيعها فله أن
 يأخذ حصة أحدهما بالشفعة دون حصة الآخر لان الصفقة تفرق بتعدد الشريكين في
 حكم الشفعة (الآثرى) أنهما لو اشترىها لانفسهما كان للشفيع أن يأخذ نصيب أحدهما دون
 الآخر قبل القبض في ظاهر الرواية وقد بينا هذا في الشفعة فكذلك اذا كان المشتريان
 مضاربين وكذلك لو كان الشفيع أجنبيا فان المضاربين في شرائهما المضاربة في حق
 الشفيع كالمشتريين لانفسهما حتى كان له أن يأخذها منهما بالشفعة وان لم يحضر رب المال
 وكذلك الوكيلان ولو كان المضارب واحدا فاراد الشفيع أن يأخذ بعض الدار بالشفعة لم
 يكن له ذلك سواء كان الشفيع رب المال أو أجنبيا لما فيه من تفريق الصفقة على المشتري
 واذا دفع الرجلان الى رجل مالا مضاربة فاشترى بها دارا وأحد صاحبي المال شفيعها فاراد
 أن يأخذ بعضها بالشفعة فليس له ذلك اما أن يأخذها كلها أو يدع لان المشتري لما كان

واحدا كانت الصفقة في حكم الشفعة متحدة فلا يكون للشفيع أن يفرقها بأخذ البعض سواء كان الشفيع أجنبيا أو أحد ربي المال وكذلك الرجلان يוכלان رجلا بشراء دار كان للشفيع أن يأخذها من الوكيل جملة وان كان الآمران غائبين وليس له أن يأخذ نصيب أحد الآمرين وان كان الأمران اثنين فله أن يأخذ نصيب أحد الآمرين دون الآخر لان المشتري لغيره في حق الشفيع كالمشتري لنفسه فان اعتبر في تفريق الصفقة واجتماعها حال المآخذ لا حال من وقع المقدر له واذا وجبت الشفعة للمضاربة فسلم أحد المضاربين الشفعة لم يكن للآخر أن يأخذها لان الاخذ بالشفعة شراء وأحد المضاربين لا يتفرد بالشراء دون صاحبه فكذلك في الاخذ بالشفعة (ألا ترى) انه ليس لاحدهما أن يأخذ بالشفعة دون صاحبه وان لم يسلما فبعد تسليم أحدهما أولى وان كان رأس المال ألف درهم فاشترى بها المضارب دارا تساوى ألفا أو أقل أو أكثر وشفيعها رب المال بدار له ورجل أجنبي أيضا شفيعها بدار له أخرى فلهما أن يأخذا الدار نصفين لان كل واحد منهما لو انفرد لاستحق الكل بالشفعة فاذا اجتمعا وطلبها أخذها بينهما نصفين فان سلم رب المال الشفعة وأراد الاجنبي أن يأخذها فالقياس أن يأخذ الاجنبي نصف الدار بالشفعة وليس له غير ذلك لان المضارب انما اشتراها لرب المال وشراء الشفيع لنفسه يكون أخذا بالشفعة فكذا شراء غيره له واحد الشفيعين اذا سلم بعد الاخذ فليس للآخر أن يأخذ الا النصف بخلاف ما اذا سلم قبل الاخذ لان مزاحمته في الاخذ تنعدم بالتسليم قبل الاخذ لا بعده وفي الاستحسان للاجنبي أن يأخذ الدار كلها أو يدع لان المضارب انما اشترى للمضاربة وذلك حق آخر غير حق رب المال فيما له على الخصوص والمزاحمة بينهما باعتبار الحق الخالص لكل واحد منهما ولم يوجد من رب المال أخذ باعتبار هذا الحق ولا من غيره له فانما سلم قبل الاخذ والدليل عليه انه لو تمكن الاجنبي من أخذ النصف تفرقت الصفقة به على المشتري وليس للشفيع حق تفريق الصفقة على المشتري بالاخذ بالشفعة فلهذا يأخذ كلها أو يدع

باب الشروط في المضاربة

(قال رحمه الله) واذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف على أن للمضارب بما عمل في المال أجرا عشرة دراهم كل شهر فهذا شرط فاسد ولا ينبغي له ان يشترط مع

الربح أجرا لانه شريك في المال بحصته من الربح وكل من كان شريكا في مال فليس ينبغي له
 أن يشترط أجرا فيما عمل لان المضارب يستوجب حصة من الربح على رب المال باعتبار عمله
 له فلا يجوز أن يستوجب باعتبار عمله أيضا اجرا مسمى عليه اذ يلزم عوضان لسلامة عمل
 واحد له وان اعتبرنا معنى الشركة في المضاربة كان رأس مال المضاربة عمله ورأس ماله فلا
 يجوز أن يستوجب باعتبار عمله على رب المال أجرا فان عمل على هذا الشرط فربح فالربح
 على ما اشترطا ولا أجر للمضارب في ذلك لانه ما سلم عمله بحكم الاجارة على رب المال
 والمضاربة شركة والشركة لا تبطل بالشرط الفاسد اذا كان لا يؤدي ذلك الى قطع الشركة
 بينهما في الربح بعد حصوله وقد طعن عيسى رحمه الله في هذه المسئلة وقال يجب ان يكون
 للمضارب أجر مثله فيما عمل لان شرط الاجر المسمى يناقى موجب المضاربة فان المضاربة
 جائزة غير لازمة فلكل واحد منهما أن يفسخها واشتراط الاجر المسمى يجعل العقد لازما
 وكل شرط يضاد موجب المضاربة فهو مفسد للمضاربة كما لو شرط للمضارب مائة درهم من
 الربح واستدل بما قاله في كتاب المزارعة في نظير هذه المسئلة ان المزارعة تفسد والخارج
 كله لصاحب البذر وقد قيل في الفرق بينهما انه قال في مسئلة المزارعة على أن للمزارع أجر
 مائة درهم ولم يقل كل شهر فصار الاجر شرطا على العمل الذي قد اشترط له نصيبه من الزرع
 عليه وفي المضاربة قال على ان له أجرا عشرة دراهم كل شهر فالاجر هناك مشروط بمقابلة
 منافعه لا مقابلة العمل (ألا ترى) ان بمضي المدة بعد تسليم النفس يجب الاجر وان لم يعمل له
 شيئا وشرط الربح بمقابلة العمل فكانا في حكم عقدين اذا فسد أحدهما لم يفسد الآخر به وقيل
 في الفرق بينهما المزارعة اجارة ولهذا شرط التوقيت فيها والاجارة تبطل بالشروط الفاسدة
 فاما المضاربة فشركة حتى لا يشترط فيها التوقيت والشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة قوله
 هذا الشرط يضاد موجب المضاربة قلنا الشرط لا يضاد ذلك ولكن صحة الشرط واستحقاق
 الاجر به يوجب اللزوم وهذا الشرط غير صحيح هنا بل هو لنوك كما ذكرنا فتبقى المضاربة بينهما
 صحيحة كما هو موجب المضاربة ولذلك اذا شرط ذلك الأجر لعبداه يعمل معه في المضاربة
 أو ليت يشتري فيه ويبيع فالربح على ما اشترطا ولا أجر لعبد المضارب ولا لبيته لان
 المشروط للبيت مشروط للمضارب وعليه حفظ مال المضاربة في بيته ولا يجوز أن يستوجب
 على ذلك أجرا ولهذا لا يجوز استئجار المرتين على حفظ المرهون وعبد المضارب الذي لا دين

عليه كسبه لمولاه فالمشروط له من الاجر كالمشروط للمضارب ولو كان العبد الذي اشترط
 له الاجر عليه دين أو كان مكاتب المضارب أو ولده أو والده فهو جائز على ما اشترطاً والذي
 عمل بالمال مع المضارب من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما اشترطاً لانه من كسب هؤلاء
 كالأجنبي وله أن يستأجرهم للعمل معه ويكون أجرهم في مال المضاربة فاشترط ذلك
 في المضاربة لا يزيده الا وكادة وليس له ان يستأجر عبده الذي لا دين عليه ولا يته من نفسه
 لبيع فيه ويشترى للمضاربة فكان اشترط ذلك في العقد شرطاً فاسداً ولو اشترط ان يعمل
 عبد رب المال مع المضارب على أن للعبد أجراً عشرة دراهم كل شهر ما عمل معه فهذا شرط
 فاسد لان عبد رب المال اذا لم يكن عليه دين كنفسه ولو شرط عمل رب المال معه باجر لم يجز
 ذلك ولا أجر له فيما عمل فكذلك اذا شرط ذلك لعبده أو لايه والريح بينهما على الشرط
 لان الشرط الفاسد غير متمكن في صلب العقد بخلاف ما اذا شرط رب المال أن يعمل معه
 وهو بغير أجر لان ذلك الشرط يعدم التخلية بين المضارب ورب المال وهنا الشرط لا يعدم
 التخلية فالعبد أجير المضارب ويد الاجير كعبده ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشترط
 له أجراً عشرة دراهم كل شهر أو اشترط ذلك لمكاتبه أو لابنه جاز لما بينا ان هؤلاء كاجني
 آخر فيما يشترط لهم من الاجر على العمل واذا استأجر رجل رجلاً عشرة أشهر كل شهر
 بمشرة دراهم يشترى له البز ويبيع ذلك فهو جائز لانه عقد على منفعه في مدة معلومة
 بدل معلوم فان دفع اليه رب المال في هذه المشرة الا شهر مالا يعمل به على أن الربح بينهما
 نصفان فعمل به الاجير فالربح لرب المال والوضعية عليه ولا شيء للاجير من الربح في قول
 أبي يوسف وقال محمد ربح المضاربة بينهما على ما اشترطاً ولا أجر للاجير مادام يعمل بهذا
 واذا عمل بغيره من ملك رب المال فله أجر عشرة دراهم في كل شهر حتى تنقضي هذه الشهور
 لان اتفاقهما على المضاربة بمنزلة القسح منها للاجارة ولكن هذا القسح في ضمن المضاربة
 فيقتصر على المنافع التي يعمل بها في مال المضاربة ولا تعدى الى ما يعمل به في غيره من مال
 رب المال فيستوجب الشركة في الربح باعتبار المضاربة والاجر بمنافعه المصروفة الى عمله لرب
 المال من غير مال المضاربة ولان المضاربة شركة ولو أن الاجير شارك رب المال بالف من
 ماله خلطه بمال رب المال باذنه على أن يعمل بالمالين فما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو
 بينهما نصفان كانت الشركة جائزة على ما اشترطاً ولا أجر للاجير مادام يعمل بهذا المال

فكذلك في المضاربة وأبو يوسف يقول عقد الاجارة لا ينتقض بالمضاربة لان المضاربة دون الاجارة فالاجارة لازمة من الجانبين والمضاربة غير لازمة ولا ينتقض الشيء بما هو دونه ولان المقود عليه في الاجارة منافعه وفي المضاربة العمل وأحدهما غير الآخر والمقد المضاف الى محل لا يبطل عقدا مضافا الى محل آخر هو أقوى منه ومع بقاء الاجارة لا يجوز أن تثبت له الشركة في الربح اذا اجتمع له الاجر والشركة في الحاصل بعمله وذلك لا يجوز ولان المضارب انما يستحق الشركة في الربح بإزاء عمل نفسه بمنافع هي له وهنا منافعه بمقد الاجارة مستحقة للمستأجر فلا يوجد ما هو موجب استحقاق الشركة في الربح وهذا بخلاف الشركة فان الشريك يستحق الربح بماله لا بعمله فبالاجارة السابقة بينهما لا ينعدم ما به يستحق الشريك ولان الشريك يعمل لنفسه في مال نفسه فلا يستوجب الاجر بهذا العمل على المستأجر والمضارب يعمل لرب المال وهو بعمله لرب المال يستوجب الاجر هنا فلا يجوز أن يستوجب الشركة في الربح وعقد الاجارة يرد على منافعه كما قال ولكن المقصود هو العمل فاذا وجد ما هو المقصود كان البديل بمقابلته وان كان تسليم النفس عند عدم العمل يقام مقامه في استحقاق الاجر كالصداق فانه بمقابلة ما هو المقصود وان كان تسليم المرأة نفسها قد يقام مقام ما هو المقصود في تأكيد المهر به لدفع الضرر عنها ولو كان الاجير دفع الى رب المال مالا مضاربة يعمل به على النصف جاز والاجير على الاجارة والمستأجر على المضاربة لان عقد الاجارة لا يوجب للاجير حقا في منافع رب المال ولا في عمله فدفعه المال اليه مضاربة بعد الاجارة كدفعه اليه قبل الاجارة فان استبضع رب المال الاجير مال المضاربة يشتري به ويبيع على المضاربة قبضه الاجير فاشتري به ويباع فهو جائز على ما اشترط في المضاربة لان عمل المستبضع كعمل المبيع كما لو أبضعه المضارب مع أجنبي آخر والاجر على حاله للاجير لانه قد تحقق منه تسليم نفسه في المدة للعمل به وهو يستوجب الاجر بذلك وعقد المضاربة لا يفسد هنا بخلاف ما اذا اشترط عمل رب المال بالمال لان ذلك الشرط يعدم التخلية فأما الابضاع فلا يعدم التخلية المستحقة لتمكن المضارب من استرداد المال منه متى شاء واذا دفع الى رجل مالا مضاربة بالنصف على أن يعمل معه رب المال على أن لرب المال اجرا عشرة دراهم كل شهر فهذا الشرط يفسد عقد المضاربة لانه يعدم التخلية وقد بدا أنه لو شرط عمل رب المال مع المضارب بغير اجر فسد العقد فاذا شرط عمله مع المضارب كان اولى واذا فسد العقد

كان الربح كله لرب المال والوضيعة عليه والمضارب اجر مثله فيما عمل وهو الحكم في المضاربة الفاسدة ولا اجر لرب المال لانه عامل في مال نفسه لنفسه وهو في ذلك لا يكون أجيرا لغيره فلهذا لا يستوجب الاجرة به والله أعلم

باب المراجعة بين المضارب ورب المال

(قال رحمه الله) رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة على أن ما كان في ذلك من ربح فهو بينهما نصفان فاشترى رب المال عبدا بخمسمائة وباعه من المضارب بألف المضاربة جاز ذلك لكون العقد مفيدا بينهما فان باعه المضارب مساومة باعه كيف شاء وان باعه مراجعة باء على خمسمائة وهو ما اشتراه به رب المال دون الالف الذي اشتراه به المضارب لان الذي يجري بين رب المال والمضارب في الحقيقة لم يكن ييما فان البيع مبادلة ملك انسان بملك غيره وهذا كان مبادلة ملك رب المال بملكه ولكن جعل بمنزلة العقد في حق ما بينهما لكونه مفيدا في حقهما فاما في حكم بيع المراجعة فالعقد هو الاول وهو شراء رب المال اياه بخمسمائة ويبيعه مراجعة على ذلك بوضعه أن المضارب متهم في حق رب المال بالمساحة وترك الاستقصاء وبيع المراجعة بيع أمانة يتقى عنه كل تهمة وخيانة وانتفاء التهمة في أقل الثمن فيبيعه مراجعة على ذلك الا أن يبين الامر على وجهه فحينئذ يبيعه كيف شاء وذلك أن المضارب يبيعه رب المال فينبغي أن يطرح ربح رب المال عند انضمام أحد العقدين الى آخر وبيع رب المال خمسمائة فيطرح ذلك من الثمن ويبيعه مراجعة على ما بقي ولو كان رب المال اشترى العبد بألف فباعه من المضارب بخمسمائة درهم من المضاربة باعه المضارب مراجعة على خمسمائة لانه أقل الثمن والذي جرى بينهما عقد في حقهما فان لم يكن في الحقيقة عقدا فيعتبر هذا الجانب اذا كان أقل الثمن عند اعتباره وانتفاء التهمة اما يكون في الاقل ولو كان رب المال ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب بألف المضاربة لم يبيعه مراجعة حتى يبين انه اشتراه من رب المال لما بينا ان الذي جرى بينهما ليس بيع في الحقيقة وليس لرب المال على هذه العين شراء سوى هذه لبيعه المضارب به مراجعة باعتبار ذلك فان بين الامر على وجهه فقد انتفت التهمة ولو عمل المضارب بألف المضاربة فربح فيها ألفا ثم اشترى رب المال عبدا يساوي ألفي درهم فباعه من المضارب بالالفين فله أن يبيعه مراجعة على ألف وخمسمائة لان مقدار

الخمسمائة في امة الثاني ربح رب المال فيطرح ذلك من الثمن الثاني اذا لم يخرج ذلك القدر من
 ملك رب المال وانما بقي من الثمن ربح المضارب فيه وهو خمسمائة وما اشتراه به رب المال وهو
 ألف فيبيعه مربحة على ذلك لان المضارب انما يبيعه لرب المال في مقدار رأس ماله وحصته
 من الربح ولهذا لولحقة عهدة في ذلك رجع به عليه فيطرح مقدار ربح رب المال لذلك ولو
 كان رب المال اشتراه بخمسمائة والمسئلة على حالها باعه المضارب مربحة على ألف درهم
 خمسمائة منها التي اشترى بها رب المال العبد وخمسمائة ربح فاما ألف المضارب التي
 طرحت من الثمن بخمسمائة درهم تمام رأس مال رب المال والعقد في ذلك لرب المال فيعتبر
 أقل الثمن فتطرح الزيادة الى تمام رأس مال رب المال وخمسمائة درهم ربح رب المال فلا
 يحتسب بشئ من ذلك ويبيعه مربحة على ما اشتراه به رب المال وعلى حصة المضارب من
 الربح الا أن يبين الامر على وجهه ولو كان رب المال اشتراه بألف وقيمته ألف فباعه من
 المضارب بألفين باعه المضارب مربحة على الألف لان قيمته اذا كانت مثل رأس المال فلا ربح
 للمضارب منه (ألا ترى) أنه لو أعتقه لم يجز عتقه وربح رب المال يطرح من بيع المضارب
 فاما يبيع مربحة على ما اشتراه به رب المال وهو ألف درهم وان كان اشتراه رب المال
 بخمسمائة وقيمته ألف فباعه من المضارب بالألفين باعه المضارب مربحة على خمسمائة لانه
 لا يح في قيمته فاما يبيعه لرب المال كله من قيل كيف ينفذ هذا الشراء بالتعين الفاحش من
 مضارب على المضاربة قلنا لا اشتراه من رب المال وشراؤه بلزيادة الفاحشة من غيره انما
 لا ينفذ على المضاربة لحق رب المال فاذا كان العمل معه رب المال فهو راض بذلك ولو كان رب
 المال اشتراه بألفين وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب مربحة على ألف
 على أنه لا فضل فيه على رأس المال وفي حق رب المال انما يعتبر أقل الثمن وذلك مقدار
 قيمته فيعه مربحة على ألف كذلك . فان قيل رب المال اشتراه بألفين والمضارب اشتراه
 منه كذلك بألفين فقولكم أقل الثمن ألف من أين . قلنا نعم رب المال اشتراه بألفين وقد عاد
 اليه ألف زائدة على قيمته بالعقد الذي جرى بينه وبين المضارب فانما بقي له فيه بقدر رأس مال
 المضاربة وذلك ألف درهم ولو كان العبد يساوي ألفا وخمسمائة وقد اشتراه رب المال بألف
 والمسئلة بحالها باعه المضارب مربحة على ألف ومائتين وخمسين لان الربح فيه خمسمائة نصف ذلك
 لرب المال وقد بينا أن ربح المال يطرح وانما يعتبر قدر رأس المال وربح المضاربة وذلك ألف

وما شان وخمسون ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري المضارب بها عبدا
فباعه من رب المال بالثمن درهم بآل رب المال مائة على ألف وخمسمائة لان خمسمائة من الالفين
حصه وبالمال من الربح فيطرح ذلك من الثمن لان المضارب انما كان اشترى العبد له فيعتبر
في حقه أقل الثمن وذلك ما اشترى به المضارب وهو ألف وحصه المضارب من الربح معتبرة
لا محلة في بيعه رب المال مائة على ألف درهم وخمسمائة ولو كان المضارب اشترى العبد
بخمسمائة من المضاربة فباعه من رب المال بالثمن درهم فانه يبيعه مائة على ألف وخمسمائة الثمن
الذي اشتراه به المضارب وخمسمائة ربح المضارب ويطرح عنه خمسمائة ربح رب المال وخمسمائة
ربح رب المال أيضا مما يكمل به رأس المال وان كان بقي من المضاربة خمسمائة في يد المضارب
لم يحتسب بها في ثمن هذا العبد وقد بينا أن في حق كل جنس من المال يجعل كانه ليس في
المضاربة غيره (ألا ترى) أن تلك الخمسمائة لو ضاعت كان رأس مال المضاربة كله ثمن هذا العبد
فهذا حسب جميع رأس المال في ثمن هذا العبد فطرح تمام رأس المال من ثمن العبد الذي اشتراه
. رب المال وهو خمسمائة وربح رب المال بآل مائة على الثمن الذي اشترى به المضارب
وهو خمسمائة وعلى ربح المضارب وهو خمسمائة ويشترى ان كانت قيمة العبد أقل من ذلك
وأكثر في هذا الوجه لانه لا معتبر بقيمة العبد فانه انما يصل الى المضارب في هذا الوجه الثمن
دون العبد ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة فاشتري بها عبدا فباعه من رب المال بالثمن
درهم ثم بآل رب المال من أجنبي . ساومة بثلاثة آلاف ثم اشترى المضارب من الأجنبي
بالالفين الذين أخذهما من رب المال ثمن العبد فانه لا يبيعه مائة على ألف وقيس قول أبي حنيفة
رحمه الله أصلا وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يبيعه المضارب مائة على الثمن
الآخر الذي اشتراه به من الأجنبي وهو ألفا درهم وهذا بناء على ما بينا في كتاب البوع
ان عند أبي حنيفة يضم بعض العقود الى البعض ثم ينظر الى حاصل الضمان فيه فعلى ذلك
يباع مائة فلهذا الثمن الاول كان ألف درهم فلما بآل المضارب بالالفين من رب المال كان
المعتبر من ذلك مقدار رأس ثمان وهو ألف وحصه المضارب من الربح وهو خمسمائة فلما
بآل رب المال بثلاثة آلاف فقد ربح فيه ألفا وخمسمائة فلا بد من أن يطرح ذلك من رأس
المال بعد ما اشترى المضارب من الأجنبي ليبيعه مائة على ثمان على ما بقى وذا طرحت ذلك
من رأس المال لم يبق شيء فلهذا لا يبيعه مائة أصلا الا أن بين الأمر على وجهه وعندهم.

لا يعتبر ضم العقود بعضها الى بعض في المعاملة مع الاجنبي فيبيعه مربحة على ما اشتراه من الاجنبي وذلك ألفا درهم ولو كان المضارب باع العبد من رب المال بألف وخمسمائة ثم باعه رب المال من أجنبي بألف وستمائة ثم عمل المضارب بألف وخمسمائة حتى صارت القين فاشترى بها العبد من الاجنبي بألف وستمائة ثم عمل المضارب بألف وخمسمائة حتى صارت القين فاشترى بها العبد من الاجنبي فان يبيعه مربحة في قولها على القين وهو ظاهر وأما في قياس قول أبي حنيفة فانه يبيعه مربحة على ألف وأربعمائة لان المضارب كان ربح في البيع الاول مائتين وخمسين وكان المعتبر رأس المال وحصه المضارب من الربح ثخين باعه رب المال بألف وستمائة فثلثمائة وخمسون من ذلك ربح المال فيطرح ذلك من الالفين ويطرح أيضا ما ربح المضارب على رب المال وذلك مائتان وخمسون درهما فاذا طرحت ذلك من الالفين يبقى ألف وأربعمائة درهم فعلى ذلك يبيعه المضارب مربحة وانما يطرح ما ربح المضارب على رب المال لانه لو ربح ذلك في معاملته مع الاجنبي يبيعا وشراء لكان يطرح ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله في بيع المربحة فلان يطرح ذلك عند معاملته مع رب المال أولى واذا دفع الى رجل مالا مضاربة بالنصف فاشترى بألف منها عبدا يساوى القين فولاه رب المال فهذا جائز عند أبي حنيفة لا يشكل لانه يملك البيع بالمحاباة وعندهما يبيعه بالمحاباة الفاحشة من غير رب المال لا يجوز لحق رب المال فلا يكون ذلك مانعا من جواز المعاملة بينه وبين رب المال فان باعه رب المال من أجنبي بألف وخمسمائة مربحة ثم اشتراه المضارب من الاجنبي مربحة باقى درهم من المضاربة ثم حط رب المال عن الاجنبي من الثمن ثلثمائة فان الاجنبي يحط عن المضارب مثل ذلك من الثمن وحصته من الربح وذلك كله أربعمائة لان المقدين جميعا كانا مربحة فاذا خرج القدر المحطوط من أن يكون ثمننا في حق الاجنبي يحط رب المال عنه يخرج ذلك القدر وحصته من الربح من أن يكون ثمننا في عقد المضارب أيضا والمحطوط في عقد رب المال خمس الثمن وفي عقد المضارب جملة الثمن ألفان فيحط عنه خمس الثمن وفي عقد المضارب جملة الثمن ألفا فيحط عنه خمسا وهو أربعمائة ثم يبيعه المضارب مربحة على ما بقى من الالفين في قول أبي يوسف ومحمد وهو ألف وستمائة وعند أبي حنيفة رحمه الله يبيعه مربحة على ألف ومائتي درهم لان رب المال كان ربح فيه خمسمائة فلما حط ثلثمائة كان الحط من جميع الثمن ثلثاه من رأس المال وثلثه من الربح فبقى ربحه على الاجنبي أربعمائة درهم فيطرح

المضارب هذه الأربعمائة مع الأربعمائة التي سقطت عنه من الألفين لأنه يبيعه مائة لرب المال
 فلذا باعه مائة على ألف ومائتين إلا أن بين الأمر على وجهه ولو كان المضارب حط عن
 رب المال من الثمن الذي ولّاه به العقد مائتي درهم فإن رب المال يحط المائتين وحصتها من
 الربح وهو مائة درهم عن الاجنبي لأن المضارب حط عنه خمس الثمن وبيعه من الاجنبي
 كان مائة مائة وخمسمائة فيطرح عنه أيضا خمس الثمن وذلك ثلثمائة ثم يحط الاجنبي عن
 المضارب هذه الثلثمائة حصتها من الربح وهو مائة لما قلنا فيبقى البعد في يد المضارب بألف
 وستمائة شراء من الاجنبي فإن أراد أن يبيعه مائة مائة في قول أبي حنيفة مائة على ألف
 ومائتين لما بينا أنه يطرح مائة من المال عن الاجنبي وهو أربعمائة لأنه بقي حاصل ضمانه
 الأول فيه ثلثمائة وحاصل ما سلم له من الاجنبي ألف ومائتان فمرفقا أن ربحه كان أربعمائة
 فيحط المضارب ذلك في بيع المائة عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يبيعه مائة وهو على
 ألف وستمائة لما بينا والله أعلم

باب ضمان المضارب

(قال رحمه الله) رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيه
 رأيه أولم يأمره بعمل فربح ألف درهم ثم أنه دفع إليه ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره
 أن يعمل فيها رأيه أولم يأمره بخلاف هذه الألف الأخيرة بألف الأولى ثم عمل بالمال كله
 فربح ألفا فإن كان لم يأمره أن يعمل في الأخيرة رأيه فالمضارب ضامن للألف الأخيرة
 بالخلط لأن له في المال الأول من الربح خمسمائة فهذا منه خلط مال المضاربة بماله نفسه وذلك
 موجب للضمان عليه في المضاربة المطلقة فإن كان ربح بعد هذا الخلط ألف درهم فثلث
 ذلك حصة الألف الأخيرة وقد ضمنها المضارب فيكون ربحها له فيأخذ من المال هذه الألف
 وربحها ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وما بقي من المال فهو على المضاربة الأولى بينهما لأن في
 حق المضاربة الأولى إنما خلط مال رب المال بماله وذلك لا يوجب الضمان عليه ولو ضاع
 المال قبل القسمة لم يضمن المضارب إلا الألف الأخيرة لأن سبب الضمان وهو الخلط بماله
 نفسه إنما وجد فيها خاصة وبو كان أمره في المضاربة الثانية أن يعمل فيها رأيه ولم يأمره بذلك
 في الأولى أو أمره والمسئلة بحالها فلا ضمان عليه والمال كله مضاربة على ما اشترطا لأن الأمر

في المضاربة الأخيرة مفوض الى رأيه على العموم فلا يصير ضامناً لها بالخلط وفي المضاربة الاولى
انما خلط مال رب المال بماله وذلك غير موجب للضمان عليه فلماذا كان المال كله مضاربة في
يده على ما اشترطا ولو لم يأمره أن يعمل في واحد من المالين برأيه فخلطهما قبل أن يربح في واحد
منهما شيئاً فلا ضمان عليه لانه انما خلط مال رب المال بماله وذلك ليس بسبب موجب للضمان
عليه في المضاربة المطلقة ولو كان ربح في كل واحد ربحاً ثم خلطهما ضمهما جميعاً مع حصه
رب المال من الربح الذي كان قبل الخلط لان في كل واحد من المالين وجد سبب وجوب
الضمان وهو خلط ملك رب المال بملك نفسه وذلك حصته من الربح في كل مال وما ربح فيها
بعد ما خلطها فهو للمضارب لانه يملك المالين بالضمان فما ربح عليهما بعد ذلك يكون له
ويتصدق به لانه حصل له ذلك بسبب حرام الا حصه ربحه قبل أن يخلطها فانها حلال
له لان ذلك حصل له بسبب لا حنت فيه وفي قول أبي يوسف لا يتصدق بشيء من الربح لانه
حصل على ضمان. وحصل بخلاف في التودع اذا تصرف في الوديعة وربح واذا كان أمره فيها
جميعاً أن يعمل برأيه كان ذلك كله مضاربة بينهما على الشرط لوجود تفويض الأمر الى
رأيه في المضاربتين على العموم والجواب في المضاربين اذا خلطوا المالين قبل أن يربح واحد
منهما شيئاً أو بعد ما ربح أحدهما في مضاربتيه شيئاً نحو الجواب في المضارب الواحد لاستواء
الفصلين في المعنى الذي أنتمرما اليه والله أعلم

باب المراجعة في المضاربة بين المضاربين

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى الرجل ألف درهم مضاربة بالنصف ودفع الى
آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى أحدهما عبداً بخمسمائة من المضاربة فباعه من
المضارب الآخر بجميع الألف المضاربة فهو جائز وان كان المالان لواحد لان هذا البيع
مفيد فانه يدخل في مضاربة كل واحد منهما مالم يكن فيها وللمشتري أن يبيعه مساومة كيف
شاء وان أراد أن يبيعه مراجعة بآءه على أقل الثمنين وهو خمسمائة التي اشتراها بها المضارب
الاول لان ما زاد على ذلك لم يتم خروجه من ملك رب المال فان ما في يد المضارب الاول
وما في يد المضارب الآخر كله ملك رب المال وكل واحد منهما عامل له فانما يبيعه مراجعة
على ما يتقن بخروجه من ملكه وهو الخمسمائة التي دفعها الاول الى البائع ولو كان المشتري

اشترى العبد بالفي المضاربة وبالف من ماله ثم أراد أن يبيعه مرابحة باعه على ألف ومائتين وخمسين لأنه اشترى نصفه لنفسه بالف من ماله فيبيعه على ذلك مرابحة ويشتري النصف الآخر للمضاربة فانما يبيعه مرابحة على أقل الثمن فيه ومن هذا النصف في العبد الاول كان مائتين وخمسين فيبيع العبد كله مرابحة على ألف ومائتين وخمسين فان بين الامر على وجهه باعه مرابحة على الالفين لان تهمة الجناية تنعدم ببيان الامر على وجهه ولو دفع ألف درهم الى رجل مضاربة بالنصف ودفع الى آخر ألفي درهم مضاربة بالنصف فاشترى المدفوع اليه الالف عبدا بها وباعه من آخر بالف درهم المضاربة فلهذا كان للثاني أن يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة لان المضارب الاول ربح ألف درهم حصته من ذلك خمسمائة وحصته رب المال خمسمائة الا أن حصته رب المال من الربح تطرح في بيع المرابحة لان ذلك لم يخرج من ملكه فانما يعتبر حصته المضارب الاول من الربح والالف التي غرمها المضارب الاول في ثمنه فيه فيبيعه الآخر مرابحة على ألف وخمسمائة لهذا ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة وباعه من الثاني بالف المضاربة باعه مرابحة على ألف درهم خمسمائة منها رأس مال المضاربة الاول الذي نقد في العبد وخمسمائة ربح المضارب الاول وبقية حصلت حصته رب المال من الربح وهو خمسمائة وخمسمائة أخرى رأس مال رب المال من المضاربة الاولى لاننا اعتبر رأس المال في كل جنس كما ليس معه غيره (لا ترى) انه لو هلكت الخمسمائة الاخرى كان جميع رأس المال محسوبا من هذا الثمن بمقدار ما يمكن به رأس مال رب المال وي طرح في بيع المرابحة كما يطرح حصته رب المال من الربح لانه لم يخرج من ملكه والمضارب الآخر انما اشتراه لرب المال ، الاول كذلك باعه لرب المال واذا ثبت انه يطرح من الثمن الثاني ألف درهم باعه مرابحة على ألف ولو كان الاول اشتراه بالف المضاربة ثم باعه من الثاني بالف المضاربة وألف من ماله فله أن يبيعه مرابحة على ألفين ومائة وستة وستين درهما وثني درهم لانه اشترى ثلثه لنفسه اب درهم فيبيعه مرابحة على ذلك واشترى ثلثه بالف المضاربة ورأس مال المضاربة الاولى فيه ثلثا الالف وربح المضارب الاول فيه خمسمائة فاذا ضمنت خمسمائة الى ثلثي الالف يكون انما ومائة وستة وستين وثلثين ويضم اليه الالف التي هي ثمن ثلث العبد فيبيعه مرابحة على ذلك وي طرح ما سواه يعني حصته رب المال من الربح وذلك خمسمائة وما يمكن به رأس ماله في المضاربة الاولى

من هذا المال وذلك ثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثلاث فبين أن المطروح من ثلاثة آلاف ثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثلاث ولو كان المضارب الاول اشترى العبد بخمسمائة وقيمته ثلاثة آلاف والمسألة بحالها فان الآخر أن يبيعه مربحة على ألف وثمانمائة وثلاثة وثلاثين درهما وثلاث لان الآخر اشترى ثلثه لنفسه بالف درهم وذلك معتبر كله واشترى ثلثه للمضاربة وانما يعتبر فيه حصته من الثمن الاول وهو ثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثلاث وحصته المضارب من الربح وهو خمسمائة فاذا جمعت ذلك كان مقداره ما بيناه ويطرح حصته رب المال من الربح وهو خمسمائة وما يكمل به رأس ماله في المضاربة الاولى من هذا المال وهو ستمائة وستة وستون وثلثان فاذا طرحت من ثلاثة آلاف ألفا ومائة وستة وستين وثلثين يبقى ألف وثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثلاث ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل الآخر بالمال حتى صارت ألفين ثم اشترى الاول بالف المضاربة عبدا فباعه من الآخر بالالفين اللتين في يده وقيمته ألفا درهم فان الثاني يبيعه مربحة على ألف وخمسمائة لان رأس مال الاول فيه ألف درهم فيعتبر ذلك ويعتبر حصته الاول من الربح وهو خمسمائة وتبطل حصته رب المال من الربح في المضاربة الاولى لان ذلك لم يخرج من ملكه بالمقد الثاني فلها باعه الثاني مربحة على ألف وخمسمائة ولو اشترى الاول شراء بخمسمائة من المضاربة وخمسمائة من ماله والمسألة على حالها باعه مربحة على ألف وخمسمائة لان الاول اشترى نصفه لنفسه بخمسمائة وباعه من الثاني بالف فبيع ذلك النصف مربحة على ألف واشترى الاول النصف الآخر وباعه من الآخر بالف ولا فضل فيه على رأس مال المضاربة في العقد الاول فانما يبيع هذا النصف مربحة على الثمن الاول وهو خمسمائة ولو كان الاول اشتراها بالف من عنده وخمسمائة من المضاربة والمسألة بحالها باعه الآخر مربحة على ألف وثمانمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث لان الاول اشترى ثلثه لنفسه وباع ذلك من الآخر بثلاث الفين وذلك ألف وثمانمائة وثلاثون وثلاث فيعتبر ذلك كله وأما الثلث الذي اشتراه للمضاربة وباعه من الآخر للمضاربة بما لا فضل فيه على رأس مال المضاربة الاولى فانما يبيع هذا الثلث مربحة على الثمن الاول وهو خمسمائة واذا ضمنت الخمسمائة الى الالف وثمانمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث كانت جملة ألفا وثمانمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا ولو كان الاول اشتراه بالف المضاربة وبخمسمائة من ماله فان الآخر يبيعه أيضا مربحة على ألف وثمانمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث لان الاول

اشترى لنفسه ثلثه وباعه بثلث الالفين فيعتبر ذلك واشترى ثلثه للمضاربة وباعه بثلثي الالفين فيعتبر من ذلك مقدار رأس المال وهو ألف درهم وحصصة المضارب من الربح وذلك مائة وستة وستون وثلثان ويطرح حصصة رب المال من الربح خاصة وإذا طرحت من الالفين مائة وستة وستين وثلثين كان الباقي ألفا وثمانمائة وثلاثة وثلثين وثلثا ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة والى آخر ألفي درهم مضاربة فاشترى الاول بألف عبدا من ماله وبخمسائة من المضاربة ثم باعه من الآخر بثلاثة من ماله وألفي المضاربة فان الآخر يبيعه مرابحة على ألفين وستمائة وستة وستين درهما وثلثي درهم لان الاول اشترى ثلثي العبد لنفسه وباعه من الآخر بألفي درهم فيعتبر جميع ذلك واشترى ثلثه للمضاربة ثم ان الآخر اشترى منه ثلث هذا الثالث لنفسه بثمنامائة وثلاثة وثلثين وثلث لا ينقص من ذلك شيء واشترى ثلثي هذا الثالث منه للمضاربة فيعتبر فيه حصصة من الثمن الاول وذلك ثلث الالف ثلثمائة وثلاثة وثلثون وثلث هذا هو المعتبر فيه ويطرح ما زاد على ذلك فان جمعت ذلك كله كان ألفي درهم وستمائة وستة وستين وثلثين فيبيعه مرابحة على ذلك وحاصل ما طرح ثلثمائة وثلاثة وثلثون وثلث وذلك ربح ثلثي هذا الثالث لانه مشغول برأس المال كله ولم يخرج من ملك رب المال بالمقد الثاني ولو كان الاول اشترى العبد وقيمه خمسة آلاف درهم بألف المضاربة وبخمسائة من ماله والمسئلة بحالها باعه الثاني مرابحة على ألفين وخمسمائة لان الاول اشترى ثلث العبد لنفسه وباعه من الثاني بألف فيبيعه مرابحة على ذلك فاشترى الثلثين للمضاربة ثم ان المضارب الآخر اشترى منه ثلث الثلثين لنفسه بستمائة وستة وستين وثلثين فلا ينقص منه شيء واشترى منه ثلث الثلثين للمضاربة بألف وثلثمائة وثلاثة وثلثين وثلث فالمعتبر من ذلك رأس المال في العقد الاول وذلك ستمائة وستة وستون وثلثان وحصصة المضارب الاول من الربح وهو مائة وستة وستون وثلثان فاذا جمعت ذلك كله كان ألفين وخمسمائة والمطروح من ذلك حصصة رب المال من الربح وهو مائة وستة وستون وثلثان وما يكمل به رأس المال في المضاربة الاولى وذلك ثلثمائة وثلاثة وثلثون وثلث وإذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ودفع الى آخر ألفي درهم مضاربة بالنصف فاشترى الاول جارية بألف من ماله وخمسمائة من المضاربة وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم ألف من المضاربة وألفين من ماله فانه يبيعها مرابحة على ألفين وثمانمائة وثلاثة وثلثين وثلث لان الاول اشترى ثلثها لنفسه وباع ذلك من الثاني بألفي

درهم فيعتبر ذلك كله واشترى ثلثها للمضاربة ثم باع ثلثي هذا الثلث من الثاني واشترى الثاني
 لنفسه بستمائة وستة وستين وثلثين فيعتبر ذلك أيضا واشترى ثلث هذا الثلث للمضاربة فانما
 يعتبر حصة هذا الجزء من الثمن الاول وذلك مائة وستة وستون وثلثان فاذا جمعت هذا كله
 كان ألفين وثمانمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا فاذا قبض الثمن أخذ لنفسه من الثمن حصته ألف
 درهم وكان ما بقي من المضاربة لان الثمن في بيع المراجعة مقسوم على الثمن الاول وثلث الثمن
 الاول كان من مال المضارب الآخر فان كان الثمن الذي باعها به أربعة آلاف درهم كان له
 خاصة من ذلك اثنا عشر جزءا والباقي يكون من المضاربة لان مقدار الالفين من ماله وثمانمائة
 وثلاثة وثلاثون وثلث مال المضاربة فالسبيل أن يجعل كل مائة وستة وستين وثلثين وسهم
 فصار الالفان اثني عشر وثمانمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا خمسمائة فتكون الجملة سبعة عشر سهما
 للمضاربة من ذلك خمسة والمضارب الآخر اثنا عشر فعلى ذلك يقسم الاربعة آلاف ولو دفع
 الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ودفع الى آخر ألفي درهم مضاربة بالنصف فاشترى
 الاول جارية بألف المضاربة وبخمسائة من ماله وباعها من الآخر بألف المضاربة وبالفين
 من ماله فانه يبيعها مرابحة على ألفين وثمانمائة وثلاثة وثلاثين وثلث لان الثاني اشترى ثلث
 الثالث الباقي لنفسه وباع ذلك بثلاث الاف فيعتبر ذلك كله في بيع المراجعة والاول كان اشترى
 ثلث الثلث الباقي لنفسه وباع ذلك بثلاث الاف فيعتبر ذلك كله أيضا وكان اشترى ثلثي الثلث
 للمضاربة وباعها للمضارب بثلثي الاف وانما يعتبر من ذلك رأس مال هذا الجزء وفي المقد
 الاول وذلك ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وحصة المضارب من الربح وذلك مائة وستة
 وستون وثلثان ويطرح حصة رب المال من الربح وذلك مائة وستة وستون وثلثان فيبيعه
 مرابحة على ألفين وثمانمائة وثلاثة وثلاثين وثلث بهذا فاذا قسم الثمن على سبعة عشر سهما
 بينه وبين المضارب كما بينا في الفصل الاول قال عيسى رحمه الله هذا الجواب خطأ فانما
 يبيعها مرابحة على ألفين وستمائة وستة وستين وثلث لان ثلث الثلثين باعه الاول من
 المضاربة واشتراه منه الثاني للمضاربة أيضا فلا يعتد بربح رب المال فيه وذلك اذا تأملت
 مائة وستة وستون وثلثان فتبين أن المطروح من ثلاثة آلاف مائة وستة وستون وثلثان
 مرتين فيكون الباقي الفين وستمائة وستة وستين وثلثين وقيل انما يصح ما ذهب اليه عيسى رحمه
 الله ان لو كان مقدار ذلك الثلث من الثلثين مقررا في مملوك أو في مبيع على حدة فاما اذا كان

في جملة مملوك قد يبيع يعبا واحدا وسائر رأس المال فيه مجمل فلا يصح ذلك ولكن يجب اعتبار جميع ثمن الثلاثين لأن المضارب الآخر اشترى الثلاثين لنفسه بالثمن من ماله فلا بد من اعتبار جميع ذلك في بيع المراجعة والله أعلم

باب دعوى المضارب ورب المال

(قال رحمه الله) وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيها برأيه أو لم يأمره فاشترى بالالف ابن رب المال فهو مشتر لنفسه لأن رب المال إنما أمره بأن يشتري بالمال ما يمكنه يعبه فإن المقصود الاسترباح ولهذا أوجب له الشركة في الربح وذلك لا يحصل إلا بالبيع بعد الشراء فعرفنا أنه مأمور بشراء ما يمكنه يعبه وقريب رب المال لو جاز شراؤه منه على المضاربة عتق ولا يمكنه يعبه فلم يكن هذا من جملة ما تناوله الأمر كما لو قال اشتر لي جارية أطوؤها فاشترى أخت الموكل من الرضاع أو جارية مجوسية لم تلزم الأمر لهذا وإذا لم ينفذ شراؤه على رب المال صار مشتريا لنفسه وقد تقدمتها من مال المضاربة فيخير رب المال بين أن يسترد المقبوض من البائع ويرجع المضارب على البائع بمثله وبين أن يضمن المضارب مثل ذلك لأنه قضى بالمضاربة ديناً عليه ولو كان اشترى دين نفسه وقيمه ألف درهم أو أقل جاز على المضاربة وهو عبد لأنه لا يملك المضارب شيئاً منه ولا ربح فيه فهو متمكن من يعبه فإذا زادت قيمته على ألف عتق ويسمى في رأس المال وحصبة رب المال من الربح لأنه لما ظهر في قيمته فضل على رأس المال ملك المضارب نصيبه من الفضل فيعتق ذلك الجزء عليه لأنه ملك جزءاً من قريبه ولا ضمان على المضارب فيه لرب المال لأنه لا صنع للمضارب في هذه الزيادة بل عتق حكماً وعليه السعاية في رأس المال وحصبة رب المال من الربح لتتيمم العتق لأنه احتبس ذلك القدر عنده من ملك رب المال فعليه أن يسعى له في ذلك ولو كانت قيمته يوم اشتراه أكثر من ألف درهم كان مشترياً لنفسه لأنه اشترى للمضاربة ما لا يمكنه يعبه فإنه يعتق منه بقدر نصيبه من الربح كما ينفذ شراؤه على المضاربة فلماذا كان مشترياً لنفسه فيعتق عليه ولرب المال الخيار في تضمين مال المضاربة أيهما شاء كما بينا ولو كان اشترى بالالف عبداً يساوي ألفي درهم لا يعرف له نسب فقال المضارب لرب المال هذا ابنك وقال رب المال كذبت فإن الغلاء يعتق لأن المضارب مالك مقدار ربح

منه بحصته من الربح وقد أفر بفساد الرق فيه حين زعم أنه ابن رب المال فيعتق لذلك ويسعى
الغلام في جميع قيمته بينهما أرباعا ثلاثة أرباعا لرب المال وربعا للمضارب فان قيل كان ينبغي أن
لا يعتق لأن رب المال يزعم أن المضارب كاذب وأن العبد مملوك لهما على المضاربة والمضارب
يزعم أنه مملوك له اشتراه لنفسه لأنه ابن رب المال قلنا نعم ولكن العبد في الظاهر مشترى
على المضاربة وباعتبار هذا الظاهر يكون المضارب مقرا بفساد الرق فيه ورب المال مقر
بصحة اقرار المضارب فيه باعتبار نصيبه فيكون هذا بمنزلة عبد مشترك بين اثنين أحدهما مقر
على صاحبه بالعتق في نصيبه ولو قال المضارب لرب المال هذا ابنك وقال رب المال بل هذا ابنك
وقال صدقت فهو مملوك للمضارب أما إذا قال صدقت فقد تصادقا على أن المضارب اشتراه
لنفسه لأنه ابن رب المال بمنزلة مالهو اشترى ابنه المعروف وأما إذا قال بل هو ابنك فقد
تصادقا على أنه اشتراه لنفسه لأنه إذا كان في قيمته فضل فالمضارب يصير مشترى لنفسه سواء
كان ابنه أو ابن رب المال ثم كان رب المال شاهدا على المضارب للعبد بالعتق والنسب وبشهادة
الفرد لا تتم الحجة فهذا كان مملوكا للمضارب وعلى المضارب أن يرد رأس المال على رب
المال بخلاف الأول فهناك المضارب يدعي أنه اشتراه لنفسه وقد كذبه رب المال في ذلك
وكان العبد مشتركا بينهما باعتبار الظاهر فهذا يفسد الرق فيه باقرار المضارب ولو دفع
إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبدا يساوي ألفا فقال المضارب لرب المال
هو ابنك وكذبه رب المال فالعبد على حاله في المضاربة لأن المضارب لا يملك شيئا منه حين
لم يكن في قيمته فضل على رأس المال فلا يفسد الرق فيه باقراره ويبقى على حاله في المضاربة
فإن لم يبعه حتى زاد فصار يساوي ألفي درهم عتق لاقرار المضارب أنه ابن رب المال وأنه
أقر بما لا يحتمل التسخ فيصير كالمجدد لاقراره بعدما ظهر الفضل في قيمته فيفسد الرق فيه
لذلك ويسعى في قيمته بينهما أرباعا لأنه في معنى الشاهد على رب المال بالعتق أو فساد الرق
فيه كان حكما عند ظهور الفضل فيه فلا يوجب الضمان على المضارب ولا يسقط به حقه
عن شيء من نصيبه من السعاية فهذا يسعى في قيمته بينهما أرباعا ولو قال رب المال صدقت
ولا فضل فيه على رأس المال فالغلام للمضارب ويضمن رأس المال لرب المال لتصادقهما على أن
المضارب اشتراه لنفسه ولو قال رب المال كذبت ولكنه ابنك فهو على المضاربة لأن المضارب
يدعي أنه اشتراه لنفسه ورب المال ينكر وي زعم أنه اشتراه على المضاربة إذ لا فضل فيه على

رأس المال والمضارب يشتري ابن نفسه على المضاربة اذا لم يكن فيه فضل على رأس المال
 والظاهر شاهد رب المال فيما يقول انه اشتراه على المضاربة فان لم يبعه حتى زادت قيمته
 فصار يساوي ألفي درهم استسمى في قيمته بينهما ارباعا لان كل واحد منهما في معنى الشاهد
 على صاحبه بالتق والمضارب يزعم انه ابن رب المال وأن نصيبه منه قد عتق ورب المال يزعم
 أنه ابن المضارب وأن نصيبه منه قد عتق وهذه الشهادة منهما تفسد الرق فلا تسقط شيئا من
 السعاية عن العبد حقيقة فيسمى في جميع قيمته بينهما ارباعا ثلاثة ارباعا لرب المال واربعا
 للمضارب ولو كان اشترى بألف عبدا يساوي ألفين فقال رب المال للمضارب هذا ابنك
 وقال المضارب كذبت فانه يعتق ويسعى في حصة المضارب من الربح خمسمائة ولا سعاية عليه
 لرب المال لان رب المال يتبرأ من السعاية ويزعم أن المضارب اشتراه لنفسه وأنه عتق كله
 عليه وأنه ضامن له بمثل رأس المال الا أنه لا يصدق فيما يدعى من الضمان على المضارب فلا
 يسمى العبد له في شيء لانه لا يدعى عليه السعاية وانما سعى للمضارب في خمسمائة لانه يدعى
 سعائته ويقول قد فسد الرق فيه بشهادة رب المال على كاذبا ولم يجب لي ضمان عليه وانما حقي
 في استسعاء العبد في نصيبي فلماذا يستسمى له في خمسمائة ولو كان المضارب صدقه في ذلك
 ثبت نسبه منه لتصادقهما عليه ويكون حرا على المضارب لانه صار مشتريا اياه لنفسه باعتبار
 الفضل على رأس المال في قيمته ويكون ضامنا لرب المال رأس ماله ولو قال رب المال للمضارب
 هو ابنك وقال المضارب بل هو ابنك فهو مملوك للمضارب وضمن له رأس ماله لانهما تصادقا
 أن المضارب اشتراه لنفسه فانه ان كان ابن رب المال كما ادعاه المضارب فقد اشتراه المضارب
 لنفسه ولو كان ابن المضارب كما زعم رب المال فقد اشتراه لنفسه باعتبار الفضل فيه فلماذا
 ضمن لرب المال رأس ماله فيه وهو مملوك للمضارب لانه أقر بحريته باقراره بنسبه لرب
 المال (ألا ترى) أن رب المال لو صدقه في ذلك يثبت نسبه منه ولم يعتق فرب المال شهد عليه
 بالتق في ملكه وبشهادته لا تتم الحجة ولو كان اشترى بها عبدا يساوي ألفا فقال رب المال
 للمضارب هو ابنك وقال المضارب كذبت فالعبد على المضاربة بحاله لانه وان كان هو ابن
 المضارب فقد صار مشتريا له على المضاربة اذ لا فضل فيه على رأس المال وانما بقي اقرار رب
 المال بنسبه للمضارب وقد كذبه في ذلك فلم يثبت النسب منه فان زادت قيمته حتى صارت
 ألفي درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما ارباعا لان رب المال أقر بما لا يحتمل القسح فيصير

كالمجدد لا قراره بعد ما زادت قيمته وقد صار الربع منه مملوكا للمضارب ففي زعم رب المال أن
 الرق فيه قد فسد بملك المضارب جزأ منه فلماذا عتق ويسعى في قيمته بينهما ارباعا وان كان
 المضارب صدقه ولا فضل في الغلام فهو ابنة مملوك له في المضاربة بمنزلة ما لو اشترى ابنة
 المعروف ولا فضل فيه على رأس المال فان لم ييمه حتى بلغت قيمته ألفي درهم عتق ويسعى
 في ثلاثة ارباع قيمته لرب المال لان الربع منه صار مملوكا للمضارب فيعتق عليه لثبوت نسبه
 منه ولكن هذا العتق حصل منه حكما لظهور الزيادة من غير صنع للمضارب فيه فلا يكون
 ضامنا لرب المال شيئا ولكن العبد يسعى في حصة رب المال باعتبار رأس المال وحصته من
 الربح وذلك ثلاثة ارباعه ولو كان اشترى عبدا يساوي ألفين فقال المضارب هو ابني وقال
 رب المال كذبت ثبت نسبه من المضارب لانه مالك له بعد مقدار حصته من الربح وذلك
 يكفي لصحة دعواه النسب فيه ثم هذه دعوى تحرير لان أصل العلق به ما كان في ملكه
 فيكون بمنزلة الاعتاق ولو أعتقه المضارب عتق نصيبه ورب المال في نصيبه بالخيار ان كان
 المضارب موسرا بين الاعتاق والاستسعاء والتضمين وان كان معسرا فله الخيار بين الاعتاق
 والاستسعاء والولاء بينهما ارباعا لان ثلاثة ارباعه عتقت على رب المال حين أعتقه أو استسعاء
 ورابعه عتق من جهة المضارب ولو كان رب المال صدقه في ذلك عتق على المضارب ويضمن
 المضارب رأس المال لانهما تصادقا على أن المضارب اشتراه لنفسه وان لم يصدقه ولكنه ادعى
 ثبوته بعد ذلك فهو ابن المضارب يعتق عليه ويضمن رأس المال لانهما تصادقا على أن المضارب
 اشتراه لنفسه فانه ان كان ابن رب المال كما زعم فقد اشتراه المضارب لنفسه وان كان ابن المضارب
 فكذلك واذا كان مشتريا لنفسه ترجحت دعواه بالسبق وبالمالك فيعتق عليه ويضمن رأب
 المال ولو كان اشترى عبدا يساوي ألفا فقال المضارب هو ابني وكذبه رب المال لم يثبت نسبه
 وهو على حاله في المضاربة لانه مشتر له على المضاربة بمنزلة ابنة المعروف ولا ملك له فيه لتصح
 دعواه باعتباره مع تكذيب رب المال فلماذا لم يثبت نسبه منه فان صارت قيمته ألفين عتق رابعه
 وثبت نسبه من المضارب لان بظهور الفضل صار هو مالا كالرابعه وهو كالمجدد لدعوى النسب
 لان النسب لا يحتمل الفسخ بعد ثبوته فيثبت نسبه منه ويسعى في ثلاثة ارباع قيمته لرب المال
 ولا ضمان على المضارب فيه لان العتق حصل حكما بظهور الفضل في قيمته من غير صنع
 للمضارب فيه ولو كان صدقه رب المال وقيمه ألف ثبت نسبه منه وهو على المضاربة لانه

مملوك لرب المال ومحمد أقر بنسبه للمضارب فيثبت نسبه منه وهو على المضاربة بمنزلة ابنه المعروف فان صارت قيمته ألفين عتق ربه لان المضارب صار مالكا ربه وهو ثابت النسب منه ويسمى في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال ولو زادت قيمته حتى صارت ألفين قبل دعوى المضارب ثم ادعى انه ابنه وكذبه رب المال ثبت نسبه منه لانه مالك لربه حين ادعى نسبه ويكون هذا بمنزلة اعتاق ربه فيخير رب المال بين أن يضمن المضارب ثلاثة أرباع قيمته وبين الاستسعاء والاعتاق ان كان موسرا واذا ضمن المضارب لم يرجع المضارب بها على الغلام لانه ملك بالضمان ثلاثة أرباعه فعق عليه لثبوت نسبه منه واذا اختار الاستسعاء أو الاعتاق فرب المال ثلاثة أرباع ولائه لان ثلاثة أرباعه عتقت من قبله ولو كان رب المال صدقه فلا ضمان له على المضارب وله أن يستسعى الغلام أو يعتقه لانهما تصانقا على انه عتق على المضارب ربه حكما عند ظهور الفضل فيه فهو بمنزلة ابن معروف له ولو لم تزد قيمته على ألف فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من ماله لانه في الظاهر مشترى على المضاربة وهو مملوك لرب المال كله فتصح دعواه لمصادفته ملكه ويمتق من ماله ولا ضمان على المضارب فيه لان رب المال يدعي عليه أنه ضامن رأس ما مشترى الابن لنفسه ولا يصدق في ذلك الا بحجة وان لم يدعه واحد منهما حتى صارت قيمته ألفين فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن المضارب لانه حين ادعى نسبه كان مالكا لربه فيثبت نسبه منه ثم رب المال ادعى نسبه منه بعد ذلك وهو ثابت النسب فلا يثبت نسبه منه وقد عتق منها جميعا والولاء بينهما أرباعا ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه لان رب المال يدعي أنه لاسعاية له على العبد وأنه حر كله باقرار المضارب وان حقه في تضمين المضارب رأس ماله وهو غير مصدق في التضمين الا بحجة ولكن كل واحد منهما يصير كالمعتق بحصته منه أما المضارب فلا اشكال فيه ورب المال بدعواه النسب يصير كالمعتق انصيبه لان من ادعى نسب مملوكه وهو معروف بالنسب من الغير يكون ذلك بمنزلة الاعتاق منه فلهذا كان الولاء بينهما ارباعا ولو كان العبد يساوي ألفين يوم اشتراه وتقدمت منه ففان رب المال هو ابني وكذبه المضارب ثبت نسبه من رب المال وعتق ثلاثة أرباع العبد بدعواه اياه والمضارب بالخيار في الربع كما وصفنا في رب المال لان رب المال صار بمنزلة المعتق له فان دعوى التعجير كالاعتاق ولو لم يكذبه المضارب ولكن صدقه فالغلام ابن لرب المال وعبد للمضارب

ويضمن المضارب رأس مال رب المال لأنها تصادقا على أن المضارب اشتراه لنفسه فيكون عبدا له ولكن نقدر منه من مال المضاربة فيصير ضامنا لرب المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت بل هو ابني فهو ابن المضارب حر من ماله لأنها تصادقا أن المضارب اشتراه لنفسه وقد ادعى نسبه فهو حر من ماله ويضمن رأس المال لرب المال ولو كان يساوي ألقا فقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب فهو ابنه حر من ماله لأنه مالك لجميعه في الظاهر وقد أقر بنسبه ولو صدقه المضارب كان ابن رب المال وهو عبد للمضارب لأنها تصادقا أن المضارب اشتراه لنفسه وقد أقر بنسبه لرب المال فثبت نسبه منه ويكون عبدا للمضارب وهو ضامن رأس المال لرب المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت ولكنني فهو ابن رب المال حر من قبله لأنه هو المالك له في الظاهر وقد ادعى نسبه فثبت نسبه منه ويعتق عليه ولا ضمان على واحد لصاحبه لأن المضارب ما كان يملك منه شيئا فلا يضمن رب المال له شيئا من قيمته ولو لم يقل ذلك حتى صارت قيمته ألفي درهم فقال رب المال هو ابني وقال المضارب كذبت ثبت نسبه منه واعتق ثلاثة أرباعه لأقراره بنسبه والمضارب بالخيار في الربع لأنه مالك حصته من الربع ورب المال صار كالمعتق فيتخير المضارب في نصيبه كما ينادي ولو صدقه المضارب بما قال فهو ابن رب المال وهو عبد للمضارب لتصادقهما على أن المضارب اشتراه لنفسه ويكون ضامنا لرب المال رأس ماله ولو لم يصدقه رب المال ولكنه قال كذبت بل هو ابني فالسلام ابن رب المال لأنه سبق بالدعوى فثبت نسبه منه واعتق ثلاثة أرباعه من قبله ثم المضارب ادعى نسبه وهو ثابت النسب من رب المال فلا يثبت نسبه منه ولكنه صار كالمعتق لنصيبه فلا ضمان لواحد منهما على صاحبه وكان ولاؤه بينهما أرباعا

باب ضياع مال المضاربة قبل الشراء أو بعده

(قال رحمه الله) وإذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري بها شيئا ثم ضاعت الألف قبل أن ينقدها المضارب البائع فإن المضارب يرجع بمثلها على رب المال لأن رأس المال كان أمانة في يده بعد الشراء كما قبله فهلك من مال رب المال ولم يبطل الشراء بهلاك الألف والمضارب عامل لرب المال في هذا الشراء فيرجع عليه بما لحقه من المهدة فلماذا يرجع بالف أخرى على رب المال فيدفعها إلى البائع فإن قبضها من رب المال فلم

يدفعها الى البائع حتى ضاع رجع بمثلها أيضا وكذلك كل ما ضاع مما يقبضه قبل أن يتقدمه
البائع كان مما يقبضه من رب المال يكون أمانة في يد المضارب (ألا ترى) أن عند حصول
الربح يحصل جميع رأس المال وهو ما قبضه في المرات كلها ورأس المال يكون أمانة في يد
المضارب فلذا يرجع مرة بعد أخرى حتى يصل الثمن الى البائع بخلاف الوكيل فإنه اذا
رجع بالثمن على الموكل مرة بعد البيع لم يرجع مرة أخرى لان بالشراء يجب الثمن للبائع على
الوكيل وللوكيل على الموكل فيصير الوكيل بالقبض من الموكل مقتضيا دين نفسه فيكون
المقبوض مضمونا عليه وهنا قبض المضارب لا يكون اقتضاء لدين وجب له كيف يكون
كذلك والمقبوض رأس مال المضاربة وهو في قبض رأس مال المضاربة عامل لرب المال
ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها عبدا يساوى ألفين فقبضه وباعه
بالفین تم اشترى بالالفین جارية ولم يتقد الا الفین حتى ضاعا فان المضارب يرجع على رب
المال بألف وخمسمائة ويغرم من ماله خمسمائة لان المضارب في شراء ربع الجارية عامل
لنفسه باعتبار حصته من الربح فلا يرجع بما يلحقه من الهبة في ذلك الربح على رب المال
وفي شراء ثلاثة ارباعها كان عاملا لرب المال فيرجع عليه بالعهد في ذلك القدر فاذا دفع
الالفین الى البائع وقبض الجارية فباعها بخمسة آلاف درهم فله ربع ثمنها وهو حصة ما اشترى
لنفسه ونقد الثمن من ماله وثلاثة ارباع ثمنها من مال المضاربة فيأخذ منها رب المال رأس ماله
ألفين وخمسمائة لانه غرم ذلك مرتين وقد بينا ان جميع ما يأخذ المضارب من المال يكون
رأس ماله والربح لا يظهر الا بعد وصول رأس المال الى رب المال فاذا أخذ جميع رأس ماله
كان الباقي ربحا على الشرط ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف فصاعت قبل أن يشتري
بها شيئا فقد بطلت المضاربة لقوات محلها بخلاف ما اذا صاعت بعد الشراء بها لان حكم المضاربة
بالشراء تحول الى المشتري فهلاك الالف بعد ذلك لا يفوت محل المضاربة وان اشترى بالالف
جارية فصاعت الالف فقال رب المال صاعت قبل أن يشتري بها وقال المضارب بعد ما اشترى
بها فالقول قول رب المال لان المضارب يدعى لنفسه حق الرجوع على رب المال بالالف في ذمته
ورب المال ينكر ذلك . فان قيل هلاك المال عارض ورب المال يدعى فيه سبق تاريخ
والمضارب ينكره . قلنا هذا متعارض فالمضارب يدعى سبق التاريخ في شراء الجارية على هلاك
المال ورب المال ينكره فعند التعارض كان الترجيح فيما قلنا لان كون هلاك المال محالا به

على أقرب الاوقات نوع من الظاهر وبالظاهر يرفع الاستحقاق ولا يثبت الاستحقاق
وحاجة المضارب الى استحقاق الرجوع على رب المال فان أقام رب المال البينة أنها ضاعت قبل
أن يشتري بها وأقام المضارب البينة أنه اشترى بها قبل أن يضع فالبينة بينة المضارب لانه
يثبت الاستحقاق لنفسه بينة ورب المال يتنى ذلك ولو لم يهلك الالف ولم يتقدمها في ثمن
الجارية ولكنه اشترى بها جارية أخرى على المضاربة وقال أبيعها فأفقد الثمن الاول فاعاد اشترى
الجارية الاخيرة لنفسه ولا تكون من المضاربة لان ما في يده من المال مستحق في ثمن الجارية
الاولى فقد اشترى الاخرى وليس في يده من مال المضاربة شيء من عندها فلو نفذ شراؤه
على المضاربة كان هذا استدانة منه على المضاربة والمضارب بمطلق المضاربة لا يملك الاستدانة
ولو اشترى بالجارية التي قبض جارية أخرى جاز وكانت على المضاربة لما بينا أن حكم المضاربة
تحول بالشراء من الالف الى الجارية فاعاد أضاف العقد الثاني الى مال المضاربة والمضارب كما
ملك البيع والشراء بالنقد يملك ذلك بالعرض فلهذا كانت الاخرى على المضاربة (ألا ترى) أن
تممها لا يصير ديناً على المضارب في هذا الفصل وفي الفصل الاول ثمن الجارية الاخرى دين
على المضاربة فلو نفذ شراؤه على المضاربة لصار عليه دين ألفا درهم في ثمن المشتري للمضاربة
ورأس مال المضاربة ألف درهم فكأنه اشترى جارية أو جارتين بالالفين اتسداء ولو دفع
اليه ألف درهم مضاربة فاشترى جارية بالف درهم ولم يقل بهذه الالف وقال أردت بذلك
لمضاربة فاقول قوله لان المأخوذ عليه الشراء للمضاربة لا إضافة العقد الى ألف المضاربة
فان النقود لا تتعين في العقود بالتعيين واذا لم يتعين الا لاف لم يبق في التعيين فائدة فيكتفى بينته
للمضاربة كما في حق الوكيل وما في ضميره لا يعرف الا من جهته فيقبل قوله فيه ولو اشترى بها
بالف درهم نسبية سنة يريد بها المضاربة جاز على المضاربة أيضاً لان في يده من المال مثل ما
اشترى به والشراء بالسبئية وبالنقد من صنيع التجار فيملك المضارب النوعين جميعاً بمطلق العقد
فان قبضها فاشترى بها شيئاً فهو على المضاربة لان حكم المضاربة تحول الى الجارية المشتراة فاعاد
أضاف الشراء الثاني الى مال المضاربة ولو لم يشتر بالجارية ولكنه اشترى بالالف التي في يده
كان مشترياً لنفسه لان حكم المضاربة تحول الى الجارية المشتراة فلما أضف الشراء الثاني الى
ألف المضاربة فقد أضافه الى غير محل المضاربة فكان مشترياً لنفسه ولان الالف صارت
مستحقة عليه في ثمن الجارية الاولى عند حل الاجل فلو صار مشترياً الاخرى على المضاربة

لكان ذلك منه استدانة واذا اشترى بالفضة المضاربة حنطة أو غيرها ثم اشترى بها في يده عبدا
 بالفضة درهم وهو يريد أن يبيع بعض ما في يده وينقد الألف وفي يده وفاء بالألف وفضل
 فهو مشتر لنفسه لأن الذي في يده غير ما اشترى به يعني أن حكم المضاربة تحول إلى الحنطة
 وهي تبيع في العقد بالتعيين فإذا اشترى بالدرهم فقد اشترى بغير مال المضاربة فكان مشترا
 لنفسه إذ لو جاز شراؤه بالدرهم إلى المضاربة كان في معنى الاستدانة منه ولو اشترى بالألف
 حنطة ثم اشترى جارية بكر حنطة وسط نسيئة شهر وهو يريد أن يكون على المضاربة وفي يده
 حنطة مثل ما اشترى به وأكثر هذا جائز على المضاربة لأنه اشترى بجنس ما في يده من
 مال المضاربة وله في ترك الإضافة إلى العين غرض صحيح وهو ثبوت الاجل في ثمن المشتري
 لأن العين لا تقبل الاجل ولا فرق في حق رب المال بين أن يشتري بتلك الحنطة بعينها وبين
 أن يشتري بمثلها من حنطة وسط (ألا ترى) أنه عند حلول الاجل يملك إيفاء الثمن بغير
 ما في يده من مال المضاربة ولهذا نفذ شراؤه على المضاربة وإذا كانت المضاربة ألف درهم
 فاشترى عليها جارية بخمسين دينارا وقبضها وصرف الدراهم فقدها البائع فالقياس فيه أن
 يكون مشتريا لنفسه وهو قول زفر رحمه الله ولكن استحسن علماؤنا الثلاثة رحمهم الله وقالوا
 هو مشتر للمضاربة وكذلك لو كانت المضاربة دنانير فاشترى عليها بدراهم فصرفها وتقيد
 الدراهم وجه القياس في الفصيلين أنه اشترى بجنس آخر غير ما في يده من مال المضاربة لأن
 الدراهم والدنانير جنسان حقيقة وحكما ولهذا لا يحرم التفاضل بينهما فكان هذا بمنزلة ما لو
 اشترى بالحنطة والمال في يده دراهم أو دنانير (ألا ترى) أنه لا يملك إيفاء الثمن من مال
 المضاربة إلا بالمبادلة أو رضا البائع به كما في المكبل والموزون ووجه الاستحسان أن الدراهم
 والدنانير جنسان صورة ولكنهما جنس واحد معنى ومقصودا لأن المعنى المطلوب بهما الثمن
 والمقصود هو الرواج والنفاق وهما في ذلك كشيء واحد وكذلك في حكم المضاربة هما كشيء
 واحد تصح المضاربة بهما بخلاف سائر الأموال فإن الشراء بها يكون شراء محضا ثمن في دمة
 المشتري ويسر عليه إذ ما يلزمه من أحد النوعين في ذمته بالآخر الذي في يده لأن الإنسان
 في مصارفة أحدهما بالآخر لا يحتاج إلى مؤنة كثيرة فهي بمنزلة ما لو كانت المضاربة دراهم
 بخية لها فضل في الصرف فاشترى المضارب بالفضة درهم غلة البلد جارية وصرف الدراهم
 بالدنانير ثم صرفها بدراهم غلة البلد وأعطاهما البائع فذلك جائز استحسانا ورفر رحمه الله بحال

في هذا الفصل أيضا ولكن من عادة محمد رحمه الله الاستشهاد بالمختلف على المختلف لا يوضح الكلام وكذلك لو دفع الى رجل ألف دينار مضاربة فاشترى بخمسين دينارا منها جارية وقبضها ثم اشترى بها وبدرهم أو فلوس طعاما يأكله فان ذلك من المضاربة ولا فرق بين أن يشتري طعاما بالدينار أو بالدرهم أو بالفلوس بخلاف ما اذا اشترى بشيء آخر وهذا في الفلوس بناء على الرواية التي قلنا ان المضاربة بالفلوس يصح وهو كالتقود في الصلاحية لرأس مال المضاربة ولو كان الذي في يده من المضاربة سوى هذه الثلاثة الاصناف ثم اشترى عليها بدرهم أو دينار أو فلوس أو صنف آخر غير ما في يده كان مشتريا لنفسه لانه لا مجانسة بين ما في يده من مال المضاربة وبين ما اشترى به في الصورة والمعنى المقصود فلهذا كان مشتريا لنفسه واذا دفع الرجل الى الرجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي ألفين فقضها ولم ينقد الدراهم حتى باع الجارية بألفي درهم وقبض ألفين ثم هلكت الدراهم قبل أن ينقد الثمن وهلكت الجارية مع ما في يده مما بقي رب المال أن يؤدي ألفا أخرى مكان الألف الأولى التي اشترى بها الجارية فيدفعها المضارب الى الذي باعه الجارية ويغرم رب المال أيضا ألفا وخمسمائة فيدفعها الى المضارب فيؤديها المضارب مع خمسمائة من ماله الى مشتري الجارية لان الألف الأولى كانت أمانة في يد المضارب قد هلكت وكان المضارب في شراء الجارية عاملا لرب المال فيرجع عليه بألف أخرى ليؤدي منها ثمنها به حين باع الجارية وقبض ثمنها كان هو يثلاثة ارباعها عاملا لرب المال وكان في الربع عاملا لنفسه وهو مقدار حصته من الربح وبهلاك الجارية قبل التسليم انفسخ البيع فيجب عليه رد المقبوض من الثمن وقد هلك في يده فيرجع على رب المال بمقدار ما كان عمله فيه لرب المال وذلك ألف وخمسمائة ويغرم من ماله نفسه مقدار ما كان عمله فيه لنفسه وذلك خمسمائة فان هلكت لدراهم الأولى أو لا ثم هلكت الدراهم المقبوضة والجارية بمعد ذلك فالثلاثة آلاف كلها على رب المال لان الدراهم الأولى حين هلكت استوجب المضارب الرجوع بمثلها على رب المال وكان ذلك دينارا لحق المضارب وبصير رأس مال رب المال به ألفي درهم (الأتري) انه ان استوفى من رب المال ألفا أخرى ثم تصرف في ثمن الجارية وربح يحصل رأس ماله ألفا درهم أولا فيتبين انه لا ربح فيما في يده وانه في بيع جميع الجارية وقبض الثمن عامل لرب المال فيرجع عليه بالعهد في جميعه • يوضحه ان ألفا من الألفين المقبوضة وجب دفعها الى بائع

الجارية والالف الاخرى مشفولة برأس المال فظهر أنه لا ربح فيها والمضارب انما يفرم من ماله شيئا باعتبار حصته من الربح ولو هلكت الجارية أولا ثم هلك المال الاول والاخر معا فلي رب المال ألقان وخمسمائة وعلى المضارب خمسمائة وهذا وهلاك المال كله مما سواء لان بهلاك الجارية لا يزداد رأس مال المضاربة ولا يلحق المضارب دين فلا يخرج المضارب من أن يكون عاملا لنفسه في قبض ربع ثمن الجارية وكذلك ان هلكت الجارية أولا ثم هلك المال الاخر ثم هلك المال الاول فهذا وما لو هلك المالان بعد هلاك الجارية مما سواء لاستواء الفصلين في المعنى واذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى عليها جارية بخمسمائة وكر حنطة وسط فقبض الجارية وهلكت الدراهم عند المضارب فالمضارب مشتر للجارية لنفسه وعليه ثمنها لانه ليس في يده جنس ما اشترى من مال المضاربة صورة ولا معنى فيكون شراؤه للمضاربة استدانة عليها وهو لا يملك ذلك ولا ضمان عليه في المضاربة لانه اشترى الجارية لنفسه بثن في ذمته وهذا التصرف منه لا يمس مال المضاربة وهو انما يصير غائبا ضامنا اذا تصرف في مال المضاربة على خلاف ما أمر به فاذا لم يمس تصرفه مال المضاربة لا يكون ضامنا ولو كان اشتراها بخمسين دينارا فقبضها ولم يتقد الثمن حتى ضاعت الدراهم رجع على رب المال بخمسين دينارا استحسانا لما بينا أن المجانسة بين ما اشترى به وبين ما في يده من مال المضاربة موجود معنى فصار مشتريا للمضاربة وقد هلكت الدراهم في يده بصفة الامانة فيرجع على رب المال بما اشترى به الجارية وذلك خمسون دينارا فيعطىها بائع الجارية فاذا باعها بعد ذلك بثلاثة آلاف أو قل أو أكثر استوفى رب المال رأس ماله ألف درهم وخمسين دينارا والباقي ربح بينهما وكذلك لو كان رأس المال نقدا ثبت المال فاشترى الجارية بألف غلة ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوى ألفا فقبض الجارية ولم يتقد الدراهم حتى باعها بالعين فقبضها ولم يدفع الجارية حتى اشترى بالالفين جارية تساوى الفين فقبضها ولم يدفع الدراهم فهلكت الدراهم كلها والجاريتان جميعا فعلى المضارب أن يؤدي اليهم خمسة آلاف الى بائع الجارية الاولى ثمنها ألف درهم ويرد على مشتري الجارية الاولى ما قبض منه من ثمنها وذلك ألفا درهم بانفساخ البيع فيها بالهلاك قبل التسليم والى بائع تجارية الثانية ألفي درهم ثمنها لانه حين قبضها دخلت في صمائه وتقرر عليه جميع الثمن فقبضها ثم يرجع على رب المال من هذه الجملة بأربعة آلاف درهم ألف ثمن الجارية الاولى وألف وخمسمائة مما قبض

من ثمن الجارية الاولى بعد بيعها لانه في قبض الالفين كان عاملا لرب المال في ثلاثة ارباعها
 وذلك ألف وخمسمائة وفي الربع كان عاملا لنفسه باعتبار حصته من الربح وكذلك في
 شراء الجارية الثانية وقبضها كان عاملا لرب المال في ثلاثة ارباعها وذلك ألف وخمسمائة
 وفي الربع كان عاملا لنفسه باعتبار حصته من الربح فلماذا ينرم ألفا من ماله ويرجع على
 رب المال بأربعة آلاف ولو هلك الالف الاولى ثم هلك ما بقي معا يرجع بجميع الخمسة
 آلاف على رب المال لان هلاك الالف الاولى لحق المضاربة دين بقدر ألف وصار رأس
 مال المضاربة ألفي درهم للطريقين اللذين بينهما فتيين انه في بيع جميع الجارية وقبض ثمنها
 كان عاملا لرب المال وكذلك في شراء الجارية الثانية فلماذا يرجع بالكل على رب المال ولو
 هلك الجارية الاخيرة أولا ثم هلك ما بقي معا يرجع على رب المال بأربعة آلاف درهم
 لان هلاك الجارية الاخيرة لا يلحق مال المضاربة دين فلا يخرج المضارب من أن يكون
 عاملا لنفسه في الربع وكذلك لو هلك الجارية الاولى أولا أو هلك الاثنان أولا ثم
 هلك ما بقي فهذا وما لو هلك الكل معاقب المعنى سواء ولو دفع اليه الالف مضاربة بالنصف
 فاشترى بها جارية تساوى ألفا وقبضها ولم يتقد الثمن ثم اشترى بالجارية عبدا يساوى ألفين
 وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالعبد جراب هروى يساوى ثلاثة آلاف درهم وقبضه
 ولم يدفع العبد فهلكت هذه الاشياء كلها ورأس مال الاول معا فلي المضارب ستة آلاف
 درهم ألف ثمن الجارية الاولى وألفان قيمة العبد لانه اشتراه بالجارية وقد انسخ البع
 بهلاك الجارية قبل التسليم وتعدر عليه رد العبد بهلاكه في يده فعليه رد قيمته والثلاثة آلاف
 قيمة الجراب لانه اشترى الجراب بالعبد وقد انسخ العقد بهلاك العبد قبل التسليم وتعدر
 عليه رد الجراب بهلاكه في يده فيغرم قيمته ثلاثة آلاف درهم ويرجع على رب المال من
 ذلك بأربعة آلاف وخمسمائة لانه في شراء العبد كان عاملا لرب المال في ثلاثة ارباعه وذلك
 ألف وخمسمائة وفي الربع كان عاملا لنفسه باعتبار حصته من الربح فيرجع عليه بألف وخمسمائة
 من قيمة العبد الاول وفي شراء الجراب كان عاملا لنفسه في الثلث لان الثلث مشغول منه
 رأس المال والثلثان ربح بينهما نصفين فكان عاملا لنفسه في شراء الجراب في الثلث فخاص
 ما استقر على المضارب ربح قيمة العبد وثلث قيمة الجراب وذلك ألف وخمسمائة فيرجع على
 رب المال بما سوى ذلك ولو هلك رأس المال أولا ثم هلك ما سواه معا يرجع المضارب على

رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة لانه حين هلك رأس المال أولا فقد لحق مال المضاربة دين ألف درهم وصار رأس المال ألفين فهو في شراء جميع العبد عامل لرب المال وأما في شراء الجراب فهو عامل لنفسه في السدس باعتبار حصته من الربح وفيما سوى ذلك عامل لرب المال فيغرم من ماله قيمة سدس الجراب وهو خمسمائة ويرجع بما سوى ذلك على رب المال ولو هلك الجراب أولا ثم هلك ما بقي مما رجع على رب المال بأربعة آلاف وخمسمائة لانه لهلاك الجراب لا يلحق مال المضاربة دين بوجب زيادة في رأس المال وكذلك لو هلك العبد أولا ثم هلك ما بقي رجع على رب المال بأربعة آلاف وسبعمائة وخمسين لان الجارية لو هلكت أولا انقسخ البيع في العبد ووجب على المضارب قيمة العبد لانه ألتب العبد حين باعه بالجراب وقيمة العبد ألفا درهم فلما وجبت عليه قيمته كان في القيمة فضل ألف درهم على رأس المال فذلك ربح بينهما فعليه غرم حصته من ذلك وهو خمسمائة وذلك ربه فقد استوجب الرجوع على رب المال بألف وخمسمائة من قيمة العبد وبالألف الاولى ثم كان مشتريا ربع لجراب لنفسه فعليه قيمة ذلك عند انقساخ البيع فيه وذلك سبعمائة وخمسون فحاصل ما عليه من الغرم في ماله ألف ومائتان وخمسون وعلى رب المال ثلاثة ارباع قيمة الجراب لان رأس ماله في الجراب ألفان وخمسمائة وقيمتها ثلاثة ارباع الجراب دون رأس ماله فظهر أنه لا ربح فيه قل هذا رجع عليه بثلاثة ارباع قيمة الجراب وذلك ألفان ومائتان وخمسون مع الالفين والخمسمائة فيكون جملة ذلك أربعة آلاف وسبعمائة وخمسين (ألا ترى) أنه لو لم يملك غير الجارية وغرم ما قيمة العبد ارباعا ثم باع الجراب بثلاثة آلاف درهم أخذ المضارب ربعها لنفسه واحتاج رب المال الى الالفين وخمسمائة من بقية ثمن الجارية ولا وفاء فيه فيأخذ ما بقي فقط وبهذا تبين أنه لا ربح له في الجراب ولو اشترى بالألف جارية تساوي ألفا فقبضها ثم اشترى بالجارية جارتين تساوي كل واحدة منهما ألفا فقبضهما ثم هلكت الجواري ورأس المال الاول مما فعل المضارب ثمن الجارية الاولى ثلث درهم وثلثان قيمة الجارتين لان البيع قد انقسخ فيهما بهلاك الجارية قبل التسليم وقد تعذر عليه ردها فبرد قيمتها ويرجع بجميع ذلك على رب المال لان كل واحدة من الجارتين كانت مشفولة برأس المال اذ لا فضل في قيمة كل واحدة منهما على رأس المال وقد بينا أنه تعتبر كل واحدة منهما على حدة ولهذا لو أعتق المضارب واحدة منهما لم ينفذ عتقه فكان هو عاملا لرب المال في جميع كل واحدة

منهما بخلاف ما لو كان اشترى بالجارية الاولى تساوي ألفين وقبضها فهلكت الجاريتان ورأس المال معا فان على المضارب ثلاثة آلاف درهم ألف ثمن الجارية الاولى وألفان قيمة الجارية الثانية ويرجع على رب المال بألفين وخمسمائة لان في قيمة الجارية الثانية فضلا على رأس المال بقدر الالف فكان المضارب في ربحها عاملا لنفسه فيغرم ربع قيمتها من ماله وكذلك لو هلكت احدى الجاريتين أولا ثم هلك ما بقي مما لان الجارية الاولى ان هلكت أولا فهلاكها ينتقض البيع ولم يلحق رأس المال دين لان الواجب رد الجارية الاولى وان هلكت الاخرى أولا لم ينتقض البيع بهلاكها لان المضارب قابض لها ولو هلكت الالف الاولى أولا ثم هلك ما بقي معارجع بالثلاثة آلاف كلها على رب المال لان بهلاك الالف الاول لحق رأس المال دين ألف درهم فظهر أنه في شراء الجارية الثانية عامل لرب المال في جميعها اذ لا فضل في قبضها على رأس المال ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي ألفا وقبضها ثم باعها بألفي درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالالفين وبالالف الاولى وهي في يديه جارية تساوي أربعة آلاف وقبضها ثم دفع رأس المال الاول الى صاحب الجارية الاولى ودفع الالفين الى الذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان عليه غرم ألف درهم من ماله للذي اشترى منه الجارية الاخيرة لانه اشتراها منه بثلاثة آلاف درهم الفان منها في المضاربة وهما الفان الاخرتان وألف منها على نفسه لان الالف الاولى مستحقة عليه في ثمن الجارية الاولى فشرأؤه بها مرة اخرى يكون استدانة على المضاربة وهو لا يملك ذلك فصار مشتريا ثلث الجارية الاخيرة لنفسه فعليه ثمنها وثلثاها على المضاربة فان لم ينقذ الالف الاولى حتى هلك وباع الجارية الاخيرة بستة آلاف درهم كان له من ثمنها الفادرهم حصه ثلثها الذي كان اشترى لنفسه ويكون أربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها ألف درهم الى الذي اشترى الاول منه ثم يأخذ رب المال رأس ماله ألف درهم من الباقي وما بقي وهو الفادرهم ربح بينهما على الشرط فان كان المضارب لم ينقذ الالفين اللتين اشترى بهما الجارية الاخيرة حتى ضاعت والمسئلة بحالها فانه يؤدي ذلك أيضا من ثلثي الجارية الاخيرة ولا يبقى فيه ربح لان ثلثي ثمنها أربعة آلاف وقد دفع ألفا من ذلك الى بائع الجارية الاولى وألفين الى بائع الجارية الاخيرة وألف يأخذه رب المال بحساب رأس ماله ولو اشترى وباع بالالف المضاربة حتى صار في يده ألفا درهم فاشترى بها جارية وقبضها ثم باعها بأربعة

آلاف درهم نسيئة منه وقيمتها يوم باعها ألف درهم أو أكثر أو أقل فدفعها الى المشتري ثم هلكت الالفان الاوليان قبل أن ينقد الثمن بائع الجارية الاولى فانه يرجع بألف وخمسمائة على رب المال فيؤديها مع خمسمائة من ماله الى بائع الجارية لانه في شراء ربع الجارية كان عاملا لنفسه باعتبار حصته من الربح في مال المضاربة فاذا خرجت الاربعة آلاف كان للمضارب ربعها من غير المضاربة لانه لما استقر عليه ربع ثمنها فقد ظهر أنه كان مشتريا ربعها لنفسه من غير المضاربة ويأخذ رب المال من الثلاثة الارباع رأس ماله الفين وخمسمائة لانه غرم هذا المقدار في دفعتين والباقي ربح بينهما ولو اشترى بألف المضاربة جارية قيمتها أكثر من ألف درهم ونقد الدراهم ثم باعها بجارية تساوى الفا فقبضها ثم هلكت الجاريتان جميعا فعلى المضارب قيمة الجارية الاخيرة لانفساخ البيع فيها بهلاك ما يقابلها قبل التسليم ويرجع بها على رب المال لانه لا فضل في قيمتها على رأس المال فكان هو في شرائها عاملا لرب المال في الكل ولا ينظر الى الفضل فيما اشترى به في هذه الجارية لان الواجب عليه قيمة الجارية ولا فضل فيها ولو عمل بالمضاربة حتى صارت ألفي درهم ثم اشترى بها جارية قيمتها أقل من الفين وقبضها فهلك ذلك كله عنده . ما فعلى المضارب ألفا درهم ثمن الجارية لانه تقرر عليه بقبضها وهلاكها في يده ويرجع على رب المال بثلاثة ارباعها لان الربح من ذلك حصته من الربح فيكون عاملا لنفسه في ذلك ولا ينظر الى قيمة الجارية هنا لان الثمن هو الواجب دون قيمتها بخلاف الاول ولو عمل بالمضاربة حتى صارت اربعة آلاف ألفان منها دين والافان عين في يده فاشترى بهاتين الالفين جارية فلم يقبضها حتى هلكت الالفان فانه يرجع بثلاثة ارباعها على رب المال لان رأس المال في هاتين الالفين ألف درهم فان الدين والعين في معنى جنسين وقد بينا أنه يعتبر جميع رأس المال في كل جنس كأنه ليس معه غيره (ألا ترى) أن الدين لو توى كان رأس المال كله في الالفين فعرفنا أن ربحه في الالفين بقدر الربح فكان هو عاملا لنفسه في الشراء بربعها ولرب المال في الشراء بثلاثة ارباعها ويرجع على رب المال بألف وخمسمائة واذا أخذ الجارية كان له ربعها من غير المضاربة لانه أدى ربع ثمنها من مال نفسه فان هلكت الجارية في يده ثم خرج الدين بعد ذلك كان كله لرب المال لانه دون رأس المال فأرأس ماله ألفان وخمسمائة ولا يرجع للمضارب في هاتين الالفين بشيء لانه صار له ربع الجارية باعتبار ما نقد وقد هلكت الجارية في يده فقد ربح الربع منها هلك في ضمانه (ألا ترى) انها لو لم تهلك وباعها

عشرة آلاف كان له ربع ثمنها من غير المضاربة فهذا لا يرجع بشيء مما تقدم من مال نفسه في الدين الذي خرج

باب المضارب يأمره رب المال بالاستدانة على المضاربة

(قال رحمه الله) وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يستدين على المال فهو جائز لأن الاستدانة شراء بالنسيئة قال الله تعالى إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه فقد وكله بالشراء بالنسيئة على أن يكون المشتري بينهما نصفين ولو وكله بالشراء بالنسيئة على أن يكون المشتري كله للموكل جاز فكذلك النصف فإن اشترى بالمضاربة غلاما ثم اشترى على المضاربة جارية بألف درهم ديناً وقبضها ثم باعها بألف درهم فقبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما باع وما كان عنده فإن المضارب يلحقه نصف ثمن الجارية ويكون على رب المال نصف ثمنها لأنه فيما استدان كان مشترياً نصفه لنفسه ونصفه لرب المال على المضاربة فإن الشرط بينهما في المضاربة المناصفة ولا تكون المناصفة في الربح في المشتري بالنسيئة إلا بعد أن يكون المشتري بينهما نصفين وقد قررنا هذا في كتاب الشركة في شركة الوجوه فإذا ثبت أنه اشترى نصفها لنفسه كان عليه نصف ثمنها ونصف ثمنها كان على رب المال لأنه اشترى نصفها له بأمره ولو لم تهلك الجارية كنت بينهما نصفين يؤديان من ثمنها ما عليه من الثمن والباقي عليهما نصفان لم يبيع المضارب الجارية ولكنه أعتقها ولا فضل فيها على رأس المال فثمنه جائز في نصفها لأنه ملك نصفها بالشراء لنفسه فهي بمنزلة جارية بين رجلين أعتقها أحدهما وهذا بخلاف العبد المشترك بالمضاربة فإنه مملوك لرب المال إذا لم يكن فيه فضل على رأس المال فلا ينفذ عتق المضارب فيه ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة وأمره أن يستدين على المال على أن يارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما للمضارب ثلثاه ولرب المال ثلثه فاشترى المضارب بألف جارية تساوي ألفين ثم اشترى على المضاربة غلاماً بألف درهم يساوي ألفين فباعهما جميعاً بأربعة آلاف فإن ثمن الجارية يستوفى منه رب المال رأس ماله وما بقي فهو ربح بينهما على ما اشترط ثلثاه للمضارب وثلثه لرب المال وأما ثمن الغلام فيؤدي منه ثمنه والباقي بينهما نصفان لأن الأمر بالاستدانة كان مطلقاً فالمشتري بالدين يكون مشتركاً بينهما نصفين ومع المناصفة بينهما في المشتري لا يصح شرط التفاوت في الربح (ألا ترى) أن رجلين لو اشتركا

بغير مال على أن يشتريا بالدين ويديما فمارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما اثلاثا
 فاشترى وباعا وربحا كن الربح بينهما نصفين فاشترطهما الثلثين والثالث في الربح يكون لغوا
 لانه لو صح ذلك استحق أحدهما جزءا من ربح ماضنه صاحبه وذلك لا يجوز فكذلك
 المضارب اذا أمره رب المال أن يستدين على المضاربة وشرط الثلث والثلثين في الربح لافي
 أصل الاستدانة فان كان أمره أن يستدين على المال على ان ما اشترى بالدين من شيء فرب
 المال ثلثه وللمضارب ثلثاه على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فاشترى
 المضارب بالمضاربة جارية تساوى ألفين واشترى على المضاربة جارية بألف دينار تساوى ألفين
 فباعهما بأربعة آلاف درهم فحصة جارية المضاربة يأخذ منه رب المال رأس ماله ألف درهم
 والباقي بينهما نصفان على ما اشترطا ومن الجارية المشتراة بالدين بينهما اثلاثا على قدر ملكيهما
 لانه انما وكله بالاستدانة على أن يكون ثلث ما يستدين لرب المال وثلثاه للمضارب فيكون الثمن
 بينهما على قدر ذلك واشترط المناصفة في الربح في هذا يكون باطلا لان أحدهما يشترط
 لنفسه ربح ما قد ضمنه صاحبه وذلك باطل ولو دفع اليه ألف مضاربة على ان مارزق الله
 تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما كذلك أيضا فاشترى بالمضاربة جارية تساوى ألفين ثم
 اشترى على المضاربة جارية بألف دينار تساوى ألفين فباعهما بأربعة آلاف فاما حصة المضاربة
 فتكون بينهما على شرطهما بعد ما يستوفي رب المال رأس ماله وحصة الجارية المشتراة بالدين
 بينهما لان ضمانها عليهما نصفين لا طلاق الامر بالاستدانة فاشترط كون الربح بينهما اثلاثا
 بعد المساواة في الضمان يكون باطلا وكذلك لو كان أمره أن يستدين على رب المال لان
 قوله استدن على المضاربة وقوله استدن على سواء في الدين وما استدان سواء كان بقدر
 مال المضاربة أو أقل أو أكثر فهو بينهما نصفان فرمحه ووضعته بينهما نصفان حتى لو هلك
 المشتراة بالدين كان ضمان ثمنها عليهما نصفين ولو كان أمره أن يستدين على نفسه كان ما اشتراه
 المضارب بالدين له خاصة دون رب المال لانه في الاستدانة على نفسه يستغني عن أمر رب المال
 فكان وجود أمره فيه وعدمه سواء بخلاف ما اذا أمره أن يستدين على المال أو على رب المال
 لانه في الاستدانة على رب المال أو على المال لا يستغني عن أمر رب المال فلا بد من اعتبار
 أمره في ذلك وأمره بالاستدانة على المال كأمره بالاستدانة على رب المال لان ملك المال
 لرب المال والمال محل لقضاء الواجب لا للوجوب فيه فالواجب يكون على رب المال ثم أمره

بالاستدانة عليه مطلقا يقتضى الشركة بينهما فيما يستدين ولا تكون هذه الشركة بطريق
 المضاربة لان المضاربة لا تصح الا برأس مال عين فكانت هذه الشركة في معنى شركة
 الوجوه فيكون المشتري مشتركا بينهما نصفين فلا يصح منهما شرط التفاوت في الربح مع
 مساواتهما في الملك في المشتري ولو كان أمره أن يستدين على المال أو على رب المال فاشترى
 بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب ألف درهم على المضاربة واشترى بها جارية فهو مشتر
 لنفسه خاصة والقرض عليه خاصة منهم من يقول ان الاستدانة هو الشراء بالنسيئة والاستقراض
 غيره فلا يدخل في مطلق الامر بالاستدانة والاصح أن يقول الامر بالاستقراض باطل
 (الا ترى) انه لو أمر رجلا أن يستقرض له ألفا من فلان فاستقرضها كما أمره كان الألف
 للمستقرض دون الأمر وهذا لان القرض مضمون بالمثل في ذمة المستقرض واذا كان البذل
 في ذمته كان المستقرض مملوكا له وهو غير محتاج في ذلك الى أمر الأمر وما كان الامر
 بالاستقراض الا نظير الامر بالتكدي وهو باطل وما يحصل للتكدي يكون له دون الأمر
 اذا ثبت هذا فنقول ما استقرضه المضارب يكون مملوكا له فاذا اشترى به جارية فقد أضاف
 العقد الى ملك نفسه فكان مشتريا الجارية لنفسه ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالثلث
 وأمره أن يعمل في ذلك برأيه وأمره أن يستدين على المال فاشترى بألف ثيابا فاسلمها الى صباغ
 يصبغها صفرا بمائة درهم ووصف له شيئا معروفا فصبغها ثم ان المضارب باع الثياب مربحة
 بالنفي درهم فان رب المال يأخذ رأس ماله ألف درهم ويؤدي المضارب أجر الصباغ مائة
 درهم وما بقي من الربح قسم على أحد عشر سهما عشرة أسهم من ذلك حصة المضاربة بينهما
 اثلاثا على الشرط وسهم حصة المائة التي بينهما نصفان لانه لما أمره أن يعمل برأيه فقد ملك
 به خلط مال المضاربة بمال آخر والصبغ عين مال قائم في الثوب وهو في الصبغ مستدين
 بأمره فلا يصير مختالفا بخلط ما استدان بمال المضاربة ثم الثمن في بيع المربحة يكون مقسوما
 على الثمن الأول وقد كان ثمن ثياب المضاربة ألف درهم وثمان الصبغ مائة درهم فيحصل
 من الثمن الباقي رأس مال المضاربة لرب المال ويعطى المائة ثمن الصبغ والباقي ربح فيكون
 مقسوما على أحد عشر سهما عشرة من ذلك حصة ربح مال المضاربة فيكون بينهما اثلاثا على
 الشرط وسهم من ذلك ربح ما استدان فيكون بينهما نصفين لاستواء ملكيهما فيما استدان
 ولو كان باع الثياب مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ فيها لان في بيع

المساومة الثمن بمقابلة الملك والملك الذي تناوله البيع أصل الثياب والصبيغ القائم فيها فيقسم الثمن جملة على قيمة الثياب غير مصبوغة وعلى ما زاد الصبيغ فيها فما يخص قيمة الثياب فهو مال المضاربة يعطى منه رب المال رأس ماله ويقسم الباقي بينهما أثلاثا على الشرط وما أصاب قيمة الصبيغ يعطى منه أجر الصباغ مائة درهم والباقي بينهما نصفان لأنه ربع حصة الاستدانة ولو اشترى المضارب بألف المضاربة ثيابا واستقرض على المال مائة درهم فاشترى بها زعفرانا فصبيغ به الثياب ثم باعها مربحة على مال المضاربة وعلى ما استقرض بألفي درهم فإنها تقسم على أحد عشر سهما عشرة أسهم منها مال المضاربة على شرطها وسهم للمضارب خاصة لأن ما استقرض كان على نفسه خاصة وما اشترى به من الزعفران مملوك له إلا أنه لا يصير مخالفا إذا صبيغ الثياب بها لأنه أمره أن يعمل في المال برأيه والثمن في بيع المربحة مقسوم على الثمن الأول فيكون على أحد عشر سهما عشرة أسهم حصة مال المضاربة وسهم حصة الصبيغ وهو للمضارب خاصة فيكون بدله له ولو باعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبيغ في الثياب فما أصاب قيمة الثياب كان على المضاربة وما أصاب قيمة الصبيغ كان للمضارب وكان عليه أداء القرض لأن في بيع المساومة الثمن بمقابلة الملك فإنما يقسم على قدر الملك ولو كان اشترى الزعفران بمائة درهم نسيئة فصبيغ الثياب به كان هذا والذي كان استأجر الصباغ بمائة ليصبغها سواء في جميع ما ذكرنا لأن شراء الزعفران بالنسيئة استدانة فينفذ على رب المال وعلى المستدين ويكون الصبيغ مشتركا بينهما نصفين فهو ومسئلة استأجر الصباغ لنصفها سواء ولو خرج المضارب بالمال إلى مصر فاشترى بها كلها ثيابا ثم استكرى عليها بغالا بمائة درهم فحمله إلى مصره فله أن يبيعها مربحة على ألف ومائة لأن الكراء مما جرى الرسم به بين التجار بالحاقه برأس المال وقد ينسأ في البيوع أن ما جرى العرف به بين التجار في الحاقه برأس المال فله أن يلحقه به في بيع المربحة وعلى هذا أجر السمسار فإن باعه مربحة بألفي درهم كانت حصة المضارب من ذلك من كل أحد عشر سهما عشرة أسهم بينهما على شرطها وحصة الكراء سهم واحد بينهما نصفان لأن الثمن في بيع المربحة مقسوم على رأس المال الأول وذلك ألف درهم التي غرمها في شراء الثياب والمائة التي غرمها في الكراء فإذا جمعت كل مائة سهما كان على أحد عشر سهما سهم من ذلك حصة الكراء وهو استدانة فيكون بينهما نصفين ولو باعها مساومة كان جميع الثمن في المضاربة على الشرط بينهما لأن الثمن في بيع

المساومة بمقابلة الملك والملك الذي تناوله البيع الثياب دون منفعة الحمل من مصر الى مصر وقد كان جميع الثياب على المضاربة فيكون الثمن كله في المضاربة على الشرط بينهما بخلاف ما تقدم من مسئلة الصبغ لان الصبغ عين مال قائم في الثوب يتناوله البيع ثم غرم الكراء على المضارب ورب المال نصفان لان المضارب كان مستدينا فيها باصر رب المال ففعله كفعلها جميعا فلهذا كان غرم الكل عليهما نصفين ولو لم يكن استكرى به ولكنه استقرض مائة درهم فاستكرى بها باعياها دواب يحمل على كل دابة كذا وكذا ثوبا فله ان يبيعها مربحة على ألف ومائة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وان لم ينص عليه في الكتاب وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله بيع الثياب مربحة على ألف درهم ولا يدخل في ذلك حصة الكراء وأصل المسئلة فيما اذا اكترى دواب للثياب بمائة من مال نفسه لان ما استقرض له خاصة ثم وجه قولها انه متطوع فيما أدى من مال نفسه في الكراء ولو تطوع انسان آخر بحمل الثياب على دوابه لم يكن للمضارب أن يلحق ذلك برأس المال فكذلك اذا تطوع المضارب به وأبو حنيفة رحمه الله يقول المضارب في حمل الثياب كالمالك لانه محتاج الى ذلك لتحصيل حصة الربح والمالك لو استكرى دواب للثياب المشتراة بماله كان له أن يلحق ذلك برأس المال في بيع المربحة فكذلك للمضارب أن يلحق الكراء برأس المال فيبيعها مربحة على ألف ومائة فان باعها بالثمن كانت عشرة أسهم من أحد عشر سهما من ذلك حصة المضاربة على شرطها وسهم واحد للمضارب خاصة وان باعها مساومة كان الثمن كله مضاربة لان الثمن بمقابلة الثياب هنا والثياب كلها مال المضاربة وضمان الكراء في مال المضاربة خاصة لانه هو المستقرض فعليه ضمان ما استقرضه فان قال المضارب لرب المال انما استكرت الدواب لك تحمل ثيابك وقال رب المال انما استكرت بمالك لنفسك ثم حملت ثيابي عليها فاقول قول رب المال لانه استكرى بالمائة التي استقرض بعينها وملك المائة للمضارب فاضافته العقد الى مال نفسه دليل على انه استكراها لنفسه ولو لم يأمره أن يعمل في المضاربة برأيه فاشترى بها كلها ثيابا تساءى ألف درهم ثم اشترى من عنده عصفرا بمائة درهم فصبغها فهو ضامن للثياب لان ما اشترى من الصبغ له وقد خلط مال المضاربة به حين صبغ الثياب والمضارب بمطلق العقد لا يملك الخلط فيصير به غاصبا ضامنا وصاحب المال بالخيار ان شاء أخذ ثيابه وأعطاه ما زاد العصفري ثيابه وان شاء ضمه ثيابه غير مصبوغة ألف درهم فأخذها منه فكانت الثياب للمضارب بمنزلة مالو غصب ثوبا فصبغه فان

لم يمتد شيأ من ذلك حتى باع المضارب المتاع بالنق درهم جاز يبعه لان عقد المضاربة باق بينهما بقاء المال وان صار مخالفا ونفذ بيع المضارب باعتبار الوكالة ووجوب الضمان عليه لا يتق جواز بيعه بحكم الوكالة فيقسم الثمن على قيمة الثياب وما زاد الصبغ فيها فما أصاب زيادة الصبغ فهو للمضارب لانه بدل ملكه وما أصاب الثياب فهو بينهما على شرطهما لانه بدل مال المضاربة فان هلك الثمن من المضارب بعد ما قبضه فلا ضمان عليه فيه لانه يبيع الثياب خرج من أن يكون مخالفا واختلاط الذي في الثمن حكى وبه لا يكون المضارب مخالفا ضامنا فان كانت الثياب حين اشتراها المضارب تساوي ألفي درهم فصبتها بمصفر من عنده فان شاء رب المال ضمنه ثلاثة ارباع قيمة الثياب وسلم الثياب للمضارب وان شاء أخذ ثلاثة ارباع الثياب وأعطى المضارب ما زاد الصبغ في ثلاثة ارباعها لانه في مقدار الربع عامل لنفسه بالصبغ فان مقدار حصته من الربح مملوك له في الثياب وفي ثلاثة ارباعها هو مخالف لعمله في مال رب المال بالخلط من غير أمره فتكون ثلاثة ارباع الثياب في هذا الفصل نظير جميع الثياب في الفصل الاول في حكم الضمان والخيار فان لم يمتد شيأ حتى باعها المضارب جاز يبعه بقاء عقد المضاربة بينهما بعد الصبغ وكان للمضارب حصة الصبغ من الثمن والباقي مضاربة بينهما على شرطهما ولو أن المضارب لم يصبغ الثياب ولكن قصرها بمائة درهم من عنده وذلك يزيد فيها أو ينقص منها فلا ضمان عليه في ذلك ان زادت أو نقصت لانه لم يخلط بها شيأ من ماله وهو انما يصير ضامنا بالخلط ليعمل القسارة (ألا ترى) انه لو كان في يده فضل من مال المضاربة كان له أن بقصر الثياب به ولا يكون مضمونا عليه ان زادت أو نقصت فكذلك اذا قصرها بمال نفسه بخلاف الصبغ فانه عين مال قائم في الثوب فيصير بخلط مال المضاربة بماله ضامنا هناك فان باعها بربح أو وضعية فهو على المضاربة لانه متبرع فيما غره من مال نفسه في قصارتها قبل هذا على قولها فأما عند أبي حنيفة فينبغي أن يكون الجواب في هذا كالجواب في مسألة الكراء لان مؤنة القسارة جرى الرسم بالحاقها برأس المال بمنزلة الكراء وكذلك لو اشترى بها ثيابا تساوي ألفا فصبتها أسود فهذا والقسارة سواء لان السواد نقصان وليس بزيادة ولا ضمان على المضارب في ذلك لانه لم يخلط مالا من عنده بالمضاربة (ألا ترى) انه لا قيمة للسواد في الثياب ولا يضمن النقصان الذي دخل في الثياب لانه بمطلق عقد المضاربة يملك أن يصبغ الثياب بالسواد (ألا ترى) انه لو كان

فضل في يده من مال المضاربة فصبغ الثياب بها سوادا لم يضمن وقيل هذا قول أبي حنيفة
 رحمه الله فأما على قولها فالسواد كالصفرة والحمرة وقد بدأ ذلك في كتاب الغصب والاصح
 ان هذا في ثياب ينقص السواد من قيمتها فأما في ثياب يزيد السواد في قيمتها فهو بمنزلة مال
 صبغها أصفر أو أحمر ولو كان أمره أن يعمل في المضاربة برأيه فاشترى بها ثيابا ثم صبغها
 بمصفر من عنده فهو شريك في الثياب بما زاد المصفر فيها لأنه يملك الخلط عند تفويض
 الامر في المضاربة الى رأيه على العموم فلا ضمان عليه في ذلك وأصل الثياب على المضاربة والصبغ
 فيه ملك للمضارب خاصة وإذا دفع الي رجل ألف درهم مضاربة بالثلاث وأمره أن يستدين
 على المال فاشترى بها وثلاثة آلاف درهم جارية تساوي خمسة آلاف درهم فقبضها وباعها بخمسة
 آلاف درهم وقبض الدراهم فملك المضاربة الاولى والجارية وتمت في يد المضارب فملى المضارب
 تسعة آلاف أربعة آلاف لبايع الجارية لأنه قبضها وهاكت في يده وخمسة آلاف لمشتري الجارية
 لأن بهلاكها قبل التسليم انفسخ البيع فيها فعليه رد المقبوض من الثمن ثم يرجع على رب المال
 بخمسة آلاف وخمسمائة واحد وأربعين درهما وثلاثي درهم وعلى المضارب في ماله بثلاثة آلاف
 وأربعمائة وثمانية وخمسين وثلاث لأنه حين اشتراها اشتراها بأربعة آلاف فألف منها مال المضاربة
 وثلاثة آلاف كانت دينا عليها نصفين نصف ذلك على المضارب وهو ألف وخمسمائة ثم باع
 الجارية بخمسة آلاف درهم فيكون هو في قبض الثمن حاملا لنفسه في مقدار ألف وخمسمائة
 وحصلتها من الربح وذلك في الحاصل ثلاثة أثمان خمسة آلاف مقداره ألف وثمانمائة وخمسة
 وسبعون وخمسة أثمان هذه الخمسة آلاف كانت على المضاربة مقدار ذلك ثلاثة آلاف ومائة
 وخمسة وعشرون حصة ألف المضاربة من ذلك ألف ومائتان وخمسون فبين أن الربح في مال
 المضاربة مائتان وخمسون وللمضارب ثلث ذلك وثلاثة وثمانون وثلاث فإذا ضمت ذلك
 الى ألف وثمانمائة وخمسة وسبعين يكون جملة ذلك ألفا وتسعمائة وثمانية وخمسين وثلاثا فإذا ضمت
 اليه أيضا ألفا وخمسمائة يكون ذلك ثلاثة آلاف وأربعمائة وثمانية وخمسين وثلاثا هذا حاصل ما
 على المضارب وما زاد على ذلك الى تمام تسعة آلاف كله على رب المال وذلك خمسة آلاف
 وخمسمائة واحد وأربعون وثلاثا درهم وإذا جمعت حاصل ما وجب عليه متفرقا بلغ هذا التقدير
 فان هلكت الالف المضاربة أولا ثم هلكت الجارية والخمسة آلاف بعد ذلك مما والمسئلة على
 حالها فانه يؤدي تسعة آلاف درهم كما بينا ويرجع على رب المال بخمسة آلاف وستمائة وخمسة

وعشرين درهما لان الالف الاولى حين هلكت فقد لحق رب المال في المضاربة ألف درهم دين وصارت المضاربة لا ربح فيها فلم يبق على المضارب الا حصته من الدين وربحها فأما حصته المضارب من الربح وذلك ثلاثة وثمانون وثلاث كما بيناه في المسئلة الاولى فيتحول غرم ذلك الى رب المال مع ما عليه من خمسة آلاف وخمسمائة واحد وأربعين وثلثين فيكون جميع ما عليه خمسة آلاف وستمائة وخمسة وعشرين درهما والله أعلم

باب الشهادة في المضاربة

(قال رحمه الله) واذا أقر رب المال للمضارب بسدس الربح وقال المضارب لي نصف الربح وأقام شاهدين فشهد أحدهما أنه شرط له ثلث الربح وشهد الآخر أنه شرط له نصف الربح فالشهادة باطلة في قياس قول أبي حنيفة لانه يشترط المواقفة بين الشهادتين لفظا ولم يوجد والثالث غير النصف واذا بطلت الشهادة كان للمضارب ما أقر به رب المال وهو السدس وفي قول أبي يوسف ومحمد الشهادة جائزة على ثلث الربح للمضارب لانها يعتبران المواقفة بين الشهادتين معنى وقد اتفقا على ستدار الثلث فالشاهد بالنصف شاهد بالثلث وزيادة فيقضى القاضي له بثلث الربح ويبطل ما زاد على ذلك الى تمام النصف لان الشاهد به واحد ولو كان ادعى المضارب نصف الربح مشهد له شاهد على نصف الربح وشهد له شاهد آخر ان رب المال شرط له ثلثي الربح فالشهادة باطلة عند أبي حنيفة وعندهما لان المضارب يكذب أحد شاهديه وهو الذي شهد له بأكثر مما ادعاه بخلاف الاول فهناك المضارب يدعي الاكثر فلا يكون مكذبا بأحد شاهديه ولو قال رب المال دفعته اليك بضاعة وادعي المضارب انه شرط له مائتي درهم من الربح فالقول قول رب المال مع يمينه لان المضارب يدعي عليه أجر المثل في ذمته ورب المال ينكر ذلك فالقول قوله مع يمينه وان أقام المضارب شاهدين فشهد أحدهما انه شرط له مائتي درهم وشهد الآخر أنه شرط له مائة درهم ففي قول أبي حنيفة الربح كله لرب المال ولا شيء للمضارب على رب المال من أجر ولا غيره لان الشاهدين اختلفا في المشهود به لفظا فتبطل الشهادة أصلا وعندهما له أجر مثله فيما عمل لانهما اتفقا على شرط المائة منى فيوجب قبول شهادتهما على ذلك فكان للمضارب أجر مثله لفساد عقد المضاربة ولو ادعي المضارب أنه شرط مائتين وخمسين وشهد له شاهد بها وشاهد بمائة فله أجر مثله عندهم

جميعا لاتفاق الشاهدين على المائة لقضا ومعنى وان كان المضارب يدعي المائة لم تقبل الشهادة
 لانه مكذب أحد شاهديه فيما يشهد به من الزيادة على المائة ولو دفع الى رجلين ألف درهم
 مضاربة فمسلا بها وربحا ربحا فادعي أحدهما انه شرط لها نصف الربح وادعي الآخر انه
 شرط لها الثلث وادعي رب المال انه شرط لها مائة درهم من الربح فالقول قول رب المال
 لان المضارب يستحق الربح على رب المال بالشرط فهما يدعيان عليه استحقاق جزء من
 الربح ورب المال ينكر ذلك فالقول قوله مع يمينه فان أقاما شاهدين فشهد أحدهما بنصف
 الربح والآخر بثلث الربح ففي قياس قول أبي حنيفة لا تقبل هذه الشهادة لاختلاف الشاهدين
 في المشهود به لقضا ويكون للمضاربين أجر مثلها فيما عملا لان رب المال أقر لها بذلك
 فيأخذان ذلك منه من الوجه الذي يدعيانه وعندهما الشهادة جائزة للمضارب الذي ادعي
 نصف الربح ويكون له من الربح سدسه لانه مدع لا أكثر فلا يكون مكذبا أحد شاهديه
 ولكن الشهادة تقبل له في مقدار ما اتفق الشاهدان عليه معنى وهو سدس الربح وللآخر
 أجر مثله لانه صار مكذبا أحد شاهديه وهو الذي شهد له بأكثر مما ادعاه فاذا بطلت
 شهادتهما كان له أجر مثله كما أقر به رب المال ومن كتاب المضاربة الصغيرة قال واذا اشترى
 المضارب بالمال وهو ألف درهم خادما ثم هلكت الألف فيرجع بمثلها على رب المال وتقدها
 ثم باع الخادم بثلاثة آلاف درهم فاشترى بها متاعا فهلك قبل أن يتدها فانه يرجع على
 رب المال بالفين وخمسمائة ويؤدي من عنده خمسمائة لانه حين رجع بمثل الألف التي كت
 على رب المال فقد لحق رب المال في المضاربة دين ألف درهم وصار رأس ماله ألفين فلما باع
 الغلام بثلاثة آلاف فالتقان من ذلك مشغولان برأس المال وألف ربح بينهما نصفان فحين اشترى
 بها متاعا كان هو في الشراء بحصته من الربح عاملا لنفسه وذلك خمسمائة فيغرم ذلك من ماله
 وفي مقدار رأس المال وحصته رب المال من الربح عامل له فيرجع عليه بذلك وهو ألفان
 وخمسمائة فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة آلاف كان للمضارب سدس الثمن لان سدس المتاع
 كان مملوكا فقد تقدمت منه من مال نفسه فيكون سدس الثمن له من غير المضاربة وخمسة اسداس
 الثمن على المضاربة يستوفى منها رب المال ما غرم في المرات وذلك أربعة آلاف وخمسمائة والباقي
 ربح بينهما وقال أبو يوسف اذا عمل الوصي بمال اليتيم فوضع أو ربح فقال عملت به مضاربة
 فهو مصدق في حال الوضعية لانه ليس مسلطا على التصرف فيما في يده من مال اليتيم وهو

بمقابلته ينكر وجوب الضمان عليه فالقول قوله في ذلك ولا يصدق في حال الربح حتى يشهد قبل العمل أنه يعمل به مضاربة لأن الربح نماء المال فيكون مملوكا لليتيم بملك المال والوصي يدعى استحقاق بعض الربح لنفسه والقول قول الأمين في براءته عن الضمان لا في استحقاق الأمانة لنفسه إلا أن يشهد قبل العمل فيثبت يكون هذا اقرارا بما منه يملك استثنائه على ما بينا أن للوصي أن يأخذ مال اليتيم مضاربة فيعمل به ولو قال استقرضته لم يصدق وإن كان فيه ربح حتى يشهد قبل العمل لأن ما حصل من الربح مستحق لليتيم بملكه أصل المال في الظاهر فالوصي يدعى استحقاق ذلك عليه لنفسه فلا يقبل قوله في ذلك وإن أشهد قبل العمل فقد علمنا أنه في التصرف عامل لنفسه ضامن لمال الصبي لأنه ليس له أن يستقرض مال اليتيم لنفسه ولكن الفاسد من القرض معتبر بالصحيح فيكون الربح الحاصل بعمل له وإن كانت فيه وضعية فهو ضامن لها وإن لم يشهد قبل العمل لأنه في قوله استقرضته أقر لليتيم على نفسه بالضمان وفي مقدار الوضعية واقاراره على نفسه حجة وكذلك لو دفعه إلى رجل فعمل به ثم قال دفعته قرضا ليعمل به وصدقه ذلك الرجل فهو يقر له باستحقاق الربح واقاراره في مال اليتيم ليس بحجة وإن قال مضاربة لليتيم أو بضاعة له وصدقه الرجل وفيه وضعية فلا ضمان عليهما لأن في تصادقهما انتفاء الضمان عن العامل لا ثبات الاستحقاق له في شيء من مال اليتيم وللوصي هذه الولاية فانه يودع مال اليتيم ويضعه وإن كان فيه ربح فهو لليتيم كله إلا أن يشهد على ما صنع من ذلك قبل أن يعمل به لأن الصبي صار مستحقا لجميع الربح بملكه أصل المال فإقرار الوصي بجزء منه للعامل يكون اقرارا في مال اليتيم لتغيره وذلك غير مقبول عن الوصي وكل هذا يسمعه فيما بينه وبين الذي يعمل على ما قال إن كان صادقا لأن الله تعالى مطلع على ضميرهما عالم بما كان منهما إلا أن القاضي لا يقبل قوله إلا بينة لأن القاضي مأمور باتباع الظاهر وأصله في الوصي إذا عرف وجوب الدين على الميت فانه يسمعه فيما بينه وبين ربه أن يقضي دينه من التركة ولكن إن علم به القاضي ضمنه إذا لم يكن لصاحب الدين بينة على حقه فهذا قياسه والله أعلم بالصواب

﴿ تم الجزء الثاني والعشرون من كتاب المبسوط للإمام السرخسي الحنفى رحمه الله ﴾

﴿ ويليه الجزء الثالث والعشرون ﴾ وأوله كتاب المزارعة ﴿

﴿ فهرست الجزء الثاني والعشرين من كتاب المبسوط ﴾
﴿ للإمام السرخسي الحنفى رحمه الله ﴾

صفحة

٢	باب النصب فى الرهن
٩	باب جناية الرهن فى الحفر
١٧	كتاب المضاربة
٢٩	باب اشتراط بعض الربح لغيرهما
٣٨	باب ما يجوز للمضارب فى المضاربة
٦٢	باب نفقة المضارب
٨١	باب المضارب يبيع ثمال ثم يشتريه لنفسه باقل من ذلك
٨٣	باب عمل رب المال مع المضارب
٩٨	باب المضارب يدفع المال مضاربة
١٠٩	باب عتق المضارب ودعواه الخط
١٢٢	باب ما يجوز للمضارب أن يفعله وما لا يجوز
١٣١	باب الشركة فى المضاربة
١٤٥	باب الشفعة فى المضاربة
١٥٣	باب المرافعة بين المضارب ورب المال
١٥٧	باب ضمان المضارب
١٥٨	باب المرافعة فى المضاربة بين مضاربين
١٦٣	باب دعوى المضارب ورب المال
١٦٨	باب ضياع مال المضاربة قبل الشراء أو بعده
١٧٨	باب المضارب يأمره رب المال بالاستدانة على المضاربة
١٨٥	باب الشهادة فى المضاربة

A high-contrast, black and white image showing a collection of thick, black, curved and straight strokes scattered across a white background. The strokes vary in length and curvature, resembling abstract calligraphy or a stylized signature. The strokes are thick and have a slightly grainy texture, suggesting they might be made with a marker or a thick brush. There are several curved strokes of varying lengths and directions, and a few straight strokes. The overall composition is abstract and non-representational.

